









د . عبدالعظيم رمضان



أحمد عبدالغقار



يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات في تاريخ مصر الحديث، تمتد على مساحة القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد نشرتها لى بعض المجلات العلمية والثقافية، أو ألقيت في بعض الندوات المصرية والعربية، وتتناول موضوعات لم تسبق معالجتها علمياً من قبل، أو عولجت من زاوية مختلفة، وبالتالى فهي تعد دراسات غير مسبوقة.

وإذا كان هناك ما يميز هذه الدراسات، غير المنهج العلمى الذى هو أمر مفترض ويديهى فى أية دراسة علمية، فهو المنطلق الفكرى الذى ننطلق منه. وفكرة وجود منطلق فكرى - أى أيديولوچى - لأية دراسة علمية تاريخية - هى فكرة جديدة بالنسبة للبحث العلمى التاريخى فى مصر، الذى لايعترف إلا بما قدمه المؤرخان الفرنسيان الانجلوا وسنيويوس فى كتابهما: امقدمة للدراسات التاريخية، الذى صدر فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨)، ويتعلق بكيفية استرداد الحدث التاريخى من الماضى، دون تفاعل معه، ودون ارتباط بقوانين الحركة التاريخية. وهو أمر نعتقد أننا

تجاوزناه في دراساتنا، لاعتقادنا بأنه لايمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، أو فصل المؤرخ عن التاريخ.

فالدراسة التاريخية عبارة عن تفاعل بين التاريخ والمؤرخ، يتمخض عن رؤية المؤرخ للحدث التاريخي، الذي يجب أن يلتزم في كتابته بالأمانة العلمية وقواعد منهج البحث العلمي التاريخي بكل دقة وصرامة. وفي الوقت نفسه، وكما أنه لايمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، فكذلك لايمكن فصل الحدث التاريخي عن القوانين العامة للتاريخ غير المتعلقة بزمان أو مكان. فمعرفة قوانين الحركة التاريخية تفيد في تفسير وتأويل الحدث التاريخي لدرجة أنه لايمكن الاستغناء عن هذا التفسير والتأويل.

والدراسة الأولى فى هذا الكتاب، تتناول نشأة الطبقة الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر، وتأثيرها فى البناء السياسى. وقد قدمتها فى مؤتمر تاريخى دولى عقد بتونس عن الحياة الاقتصادية للولايات العثمانية. وتمثل وجهة نظر ترى أن الطبقة الرأسمالية فى مصر نشأت على يد محمد على فى عام ١٨٣٧ و١٨٤٢ عندما أعطى الطبقة التى كانت فى يدها الأرض حق التصرف، بعد أن كانت ملكيتها ناقصة وقاصرة على حق الانتفاع. ولكن وجهة النظر هذه كانت توجد أمامها وجهة نظر مخالفة تتمثل فى رؤية ببيتر جران، الباحث الأمريكي، الذي يرى أن الرأسمالية المصرية نشأت فى أواخر القرن الثامن عشر فى عهد على بيك الكبير ومحمد ببك أبو الدهب. والفارق بين الرؤيتين هو الفرق فى الرؤية الأيديولوجية.

أما الدراسة الثانية فتتناول فكرة محاكمة أحمد عرابى كما عالجتها الوثائق البريطانية. وكنت فى أثناء وجودى فى لندن كأستاذ زائر بمعهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن قد حصلت على هذه الوثائق (وهى مطبوعة) وصورتها، وقمت بعمل هذه الدراسة للاشتراك بها فى ندوة الثورة العرابية، التى عقدها مركز بحوث الشرق الأوسط بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية، وقد عقدت الندوة فيما بين ٧ و٩ ديسمبر١٩٨١.

أما الدراسة الثالثة، فتتناول التجربة الليبرالية في مصر قبل ثورة يوليو. وكنت قد كتبت هذه الدراسة في الأصل لمجلة الطلبعة، ونُشرت فيها، ثم طلب منى صديقى الأستاذ السيد ياسين تطوير هذه الدراسة لنشرها في مجلة عربية مهتمة بهذه الدراسات، فانتهزت الفرصة للقيام بهذا التطوير. وأهمية هذه الدراسة أنها تقيم التجربة الليبرالية منذ ظهورها في عهد السماعيل حتى عهد عبدالناصر، مرتبطة بأصولها الاجتماعية والاقتصادية.

أما الدراسة الرابعة، فهى عن الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو. وهى فى الأصل محاضرة ألقيت فى الجمعية التاريخية المصرية مساء الاثنين ١٢ إبريل ١٩٧٦. وقد شرفنى بالاستماع إلى هذه المحاضرة الكاتب الصحفى الكبير الراحل فكرى أباظة، ودار بينى وبينه حوار شانق بعدها، لأن الجانب الذى عرضت منه فكر أحمد لطفى السيد كان غائباً عنه، وقلت له إن السبب فى ذلك هو اختلاف كان غائباً عنه، وقلت له إن السبب فى ذلك هو اختلاف كان لؤرية، فرؤيتى من خلال المادية التاريخية تختلف عن

رؤيته البورجوازية التى لا تعنى نفسها برؤية هذا الجانب. والدراسة تتناول الفكر الليبرالى، والاسلامى التجديدى، والفكر القومى العربى، والفكر الاشتراكى.

أما الدراسة الخامسة فهى عن اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهى ليست دراسة لحدث بقدر ما هى دراسة لمقالات المفكر اليسارى المرحوم صادق سعد التى نشرها فى مجلة الفجر الجديد، وقد نشرنا هذه الدراسة كمقدمة لكتاب صادق سعد، الذى صدر فى عام 19۷٦ تحت عنوان: ،صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٤٦)، وقد رأيت أن نشرها يفيد فى إحاطة القارئ علماً بكتابات اليسار فى تلك الفترة واهتماماته، وأن حبس هذه الدراسة فى كتاب صادق سعد الذى نقدت طبعته وغفى تلك الصفحة من صفحات اليسار المصرى، بما له وما عليه.

أما الدراسة السادسة فتتناول الصراعات العربية في أثناء حسرب فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٤٩) في ضوء وثائق وزارة الخارجية المصرية وأرشيف رئاسة الوزراء. وقد نشرتها على عدة مقالات في مجلة أكتوبر،وأثارت بعض الاهتمام لدى الرأى العام المصرى، الذي نسى وقائع وملابسات هذه الحرب، إذ عرف من خلالها لماذا ضاعت فلسطين. وكان المخطط الأول لى هو أن أمضى بهذه الدراسة على مدى الحروب العربية الاسرائيلية التالية، ولكن الاجتياح العراقي للكويت في اأغسطس، ١٩٩٠ نقل الاهتماء - سواء من جانبي أو من جانب القراء - إلى مستوى جديد.

أما الدراسة السابعة، فهي عن «البحر الأحمر في الصراع بين مصر واسرائيل (١٩٦٧ - ١٩٦٧)»، وهي في الأصل محاضرة ألقيتها في ندوة «البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة» التي عقدها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس في مارس١٩٧٩. ومما يذكر أن هذه الدراسة اتخذتها بعد ذلك نواة لدراسة أوسع عن المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر، وقد نقدت طبعة هذا الكتاب.

أما الدراسة الشامنة، فهى عن ، ثورة ٢٣ يوليو فى الميزان التاريخى، وقد كتبتها لتنشر فى جريدة ، أخبار البوم، ونشرت الحلقة الأولى والثانية منها، ولم تنشر الثانثة، فضمت المقالات الثلاثة إلى الكتاب. والدراسة تقدم رؤية لثورة يوليو بسلبياتها وابجابياتها، فتتحدث المقالة الأولى عن ، ثورة يوليو في الميزان التاريخي، وتتحدث المقالة الثانية عن ، ثورة يوليو بين أهل الثقة وأهل الخيرة، أما المقالة الثالثة فتتحدث عن ، مراكز القوى،

أما الدراسة التاسعة، فهى عن «سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد»، وهى بالتالى دراسة معاصرة جداً، ولكنها تلقى الضوء على منطلقات السياسة المصرية الخارجية، وتطبيقاتها على الدوائر الأربع الرئيسية: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الاسلامية، والدائرة اللا انحيازية. وقد اشتركت بهذه الدراسة في مؤتمر علمي عقد بتركنا.

أما الدراسة العاشرة، فهي عن «العلاقات المصرية المغربية في العصر الحديث، وقد اشتركت بها في مؤتمر

عقد بالمغرب. وقد أثارت بعض الجدل عند عرضها نظراً لما أوردته عن دور الملك الحسن في مبادرة القدس، التي سبقتها مباحثات في المغرب في ، سبتمبر١٩٧٧ بين الملك الحسن ومحوشيه ديان. وكان ردى أنه ليس في هذه المباحثات مايجب اخفاؤه، بل فيه مايجب اعلانه، لأنه يشرف سياسة الملك الحسن. وهذا هو رأيي الذي أعلنه، فلولا مبادرة القدس لكان وضع سيناء اليوم هو نفس وضع الجولان والضفة الغربية وغزة.

أما الدراسة الحادية عشرة، فهى عن الفكر الدينى السياسى المعاصر، وتتناول الحوار الذى دار بين المفكرين المصريين حول كتاب الاسلام السياسى، للمستشار محمد سعيد العشماوى فى يناير وفيراير ۱۹۸۸، وقد اشترك فيه صاحب هذا القلم. وقد طلبت منى مجلة الأزمنة، التى تصدر فى باريس تقديم دراسة لهذا الحوار، ونشرت هذه الدراسة فى عدد أغسطس ۱۹۸۸. ومن هنا فائى أنبه القارئ الكريم إلى أنى أحد محاور هذا الحوار، وكنت طرفا فيه، حتى يأخذ الحذر المطلوب، ويكون لنفسه مايشاء من رأى. فصحيح أنى راعيت الدقة فى نقل وجهات نظر الأطراف الأخرى، ولكن الانتقاء فى حد ذاته مرتبط باتجاهى الفكرى. ومن هنا فإنى فى هذه الدراسة كنت كاتبا سياسيا أكثر منى مؤرخا، ولكن الدراسة - مع ذلك - مفيدة من حيث أنها تعرض معركة من معارك الفكر الدينى

أما الدراسة الشانية عشرة، فهي عن التطور الاقتصادي والسياسي في مصر واليابان، وتتناول الفرق

بين المسيرتين اللتين بدأتا متقاربتين زمنيا وانتهتا متباعدتين! وكنت قد بدأت هذه الدراسة في مجلة أكتوبر، ابتداء من ۱۹۸۹/۳/۱۲ بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للبابان ولقيت بعض الاهتمام من الرأى العام المصرى، ولكن الأحداث الجارية عطلت استمرارى في الدراسة إلى نهايتها، فاكتفيت بعرض المقالات الثلاث التي تعرضت لعصر اسماعيل وامبراطوريته الأفريقية وانتهت بنهاية القرن التاسع عشر.

وأخيراً فإنى آمل بتقديم هذه الأوراق المتناثرة من تاريخ مصر أن أكون قد أضأت بعض جوانب هذه الفترة الزمنية التى مازالت فى حاجة إلى تكاتف جهود الباحثين. والله الموفق.

الهرم في أول مارس١٩٩٥

أ. د. عبدالعظييم رمضان

نشأة الرأسالية المصرية في القسرن التساسع عشسر وأثرها في البناء السيسابي

نشأة الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر وأثرها فى البناء السياسى

يمكن اعتبار تغير علاقات الانتاج على يد محمد على وما ترتب على ذلك من ظهور الطبقة البورجوازية المصرية فى مابين عامى ١٨٣٧ ـ ١٨٤٢ بداية تاريخ مصرالحديث، ونحن نعرف أن أى تغير فى علاقات الانتاج يتلوه تغير حتمى فى البناء الفوقى الحضارى، الذى يتمثل فى نظام الحكم والدساتير والقوانين والفكر والدين وغير ذلك. وما حدث فى الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٨٤٢ من تغير أحدث تأثيراته فى الهائة عام التالية.

ففى عام ١٨٣٧ قرر محمد على ايجاد طبقة أرستقراطية زراعية تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى، فأمر بأن تورث الأراضى التى أنعم بها على كبار رجال الدولة، بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣، لأولادهم وأولاد أولادهم.

وكانت هذه الأراضي تتكون على النحو الآتي: ـ

أولاً: الاقطاعيات الكبيرة، وتتكون من الآتى: -

- ۱ ـ الجفائك، وتتكون من امقادير جسيمة من الأطيان، أقطعها محمد على لأفراد أسرته، (وأقطع عباس فيما بعد بعضاً منها كبار الذوات)(۱). وقد بلغت مساحة هذه الجفائك في عام ١٨٤٤، أي في عهد محمد على، ٣٧١,٠٠٠ فدان(۱)، وكانت معفاة من الضرائب.
- ٢ الأبعاديات، وكانت تتكون من مساحات واسعة من الأراضى التى لم تدخل فى مساحة أطيان الفلاحة والأوسية عند مسح أراضى القطر المصرى ١٨١٣. وقد أنعم بها محمد على على بعض كبار رجال الادارة والجيش والأعيان والأعراب وبعض الأجانب أيضاً، باسم ، رزقة بلامال، ، معفاة من الضريبة اعفاء دائماً لاصلاحها وزراعتها. وكانت مساحة هذه الأبعاديات فى أول الأمر ٢٠٠,٠٠٠ فدان، ولكنها ارتفعت فى عام ١٨٤٤ إلى ٧٧٣,٦٨٥ فداناً.

وفى فبراير سنة ١٨٣٧ أعطى محمد على المنعم عليهم بالأبعاديات الحق فى توريشها لأولادهم وأولاد أولادهم. وكان قصده من وراء اصدار هذا الأمر، ايجاد أرستقراطية زراعية، أو طبقة تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى. وبذلك أصبحت الأبعاديات وقفاً على المنعم عليهم وعلى ورثتهم فقط بدون جواز انتقالها لآخرين(٣).

٣- الأواسى، وتتكون من مساحات الأرض التى كانت فى يد
 الملتزمين السابقين على عهد محمد على. ولما ألغى محمد
 على نظام الالتزام، ترك لهؤلاء أطيان الأوسية معفاة من

المال للانتفاع بها طول حياتهم بالزراعة أو بالتأجير، وصرح لهم فيها بالفراغ (التنازل) والهبة، ومنحهم حق بيعها للحكومة فقط.. وكانت هذه الاقطاعيات تؤول إلى الحكومة عند وفاة الملتزم.

ولكن فى عام ١٨٥٥ صدر أمر عال يقضى بأن كل من يتوفى من أرباب الأواسى وتكون له ذرية، تقيد بأسمائهم. ولكن عدد الأوسية حينذاك كان قليلاك.

٤ ـ العهد، وقد أنشأ محمد على نظام العهد في أواخر عهده بسبب عجز كثير من القرى عن دفع ضرائب أطيانها، وتراكم هذه الضرائب عليها إلى الحد الذي أعجزها عن دفعها وترك بعض الأراضي بها بدون زراعة. وتبعاً لذلك النظام كان المتعهد بلتزم للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال، وبترك للأهالي أطباناً على حسب قدرتهم، يزرعونها ويدفعون له مايخصها من الأموال، أما هو فيزرع مابقي من الأطيان لحسابه الخاص بدون أن يدفع عنها ضريبة، بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل اعطائهم أحراً على العمل في زراعته(٥). وكانت العهد تتراوح بين تُلثمائة وتمانمائة فدان في مديرية كمديرية الفيوم، وبعضها كان يبلغ ١٠٠٠ فدان. وبلغت جملة الأراضي التي منحت عهداً ٢٠٠,٠٠٠ فدان(٦) . ولم بكن المتعهدون من طبقة واحدة، فقد كان بعضهم من العائلة المالكة، والبعض الآخر من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والأعيان ومشايخ القرى والفلاحين والأجانب(٧). وفي عام ١٨٤٤ بلغت مساحة العهد التي كانت في يد محمد على وأسرته

۲۹۳, ۰۰۰ فدان، كان منها ۱۲۰ أنفأ فى يد محمد على نفسه، و۹۸ أنفأ فى يد إبراهيم، والباقى فى يد بقية أفراد الأسرة(^).

تانيا: الاقطاعيات المتوسطة:

وتتكون مما يسمى مسموح المصطبة أو مسموح المشايخ. وهى الأراضى التى منحها محمد على لمشايخ القرى وبعض الأهالى مقابل الخدمات التى كانوا يقومون بتأديتها للحكومة. وكان لهم أن يشاركوا عليها أو يؤجروها، كما كانت معفاة من الخراج، أى الضريبة، ولأولادهم حق وراثتها. وكانت مساحة كل مسموح بنسبة خمسة أفدنة من كل مائة فدان من المعمور، وهو الأطيان التى أثبتت في دفائر المساحة حينذاك(۱). وإذا عرفنا أن عدد القرى والأفدنة التى فرض عليها الخراج في عام ١٨٢١ قد بلغ - كما أورد الأمير عمر طوسون - ٣٤ , ٣٠ فرية، تبلغ مساحتها من الأفدنة المفروض عليها الخراج 7، 7، ٢٠٥ فداناً للوجه البحرى، 7، 7، 7، دا فداناً للوجه القبلي(۱) فإننا نجد أن مساحة كل قرية كانت تبلغ ٧٠١ فداناً في المتوسط في الوجه البحرى، و٣٠ قدادين في المتوسط في الوجه القبلي ٢٥ فداناً بيلغ في المتوسط في الوجه للخرى مساحة مسموح المشايخ كان يبلغ لكل فرد حوالي ٣٠ فداناً.

ثالثاً: الأراضى الخراجية:

وكانت موزعة على الفلاحين حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل. فكان كل فلاح. يصيبه فيما بين ثلاثة وخمسة أفدنة، ولم يكن لهؤلاء حق الرقبة فيها، أى ملكيتها. كما ألغى حق الانتفاع الذى كان لهم قبل الحملة

الفرنسية، والذى كان يبيح انتقال الأرض إلى أولادهم أو بيعها لغيرهم، وأصبح هذا الحق قاصراً على الفلاح طول حياته مقابل دفع الضرائب المفروضة، وإذا مات حبست حصته وأضيفت إلى الديوان ولكان له أولاد أو ورثةًلاً . وكانت مساحة الأراضي الخراجية التي في يد الفلاحين في عام ١٨٤٤ تبلغ ٢٠,٠١٣,٩١٤ فداناً (٢٠).

هذه هي صورة ملكية الأرض قبل عام ١٨٤٢ ، وقد حدث التطور الأول في عهد محمد على نفسه حين أصدر أمراً عالياً في ١٦ فيراير ١٩٤٣ أعطى فيه أصحاب الأبعاديات والجفالك ملكيتها المطلقة وكلفة التصوفات الشرعية من بيع ووقف وهبة وما إلى ذلك يدون قيد ولا شرط، ونبه على الروزنامة بإبطال شرط عدم التصرف من التقاسيط، وإعطاء تقاسيط غيرها مندرجاً بها هذا التصريح (١٦٠ فكان هذا الأمر العالى هو الهيلاد الحقيقي أو الرسمي لليورجوازية الزراعية المصرية المكونة في ذلك الحين من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين.

وعلى كل حال فيمكننا الآن، وقبل أن ننتقل إلى التغيرات التى أصابت حيازة الأرض الخراجية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، أن نتعرف على ملامح البورجوازية المصرية الجديدة التى ظهرت منذ أواخر عهد محمد على مع تطور حيازة الأرض من نظام الاحتكار إلى نظام الملكية.

وكنا قد ذكرنا كيف أنعم محمد على بالأبعاديات على كبار رجال الادارة وضباط الجيش والأعيان. وفيما يتصل بكبار رجال الادارة فلا نعتقد أن عددهم بين المصريين كان كبيراً، لسبب جوهرى، هو أن هذا العنصر من بين المصريين في عهد محمد على كان قليلاً وغالبيتهم من الأقباط، فمع أن محمد على قام بتدريب المصريين في مصر والخارج، إلا أنه استمر يعتمد على الأجانب والأقباط والأتراك في شغل الوظائف الفنية والادارية العليا.

فقد كتب إنجليزى معاصر وهو جون باورنج John Bowring فى سنة ١٨٣٩ يقول: «إنه باستثناء المراكز التى شغلها المسيحيون، فقد احتكر الأتراك جميع الوظائف العليا فى مصر تقريباً». على أنه قرر أنه ، فى السنوات الأخيرة حدث تغير تدريجى فى صالح الموظفين المصريين المسلمين، فبينما كان المصريون لاوجود لهم فى الوظائف، أصبحوا يشغلون الوظائف المدنية والحربية (١٤٠).

على أن هذا التغير لصالح العنصر المصرى أصيب بنكسة فى عهد عباس، الذى قام بفصل جميع المستشارين الأجانب والمصريين، حتى إنه لم يبق فى عام ١٨٥٦ من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وإنجلترا من يشغل وظيفة كبيرة، «بل أسدل عليهم جميعاً الستار»!. وكان السبب فى ذلك بالدرجة الأولى تكاتف الأتراك الشديد فى محاولتهم الحياولة دون اقتحام المصريين الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم(١٥٠).

يتبين من ذلك أن العنصر المصرى القح من كبار الموظفين بين أصحاب الأبعاديات كان قليلاً، لأن الغلبة ظلت للعنصر التركى والشركسى طوال الفترة التي كانت تمنح فيها الأبعاديات بواسطة الحكام لكبار رجال الادارة. وقد توقف هذا المصدر من مصادر الملكية في أواخر عهد اسماعيل، «فمنذ سنة ١٨٧٦ كف الخديويون عن إعطاء أطيان تكرماً وإنعاماً، حسبما يقول أرتين (١٦).

أما ضباط الجيش من العنصر المصرى، فقد كان حالهم في عهد محمد على نفس حال ذوى المناصب العليا الادارية. ففي الواقع

أن هذا العنصر لم ينتعش إلا في عهد سعيد الذي قرر تجنيد أولاد العمد والمشايخ. ومع ذلك فحين ولى اسماعيل الحكم، لم يأخذ بسنة خلفه في العطف على الصباط الوطنيين، فعادت الحظوة في الجيش إلى الصباط الشراكسة والترك والأرناؤوط رغم مابدا من عجزهم في حرب الحبشة. ثم سار توفيق على سنة إسماعيل على النحو الذي فجر حركة عرابي(١٧). ومن ثم فيمكننا أن نستبعد وجود ملاك زراعيين كثيرين من عناصر ضباط الجيش المصريين.

وفى الحقيقة أن العناصر الغالبة بين كبار الملاك المصريين من رجال الادارة والجيش كانت عناصر تختلط فيها الأصول التركية والشركسية والألبانية وغيرها بالأصول المصرية القحة اختلاطأ شديداً. وهذه العناصر لامفر لنا من اعتبارها عناصر مصرية، وإلا اعتبرنا محمد شريف باشا ومحمد فريد وقاسم أمين مشلاً، من الأراك وليسوا من المصريين، لأنهم ينتمون إلى أصل تركى(١٨٠).

لقد كان خورشيد باشا، مدير الدقهلية من جورجينا، وكان يملك أكثر من خمس القرى في منطقة الدقهلية، وكان محمد شريف باشا ابن قاض تركى، وكانت له ابعادية في مراغة، وكان مصطفى به جت باشا المهندس من أصل ألباني، وكان يملك زمام قريتين 1۸۰۰ فدان.

ومن هذه الفئة التركية المتمصرة ثاقب باشا، وهو مهندس تركى ساعد بهجت باشا في تصميم القناطر الخيرية، وحسن باشا المانسترلى الذي كان يملك قصراً وأرضاً في الجيزة، وعزية في البحيرة وأوقافاً في الجيزة والمنيا والقليوبية بلغت مساحتها 1000 فدان. ومن الضباط الذين من أصل تركى، والذين أصبحوا ملاكاً كباراً بهذه الصفة، إبراهيم باشا الغريق قائد السواري، وعثمان

غالب باشا، وسردار راتب باشا قائد الحملة على الحبشة ووزير الحربية في وزارة نوبار.

ومن أبرز كبار الموظفين المصريين الأقحاح الذين أصبحوا ملاكا، حامد أبوستيت، الذي كان مديراً لجرجا، ثم قنا، وبلغت مساحة الأراضى التي يملكها ٧ آلاف فدان حتى أواخر عهد إسماعيل. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت عائلة محمد سلطان من أغنى زراعى القصب في مصر. ومنهم أيضاً على البدراوى بك الذي تولى عهدة سمنود في عهد محمد على ومنحه سعيد ٠٠٠ فدان، وفي يوم وفاته كان يملك ٢٠٠ فدان، ثم رفاعة الطهطاوى الذي منحه محمد على ٥٠٠ فداناً، ومنحه سعيد ٢٠٠، ومنحه السماعيل ٢٥٠ ، بالإضافة إلى ٩٠٠ فدان اشتراها في حيانه (١٠).

فإذا انتقانا إلى أعيان الريف من رؤساء العائلات والعمد، فقد رأينا كيف منح محمد على هؤلاء ما كان يسمى بمسموح المشايخ. وقد قدرنا متوسط مساحة كل مسموح بنحو ٣٠فداناً، وكان لهؤلاء أن يشاركوا عليها أو يؤجروها، على أنهم كانوا يزرعونها على نحو ما كان يفعل الملتزمون بطريق السخرة بواسطة فلاحى القرية. ولهذا أصدر سعيد سنة ١٨٥٨ أمراً باعطاء منفعة هذه الأراضى لواضعى الليد عليها من الفلاحين وقيدت خراجية بأسمائهم.

على أن هذا الاجراء لم يكن له أثر كبير في ملكيات هؤلاء المشايخ، لأن السلطة الممنوحة لهم كانت تتيح لهم توسيع مساحة أراضيهم. فكما يقول كرومر: وكان شيخ البلد مسئولاً عن تقدير الضرائب، وعن جلب جماعات السخرة، وكذلك عن تجنيد الأفراد للجيش، (۳۰).

وبناء على رأى الشيخ كانت تنزع الأرض للمنفعة العامة، وكانت في يده السلطة في تقرير من تؤول إليه الأرض بعد موت الفلاح الذي لم يترك وريثاً. وفي أحيان كثيرة لم يكن الشيخ يبلغ عن موت الفلاح الذي لم يترك وريثاً، لتؤول إليه الأرض بدلاً من الدولة، وقد وقعت أراض كثيرة من التي هجرها أصحابها من الفلاحين في يد مشايخ القرى عن هذا الطريق(١٦).

وعندما أصدر إسماعيل قانون المقابلة سنة ١٨٧١، أعطى المشايخ والمزارعين الذين يدفعون المقابلة أو تعهدوا بدفعها، الحق في أخذ الأطيان الزائدة في الجفالك والأبعاديات التي لم يدفع أريابها المقابلة عنها، مع فرض العشور عليها(٢٧).

وعلى كل حال فإن بعض المشايخ قد امتلكوا مساحات شاسعة من الأراضى. فتحدثنا الوثائق عن البدراوى أحمد، عمدة إحدى قرى الغربية، الذى اشترى ١٥٣٣ افداناً من أطيان الميرى، وسدد ثمنها دفعة واحدة (٢٣٠). وكان والد سعد زغلول، وكان شيخاً لبلاته، يملك نيفاً ومائتى فدان، ويذكر العقاد أنه كان يتحدى الترك في مظهره وأبهة مسيرته، فكان يمشى في ركب من العبيد الذين يلازمونه، ويجرى على سنة العصور الاقطاعية في زعامته على أبناء بلده بتكفله بهم وأدائه الضرائب عنهم اذا أجدبوا(٢٠٠). ويذكر أحمد لطفى السيد أن والده السيد باشا أبو على،كان عمدة أيضاً، كوالده؛ (٢٠٠). كما يذكر عبدالعزيز فهمى أن والده كان عمدة أيضاً، وأن العمدية آلت إليه عن أسلافه، ولم تنقطع إلا فترة قصيرة في عهد الخديو اسماعيل(٢٠٠).

وفى الحقيقة أن وظيفة العمدة لم تنشأ إلا في عصر اسماعيل، أما قبل ذلك فكانت تعرف بوظيفة ،شيخ البلد، . وعندما جاء اسماعيل جعل إلى جانب المشايخ فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى بالعمد، تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم، ولم يكن العمد يتميزون عن المشايخ إلا فى انتخابهم وتخيرهم من بين أكثر الملاك ثراء ونفوذاً فى الريف، وكانوا يمثلون عصب النظام الادارى، وكانت بداية التعيين ترشيحاً من الحكومة ونهايته انتخابا يجرى تحت اشراف ناظر كل قسم (۲۲)، وقد حرصت كثير من الأسر على أن تبقى العمدية بين أبديها، وقد استطاع بعضها فعلاً الاحتفاظ بها على مدى أجيال، مثل عائلة الشريف فى أبيار بالغربية، وعائلة الهوارى فى الفيوم، وعائلة الجيار فى البحيرة، وعائلة عبدالحق فى أسيوط، وعائلة شعير فى المنوفية، وقد ظلت العمدية فى بعض هذه العائلات من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، مثل عائلة الوكيل فى البحيرة (۲۸)، وعائلة الاتربى فى أخطاب بالدقهاية وعائلة الشريعى فى سمالوط بالمنيا (۲۰).

ومع ذلك، فنحن نعرف مكانة العمد بالنسبة للحكام الأتراك والشراكسة، ويكفى أن نذكر أن ضرب العمد والأعيان كان مباحاً فى ذلك الوقت! وقد روى أحمد لطفى السيد أنه كان يشاهد بنفسه مضرب العمد الذين يتأخر أهالى قراهم فى دفع الايجار!(١٠٠٠). ويذكر العقاد أنه حدث باقليم الغربية أن عمدة اجترأ على ناظر القسم التركى بالإهانة فجوزى بالموت شنقاً، وأمروا بتعليق جثته ثلاثة أيام فى ساحة الديوان زجراً لفيره(١٠١).

وقد أشرنا إلى مشايخ البدو الذين منحهم محمد على الابعاديات لتوطينهم ومنع إغاراتهم على الأراضى الزراعية، وقد تكونت لهؤلاء المشايخ ملكيات شاسعة، ساعدهم فى الحصول عليها توليهم العهد والوظائف العامة، فقد ترك حسن أغا أباظة بعد وفاته ٤٠٠٠ فدان، وترك أحد أبنائه وهو السيد باشا أباظة ٢٠٠٠ فدان، وخلف الابن

الثاني، سليمان باشا أباظة، ٢٠٠٠ فدان، هذا علاوة على أطيان أخرى كثيرة تملكها أفراد العائلة الآخرون.

وإلى جانب العائلة الأباظية كانت عائلة الشواربى تملك أربعة أسباع مساحة الأرض فى قليوب، كما كانت عائلة لملوم من بين أكبر أصحاب الأراضى فى المنيا خلال النصف الأول من هذا القرن(٢٦).

وعلى كل حال فإن هذا العرض يبين مدى خطأ بعض الباحثين الذين اعتقدوا أن هذه الطبقة البوجوازية التي تكونت في تلك الفترة كانت؛طبقة أجنبية تماماً عن شعب البلاد؛!

ولم يلبث هذا التركيب الذي عرضناه البورجوازية المصرية الجديدة أن أخذ يتغير وتدخل عليه عناصر جديدة مع التطورات التي تعرضت لها حيازة «الأراضى الخراجية» خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي الفترة بين عامي ١٨٤٦ و ١٨٩٠ أخذت صفة الحيازة في هذه الأراضي، التي كانت في حوزة الفلاحين بصفة أساسية، تنتقل من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث، إلى حق الملكية المطلقة، وذلك لتثبيت أقدام الفلاحين في الأرض بعد أن تزايد تركهم لها، وتعرضت هذه الوسيلة الانتاجية الرئيسية للخطر.

وعام ١٨٤٦ هو العام الذي صدرت فيه أول لائحة من لوائح التمليك بالنسبة للفلاحين، وقد أعادت الفلاح حقوقه القديمة المكتسبة في حق الانتفاع، وأباحت له حرية التصرف في الأرض بالرهن أو التنازل المغير. وفي عهد سعيد صدرت لائحتان في عامى ١٨٥٥ مراد ١٨٥٨ أضافتا حقوقاً جديدة للفلاح، فقد أقرتا له بحق أن يورث أبناء، أرضه ذكوراً وإناثاً، وأن تقسم بينهم وفق أحكام الميراث

الشرعى، وبألا تنزع منه أرضه إلا المصلحة عامة، إذا كان قد وضع يده عليها لمدة خمس سنوات. وإذا أقام على أرضه أبنية أو حفر سواقى أو غرس أشجاراً، أصبح له ولورثته من بعده حق التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبه وغير ذلك من سائر التمليكات.

وفى عهد اسماعيل، حين أشير عليه بأن الديون التى ترزح تحتها مصر تساوى مجموع الضرائب العقارية فى ست سنوات، سن قانون المقابلة فى أغسطس ١٨٧١ الذى قضى بأن من يدفع للحكومة مايساوى ستة أمثال الضريبة السنوية المقدرة على أطيانه والخراجية، يرخص له فى الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية وإعطاء ثمن أو بدل مايؤخذ منها للمنافع العمومية، وكذا الإيقاف بعد الاستئذان واستحصال الأمر العالى، ويعفى من نصف ضرائبها مستقلاً.

أما بالنسبة للأراضى «العشورية» المملوكة لأصحابها بتقاسيط ديوانية» وهى الأبعاديات والجفالك، فإن من يدفع ستة أمثال عشورها فى السنة تخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة ويؤشر بذلك على تقاسيطها(٣٣).

وبهذا القانون الذي كان اختياريا في أول الأمر، ثم أصبح إجباريا، أصبحت غالبية الأراضى الزراعية ملكاً مطلقاً لأصحابها. كما اختفت الفروق بين الأراضى العشورية والأراضى الخراجية بالنسبة لحقوق الملكية، إلا فيما يختص بالوقف، فإن الأراضى الخراجية لايجوز ايقافها إلا بتصريح من الخديو.

وفى ١٨٨٠ صدر قانون التصفية، فأبطل العمل بقانون المقابلة، ولكنه أجبر الدولة على الاعتراف بحق من دفع المقابلة بثمامها أو جزءاً منها. وقد أضيف إلى القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٨٣ مايفيد اعتراف الدولة بهذا الحق.

وفى ١٥ أبريل ١٨٩١ صدر الأمر العالى بمنح أرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة، حقوق الملكية المطلقة أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة.

ثم عدل القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٩٦ حتى يكفل الناحية التطبيقية فيما رسمته الدولة لاستقرار الملكية الفردية، فأصبحت المادة ٦منه بالكيفية الآتية. «تسمى ملكاً العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأطيان الخراجية، (٢٠).

على هذا النحو، أخذت حيازة الأرض الخراجية تتعرض، على طول النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لتطورات كبيرة نقلتها من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث، إلى حق الملكية المطلقة. وقد كان نتيجة لذلك أن أخذت تدخل فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية الزراعية الكبيرة عناصر أخرى، هى عناصر التجار والمهنيين والمقاولين وغيرهم، وهى عناصر ثرية قامت ملكيتها للأراضى الزراعية على أساس الشراء والبيع.

وفى الوقت نفسه، حدث تحول فى النشاط الاقتصادى للبورجوازية الزراعية. فقد أخذت تتطلع لوراثة النشاط الاقتصادى الأجنبى المتمركز فى ميدان المال والصناعة والتجارة، فأخذت على طول نصف قرن تقريباً، تكافح من أجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبية، وأفلحت فى إنشاء بنك مصر فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩. وفى الوقت نفسه، نزلت إلى الميدان الصناعى فى ظروف الحروب العالمية الأولى. وقد ظهرت بوادر

اهتمامها بهذا الميدان في انشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة سنة 1917 ، من فحول الرأسماليين المصريين وبرياسة اسماعيل صدفى باشا. ثم أخذ بنك مصر يتحول إلى تكوين الشركات الصناعية والتجارية ، مسجلاً بذلك التاريخ ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية الصحيح.

وعلى طول الشلاثينيات والأربعينيات، كانت البورجوازية المصرية تمر بتحولات هامة مع تعديل النظام الجمركي عام ١٩٣٠ واستعادة البلاد سلطتها التشريعية بابرام معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، نما نشاط البورجوازية المصرية الكبيرة نموا سريعاً على حساب المصالح الأجنبية، وفي الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعي يشهد تحولاً هاماً آخر، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت من بين الطبقات الدنيا في المجتمع، وهي عناصر البورجوازية التي تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية التي بدأت حياتها الاقتصادية ونزلت إلى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة.

ومن الجانب الآخر، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وتطورها ضرورة استيلائها على السلطة. سواء أكانت فى يد الحاكم الأوتوقراطى أم فى يد الغاصب الأجنبى. وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور والكفاح من أجل الاستقلال. وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر السياسية.

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم البورجوازية المصرية صفوفها، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية في مصر!، وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها تلك التي تمثلت في تأليف ، جمعية حلوان، والحزب الوطني، القديم في أواخر عهد اسماعيل. وقد تألف هذا الحزب على يدكل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر الحزب على يدكل من شريف باشا ومحمود سامى البارودي، وعدد من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء (٥٠٠). فلما وقع الاحتلال البريطاني، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطني، الذي ألفه مصطفى كامل، وظهر حزب الأمة من كبار الملاك. وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر «الوفد المصرى، الذي قام على أساس فريد في التاريخ المصرى الحديث، وهو التوكيل الشعبي. ومن الوفد انشقت الأحزاب المصرى الحديث، وهو التوكيل الشعبي. ومن الوفد انشقت الأحزاب التي اصطلح تسميتها بأحزاب الأقلية.

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر. وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزيية البورجوازية، وظهور الفكرالبورجوازي، فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهورجريدة تعبر عن رأيه ومصالحه، فكلف الحزب أديب اسحق، صاحب جريدتى «مصر» والتجارة، اللتين أبطلهما رياض باشا «إنشاء جريدة في باريس اسمها «القاهرة»، حملت على رياض حملات شعواء ورمت بالظلم والاستبداد والرغبة في بيع البلاد للأجانب، وأطلقت عليه اسم: «رياضستون» (٢٦).

وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الإنجليز، أسس اللواء، في يناير ١٩٠٠ (٢٧). كما أسس أقطاب حزب الأمة أشهر الجرائد التي حملت فكر البورجوازية المصرية، وهي «الجريدة»، التي كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر أحمد لطفى السيد، وقد بلغ من فاعلية هانين الصحيفتين وغيرهما من صحف ماقبل

الحرب العالمية الأولى، في مناوأة الأنجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الدركة الوطنية اسم «الطور الصحافي،!.

وبعد الحرب العظمى ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة. وكانت السياسة، ومحررها الدكتور محمد حسين هيكل، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين، بينما كانت الأخبار، لأمين الرافعي تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطني. أما الوفد، فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة، أهمها البلاغ، واكوب الشرق، والمصرى، وروز البوسف، (٢٨)، وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة: مكرم عبيد، وعبدالقادر حمزة، وأحمد حافظ عوض، وفاطمة اليوسف، وعباس محمود العقاد، ومحمد صبرى أبوعلم، ومحمود سليمان غنام، ومحمد التابعي، وأحمد نجيب الهلالي وغيرهم.

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية (عن طريق تعبئة الطبقات الجماهيرية) في انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبي بصدور تصريح ٢٨ فبراير، أن تنظم عملية الحكم بينها وبين العرش من جهة أخرى، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم هذه القواعد. وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعية والسياسية التي أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين. وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية المورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وإسباغ الشرعية على تصرفاتها.

ونستطيع هذا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد. فقد نصت المادة التاسعة على أن «الملكية حرمة» فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً، (٢٩). وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدم المساس بها كمبدأ أساسي في الدستور، وأصبح الدستور بذلك وسيلة المناهضة الدعوات الاشتراكية التي تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التي تمس مصالح الجماهير!

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى، عدلت المادتان 10، ٢٠ فى أصل مشروع الدستور، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع، لينص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغالم بالطريق الادارى، واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة، اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى(٢٠٠). وقد اعترفت المذكرة التفسيرية، التى صدرت فى هذا الشأن، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية، التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك العين، وجاء بها: «إن بعضا من الحرية الدستورية لايمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن، فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين بالدستور (١٤).

وحرصاً على إقامة العقبات في وجه الطبقات العمالية والفلاحين للوصول إلى البرلمان، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغاً مالياً كبيراً عند الترشيح. ونلاحظ أن قانون الانتخابات رقم 11 الصادر في عام 197۳، قد خلا من هذه المسألة (٢٠)، ولكن صدقى باشا تدراكها عند وضع دستوره المشهور عام 19۳۰، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة 19۳۰، متضمناً أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠ جنيها، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٩٠٠ أن تصاعد بهذا المبلغ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع ١٥٠ جنيها(٤٠). وواضح أن الهدف من هذا النامين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان، على الرغم من أن نفقات المعارك الانتخابية الفادحة في دد ذاتها لتحقيق هذا الغرض!.

وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقى لممثلى الأمة في البرلمان. فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى في الريف وفي المدن، صار في وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان، وأن يحتلوا كل ركن فيه. فقد لاحظ باير Bacr أن حوالي الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر في أحد مجلسي البرلمان فيما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٥٧. وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية (٥٤).

وفى عام ١٩١٣ كتب اكتشنرا الى حكومته تقريره عن المالية والادارة فى مصر والسودان، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقى للجمعية التشريعية الجديدة، وكان على النحو الآتى:

٤٩	الملاك
٨	المحامون
٤	التجار

العلماء والاباء الروحيون ٣ المهندسون ١ (٤٦).

ويمكن معرفة التركيب الطبقى لمجلس الشيوخ من الشروط التى قررها قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا في مجلس الشيوخ. فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو إلى احدى القئات الآتية وهى:

١ ـ الوزراء، الممثلون السياسيون، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، النواب، نقباء المحامين، موظفو الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون.

٧ ـ أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب، كبار العلماء والرؤساء الروحيون، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعداً، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين في النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لاتقل عن المائة وخمسين جنيها في العام، المشتظون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى(٧٤).

ويتضح الطابع البورجوازى لمجالس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية: ففى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتأليف وزارة قومية، وكان أول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل أحزاب الأقلية.

ولكن عبدالعزيز فهمى باشا، قطب الأحرار الدستوريين، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى: - كما قال - أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلاً للبلاد تمام التمثيل، وفأعضاؤه جميعاً من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم، وهم على هذا النحو: وأخوة أو أولاد عم أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ في الانتخابات سنة ١٩٣٨، (يقصد الوفدين)، وأنت إذا أخذت الموجودين واحداً واحداً، فلا تخرج من المقارنة إلا صفر اليدين، لنساويهم في الكفاءة والمؤهلات، إ (١٩٠٠).

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الخطير من قطب الأحرار الدستوريين، والعصو الكبير في لجنة الثلاثين، التي صاغت مشروع الدستور، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة إلى الملك فؤاد اعتراضاً على تعديل الدستور - فكتبت تقول: وإذا كان هذا كلام مواطن في بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية، فكيف يكون كلام النازى الجستابو أو القاشست؟ (١٠١) . على أن عبدالعزيز فهمى باشا كان في الحقيقة يقول بلغة أخرى: إن البرلمان القائم، مثله في ذلك مثل جميع البرلمانات، ومنها البرلمانات الوفدية، إنما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها: الكبيرة والصغيرة!.



١ ـ دكتور محمد كامل مرسمي: الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي في
 عهد الفراعنة حتى الآن ص ٨٤ (مطبعة نوري ١٩٣٣).

Helen Anne Rivilin. The Agricultural Policy of Muhammad Ali in __ Y Egypt (Harvard Unversity Press) PP. 7 - 75

۳ ـ دكتور محمد كامل مرسى: المرجع المدكور ص ۸۳ ـ ۸۱، ۱۱۹، ويملن: المرجع المذكور ص ۲۵ ، دكتور أحمد محمد الحدّة: تاريح مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر ص ۷۱، ۸۱، ۸۱، ۹۹ (مكتبة النهضة المصربة ۱۹۵۷) باير: المرجع المذكور ص۷، يعقوب أرتين: الأحكام المرعبة في شأن الأراضى المصربة، تعريب سعيد عمون ص ۵۵ (المطبعة الكبرى الأمدية بهلاق ۱۳۰۱هـ).

٤ ـ دكتور أحمد الحتة: المرجع المذكور ص ٨٦، دكتور محمد كامل مرسى:
 المرجع المذكور ص ٧٩، ٩٣

الدكتور أحمد الحتة: المرجع المذكور ص ٨١.

٦ .. باير: المرجع المذكر ص ١٣ ، ١٤ .

٧ _ الدكتور أحمد الحتة: المرجع المذكور ص ٨٢، ٨٣.

Rivilin, op.cit. P. 276

٩ ـ الدكتور محمد كامل مرسى: المرجع المذكور ص ٨٦ ـ ٨٨، دكتور أحمد
 الحقة: المرجع المذكور ص ٨٥، ٩٨.

- ١٠ ـ الأمير طوسون: مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، ص ٢٩٣ ـ
 ٢٩٦ (مطبعة صلاح الدين الكبرى بالأسكندرية ١٩٣١).
 - ١١ _ دكتور الحتة: المرجع المذكور ص ٧٥ _ ٧٦.
- Rivilin, op.cit. P. 276
- ۱۳ ـ دكسور أحمد كامل مرسى: المرجع المذكور ص ۸۶، دكتور الحتة: المرجع المذكور ص ۸۵.
- ١٤ .. موروبيرجر: البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ترجمة وتقديم الدكتور محمد توفيق رمزى ص ٣٧ .. ٣٨ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) انظر تقرير جوب بارونج في كتاب الدكاتره: محمد فؤاد شكرى ومحمد أحمد أنيس والسيد رجب حراز: نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٦٣٠.
 - ١٥ _ نفس المصدر ص ٣٩.
 - ١٦ يعقوب أرتين: الأحكام المرعبة ص ٨٤.
- ۱۷ _ عبدالرحمن الرافعي: الزعيم أحمد عرابي ص ۱۶ _ ۱۷ (كتاب الهلال عدد مارس ۱۹۵۲)
- ۱۸ عبدالرحمن الرافعي: محمد فريد، رمز الاخلاص والتضحية ص٩ (مصطفى البابى الحلبى وأولاده مصر ١٩٤١)، دكتور ماهر حسن فهمى، قاسم أمين ص ٢٨ ٢٩ (أعلام العرب عدد ٢٠)، ابراهيم مصطفى وليلى: مفاخر الأجيال في سير أعاظم الرجال ص٥٥)، (المطبعة المحمودية مفاخر المبيد عبد وحيدة: في أصول المسألة المصرية ص ١٧٣ (مكتبة الأنجل المصرية ص ١٧٣).
- Baer, History of Landownership in Egypt 1800 1953, P.44 41 👚 19
 - Cromer, The Earl of. Modern Egypt. P. 607 (London 1938)
 - ٢١ _ يعقوب أرتين: المرجع المذكور ص ١٧١ _ ١٧٣.
 - ٢٢ ـ دكتور أحمد الحتة: المذكور ص ١٠٢.
 - ۲۳ ـ دكترر رووف عباس: النظام الاجتماعي في مصر قي ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ۱۸۳۷ ـ ۱۹۱۶ ص ۸۸ (دار الفكر الحديث).

- ۲٤ __ عباس محمود العقاد: سعد زغلول، سيرة وتخية، ص ٥٩ _ ٥٥ (مطبعة حجازى بالقاهرة ١٩٣٦).
- ۲**۰ ـ أحمد لطقى السيد**: قصة حياتي ص ۱۸ ــ ۱۹ (كتاب الهلال فبراير ۱۹٦۲).
- ٢٦ .. عبدالعزيز فهمي: هذه حياتي ص ٣٠ ـ ٣١ (كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣).
- ٢٧ _ دكتور عبدالعزير الرفاعي: فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ١٨٦٦
 ١٨٨٢ ص ١ _ ١١ (المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر 197٤).
- ۲۸ ـ هى عائلة حرم النحاس باشا (زينب الوكيل) بسموخراط البحيرة. وكان يبلغ زمام أراضيها سنة ١٩٣١ ألف وخمسمائة فدان ..
- ۲۹ _ بایر: المرجع المذكور ص ٥١. وكان سلطان باشا عمدة زاوية الأموات ثم عين ناظر قسم محل الشريعي باشا، ورقى هذا إلى وظيفة وكيل مديرية بني سويف (مذكرات قليني فهمي باشا ص ٦٥ _ ٣٦.
 - ٣٠ _ أحمد لطقى السيد: المرجع الذكور ص ١٩ ٢٠
 - ٣١ _ العقاد: المرجع المذكور ص ٥١ .
- Baer, op. crt. PP 58 70
- ٣٣ _ دكتور محمد كامل مرسى: المرحع المذكور ص ٨٩ _ ٩٣ ، دكتور أحمد الحقة: المرجع المذكور ص ٦٥ .
- ٣٤ _ باير: المرجع المذكور ص ١١، دكتور محمد كامل مرسى: المرجع المذكور ص ٩٦، دكتور/ أحمد الحقة: المرجع المذكور ص ٩٦.
- ٣٥ _ محمد رشيد رضا: تاريخ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ١٨٦ _ ٢٣٧ _ .
 - ٣٦ _ نقس المصدر،

_ ٣٢

٣٧ ــ الدكتور ابراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضتين الفكرية
 والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة: مطبعة التوكل ١٩٤٠).

٣٨ _ نفس المصدر ص ٢٠٦ _ ٢٠٩،

٣٩ _ مجلس الشيوخ: المرجع المذكور ص٦.

٤٠ _ نفس المصدر ص ٧.

١٤ _ مذكرة أحمد باشا ذوالفقار وزير الحقانية عن الدستور المصرى (البرت شقير: الدستور المصرى والحكم النبايي في مصر، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ إلى الآن، ص ٥٨ _ ٣٦ أنظر أيضاً مقالات محمود عزمي في نقد الدستور المصرى المشورة في جريدة الأهرام من ٣٣ إلى ٨٨ أبريل سنة ١٩٢٣).

27 _ قانون الانتخاب رقم (١١) لمنة ١٩٢٣ (انظر ألبرت شقيس: المرجع المذكور).

۳۶ ــ الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ۲۲ أكتوبر ۱۹۳۰ ص ۸۹.۸۱ (المطبعة الأمدية بدلاق ۱۹۳۰).

33 _ مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتحاب (مجلس الشيوخ: المرجع المذكور ص٤٤، ٩٤).

Baer, op. cit. pp.

_ **£0**

 ٢٠ _ فيكونت كتشفن: تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧ (القاهرة: مطبعة المقطم ١٩٢٤).

٤٧ _ مجلس الشيوخ: المرجم المذكور ص٤٨، البرت شقير: المرجع المذكور
 ص. ٢٥٨ _ ٢٥٩.

٤٨ ــ الأهرام في ٥مايو ١٩٤١.

٤٩ ـ الوفد المصرى ٦ مايو ١٩٤١.

فكرة محاكمة عرابى باشا فى الوثائق البريطانية

فكرة محاكمة عرابى باشا فى الوثائق البريطانية

بدأت فكرة محاكمة عرابى تظهر فى الوشائق البريطانية بعد القبض عليه بقليل. ففى يوم ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ أرسل ماليت SIR E. MALET (المعتمد البريطاني بمصر) إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل Earl Granvilla يبلغه أنه أرسل برقية من القاهرة إلى الخديو يخبره فيها أن ، قواتنا قد احتلت القلعة هذا الصباح، وألقت القبض على عرابى وطلبه،. وأنه أرسل صورة من هذه البرقية إلى الآستانة (١).

وكانت القوات البريطانية قد وصلت إلى القاهرة يوم ١٤ سبتمبر المدمة من بلبيس، بينما كان عرابي وصحبه مجتمعين في دار على فهمي باشا، الذي أصيب في معركة القصاصين. وقد تلقى في نحو الساعة السادسة مساء برقية من قائد العباسية بوصول طلائع القوات البريطانية، فأمره عرابي بالتسليم للقائد البريطاني.

وقد حصلت مناقشات حول كيفية تسليم عرابي، فأشار المسيو جون نينيه عليه وعلى كل من طابه باشا عصمت ومحمود سامى البارودى بأن يسلموا أنفسهم للقائد البريطانى الجنرال درورى لو Drury Lowe كأسرى حرب. فقبل كل من عرابى وطلبة التصيحة، بينما رفض البارودى قائلاً: «إنهم يعرفون أين يجدوننى إذا أرادونى، وذهب إلى بيئه. أما عرابى، فقد لبس رداءه العسكرى، وأخذ سيفه، وتوجه مع طلبه باشا إلى تكنات الجيش بالعباسية فى نحو التاسعة مساء، حيث سلما سيفهما للجنرال درورى لو، وتم اعتقالهما، وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين إلى القلعة ليلاً فاحتلتها، واستسلمت الحامية المصرية(؟).

وفيما يبدو أن الحكومة العثمانية طلبت تسليم عرابي إليها، لأننا نقرأ برقية للورد دفرين Earl of Dufferi، سفير بريطانيا في القسطنطينية في اليوم التالي مباشرة (١٦ سبتمبر ١٨٨٢) ينصح فيها حكومته بعدم تسليم عرابي إلى القسطنطينية، على الرغم من أن بعض الحكومة الأخرى سوف توصى بذلك، إلى. وفي الواقع أن الحكومة العثمانية كانت قد أصدرت في يوم السبتمبر قبل احتلال الانجليز القاهرة، منشورا نشر في الصحافة التركية تعلن فيه عرابي متمردا، وتتهمه بأنه تسبب بسلوكه وتصرفاته صد سلطة الخديو في كل ماجري من أحداث!

ولم يلبث الخديو توفيق أن أعلن عن عزمه على محاكمة عرابى. ففى يوم ١٧ سبتمبر ١٨٨٧ وقع مرسوماً بحل الجيش المصرى، وتقديم الضباط عمن كل الرتب، الذين اشتركوا فى جريمة التمرد إلى المحاكمة لمعاقبتهم وفقاً للقانون.

على أن ماليت اعترض على المادة الثانية الخاصة بتقديم الضباط إلى المحاكمة، وطلب تأجيل اصدار المرسوم على أساس أنه سوف يتعذر على الحكومة معاقبة ثلاثة آلاف ضابط ممن ثبت اشتراكهم في العصيان، لأن هذا يقتضى أولا القبض على هؤلاء الضباط، وهو أمر خارج عن استطاعة الحكومة!

وقد أنكر شريف باشا فى أثناء مناقشة ماليت له أن الحكومة تنوى القاء القبض على كل هؤلاء الضباط، أو حتى تنوى محاكمتهم (٥) - الأمر الذى يشير إلى أن المادة كان مقصوداً بها عرابى وصحبه فقط. وفى لقاء ماليت مرة أخرى بشريف باشا ورياض باشا أوضح الاثنان أنهما سوف يخمدان Suppress هذه المادة كلية (١). وبالفعل صدر مرسوم آخر بحل الجيش المصرى فقط يوم ١٩ سبتمبر

ولم يخف الخديو أو حكومته عزمهما على اعدام المتمردين. فقد كتبت جريدة التايمز ، البريطانية ، نقلاً عن مراسلها في القاهرة ، أن الخديو وشريف ورياض يصر كل منهم كل الاصرار على ضرورة الحكم بالاعدام على الجناه الكبار. وأنه لايوجد من يخالف هذا الرأى سوى القليلين، إذا كان مثل هؤلاء موجودين! وقال المراسل إن شريف باشا الذي عرف برقته قد ذكر له أنه لايصر على هذا الرأى لصنغينة يحملها لأى أحد من هؤلاء، وإنما لأنه أمر ضروري لأمن كل الذين يريدون العيش في هذا البلد. إن الحملة الانجليزية شيء عظيم، ولكن لا أنت ولا نحن نريد أن يتكرر ذلك كل الذي عشير أ (ا)!

وهذه النية المبيتة على اعدام عرابى كانت موجودة أيضاً فى الجانب البريطانى على المستوى العسكرى والسياسى. فيذكر بلنت أن لديه من الأسباب مايدعوه إلى الاعتقاد بأنه لوكان عرابى قد سقط فى يد الجنرال ولزلى لأعدمه فوراً. وأن هذه النية كانت أيضاً موجودة لدى المستر جلادستون واللورد جراففل وسائر لوردات الأحرار فى الوزارة، الذين كانوا مصممين على أن يدفع عرابى حياته ثمناً لأخطائه السياسية!

وعندما جاء النبأ بتسليم القاهرة وأسر عرابي، أرسل وبرلي بل، م مراسل التايمز في القاهرة، الذي كان يعبر عن وجهة النظر الرسمية للخديو والانجليز، يطالب بتوقيع عقوبة رادعة على أحد عشر من الزعماء الوطنيين ومن بينهم عرابي، ليكونوا عبرة لغيرهم(1).

ولم يغتأ الخديو توفيق نفسه يعان ذلك. فغى برقية أرسلها االورد جرانقل إلى السير ماليت يوم ٢٩ سبتمبر أخبره بأن المستر سينادينو Sinadino قد عرض عليه منذ أيام برقية وردت له من الخديو، يعرب فيها عن ،ضرورة أخذ عرابي وغيره من الضباط الذين اشتركوا في العصيان بالقسوة، (١٠).

على أنه في ذلك العين كانت هناك جهود أخرى تبذل لانقاذ عرابي ورفاقه من هذا المصير. وكان بطل هذه الجهود هو المستر بلنت. وكانت خطة بلنت نقوم على تكليف محامى انجليزى للدفاع عنه، رغم منافاة هذه الفكرة للقوانين التركية المعمول بها في مصر! فقد قابل برودلي Broadley يوم ١٩ سبتمبر، وانفق معه على الدفاع عن عرابي وسائر المعتقلين السياسيين مقابل مبلغ ثلثمائة جنيه، زيدت إلى ثمانمائة. وكتب إلى جلادستون Gladston ، رئيس الوزارة البريطانية، خطابا هاماً في نفس اليوم يشرح وجهة نظره في هذا الاجراء، على النحو الآتي:

أولاً - أن النية مبينة فيما يبدو على عقد محكمة عسكرية قريباً لمحاكمة الزعماء العسكريين للثورة، وتأليف محكمة مدنية للتحقيق في علاقة بعض هؤلاء وبعض المدنيين بأحداث العنف التي وقعت، ومن ثم فإن الظروف الآتية تسترعى اهتمام رئيس الوزراء البريطاني بالآتى:

١ - إذا كان أعضاء المحكمة العسكرية مصريين معينين من قبل
 الخديو، فسوف يكون من الصعب عليهم أن يكونوا أحراراً في

- أحكامهم أو عدم التأثر بمشاعرهم تجاه المسجونين، وسيكونون لذلك مغرضين.
- ٢ إذا كان الأمر غير ذلك، فإن شهود الزور في مصر كثيرون،
 وتزوير المستندات والأدلة سهل إلى الحد الذي يجعل من الصعب
 الإعتماد على مثل تلك الشهادات.
- ٣. وإذا كانت الأدلة لصالح المتهمين، فإنها ستقدم تحت عامل الخوف، حيث سيكون لدى أصحابها أسباب قوية لعدم الادلاء بها، بينما تكون المغريات قوية للإدلاء بأدلة في غير صالح المتهمين لإرضاء القصر. وبالنسبة للخبراء الذين سيكلفون بفحص الأدلة، فإذا كانوا وطنيين، فإنهم سيكونون خاضعين لنفس المؤثرات.
- ٤ أما بالنسبة للأدلة التى سيقدمها الأوروبيون المقيمون فى مصر، فرغم أنها ستكون متحررة من الخوف، إلا أنها ستكون مصطبغة بصبغة النقمة والاستياء. فهؤلاء الأوروبيون هم طرف فى القضية من أحد جوانبها، لأن كثيرين منهم فقدوا ممتلكاتهم، أو أصيروا فى الأحداث الأخيرة، أو تعرضوا لإهانات شخصية سوف تدفعهم إلى الانتقام. وإن نغمة الانتقام لدى الانجليز المقيمين فى مصر لبادية منذ الآن فيما يكتبونه يومياً من رسائل تنشرها الصحافة الانجليزية.
- ولن يكفى لضمان عدالة المحاكمة وجود ممثل بريطانى يحضر التحقيقات من خلال أحد التراجمة أو نحو ذلك مما يحدث عادة.
 لأن الشعور السياسى فى مصر قد ارتفع خلال الشهور الستة السابقة إلى الحد الذى لم يعد ممكنا معه لأحد الوقوف موقف عدم الانحياز.

آ - وإذا ضم بعض الضباط الانجليز إلى أعضاء المحكمة العسكرية، كما هو مأمول، فسيكونون جاهلين بلغة المسجونين، وسيعجزون بالتالى عن فحص المستندات واستجواب الشهود، وسيقعون بين أيدى المترجمين الذين سيمكنهم تغيير أو تحريف الأقوال لغير صالح المتهمين، خصوصاً وأن جميع مترجمي القنصليات تقريباً من الليفانتيين (السوريين) المسيحيين الذين يكرهون العرب المسلمين كراهية شديدة.

ومن ثم فإنه يبدو أنه ما لم تَخذ بعض الاحتياطات الخاصة، فإن الخطر كبير ألا يتحقق العدل في المحاكمة. ولعلاج ذلك فقد قررت وبعض أصدقائي الاستعانة بمحام انجليزي كفء على نفقاتنا الخاصة، للدفاع عن المتهمين الرئيسيين، والسفر إلى القاهرة لجمع الادلة اللازمة للدفاع. وسأصطحب معى القس صابونجي كمترجم لمتابعة الاجراءات نيابة عن المعتقلين، نظراً لأن معرفتي بالعربية غير كاملة، وصابونجي صديق للمتهمين وقادر على التكلم نيابة عنهم، كما أنه يعرف الانجليزية والفرنسية والتركية والإيطالية، ويثق عنه المتهمون ثقة كاملة. وبهذه الطريقة فقط يمكن للمتهمين فيه الحصول على حقهم في تحقيق عادل وكامل وودي لحد ما.

ثم طلب بلنت فى النهاية من جلادستون احاطته علماً فى أقرب وقت ممكن بنوع المحاكمة والتهم الرئيسية التى ستوجه للمتهمين، ومنحه فى مصر التسهيلات اللازمه له ولأصدقائه لأداء مهمتهم، على أن يمتنع عن التدخل ومن معه فى الشئون السياسية(١١).

ولما كانت موافقة عرابى ضرورية، فقد كتب بلنت إليه خطاباً يوم ٢٧ سبتمبر يفيده بما يعتزم عمله من الذهاب إلى القاهرة ومعه محام للدفاع عنه، ويطلب منه تفويضه اياه في القبام بهذا العمل، وموافاته بالتوكيل في أقرب فرصة. وقد بعث بهذا الخطاب داخل خطاب إلى ماليت لتوصيله إليه، ومعه صورة منه ليطلع عليها ماليت، وسلمه إلى وزارة الخارجية البريطانية(١١).

على أن موقف كل من الخارجية البريطانية وقنصلها العام في مصر لم يكن متعاطفاً. ففي يوم ٣٠ سبتمبر تلقى اللورد جرانفل رسالة من ماليت يخبره فيها بالرسالة التى بعث بها بلنت إلى عرابى، ويستشيره في تسليمها إليه. وفي الوقت نفسه أوضح له أن الحكومة المصرية لن تسمح لبلنت بالنزول في الأراضى المصرية، وأن بلنت في هذه الحالة سوف يلتجئ إليه (ماليت) طالباً التدخل، ولكنه لن يتدخل مالم يتلق تعليمات بالعكس! وقال إنه إذا نزل بلنت في الأراض المصرية خفية، فستكشف الحكومة المصرية نزوله وستلقى القبض عليه، وعندئذ فلن يعمل على اطلاق سراحه، وإنما سيطلب طرده من البلاد! إلا إذا تلقى تعليمات بعكس ذلك! ثم قال ماليت إنه إذا كان في نية بلنت أن يأتي معه بمحام انجليزي للدفاع عن عرابي، فعليه أن يعرف أن المحاكمة ستكون باللغة العربية، ولن تسمح الحكومة المصرية بأي دفاع بغير هذه اللغة(١٠).

وقد رد اللورد جرانفل على ماليت يوم ٣ أكتوبر، فوافق على الموقف الذى اقترح ماليت أن يتخذه تجاه بلنت، ثم أمره بعدم تسليم رسالته إلى عرابى، وأن يعيدها إليه! أن . وفى نفس الوقت أخطر بلنت عن طريق السير بونسفوت Pauncefote بأنه قد أحيلت إليه الرسالة التى قدمها إلى المستر جلادستون يوم ١٩ سبتمبر بخصوص عزمه على الاستعانة بمحام انجليزى للدفاع عن عرابى، وكذلك رسالة ثانية فى نفس المعنى كتبها بلنت إلى جلادستون يوم ٢٧ سبتمبر، وأن اللورد جرانفل يأسف لأنه يشعر بأنه لايجد أى مبرر للدخول معه فى مراسلات حول هذا الموضوع! ١٩٠٥.

ويذا بدا أن الفكرة قد فقدت فرصتها في النجاح، خصوصاً وأن برودلي كان قد سئم الانتظار، وسافر إلى تونس، وانتهت الدورة البرامانية، وأخذ الوزراء يغادرون لندن ويوكلون عنهم وكلاءهم في القيام بأعمالهم، بينما كانت الصحف تتناقش في مسألة اعدام عرابي، وترتفع النغمة الحربية المطالبة باعدامه.

على أن بلنت لم ييأس، فقد قر رأيه، بعد التشاور مع صديقيه باتون Button، المحرر بجريدة التايعز، ولورد دى لاوار، على الابراق إلى برودلى فى تونس للاستعداد للسفر إلى القاهرة، وقرروا فى نفس الوقت البحث عن محام آخر لإرساله إلى القاهرة على وجه السرعة، ليساعد برودلى عند وصوله، ومواجهة ماتمليه عليه الظروف فى تلك الأثناء – مع أن اللورد جرانفل لم يكن قد وافق كما رأينا على فكرة إرسال محامى بريطانى للدفاع عن المسجونين، ولم تكن لديه هذه النية أيضاً - كما يقول بلنت. ولكن بلنت وصديقيه اعتمدوا على أن جريدة التايمز، كانت قد ورطت الحكومة البريطانية فى تصريح يفيد أن عرابى لن يعدم إلا بموافقتها، وأن الدفاع عنه سيتم على أيدى محامين أكفاء، ولم يكن فى وسع الحكومة الكار صدور مثل هذا التصريح.

وقد نمكن عرابى ورفيقيه من العثور على محام انجايزى واسع الحيلة يعرف الأساليب السياسية ويجيد معرفة الفرنسية، وهو مارك نيبيار Mark Napier، وطلبوا إليه الترجه إلى القاهرة، ومقابلة ماليت، وإبلاغه بأنه قد حضر للدفاع عن عرابى، وأن يلح فى مقابله موكله. فإذا رفض ماليت ذلك فعليه أن يحتج، وأن يحيطهم علماً بكل مايجد من أحداث، ليواصلوا المعركة فى وزارة الخارجية والصحافة (١٠١٠).

وقد اصطحب مارك نيبيار معه محامياً آخر هو ريتشارد إيف Richard Eve لأننا نقراً في الوثائق البريطانية برقية الماليت إلى

اللورد جرانفيل يوم ٦ أكتوبر، يبلغه فيها بوصول الاثنين إلى القاهرة ، بناء على طلب المستر بلنت، ليقودا الدفاع عن عرابي (١٧).

على أن بلنت كتب إلى اللورد جرانفل بعد أربعة أيام يخبره بأنه علم من الحكومة المصرية أنه وفقا للإجراءات العادية، فإنه لايسمح عادة للمسجونين بالاستعانة بمحامين اطلاقاً، وذلك حسب القانون الذي تألفت بمقتضاه المحكمة العسكرية الحالية. وأكثر من ذلك فإن المحاكمة تكون غير علنية، ولايسمح لأحد من الضباط الأجانب بحضورها، وإن هذه الشروط على كل حال هى التى وضعتها الحكومة البريطانية وقبلتها حكومة الخديو. ولا توجد سوابق يمكن الاسترشاد بها فى تنفيذها.

«وفيما يختص بالسماح للمتهمين بمساعدة محامين، فإن الحكومة المصدرية ترى أن الوضع الذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة البريطانية يتحقق بالسماح باستخدام محامين وطنيين. على أن المستر مارك نيبيار قد أخبرني أنه أرسل برقية إلى تونس للإستعانة بخدمات المستر برودلي الذي يعرف العربية.

ثم طلب ماليت من اللورد جرانفل أن يوافيه بتعليماته فيما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب في السماح للمتهمين بالاستعانة بخدمات محامين أجانب، أو أنها قبلت اقتراح الحكومة المصرية بأن يكون المحامون وطنيين؟ وأكد مرة أخرى أن جميع إجراءات المحاكمة ستتم باللغة العربية(١٠).

على أن ماليت لم يخبر اللورد جرانفل بما كانت الحكومة المصرية تدبره للإنتهاء من محاكمة عوابى على وجه السرعة وإعدامه. فلتصعيب مهمة الدفاع عن عرابى ورفاقه بواسطة محامين انجليز، اختير القانون العسكرى الجنائي الفرنسي للعمل بمقتضاه في

المحكمة العسكرية، وهو يجيز استجواب المتهمين والشهود قبل رؤية محاميهم. ولإرهاب هؤلاء المتهمين لكيلا يقولوا العكس في المحاكمة، سلمت السلطات العسكرية البريطانية عرابي ورفاقه إلى سلطات البوليس المصرى لرفع المسلولية عنها، حيث أودعوا السجن معزولين عن العالم الخارجي، وأخذ خصيان الخديو يزورون عرابي ورفاقه فيما بين أوقات التحقيق ويوم المحاكمة المحدد للاعتداء عليهم اعتداء وحشياً، ولتحطيم روحهم المعنوية، (11).

على أن بلنت عرف من نيبيار بكل هذه الأخبار، وعرف أنه قد تحدد يوم ١٤ للمحاكمة بينما لم يكن في وسع برودلي الوصول إلى مصر قبل يوم ١٨ منه! كما عرف أن ماليت كان يسوف في إجابة طلب نيبيار في رؤية عرابي، وكان يحيله دائماً على رياض باشا وزير الداخلية، الذي كان يرفض دائماً طلبه! بينما كانت التحقيقات تجرى بسرعة للإنتهاء من المحاكمة قبل أن يبت في مسألة السماح لمحام انجليزي بالدفاع عن المتهمين. وفي يوم ١٢ أكتوبر وصل إلى بلنت تحذير فجائي من اللورد دي لاوار، الذي كان على صلة واتصال بوزارة الخارجية البريطانية، يخبره بأنه وبناء على ماسمعته هنا، إذا لم تتخذ خطوات جدية، فإن حياة عرابي ستكون في خطر كبيره! وأنه (بلنت) لابد قد سمع شيئاً عن ذلك من نيبيار.

وعند ذلك، وكما يقول بانت، فقد توجه فى الحال إلى باتون مراسل التايمز، حيث تم الاتفاق بينهما على التوجه مباشرة إلى الرأى العام بنداء قوى، وفى نفس الوقت شن هجوم على وزارة الخارجية الانجليزية، واجبار جلادستون على اصدار بيان بسياسته. وكتب بلنت إلى جلادستون خطاباً أخيراً أفرغ فيه كل ما فى جعبته من سخط على اللورد جرانفل، ولم ينس أن بصر على علاقة

جلادستون بذلك، ويذكره بتعاطفه السابق مع الزعماء الوطنيين. وقد نشر باتون هذا الخطاب في «التايمز، في اليوم التالي مباشرة، حيث وضعه رئيس التحرير في مكان بارز، ولفت الأنظار إليه بمقال افتتاحى. وكان قد عرف أن المحاكمة سوف تبدأ يوم السبت، ليصدر الحكم يوم الاثنين، وينفذ الاعدام في عرابي في أعقاب ذلك مباشرة!

وسرعان ما جاء رد الفعل من جانب جون برایت John Bright، وهو أحد الوزراء في وزارة جلادستون، الذي استجاب، وتوجه مباشرة إلى جلادستون حیث أوضح له بصفة شخصیة وبصراحة تامة أنه سوف یوصم على مدى تاریخه ویعد متنکراً لمبادئه الانسانیة إذا هو سمح بارتکاب هذه الجنایة العظیمة(۲۰).

وقد كان بناء على ذلك أن أرسل اللورد جرانفل إلى ماليت برقية في يوم ١٣ أكتوبر أوضح فيها أن عرابي ويجب أن يحدد بنفسه محاميه بمحض اختياره، سواء أكان وطنياً أم أجنبياً. وأنه يجب الاستعانة بمترجمين، كما يجب أن تكون المحاكمة علنية، وطلب إليه الاصرار على هذه الشروط، وعلى تأجيل المحاكمة إذا كان ذلك ضرورياً، وأوضح أن الاجراءات التي يقررها القانون المصرى لانظيق على الحالة التي نحن بصددها(٢١).

وفى برقيته التفصيلية فى نفس اليوم، أكد رأى الحكومة البريطانية فى هذا الخصوص، وطلب ضرورة السماح لمحامى عرابى بمقابلته، وقال إن أى تدخل فى حرية المتهمين فى اختيار محاميهم من جانب الحكومة المصرية سوف يجعل كل الغيورين على تحقيق العدل وأن يأخذ العدل مجراه سواء فى القضايا السياسية أو غيرها ـ ينظرون إلى نتائج المحاكمة نظرة عدم رضاء (٢٠٠).

وقد أزعج الحكومة المصرية هذا التحول. ففي برقية أرسلها ماليت إلى اللورد جرانفل يوم ١٥ أكتوبر، ذكر أن شريف باشا قد طلب منه أن يشرح له المقصود بالجملة الأخيرة من برقية جرانفيل (الخاصة بعدم انطباق اجراءات القانون المصرى على حالة عرابي) ؟ وقد رد ماليت بأنه يعتقد أن المقصود هو الاجراءات التى تتعلق بالدفاع وعلنية المحاكمة. وقال ماليت في رسالته إلى جرانفيل إن قرار الحكومة البريطانية فيا يتصل بالدفاع قد سبب أعظم قلق للحكومة المصرية، لأنه سيترتب عليه إطالة أمد المحاكمة لعدة أشهر، وفي خلالها سوف يتفاقم الهياج السياسي بدرجة كبيرة ويختمر. وسأل اللورد جرانفيل عما إذا كان يرغب في أن يكون لجميع الضباط المتهمين، وعددهم ١٢٠ ضابطاً، الحق في استخدام محامين أجانب، أو أن هذا الامتياز سيكون قاصراً على عرابي باشا؟ وأوضح أنه علم أن المستر نيبيار ينوي استدعاء المستر ديلسبس وغيره للشهادة من أوروبا إ(٣٠).

وقد رد اللورد جرانفيل يوم ١٦ أكتوبر، فأوضح أن رأى الحكومة البريطانية في عدم انطباق اجراءات القانون المصرى على حالة عرابى، إنما هو مبنى على حقيقة أنها لانتفق مع شروط المحاكمة العادلة كما أوضحها في خطابه المؤرخ ٢٩ سبتمبر، وأن الحكومة البريطانية لاترى موجباً لأى تفرقة بين عرابى باشا وغيره من الضباط المسجونين الذين سيقدمون للمحاكمة فيما يختص بحقهم في اختيار محامين أجانب للدفاع عنهم، وقال إن المحكمة سيكون لها الحق في مراقبة تصرفات الدفاع، ومنع إطالة المحاكمة دون مبرر، وإن الحكومة البريطانية تفترض أن المتهمين سوف توجه لهم تهم محددة، وإذا طلب الدفاع مزيداً من الوقت لاستدعاء شهود غائبين، فيجب توضيح الحقائق التي يتوقع أن يبرهنوا عليها، بحيث يرفض هذا الطلب إذا كانت هذه الحقائق تتصل بأسباب ودوافع سياسية ولا تتصل بالتهم ذاتها(٤٠٠).

وهذه الإشارة من جانب جرانفيل إلى خطابه المؤرخ ٢٩سبتمبر تتيح الفرصة لعرض وجهة نظر الخارجية البريطانية في مسألة محاكمة عرابي، قبل قرارها بالتدخل لفرض حق المتهمين في الاستعانة بمحامين أجانب بناء على تعليمات المستر جلادستون.

لقد كانت وجهة نظر الخارجية البريطانية الأولى هى أن حكومة جلالة الملك لايجب أن تتخذ أى إجراء فى هذه المحاكمة «يمكن أن يفسر» إن فعلياً أو ظاهرياً ، بأنه يستهدف الحلول محل سلطة الخديو». وأنه لايجب أن «يجلس الضباط الانجليز بين القضاة، فيتحملون تبعاً لذلك نصيباً من المسئولية عن الأحكام التى تصدرها المحاكمة». وأن الحكومة البريطانية يجب أن ينحصر عملها فى اطار الاطمئنان إلى تلقى المسجونين محاكمة عادلة، وعدم فرض قيود غير سليمة من الخارج على الدفاع، مع الاحتفاظ لنفسها بحق الالتجاء إلى نزعة الخديو الانسانية لممارسة حق العفو فى أية حالات قد يبدو لها أن تنفيذ الأحكام فيها يتضمن قسوة لامبرر لها، (٥٠).

واتساقاً مع وجهة النظر هذه، التى تنفق مع وجهة نظر ماليت، فقد وافق اللورد جرانفيل على ماطلبه ماليت من تعيين السير تشارلز ويلسون (المراقب المالى)لحضور التحقيقات مع عرابى وصحبه، نيابة عن الحكومة البريطانية (٢١).

ومهما تعرضت وجهة النظر هذه من هجوم، من زاوية محاكمة عرابي محاكمة صورية واعدامه - كما كانت تنوى الحكومة المصرية - إلا أننا نلاحظ أنها كانت تنفق مع ما كان يجب من عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية من جانب الحكومة البريطانية . بينما كانت رغبة بلنت في انقاذ عرابي من شأنها أن تنتهى بتدخل الحكومة البريطانية في الشئون الداخلية المصرية !

وفى هذا الضوء يمكننا أن نفهم الانهام الذى وجه فى ذلك الحين إلى جريدة التايمز، بأن تأييدها لبلنت وأصدقائه فى وجوب محاكمة عرابى محاكمة نزيهة، إنما كان يحمل غرضاً خبيثاً استعمارياً، هو أن يقود تحمل الحكومة البريطانية المستولية إلى سيطرتها على مصر. وهو ما أنكره بلنت بحرارة قائلاً إنه يعتقد أن دوافع التايمز كانت شريفة، وتنفق مع أفضل تقاليد الجريدة وطيبة قلب تشيفرى رئيس التحرير(٢٧).

ومن الواضح أننا لا نبرئ أيضاً دوافع وزارة الخارجية البريطانية، فنزعم أنها كانت تنطلق من الرغبة في عدم التدخل في البريطانية، فنزعم أنها كانت تنطلق من الرغبة في عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية، لأن الاحتلال البريطاني الجائم على صدر مصر في ذلك الحين كان يمثل أكبر تدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية أيضا! فإذا آثرت الخارجية البريطانية عدم التدخل في سياسة الحكومة المصرية وقتذاك، التي كانت تهدف إلى محاكمة عرابي محاكمة صورية والحكم باعدامه، وتنفيذ هذا الإعدام فيه وفي عرابي محاكمة صورية والحكم باعدامه، وتنفيذ هذا الإعدام فيه فيه رفاقه - فلأنها تجد في هذه السياسة مايتفق مع سياستها. ولذلك فإن جهود بلنت، التي انتهت بالنجاح، في حمل الحكومة البريطانية على التدخل لتأمين محاكمة عادلة لعرابي ورفاقه، لانمثل - من وجهة نظرنا - عاملاً من العوامل التي أدت إلى تدخل الحكومة البريطانية في الشئون الداخلية المصرية وسيطرنها على السياسة المصرية، حتى في الشئون الداخلية المصرية وسيطرنها على السياسة المصرية، حتى ولو كان هذا الدافع هو المحرك للتايمز كما أثير في ذلك الحين!

على كل حال، فلم تقبل حكومة شريف باشا هذا التدخل البريطانى في شئونها بسهولة، إذ كانت رغبة الجميع في إعدام عرابي ورفاقه تختلط بالمصلحة الوطنية في عدم قبول هذا التدخل! ولذلك فقد أبدت اعتراضها في مذكرة رسمية قدمها شريف باشا إلى

السير ماليت يوم ١٦ أكتوبر ١٨٨٧. وفيها أوضحت أنه قد سبق لها أن سمحت المتمردين باختيار محامين الدفاع عنهم بمحض إرادتهم، كما قبلت أن تكون جلسات المحاكمة علنية، وسمحت امندوب انجايزي بحضور جلسات التحقيق مع مترجم التحقق من الالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في معالجة القضية. ولكن هاهي الحكومة البريطانية اليوم تطلب أن يكون لعرابي الحق في اختيار محام أجنبي للدفاع عنه، كما وصل بالفعل إلى مصر محامون من انجلترا، على نفقة أفراد معروفين في أوروبا بعمل دعاية سياسية المتمردين فيما يقال. كما عرض محامون آخرون ينتمون إلى نقابة المحامين في باريس تقديم المساعدة!

وإن هذا التدخل في هذه المسألة القضائية قد أدى بالفعل إلى
 تأجيل افتتاح جلسات المحكمة العسكرية، وسوف يؤدى بالضرورة
 إلى إجراءات لاتتفق مع العادات المرعية وتقاليد البلاد.

«إن الحكومة المصرية، حين اعترفت دون صعوبة بوجوب أن يتلقى عرابى مساعدة محام يدافع عنه ويختاره بنفسه ويكون له الحق فى مقابلته، إنما كان بسبب أنها كانت تعتقد أن مثل هذا المحامى سيكون مصرياً، ولأن هذا الامتياز لا ينتهك المبادئ الأساسية للحق والسلطة القضائية أو حق الدولة فى الحكم والتشريع. ولكن الأمر لن يكون كذلك إذا كان المحامى أجنبياً.

• فبالاضافة إلى الصعوبات القانونية والمادية التى سوف تواجه هذا الاقتراح الجديد، فإنه سوف يؤدى إلى نتائج تبدو غير مقبولة . ففى المقام الأول، إذا منح الحق لعرابى لاختيار محام أجنبى، فإن العدل يقضى بأن يمنح بدرجة متساوية لمحمود سامى البارودى وطلبه عصمت وجميع المتمردين الذين سيقدمون إلى المحاكمة

العسكرية. وعندنذ سوف تمتد المحاكمة إلى مالا نهاية، وسنثار فيها كل المسائل المتصلة بالثورة في شكل جديد وعلى أوسع نطاق!

وتعلم الحكومة البريطانية جيداً فيما يتصل بهذه النقطة _ أن عدداً كبيراً من هذه المسائل ذا طابع سياسى، ومناقشتها من شأنه إثارة الخصوم السياسيين وانقسام الرأى العام، بل وانتعاش الأخطار والمضاعفات. وأية سلطة عندئذ سيكون في وسعها إيقاف هذه المناقشات أو الحد منها؟، وأى قواعد يمكن اتباعها؟ وألا يثير هذا الأسلوب غير العادى الذي سيتبع في اجراءات الدعوى أكبر انتقاد في الرأى العام، خصوصاً من جانب تلك الصحف التي هي تحت تصرف أشخاص تحولوا إلى الدفاع عن عرابي ورفاقه بفعل مصالحهم أو انخداعهم؟

مثم إن هيبة الخديو وسلطة الحكومة سوف يتعرضان مرة أخرى للاهتزاز في عين الرأى العام، إذا بدت السلطات المصرية مجردة من السلطة وفي مركز التابع في مواجهة ثورة لم يسبق لها مثيل، وإزاء تدخل يبدو في مصلحة الزعيم الذي قاد الثورة، والذي هو مذنب في جرائم ارتكبت في حق شخص الخديو، والمسئول عن كل المصائب التي لحقت بمصر.

"ومن ثم فإن الحكومة المصرية ترى أن يقدم عرابى وصحبه للمحكمة العسكرية، لسماع التهم الموجهة إليهم، وتقديم دفاعهم بأنفسهم أو بواسطة محامين مصريين يختارونهم بأنفسهم وبمحض إرادتهم، ثم يصدر الحكم في شأنهم.

وإذا أصرت الحكومة البريطانية على رأيها الذى أعربت عنه فى
 برقية ١٣ أكتوبر، فإن الحكومة المصرية سوف ترى من المستحيل
 متابعة اجراءات الدعوى التى بدأت ضد الزعماء المتمردين! (٢٨).

وقد رد اللورد جرانفيل يوم ١٨ أكتوبر على هذه الاعتراضات التي أثارتها الحكومة المصرية، فأوضح أنه يمكن ملافاتها على النحو الآتى:

أولا - يجب أن يسمح للسجناء بالاستعانة بمحامين أجانب، إذا كان أحد منهم موجوداً في مصر ويمكن الاتصال به في خلال أجل معقول يحدد المحاكمة.

تأنياً ـ يجب أن تعرض أسماء مثل هؤلاء المحامين على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها.

ثالثاً ـ يسمح للمحامين المصريين فقط بحضور المحكمة والدفاع، أما المحامون الأجانب فيقدمون مشورتهم القانونية فقط.

رابعاً - لايجب السماح بمناقشات أو تقديم أدلة عن الدوافع والأسباب السياسية ، لتبرير المخالفات التي يحاكم المتهمون بها . وإنما يسمح فقط بتلك التي تتصل بإثبات أو نفي التهم التي ارتكبت .

خامساً ـ لايجب السماح بقبول محام لايعترف بالشروط السابقة، التي يجب أن تطبقها المحكمة تطبيقاً صارماً.

وفى النهاية أصر اللورد جرانفيل على ضرورة السماح للمتهمين باختيار محامين أجانب للدفاع عنهم، بالشروط السالفة الذكر^(٢٩).

فى تلك الأثناء كانت الحكومة المصرية قد أصدرت مرسوماً يتعيين لجنة تحقيق ومحكمة عسكرية لمحاكمة عرابى ورفاقه، وطلبت من السير ماليت تعيين مندوب للحكومة البريطانية فى اللجنة، فعين لها السير تشارلز ويلسون لتكون مهمته مراقبة اجراءات التحقيق بالنيابة عن الحكومة البريطانية.

وقد أرسل السير ويلسون تقريراً عن مهمته يوم ٧ أكتوبر تناول فيه وقائع التحقيق باختصار شديد. فذكر أن لجنة التحقيق بدأت عملها فور صدور مرسوم ٢٨ سبتمبر بانشائها، وقد طلبت إلى الجنرال ولزلي Sir Grant Wolseloy الأذن بالتحقيق مع عرابي يوم أول أكتوبر، ولم بصل الإذن إلا بعد أن اتخذت الترتيبات لحضور ضابط انجليزي جميع التحقيقات المبدئية. وفي يوم ٣ أكتوبر بدأت مهمة السير ويلسون بحضور اجتماع أولى جلسات التحقيق، حيث تم استجواب كل من على عيسي، وعلى باشا فهمي، وعبد العال حلمي، وقائد المشاة . وفي يوم ٤ أكتوبر تم استجواب اسماعيل صبري بك، وحسن صديق. وفي يوم ٥أكتوبر تليت بعض البرقيات التي وجدت في وزارة الداخلية، واستحوب طلبه عصمت. ثم سلم عرابي وطلبه باشا إلى السلطات المصرية حيث أرسلا إلى السجن الجديد. وفي يوم ٦ أكتوبر تم استجواب طلبه باشا ومحمود سامي البارودي، وحضر المحامي الانجليزي نيبيار كمستشار قانوني لعرابي، وقال السير ويلسون أن رئيس المحكمة كأن بساعده بوريللي بك Borelli الــذي كان عليه صياغة التهم التي سيحاكم بها المتهمون أمام المحكمة العسكربة.

وأوضح السير تشارلز ويلسون أن المتهمين قد وضعوا في حبس انفرادى، ولم يسمح لهم بالاتصال ببعضهم البعض. وأنه زار المتهمين فكانت شكاواهم عديمة الأهمية. وقد استجابت السلطات المصرية فوراً لبعض ماقدمه من مقترحات. وقال إن المتهمين يعاملون بتقدير أكبر مما كان يتوقع، سواء في السجن أو أمام سلطات التحقيق. وإن الاجراءات بوجه عام أفضل مما رآه في أي محكمة رآها في تركيا(٢٠).

على كل حال فإن الصيغة التى اقترحها اللورد جرانفيل يوم ١٨ أكتوبر لمحاكمة عرابى، لقيت موافقة الحكومة المصرية. ففى خطاب أرسلة السير ماليت لحكومته يوم ١٩ أكتوبر، أوضح أن الحكومة المصرية سوف توافق غالباً على قبول محامين أجانب للدفاع عن عرابى، وقال إنهم بدءواً يدركون إمكانية اتقاء الأخطار التى كانوا متخوفين منها، وهى إثارة المسائل السياسية، وإطالة أمد المحاكمة أكثر من اللازم.

على أن شريف باشا - فى حديث مع ماليت - أظهر قلقه من احتمال تدخل الحكومة البريطانية فى أحكام المحكمة العسكرية بعد إعلانها! وقال إنه لايقصد بذلك أن تلجأ إلى رحمة الخديو، وإنما أن تطلب عرض الأحكام عليها لمراجعتها. وطلب من ماليت طرح المسألة على اللورد جرانفيل لتفادى حدوث أى سوء تفاهم قد يترتب على ذلك(٣١).

وفى يوم ٢٠ أكتوبر أعلنت الحكومة المصرية بالفعل موافقتها على السماح لمحامين أجانب بالدفاع عن عرابى. وكتب ماليت إلى اللورد جرانفيل يخبره بأن القواعد يتم رسمها حالياً على يد كل من المستر برودلى وبوريللى بك رئيس قلم قضايا الحكومة ومستشار وزارة الداخلية القانوني (٢٠).

ولم يلبث ماليت أن كتب إلى حكومته يخطرها بأنه قد تم حصر التهم التي ستوجه إلى عرابي وزملائه الخمسة على النحو التالي:

١ - اتهام عرابى وأربعة آخرين بإساءة استخدام علم الهدنة، فى سحب القوات، ونهب وحرق الاسكندرية بينما كان مايزال مرفوعاً.
 (والأربعة هم: طلبه، ومحمود سامى، ومحمود فهمى، وعمر رحمى).

- ٢ اتهام المسجونين الستة، بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات العثماني، بتحريض المصريين على رفع السلاح ضد حكومة الخدو.
- ٣- اتهام عرابى وثلاثة من زملائه بالاستمرار فى الحرب رغم إبرام السلم، وذلك بمقتضى المادة الثالثة من قانون العقوبات العسكرى العثمانى (والثلاثة هم: محمود سامى، ومحمود فهمى، وطلبه).
- ٤ اتهام الضباط الستة جميعاً بتحريض الشعب على الحرب الأهلية،
 وارتكاب أعمال التدمير والمذابح والنهب في الأراضي المصرية،
 وذلك بمقــتــضى المادتين ٥٦ ٥٧ من قــانون العـقــوبات العثماني(٣٠).

وقد ذكر بلنت أن تهمتى سوء استخدام الراية البيضاء وقت إخلاء الاسكندرية، ومذبحة الاسكندرية، كانتا أخطر تهمتين تعرضان عرابى لحكم الاعدام. وكانت التهمة الأخيرة مما يهم الحكومة البريطانية إثباته، لأن هذه المذبحة كانت هى الأساس التى قامت عليه خطة التدخل بالقوة، وبدون هذا الأساس تسقط الذريعة الأدبية للتدخل(٢٠).

وقد كان رأى تشارلز ويلسون في تهمة إحراق الاسكندرية أنه من الصعب اثباتها، اللهم فيما يتصل بطلبه باشا، الذي كان قائد الاسكندرية(٢٠٠٠). على أن برودلي كان له رأى آخر، فقد كتب إلى عرابي في ٢٧ نوفمبر يقول له إنه لاتوجد في دوسيه القضية سوى صعوبة واحدة، هي احراق الاسكندرية. فمع أنه لايوجد مايبرهن على أن عرابي قد أعطى الأمر باحراقها، إلا أنه تبقى مع ذلك بعض الحقائق الكريهة، مثال ذلك أنه لم يبذل جهداً لاطفائها أو إيقاف النهب، واستمرار صداقته الحميمة لسليمان سامي بعد ذلك،

وعدم معاقبته المجرمين، وشراؤه كميات كبيرة من البترول، والطريقة المنظمة التي اتبعها الجنود في احراقها. هذه هي الصعوبة، فهل لم يكن في وسع عبرابي وقف الصريق؟ ثم إن بعض خطبه السابقة وغيرها كانت تصمل لهجة نارية توحى بالدعوة إلى الاحراق،.

ويفهم من هذا الكلام ميل برودلى ونيبيار إلى الاتفاق مع الحكومة على تسوية تنقذ عنق عرابى وتكتفى بنفيه، وقد لعب اللورد دفسرين Dufferin دوراً هاماً فى هذا الصدد. إذ كان يمثل مرحلة جديدة فى الاحتلال البريطانى عبر عنها بلنت بحق بقوله: «لم يكن دفرين من طراز ماليت الذى كان رياض باشا وسائر وزراء الخديو يفعلون مايشاءون فى عهده، وإنما كان رجلاً مختلفاً، فسرعان ما أظهر للخديو أن مركزه أثناء وجوده فى مصر، إنما هو مركز السيد وليس مركز المستشار. ولم يعر أقوال الخديو التفاتا، بل فتح أبواب السفارة لكل من يستطيع أن يقدم له معلومات عن الحالة! (٢٦) وقد اعتمد عليه برود لى ونيبيار فى الوصول إلى هذه التسوية.

ففى خطاب أرسله نيبيار إلى بلنت يوم ٢١نوفمبر كتب يقول: «إننا نكافح قوة الحكومة المصرية كلها وحدنا، ولو أنى أعتقد أن اللورد دفرين سوف يتقدم لانقاذنا. إن الحكومة المصرية تتحرق شوقاً لاغتيال هؤلاء المسجونين، وهي تستهلك كل وقتنا في إحباط هذه الرغبة. إن دفرين وولسون يساعدانا، ولكن الحكومة المصرية سريعة ولها طرق ملتوية، أما نحن فبالضرورة نسير ببطء وحذر، (٣٧).

وقد عبر تشارلز ويلسون، بحكم وجوده لمراقبة التحقيقات نيابة عن الحكومة الانجليزية، عن أسس هذه التسوية من خلال انطباعاته عن القضية. ففي تقريره لحكومته عن الاتهامات الموجهة إلى عرابى ورفاقه، المؤرخ ٢٠ أكتوبر١٨٨٠ ، ذكر أن الاتهامات ،قد صيخت بشكل ردىء، وكان من الممكن أن توفر كثيراً من الوقت والجهد لو أنها اكتفت بتهمة العصيان ضد الخديو! إن القضية تبدو قضية ثورة عسكرية قمعت على يد تدخل أجنبى، وعنصر التعقيد فيها يتمثل في هذه الحقيقة، وهي أن الجيش بأسره قد اشترك في هذه الثورة، وأن السكان الوطنيين، فيما عدا استثناءات قليلة، كانوا متعاطفين معها أو غير مبالين.

، إن إحدى السمات المميزة فيها هي الطريقة التي يتكاتف بها الوطنيون المصريون. فإن جميع أدلة الاتهام تقريبا قد تقدم بها أناس من أصل تركى أو سورى في الحكومة، ولم يقدم أحد الضباط الفلاحين قرينة هامة تتصل بالحركة وتكشف عنها. إن مقدرة بعض الضباط الفلاحين فوق أي تساؤل، وقد أظهروا في أكثر من مناسبة أنهم أكثر من أنداد لأعضاء لجنة التحقيق، وإن الخط العريض الذي يفصل الطبقة التركية الحاكمة عن أولئك الذين ينتمون إلى أصل فلاحي واضح لحد كبير، فإن المناقشات التي أجراها أعضاء لجنة التحقيق كانت بالتركية، والبعض منهم ظهر أنه لايستطيع التحدث بالعربية بطلاقة! وقد جرى التحقيق بهدف خدمة الادعاء، فقد أغفل النقاط التي هي في صالح الدفاع، وعلى سبيل المثال فلم يتعرض الاتهام لاجتماع مجلس الوزراء برياسة الخديو في الرمل، على الرغم من أن المتهمين يبررون الكثير من أعمالهم بالقرارات التي اتخذت

ووفى النهاية. فإنى أرى من الصنرورى الاعراب عن اعتقادى بأنه، وفقاً للأدلة الحالية، فلا توجد محكمة عسكرية انجليزية يمكن أن تدين المتهمين، اللهم فيما عدا طلبه وسعيد قنديل، بأى تهمة خطيرة أكثر من الاشتراك في ثورة عسكرية ناجحة ضد الخديو، (٢٨٠).

على هذا النحو وضع ويلسون القضية أمام حكومته في شكل فتنة عسكرية ذات بعد قومي شملت الجيش المصرى بأسره، وتلقت مساندة الشعب، واتجهت بعدائها إلى الطبقة التركية الحاكمة وعلى رأسها الخديو. وهو تصوير دقيق لحركة الجيش، ولكنه ليس تصويراً للحركة الوطنية بمعناها الشامل العريض الذي التحمت به حركة الجيش.

على كل حال، ففى ذلك الحين كانت تجرى محاولات التسوية. فقد كتب ماليت إلى حكومته يوم ٣٠أكتوبر يخبرها بأن المستر برودلى قد أخبره بأنه يحاول التوصل إلى حل القضية يقوم على الأسس الآته:

اعتبار بعض المتهمين، ومنهم عرابى على سبيل المثال، متهمين سياسيين، بحيث لاتوجه إليهم تهم أخرى ذات طابع جنائى. وأن يأمر الخديو باجراء تحقيق للفصل بين هذين النوعين من الاتهامات. فإذا تم ذلك يصدر مرسوم بنفى كبار المتهمين، والعفو عن بعضهم، وإحالة بعضهم إلى المحاكم العادية.

وعلق ماليت على ذلك قائلاً: إنه من غير المحتمل ألا يقابل هذا الاقتراح بترحيب هذا، لأن البديل هومحاكمة طويلة الأجل. ومن الطبيعى أن المستر برودلى يرغب فى انقاذ عرابى مع المتهمين القلائل الآخرين الذين يدافع عنهم، وقصر العقوبة التى توقع عليهم على النفى. وقال إنه رفض إبداء رأيه فى هذا الحل، ولكنه علم أن مراسل جريدة التايمز، قد أبرق إلى إنجلترا اليوم لإعداد الرأى العام فى هذا الانجاه.

وقد أرفق ماليت برسالته مشروع الحل كما قدمه إليه برودلي. وفيه ذكر برودلي أنه اتفق مع بوريللي بك (رئيس قلم قـضايا الحكومة) على أن المتهمين السياسيين، من أمثال عرابى، لايجب أن يعاقبوا بأكثر من النفى، على غرار ماحدث لعبد القادر الجزائرى. وبالنسبة لكثيرمن المتهمين الآخرين فيقتصر الاتهام على هذه التهمة، بينما توجه للآخرين التهم الجنائية الأخرى مثل القتل وإحراق المبانى إلى آخره.

وافترح الانفاق أن يصدر الخديو أمراً بفحص سجلات التحقيق المبدئي لهذا الغرض، ثم اصدار مرسوم بنفي المتهمين الرئيسيين، والعفو عن بعض المتهمين، وإحالة المجرمين إلى المحاكم العادية، وحل اللجنة المخصوصة للتحقيق. ونظراً لأن ذلك سوف يبدأ من فحص التحقيقات المبدئية، فإنه سيكون أمراً عادياً، وسيوفر الكشف عن فضائح وتوجيه الاتهامات المضادة، وسيرضى كل إنسان عاقل في انجلترا وأوروبا. ثم قال برودلى: إن كل مايرغب فيه عرابي هو مغادرة مصر(٢٩).

وقد ردت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح فى خطاب إلى ماليت يوم آنوفمبر، أى بعد أسبوع كامل، قال فيه اللورد جرانفيل: «إن حكومة جلالة الملك ليس لديها أى رغبة فى التدخل بأكثر مما ذهبت إليه ووجدته ضرورياً. على أنها، وبدون تقديم نصيحة أو التورط فى أى مقترح محدد، ليس لديها اعتراض على أى تعديل فى الترتيبات الحالية يكون من شأنه اختصار الاجراءات دون إخلال بالعدل إزاء المتهمين، (٠٠٠).

وقد قامت السلطات المصرية في أعقاب ذلك بإلغاء قائمة التهم الموجهة إلى عرابي ورفاقه، ولكنها كانت تأمل في أن تحصل على أدلة تدين عرابي في قضية المذبحة وحريق الاسكندرية، ولذلك تباطأت في إعلان القائمة الثانية. ولكن الحكومة البريطانية رأت في

هذا التباطؤ خطورة، وكتب اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين بضرورة الالحاح على إنهاء لجنة التحقيق مهمتها فوراً، والتوصل إلى قرار بشأن ما إذا كانت هناك أدلة تدين عرابى بتهم جنائية غير تهمة العصيان ضد سلطة الخديو، فإذا لم تكن هناك هذه الأدلة، فإن الحكومة البريطانية تدعو الخديو إلى بحث ما إذا كان يمكن معالجة مسألة عرابى بشكل مختصر بدلاً من الإلتجاء إلى محاكمة طوبلة(1).

وقد بادر اللورد دفرين إلى مقابلة رياض باشا، وزير الداخلية، للتكلم معه في هذا الصدد، فوعد بأن يحيطه علماً في خلال أيام قلائل بما إذا كان قد تم التوصل إلى قرائن تدين عرابي في حادثة مذبحة الاسكندرية وحريق الاسكندرية، فإذا لم يكن، فستتبع الحكومة الاقتراح الذي اقترحه اللورد جرانفيل خاصاً بمعالجة قضية عرابي على نحو مختصر يعفى من المحاكمة الطويلة.

على أن اللورد دفرين أعرب عن اعتقاده بأنه إذا أدين عرابى بتهمة الثورة، فإن العقوبة التى توقع عليه يجب أن تحمل طبيعة القصاص، بمعنى ألا تكون له الحرية التوجه إلى لندن ليحتفل به أصدقاؤه، فمثل هذه النتيجة ستكون لها نتائج فادحة فى مصر! والصعوبة هى أنه على الرغم من أنه فى الامكان نفيه بمرسوم يصدر من الخديو، إلا أنه من غير الممكن أن يكون هذا النفى بدون محاكمة وحكم يصدر، فإذا اعترف بأنه مذنب فإن الصعوبة تزول. ولكن لا يوجد سبب يحمل على الاعتقاد بأن عرابى سوف يكون ميالا إلى هذا الاعتراف، وإن كان من المحتمل أن يوافق على الإقامة فى مئان نختاره له، (٤٠).

وقد مضت الأمور خطوة هامة أخرى حين قابل اللورد دفرين الخديو توفيق يوم ١٩ نوفمبر، وحمله على الاعتقاد بأنه لن يظهر في المستقبل القريب أى دليل إدانة يسمح بإعدام عرابى أو أى أحد من السجناء السياسيين، واقترح عليه البديل، وهو النفى!

ويقول دفرين مستطرداً: «وكم كنت سعيداً حين وجدت سموه مستعداً لقبول هذا الحل إذا لم يكن منه بد، ولكن على شرط ابعاد عرابى وأسرته كلية من البلاد، ومصادرة ممتلكاته مع عدم المساس بممتلكات زوجته وأولاده الذين لايجب أن يعاقبوا لجناية أبيهم. وفى نفس الوقت فقد طلب الخديو عدم اتخاذ أى قرار قبل مرور المهلة الزمنية التى طلبتها حكومته.

وقد اقترح دفرين نفى عرابى إلى جزيرة ناسوس Thasos فسى بحر إيجة التابعة لمصر، ولكن رياض اقترح مصوع أو سواكن على البحر الأحمر، على أن دفرين أبدى اعتقاده بأنه يمكن الثقة بكلمة عرابى في البقاء في تاسوس، فضلاً عن أن هذا الاجراء سيكون أكثر انسانية (٢٠).

على أن الحكومة المصرية رفضت ثاسوس مكانا للنفى، على أساس أنها تغرى على الهرب. وفي الوقت نفسه كان عرابي يخشى أن تتعرض حياته للخطر في سواكن! ولذلك اقترح دفرين رأس الرجاء الصالح لتكون منفى لعرابي(٤٤٤).

وقد رد اللورد جرانفیل یوم ۲۵نوفمبر بأنه یفضل برمودا أو فیجی (⁽¹⁾Fiji

وفى يوم ٢٨ نوفمبر كتب اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل يخبره بأن الحكومة المصرية وقد وافقت على اقتراح التسوية.

وقال إن المستر برودلي قد تعهد بتسهيل إنهاء المحاكمة على النحو المطلوب، ولكنه طلب عدم الضغط عليه لتقديم رده النهائي

حتى يتصل بأصدقائه في لندن ويتلقى موافقتهم على التسوية. وأوضح أن موكله على استعداد لاتباع نصيحته، وقد أكد اللورد دفرين لبرودلى أنه إذا أحبطت النوايا الحسنة للحكومة البريطانية لأسباب تتصل بأطراف خارجية (بلنت وأصدقائه) فسوف تقوى، حجة الحكومة المصرية في الدفاع عن نفسها ضد رعاياها المتمردين وفي هذه الحالة فسوف يكون موقفه من المحاكمة موقف التحفظ (14).

ويتضح من ذلك أن التسوية قد في صنت من جانب اللورد دفرين على كل من الحكومة المصرية وبروسلى. وهو مايعترف به برودلى نفسه (١٤) وكان بلنت يعرف أن دفرين سوف يحاول التوصل إلى مثل هذه التسوية منذ تقرر إرساله إلى مصر . فقد كتب إلى برودلى في ٢ نوفمبر ١٨٨٧ ببلغه بأن اللورد دفرين قد تلقى تعليمات بالسفر إلى مصر، وأن رئيس الوزراء قد أخذ في فحص الحالة لبحث إمكانية عمل تسوية ، وأن هناك مقترحات سوف تقدم قريباً للوصول إلى اتفاق يتجنب الفضائح التي تنتج عن إفشاء الأسرار، وأن دفرين اتفاق يتجنب الفضائح التي تنتج عن إفشاء الأسرار، وأن دفرين سوف يحاول حمل عرابي على الموافقة على النفي إلى جزر أندمان البيقي هناك كسجين سياسي، ولكن يجب ألا ينجح دفرين في ذلك، ليبقى هناك كسجين سياسي، ولكن يجب ألا ينجح دفرين في ذلك، جرانفيل من الحرج، فإذا لم يقدم عرابي للمحاكمة، فيجب سحب جميع التهم التي اتهم بها إلاءًا.

لذلك حين كتب برودلى إلى بلنت يوم ٢٧ نوفمبر، يخبره بأن لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن الحكومة سوف توافق على نفى عرابى ومحمود سامى وطلبه إلى مدينة الكاب أو أى مكان آخر، إذا اعترفوا بتهمة التمرد أو مواصلة الحرب ضد أمر الخديو، وأنه ونيبيار موافقان على هذه التسوية - رد بلنت في اليوم التالى بالرفض!(^؟).

وهنا لجأ برودلى إلى الضغط على بلنت، فأفهمه تعذر نفى تهمة احراق الاسكندرية عن عرابى أ⁽¹⁾ ـ على الرغم من أننا قد رأينا أن كلا من دفرين ويلسون قد اتفقا فى الرأى على أنه لا يوجد فى الأدلة ما يمكن أن يدين عرابى بهذه التهمة، وأن موافقة الحكومة المصرية على النسوية إنما بنيت على تبينها عجزها عن أثبات هذه التهمة!

ولكن برودلى كتب يقول انه على الرغم من عدم وجود دليل على أن عرابي قد أمر بالاحراق، إلا أنه لم يأمر بالإطفاء، ولم يوقف النهب، واستمر على علاقته الحميمة بسليمان سامى داود، ولم يوقع عقوبات على مرتكبى الحريق.. إلى آخره (١٥٠). كما كتب إليه نيبيار يخوفه من الحكم على عرابى بالإعدام إذا لم يقبل التسوية ويعترف بذنبه فى تهمه العصيان، ويقول: ،إذا عرضوا علينا شروطاً مقبولة للنفى مع ضمان المعيشة فسوف أؤيد بقوة قبولها، (١٥٠).

وإزاء هذا التأكيد اضطر بلنت إلى القبول، على شرط النفى إلى مكان آخر فى بلاد اسلامية لكى يؤدى عرابى فرائض دينه. وبعد مجادلات طويلة تم الاتفاق على جزيرة سيلان «التى طرد إليها أبونا آدم من الفردوس، حيث لايوجد مكان أشرف منها!(٢٠).

وفى يوم "تنوفمبر كانت الصيغة النهائية للتسوية قد تمت بين الحكومة المصرية وبرودلى بالنيابة عن عرابى وثمانية من رفاقه. وقد تضمنت وفقاً لما كتب به اللورد دوفرين إلى جرانفيل أن توجه إليهم أمام المحكمة العسكرية تهمة العصيان، فيردون بأنهم مذنبون وفى حالة صدور قرار من المحكمة العسكرية بعقوية الاعدام، فإن هذه العقوية سوف ترفع إلى الخديو، الذى سوف يخففها إلى النفى المؤبد، وسيتعهد المسجونون بأنهم يقبلون الذهاب إلى أى مكان يحدد لهم، ويبقون فيه مالم يطلب إليهم الانتقال منه . وإذا

عادوا خفية إلى مصر فإن عقوبة الاعدام يمكن أن تنفذ فيهم بدون محاكمة جديدة. وبمقتضى مرسوم خديوى جديد فإن ممتلكاتهم سوف تصادر، ولكن ممتلكات زوجانهم لن نمس. وتتعهد الحكومة المصرية بتخصيص مرتب لكل مسجون يكفى لمعاشه. ثم يصدرمرسوم آخر بتجريد المتهمين العسكريين من رتبهم.

أما بالنسبة للمتهمين الآخرين، فقد تعهدت الحكومة المصرية بألا تزيد مدة العقوبة على أى واحد منهم على السجن لمدة عامين أو النفى لمدة خمس سنوات، وسيكون من حق الذين يعترفون بذنبهم توقيع أحكام خفيفة عليهم، ومن المتفق عليه أن الأحكام التي تصدر سوف تتحاشى بقدر الامكان الأشغال الشاقة، وسيفرج عن كثير من المسجونين بكفالة أو بدونها(٥٠٠).

ويلاحظ أن دفرين في الوثيقة السائفة الذكر قد أورد أن الاتفاق قد شمل عرابي وثمانية من رفاقه الذين كان برودلي يدافع عنهم وعقد الاتفاق بإسمهم. على أن برودلي أورد أسماء سنة فقط هم: محمود سامي البارودي، وطلبه عصمت، وعلى فهمي، وعبدالعال حلمي، ويعقوب سامي، ومحمود فهمي(¹⁰). وهو الأصح.

فغى يوم ٣ديسمبر ١٨٨٢ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على أحمد عرابى بالاعدام، وتلا ذلك أمر خديوى بابدال الحكم بالنفى المؤيد. وفى يوم ٧ديسمبر أصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على كل من طلبة باشا عصمت، وعبدالعال باشاحلمى، ومحمود سامى باشا البارودى، وعلى فهمى باشا. ثم تلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤيد أيضاً، من الأقطار المصرية وملحقاتها. وفى ١ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا، فحكم عليهما بالاعدام، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤيد. وأصدر الخديو

فى ١٤ ديسمبر أمراً بمصادرة أملاك الزعماء السبعة وأموالهم، وحرمانهم من حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة أخرى، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم. وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة. وفى ١٢ ديسمبر ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد الزعماء السبعة من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤيداً (٥٠٠).

وقد صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين، تتراوح ـ وفقاً للإحصاء الهام الذي أورده المؤرخ عبدالرحمن الرافعي - بين النفي لمدد مختلفة في جهات معينة، وإقامة البعض في بلادهم تحت مراقبة البوليس، وتهمتهم أنهم اشتركوا في جريمة العصيان. وقد حكم على على باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت الملاحظة، وعلى على حسن وعمر بك رحمى بالنفى ثلاث سنوات بسواكن، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثماني وخمس سنوات وأقلها سنة، مع عزلهم من وظائفهم. وقد نفي ٢٩ منهم إلى بيروت، واثنان إلى الاستانة، وواحد إلى مكة المكرمة. وقد اختار المنفيون منفاهم. كما قضى على بعض المتهمين بالاقامة في عزبهم أو بلادهم تحت الملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب. وقضى بتجريد عدد كبير من العلماء والموظفين من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم. كماقضي بفصل أكثر من ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم في جريمة العصيان، فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا من مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد.

وقد كان المذنب الوحيد الذى حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم، هو القائمقام سليمان سامى داود، وذلك بتهمة إحراق الاسكندرية. وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية في الوذيه ١٨٨٣، ونفذ فيه الحكم بعد يومين.

وتعتبر حالة الملازم يوسف أبودية، الذي كان ياورا لعبدالعال حلمي باشا قائد موقع دمياط، أمراً مختلفاً. فقد حكم عليه بالإعدام ظلماً باعتباره محرضاً على فتنة طنطا التي حدثت بعد ضرب الاسكندرية. وقد أصدر الخديو أمراً بالعفو عنه، ولكن بعد أن نفذ الحكم عليه ببضع دقائق(٥٠).

أما عرابى وزملاؤه السنة، فقد غادروا القاهرة إلى السويس يوم ٢٧ ديسمبر، وأقلعت بهم الباخرة مريوتس فى اليوم التالى إلى كولومبو، فوصلوها يوم ٩ يناير ١٨٨٣، ليبدءوا نفيهم الطويل بعيداً عن أرض الوطن، وليختموا صفحة صاخبة من صفحات الحركة الوطنية المصرية.



 F.o: Further Correspondances Respecting The Affairs of Egypt. Part VI. No. 457- Malet to Granville, September 15, 1882.

٢- الرافعي، عبد الرحمن: الزعيم الثائر أحمد عرابي ص ١٩٥ ـ ١٩٦ (الطبعة الثالثة ١٩٦٨)

- 3. Dufferin to Granville, September 16, 1882, No. 915.
- 4. Dufferin to Granville, September 12, 1882, No. 897.
- 5 Malet to Granville, September 18, 1882, No. 635.
- 6. Ibid
- 7. Malet to Granville, September 21, 1882, No 641.
- 8 F.D. op.cit., part VII, Blunt to Gladstone. September 27, 1882, Inclosur No. 3 in No. 172.
- 9. Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt p 431.
- 10. Granville to Malet, September 29, 1882, No 486, 331.
- 11. Blunt of Gladstone, September 19, 1882, Inclosur No 1 in 172.
- 12. Blunt, Secret History... P. 436.
- 13. Malet to Granville, September 30, 1882 No 497, 654.
- 14. Granville to Malet. October 3, 1882 No 492, 340.
- 15. Pauncefote to Blunt, September 28, 1882.
- 16. Blunt, op. cit, PP. 443 444.
- 17. Malet to Granville, October 6, 1882, No 508.
- 18. Malet to Granville, October 10, 1882, No 510. 680.

- 40. Granville to Malet, November 6, 1882, Tel. No 560,
- 41 Granville to Malet, November 15, 1882, Tel. 6, 13,
- 42. Dufferin to Granville, November 16, 1882, No 4 Ext. 3
- 43. Dufferin to Granville, November 19, 1882. Tel. 7
- 44. Dufferin to Granville, November 21, 1882. No 14 Ext. 14.
- 45. Granville to Dufferin, November 25, 1882 Tel No 11.
- 46. Dufferin to Granville, November 30, 1882, No 435.

٢٦م ـ لم يستطع ، برودلى، إخفاء هذه الحقيقة. ففي الفصل الرابع والعشرين من كتابه تجدث عن سياسة ، اليد الحديدية المغلقة بقفاز من مخمل، التي اتبحها دفرين مع الحكومة المصرية في فرض النسوية. وقال: ، وقد شعرت أيضا بشكل لا شعوري بهذه اليد الحديدية المغلقة بقفاز من مخمل، .

Broadley, A.M., How we defended Arabic and his Friends, pp 310-312 (London 1884).

- 47. Blund, op. cit, pp. 455-456
- 48. Ibid, pp. 467-468.
- 49. Ibid p. 468.
- 50. Ibid.
- 51. Ibid.
- 52. Ibid, pp. 474,475.
- 53. Dufferin to Granville, November 30, 1882; Broadlley, op. cit. pp. 315, 316.
- 54. Broadley: op. cit. p. 315.

٥٥. اعتمدنا في هذه الأحكام الصادرة على المتهمين على: عبد الرحمن الراقعي:
 الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي ص ٤٨٦ ـ ٤٨٨ (الطبعة الأولى ١٩٣٧).

وقد ورد في مذكرات عرابي: اسجن كل منا في Blunt. op. cit., pp. 446-447. غرفة منفردة أسوة بمن فيها من المسجونين. ثم أغلقوا علينا، وسمروها، ومنعوا عنا السراج ليلا بعد أن فتشونا وأخذوا ما معنا، وأهانوا البعض منا، خصوصا عبد العال باشا حلمي (مذكرات عرابي، الهزء الثاني حكتاب الهلال، عدد مارس ١٩٥٣ . وفي ١٠ أكتوبر، كتب السير تشارلز ويلسون إلى ماليت ببلغه أن ابراهيم أغا وآخرون من خصيان الخديو، قد اعتدوا بالصرب والإهانة على عرابي وعبد الغفار، وإنه أخطر إسماعيل باشا أيوب، رئيس قومسون التحقيق، فأمر بإجراء تحقيق عاجل. انظر في ذلك:

Malet to Granville, October 17, 1882, No 708, Inclosures No 1-3,

- 20 Blunt, op. cit., pp. 448-449.
- 21. Granville to Malet, October 13, 1882, Tel. 512.
- 22. Granville to Malet, October 13, 1882, No. 335.
- 23. Malet to Granville, October 15, 1882, No 518, 696.
- 24. Granville to Malet, October 16, 1882, No 516, 357,
- 25. Granville to Malet, September 29, 1882. No 332.
- 26. Granville to Malet, September 29, 1882. No. 487, 332
- 27. Blunt, op. cit. P. 446
- 28. Malet to Granville, October 16, 1882 Tel. 521.
- 29. Granville to Malet, October 18, 1882, Tel 519.

مع ذلك سمح لبرودلي بحضور المحكمة بعد إبرام التسوية.

- Report by sir Charles Wilson of the Proceedings of the Court-Martial. Inclosure in Malet to Granville. October 8, 1882, No. 675.
- 31. Malet to Granville October 19, 1882, Tel. 530, 719.
- 32. Malet to Granville October 20. 1882. Tel. 533, 722.
- Malet to Granville October 24, 1882. No 540. Wilson: Memorandum on the Act d'Acusation" Inclosure in No 262.
- 34. Blunt. op. cit. pp. 451-452.
- 35. Wilson, op.cit.
- 36. Blunt, op.cit, pp. 460-461.
- 37. Ibid. p. 467.
- 38. Wilson: op. cit.
- Malet to Granville October 30, 1882 Tel No 566.758, Inclosure in No 255, Broadley: Project of Solution of The state Trial question.

التجربة الليبرالية في مصر

AND TRANSCOLOGO DE LOS CONTRACTORIOS DE LOS CONTRAC

التجربة الليبرالية فى مصر

تعتبر مصر من أقدم البلاد العربية التى خاصت التجرية الليبرالية، بعد أن وفد إليها الفكر الليبرالى من الخارج على يد رفاعة الطهطاوى، الذى أصدر، بعد عودته من بعثته فى باريس، كتابه انخليص الابريز فى تلخيص باريز، عام ١٨٣٤، ثم ،مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية، عام ١٨٦٩، وعرض فيهما خلاصة الفكرالليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة، وترجم دستور فرنسا الذى كان معمولاً به عندما كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام١٨١٤.

وبطبيعة الحال فإن وفود فكر ما إلى مجتمع ما لايقود إلى أى تغيير حقيقى، إلا إذا تهيأت التربة الاقتصادية والاجتماعية في البناء التحتى لهذا المجتمع، بحيث تساعد على انباته ونموه. وهو ما تحقق منذ عام ١٨٤٢، حين أعطى محمد على حق التصرف في الملكية الزراعية لطبقة الأعيان وكبار رجال الإدارة والجيش، التي كانت في يدها الابعاديات والجفالك والأواسى، بعد أن كان في يدها فقط حق

الانتفاع في هذه الأراضي - فتهيأت بذلك الظروف لنشأة طبقة اجتماعية رأسمالية ثابتة في مصر من كبار ملاك الأرض، على نحو ماهو الحال في أوروبا، وبدأت عجلة التاريخ الاجتماعي تدور في مصر نحو تطبيق الفكر الليبرالي.

وقد أخذت ظروف الغزو الإمبريالي لمصر في أواخر عهد إسماعيل تدفع إلى ذلك منذ ذلك الحين دفعاً حثيثاً، حين أخذت التناقضات المتشعبة بين هذه الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة والحكم الأوتوقراطي لأسرة محمد على من جهة، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والبورجوازية الأوروبية من جهة أخرى، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة، تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو إسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية، بعد أن أجبر إسماعيل على قبول وزارة مسئولة، في أغسطس ١٨٧٨، تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين. وأصحاب المصارف الأوروبيين، وتنتقل بالنظام «شبه النيابي - شبه الادارى»، الذي أقامه إسماعيل في عام ١٨٦٦ إلى نظام نيابي حقيقي في عهد الثورة العرابية.

فقد دعا إسماعيل مجلس شورى النواب للإنعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح فى اجتماع سرى عقده قادة الرأى فى المجلس، بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها! وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار، يعقدون عدة جلسات فى دار السيد البكرى، نقيب الأشراف، وفى دار إسماعيل راغب باشا، رئيس مجلس شورى النواب السابق، ثم وضعوا مشروع الائحة وطنية، رفعوها إلى الخديو إسماعيل يوم ٢ أبريل ١٨٧٩ ، طالبوا فيها بمنح

مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جارى فى أوروبا، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها، وتكليف الوزارة بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية، وعرضها على المجلس عند التئامه لإقرارها.

وفى ١٧ مايو ١٨٧٩، قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور، أو اللائحة الأساسية، وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة فى إقرار القوانين، وجعل الوزارة مسئولة أمامه، وجعل للنواب الإشراف على المصروفات، وفرض الضرائب وتصييلها، وتقرير الميزانية العامة، وأوجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء، واعتبر كل نائب وكيلاً عن عموم الأمة المصرية للاعن الجهة التى انتخبته فقط وله الحرية التامة فى ابداء آرائه وقراراته، ومتمتعاً بالحصانة البرلمانية. ثم عبر مشروع الدستور عن طابعه البورجوازى حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط، وحرم منها الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا قبل الانتخابات على حالهم قبل الانتخابات بسنة. وحصر عملية الانتخاب فى مشايخ البلد فقط، بحجة أنهم «معينون برغبة الأهالى».

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر في صراحة أن الأمة مصدر السلطات، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى، فهي تنص على ألا يوضع في البلاد قانون إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب ـ أو على حسب نص المادة: «لايكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل، مالم يتل بمجلس النواب بنداً بنداً، ويعطى عنه القرار، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية».

وقد كانت المبادئ التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها المشروع الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧فبراير ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية.

على أن النجربة الدستورية التى حدثت أثناء الثورة العرابية، لم تلبث أن تعرضت لخطرين جسيمين: الأول داخلى، ويتمثل فى دكتاتورية الجيش، والثانى خارجى، ويتمثل فى التدخل الأجنبى.

وبالنسبة للخطر الأول، فإن البورجوازية المصرية كانت حريصة، منذ اليوم الأول لمظاهرة عابدين، على ابداء عزمها وتصميمها على المستبدل بأتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش. فقد اشترط شريف باشا لقبوله الوزارة، إنسحاب الآلايات التي اشتركت في مظاهرة عابدين إلى الجهات التي تحدد لها، وعلى رأسها عرابي. وتعهد عرابي في بيان مكتوب، بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل في السياسة. ووافقت البورجوازية المصرية على تعهد عرابي إلى حد رفع تقرير لشريف باشا تعلن فيه أنها تضمن فيه تعهد عرابي والضباط بعدم الاشتغال بالسياسة!

على أن فكرة السلطة كانت قد تمكنت من رؤوس العرابيين، الذين أخذوا يتصرفون على هذا الأساس، إلى الحد الذي دعا البارودي في يناير ۱۸۸۲ إلى أن يقترح على عرابي المناداة باسمه خديويا لمصر إذا رغب في ذلك! وقد استغلت انجلترا وفرنسا فرصة الصراع على السلطة لتقسم التحالف بين البورجوازية المصرية والجيش بالمذكرتين المشتركتين في ٦يناير، و٢٧مايو ١٨٨٢ . وحين قبل الخديو توفيق المذكرة الأخيرة، رأى القادة العرابيون ضرب الخيانة وخلع الخديو.

ولما كانت البورجوازية المصرية لاتريد أن تمضى فى التطرف إلى الحد الذى يعرض البلاد لخطر التدخل الأجنبى المسلح، فقد اقتصنى ارغامها على ذلك من جانب القادة العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية أخرى فى بيت محمد سلطان باشا، حيث كان يجتمع النواب. فقد حضر عرابى ومعه القادة العرابيون فى شكل مظاهرة عسكرية، ونادى بخلع الخديو، وحين امتنع المدنيون عن الموافقة، هددهم محمد عبيد بالسيف، كما شهر عرابى سيفه فى وجه محمد سلطان باشا فى هذا الاجتماع.

وبذلك أحست البورجوازية المصرية أنها انتقلت من يد أتوقراطية القصر إلى دكتاتورية الجيش، وكان لذلك أثره في موقفها من الاحتلال البريطاني.

أما بالنسبة للخطر الخارجي، فإن تنافضات الموقف كانت قد أدت إلى وقوع السلطة في يد القادة العرابيين ـ الأمر الذي هدد المصالح الامبريالية في مصر تهديداً خطيراً، وجعل التدخل العسكري أمراً محتوماً. وقد شرح «تريل» Trail هذه المسألة في كتابه: «انجلترا» مصر، السودان، قائلاً: «عندما انتزعت السلطة من يد الخديو على يد عصيان عسكري، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثوري غير مسلول صار في التو والساعة إدراك أن أزمة قد نشأت ذات طابع يهدد تهديداً خطيراً مصالحنا الامبراطورية، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية، مهما كان لونها السياسي، أن تقف دون نشاطه.

وبوقوع الاحتلال البريطاني، خضعت مصر لاستبداد مشترك من جانب السلطة البريطانية التي أصبحت تمثل السلطة الفعلية، ومن ر جانب الخديوية التي أصبحت تمثل السلطة الاسمية أوالشرعية. واختفت الاشراقة الدستورية التي ومضت في عهد إسماعيل تم في عهد الثورة العرابية لوقت قصير.

ولم يكن فى وسع بريطانيا، وهى تنتحل لنفسها صفة الدولة الراعية للمبادئ الليبرالية، أن تحرم مصر من نظام دستورى دون أن تجنى على سمعتها فى هذا الصدد خصوصاً وقد كان للبلاد دستور ديمقراطى قبل الاحتلال، ولم تعلن بريطانيا أنها تدخل مصر بنية الفتح.

على أنه لم يكن فى وسعها أن تمنح مصر نظاماً دستورياً حقيقياً دون أن تجنى على مركزها فى مصر، وتحكم على مصالحها بالضباع، وقد وجدت الحل فى نظام دستورى صورى، يسلب السلطة من يد القوى الدستورية الوطنية التى كانت تتمثل فى شرائح البورجوازية الزراعية المصرية. واستندت فى ذلك إلى حجة غريبة حقاً من دولة رأسمالية. ففى تقرير اللورد «دفرين» Dufferin المذي رفعه إلى حكومته فى أعقاب الاحتلال، هاجم مجلس النواب الذي انتخب عام ١٨٨٢ بقوله إنه «كان مؤلفا من كبار ملاك الأرض العقارية وأثرياء المدن ومشايخ القرى، وهذه الطبقات الثلاث تختلف، إن لم تتعارض مصالحها مع مصالح الفلاحين»!- أى أن حجة بريطانيا فى سلب السلطة التى وقعت فى يد البورجوازية المصرية بدستور ١٨٨٢، هى تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح بدستور ١٨٨٢، هى تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح الفلاحين؛

وقد قام النظام الدستورى الصورى الذى وضعه اللورد دفرين على إقامة مجلسين: أحدهما مجلس شورى القوانين، ويمثل الهيئة التشريعية في البلاد. والمجلس الثاني هو الجمعية العمومية. وبالنسبة لمجلس شورى القوانين، فقد تقرر أن يتألف من ثلاين عضواً، منهم أربعة عشر (النصف تقريبا) تعينهم الحكومة، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين، وعضويتهم دائمة. وستة عشر ينتخبهم الشعب، ومنهم أحد الوكيلين، وعضويتهم لمدة ست سنوات. ومن الأعضاء المنتخبين عضوان: أحدهما ينتخب عن القاهرة، والآخر عن التغور السبعة جميعاً. أما الأربعة عشر الآخرون، فينتخبون عن الأربع عشرة مديرية . 'د بكن انتخاب هؤلاء جميعاً ينم بطريق مباشر من قبل الشعب، ها القاهرة والثغور ينتخبهما مندويو الانتخاب، الذين يتم انتخابهم أولا من قبل الناخبين (كان الانتخاب على درجنين)، أما بقية الأعصاء فننتخبهم مجالس المديريات من بين أعضائها، الذين كانوا ينتخبون بواسطة مندوبي الانتخاب (أي على ثلاث درجات).

أما الجمعية العمومية، فكانت تتألف من الوزراء (وعددهم سنة) وأعضاء مجلس شورى الغوانين (وعدده ثلاثون) ومن سنة وأربعين عصوا آخرين، ولم يكن الشعب ينتخبهم انتخاباً مباشراً، وإنما على درجنين - أى بواسطة مندوبي الانتخاب، ويشترط في عضو الجمعية العمومية أن يكون من الملاك الذي يملكون عقاراً أو أطياناً يدفعون عنها عوائد أو أموالاً مقررة قدرها ألف قرش سنوياً على الأقل، وكانت مهمة الجمعية استشارية، فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة، وتجتمع مرة واحدة كل سنتين، بأمر يصدره الخديو، وجلساتها سرية، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين، أما مجلس شورى القوانين، أما مجلس شورى القوانين، أه عبدين، كالشهرين،

وفي هذا الاطار الذي حدده الاحتلال لمشاركة البورجوازية المصرية في الحكم، جرت الانتخابات الأولى في نوفمبر١٨٨٣، وظلت تجرى حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، دون أن يتدخل الإنجليز فيها لتغليب فريق على فريق، فلم يكونوا في حاجة إلى ذلك مع تعيين نصف أعضاء مجلس شورى القوانين تقريباً، بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين.

على أنه منذ أوائل القرن العشرين، أخذت التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى عهد إسماعيل فى إنعاش الحركة الدستورية على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة، مع فارق يتصل بتركيب الحريين الاجتماعي، ويتكتيك كل منهما واستراتيجيته. ومع وقوع الوفاق بين «جورست» وعباس حلمى، ومع انتصار الحركة الدستورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى وإعلان الدستور العثماني - أخذت تشتد المطالبة بلدستور وقيام مجلس نيابي كامل السلطات وحكومة دستورية كاملة. شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية شديدة ضد الاحتلال أكثر من مرة، وطالب الأعضاء بإيجاد مجلس شديدة ضد رأى قطعي فى إدارة البلاد الداخلية.

وعند ذلك رأى الاحتلال ضرورة استبدال نظام آخر بهذا النظام القديم، فقرر إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة جديدة سميت: «الجمعية التشريعية». كما أصدر قانون انتخاب جديداً يتمشى مع قواعد هذا النظام. وكان الانتخاب يتم على درجتين، بمعنى أن كل خمسين ناخباً ينتخبون عنهم مندوباً، وهؤلاء يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ـ الأمر الذي يسهل بطبيعة الحال مهمة التأثير والضغط لصالح مرشحى السلطة، وكان

أعضاء الجمعية ينقسمون إلى قسمين: قسم ينتخبه الشعب، وعدد أعضائه ستة وستون، وقسم تعينه الحكومة، وعدد أعضائه سبعة عشر. وتقوم الحكومة بتعيين وكيل للمجلس، وينتخب الأعضاء الوكيل الثاني.

وقد رشح سعد زغلول نفسه في ثلاث دوائر من دوائر القاهرة هي: السيدة زينب، وبولاق، والدرب الأحمر. وأيده الحزب الوطني بكل قوته، ففاز في دائرتين معاً، هما: السيدة زينب وبولاق، فوزاً كبيراً، وتنازل عن دائرة بولاق محتفظاً بدائرة السيدة زينب. وقد نجحت معه عناصر وطنية لعبت أدواراً قيادية هامة بعد الحرب العالمية الأولى، مثل: عبدالعزيز فهمى، وعبداللطيف المكباتى، وحمد الباسل، وعلى شعراوى، وإبراهيم سعيد، وعلى المنزلاوى، ومحمد فتح الله بركات، وحسين هلال وغيرهم.

وبنشوب الحرب العالمية الأولى، ينتهى هذا الدور الثانى من أدوار الحياة النيابية فى مصر ويتميز ـ كما رأينا ـ بفرض نظام تمثيلى ضيق من قبل سلطة الاحتلال، يحصر النيابة عن الشعب فى شريحة صغيرة من الطبقة البورجوازية الكبيرة، ويضيق قواعد اشتراكها ـ مع ذلك ـ فى الحكم تضييقا شديداً .

وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، تندلع ثورة ١٩١٩، وتجند البورجوازية المصرية وراءها جماهير العمال والفلاحين والمثقفين. وعندما تضطر انجلترا، تحت الضغط الشعبى، إلى التنازل عن جزء من السلطة بموجب تصريح من جانب واحد، هو تصريح ٢٨ فبراير، تراعى جيداً أن يكون التنازل لحساب القصر لا لحساب الشعب! وبمعنى آخر، لحساب الأوتوقراطية لا لحساب الليبرالية!.

• فقد أدخلت تعديلاً هاماً على مشروع الكتاب الذي اقترحه اللورد النبى يوم ١٧ يناير ١٩٢٢ ليقدم للسلطان فؤاد مع تصريح إنهاء الحماية، وورد في هذا التعديل أن وإنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يرجع الأمر فيه إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى، وبذلك قدمت بريطانيا السلطان على الشعب، وجعلت الأمر في البرلمان شركة بينه وبين شعبه، وهي شركة للسلطان فيها نصيب الأسد!

وكان من الطبيعى أن يتأثر دستور ١٩٣٣ بهذه الحماية التى أسبغها الاحتلال على القصر. ففي بيان ثروت باشا الذي ألقاه في لجنة الدستور يوم ١١ أبريل ١٩٢٧، أوضح بصريح العبارة أن وضع الدستور مقدم على الاتفاق مع بريطانيا، وإذا كان لاينبني عليه، فإنه يجب ألا يسد الطريق إليه. وقد استجابت لجنة الدستور لهذا التوجيه، وراعت في مشروعها ألا يسد الطريق إلى الاتفاق مع انجلترا. ولكن ذلك لم يرض الملك فؤاد لأن البورجوازية لم تنس نفسها في الدستور بطبيعة الحال، فاستطاع عن طريق استغلال التناقض بين فرق البورجوازية المختلفة، وعن طريق اصطناع الأنصار، والاستفادة من المساندة البريطانية - أن يمسخ مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور، وأن يستولى لنفسه على صلاحيات كبيرة جعلته يستحق الوصف الذي أطلقه نهرو على الدستور بأنه ، لا يشبهه دستور آخر في الرجعية، الحياة المستور بأنه ، لا يشبهه دستور آخر

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة في يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية، من خطر على الديمقراطية وقضية الاستقلال، فكتب عبدالعزيز فهمي، في أحد خطابيه المشهورين إلى رئيس الوزراء في ١٦ مارس و١٥ أبريل١٩٣٠ يقول: «إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هي أهم ماتسعي إليه الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها، وهي التي تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء مفما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنباب الانجليز، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك،؟

أما سعد زغلول، فصرح في حديث له مع مراسل صحيفة الديلي هرلد يقول:

وإذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي، فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي، ويدعى أن العرش في سلامة بفضل جنوده! فهذه القوة التي تركت للملك ستصبح في الواقع حقوفاً في يد الأجنبي، يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن؛

وبصدور دستور ١٩٢٣، أصبحت السلطة في مصر موزعة بين قوى ثلاث يدور بينها الصراع: الانجليز، والقصر، والبورجوازية المصرية ممثلة في الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى.

أما الانجليز، فقد احتفظوا لأنفسهم بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير، ويصفة مطلقة، بتولى أمور أربعة تبيح لهم السيطرة على مصر والتدخل في شئونها الداخلية والخارجية، وهي:

١ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.
 (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال في مصر يتولى هذا التأمين).

 ٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى).

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات.
 (والغرض من ذلك تبرير التدخل في شئون مصر الداخلية).

٤ ـ السودان.

وأما القصر، فبمقتضى التعديلات التى أجراها فى مشروع الدستور الذى أعدته لجنة الثلاثين، أصبح هو المسيطر، عن طريق الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ، فى مسألة التصديق على القوانين، وفى مسألة تنقيح الدستور. كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أوشرط، وكذا إنشاء ومنح الرئب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر.

وأما البورجوازية المصرية فقد قرر لها الدستور حقوقاً نمثلت فيما تضمنه من أن شكل الحكم نيابي، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونه لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمختصون، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال. ثم النص على الحريات الآتية:

الحرية الشخصية، والمساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وحرمة المنازل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحق تكوين الجمعيات. كذلك فقد ضمن الدستور للبورجوازية الكبيرة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والصناعية والتجارية والمالية، وعدم المساس بها. فقد نص على أن اللملكية حرمة، . وحماية لهذا الأساس الاقتصادى نصت المادتان ١٥، ٢٠ على إباحة انذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الادارى، واباحة إنخاذ أى تدابير صد هذه الاجتماعات العامة، إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي.

واشترط الدستور فيمن يعينون أعضاء في مجلس الشيوخ أن يكونوا من بين الشرائح البورجوازية الآنية:

الوزراء، والممثلون السياسيون، ورؤساء مجلس النواب، ووكلاء الوزارات، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية الوزارات، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، والنواب العموميون، ونقباء المحامين، وموظفو الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب، وكبار العلماء والرؤساء الروحيين، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعداً، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، ممن لايقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه مصري.

وفوق أعمدة هذا الدستور، أخذت البورجوازية المصرية في إقامة المؤسسات التشريعية والسياسية التي تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة شئون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين. ففي يوم ١ يناير١٩٢٤ أجريت الانتخابات لمجلس النواب، وأسفرت عن فوز يكون تاماً لمرشحى الوفد، إذ لم ينجح من مرشحى الحزب الوطني سوى أربعة، ومن حزب الأحرار الدستوريين ستة، ثم تألفت

وزارة الوفد الأولى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤، وعلى يد هذه الوزارة تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ يوم ٣٣ فبراير ١٩٢٤، وأسفرت عن فوز سلحق الموفد أيضاً. وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح أول برلمان بهيئة مؤتمر، وأقسم الملك أمامه اليمين الدستورية، وألقى سعد زغلول أول خطاب عرش طبقاً للدستور.

وبذلك وصعت الديمقراطية الليبرالية موضع التطبيق.

على أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور، لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أورثته الضعف وأودت به فى النهاية. وعلى رأس هذه العلل والأمراض ماعرف باسم أحزاب الأقلية.

ويطق هذا المصطلح على الأحزاب المصرية التى اصطنعها القصر أو انشقت على الوفد، مضافا إليها الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الحرب العالمية الأولى، وتختلف هذه الأحزاب عن أحزاب الأقلية في البلدان التى تتمتع بالنظام الليبرالي الصحيح، في أنه بينما كان على الأحزاب الأخيرة أن تسعى بالطرق الدستورية المشروعة للحصول على التأييد الشعبى، الذى يكفل لها اعتلاء الحكم والدفاع عن مصالح الطبقات التى تمثلها، فإن أحزاب الأقلية في مصر لم تكن في حاجة إلى اتباع هذا السبيل، وذلك بسبب السلطات الكبيرة في يد الملك، التى كانت تهيئ لها، عن طريق التحالف معه، اعتلاء الحكم دون الحاجة للحصول على الثقة الشعبية وتأييد الغالبية!

وفيما عدا حزبى الاتحاد والشعب، اللذين اصطنعهما القصر، واستطاع عن طريقهما أن يحكم البلاد حكماً مباشراً لصالحه، فإن الأحزاب الأخرى كانت تمثل بالفعل مصالح فرق من البورجوازية المصرية كانت ترى فى التحالف مع القصر طريقها الوحيد للحكم وحماية مصالحها.

وأول هذه الأحزاب حيزيب الأحرار الدستوريين، الذي تألف يوم ٢٦أكتوبر ١٩٢٢، وفي مقدمة أغراضه ومبادئه: الدفاع عن الدستور، والعمل على سرعة اصداره! وقد رأينا كيف دافع قطبه الكبير عبدالعزيز فهمي عن مشروع لجنة الثلاثين، في خطابيه اللذين وجههما إلى رئيس الوزراء، والذي هاجم فيها القصر هجوماً شديداً. لكن المرب لم يلبث أن انتقض على الدستور انتقاضاً كبيراً بعد سقوطه الفاحش في أول انتخابات تحرى لمحلس النواب. فقد عاد عبدالعزيز فهمي بك، فطعن على الدستور في خطاب شهير ألقاه بوم ١٨ مارس١٩٢٥ في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف قائلاً: إنه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، وولكن العمل به أظهر أن ثوبه فضفاض،! أما أحمد لطفي السيد، فيلسوف حزب الأمة، وداعية الفكر الليبرالي الأكبر، فقد قبل الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا ١٩٢٨، التي عطلت الدستور لمدة «ثلاث سنوات قابلة التجديد»! وقد علق الكاتب محمد توفيق دباب على ذلك قائلاً: «عزيز على مصر أن تطعن في حياتها النيابية مرتين: احداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين، والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين (يقصد أحمد لطفى السيد). وقد ظل حزب الأحرار الدستوربين بشارك في جميع الانقلابات الدستورية في مصرحتي قيام تورة ٢٣ يوليو.

أما الحزب الوطنى، فقد انتقض على ماضيه. فقد أقر دستور إسماعيل صدقى باشا الأوتوقراطى سنة ١٩٣٠، واشترك فى آلانتخابات التى جرت على أساسه، وكان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى! كما اشترك فى الانقلابات الدستورية التي جرت بعد ذلك: فاشترك في انقلاب محمد محمود باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، في ٣٠ديسمبر١٩٣٧، وفي انقلاب أحصد ماهر، رئيس حزب الهيئة السعدية، في ١٩ أكتوبر١٩٤٤، وفي وزارة النقراشي باشا، الذي خلف أحمد ماهر في رياسة الحزب، في ٢٤فبراير١٩٤٥، وفي وزارة ابراهيم عبدالهادي، الذي خلف النقراشي في رياسة الحزب، في ديسمبر١٩٤٨، وفبراير١٩٤٩، وفبراير١٩٤٩، وفبراير١٩٤٩،

ومن الغريب، بعد كل ذلك، أن يتحدث المؤرخ عبدالرحمن الرافعي ـ وهو من أقطاب الحزب الوطني ـ عن عودة الوفد إلى الحكم في ١٢ يناير ١٩٥٠، تحت عنوان: ١عـودة الحكم المطلق؛ فكأنه اعتبر عهود الإنقلاب التي سبقت تولى الوفد الحكم عهوداً دستورية!

أما الحزب السعدى، فكان قد تألف في أوائل عام ١٩٣٨ تحت إسم: «الهيشة السعدية»، من الوفديين المنشقين على الوفد، وعلى رأسهم النقراشي وأحمد ماهر. واتجه الحزب إلى القصر على الفور، بدلاً من الشعب، يستمد منه السلطة والتأييد، فاشترك مع الأحرار الدستوريين في الحكم في يونية ١٩٣٨ كشريك أصغر، ثم كشريك أكبر في أكتوبر ١٩٤٠، وهو الانقلاب الذي استمر إلى حين عودة الوفد إلى الحكم في غفراير ١٩٤٢.

وفى يوليو ١٩٤٢ فصل مكرم عبيد باشا من الوفد ليؤلف حزب الكتلة الوفدية. وبدلاً من أن يتجه إلى الشعب، الذى طالما تلقى منه التأييد، اتجه بدوره إلى القصر، وشارك فى انقلاب أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٥ وفى وزارة النقراشى الأولى فى ٢٤فبراير١٩٤٥.

وعلى هذا النحو انقلبت بعض فرق البورجوازية المصرية على مبادئها الليبرالية التى طالها دافعت عنها ودعت إليها، وساهمت فى إفساد الحياة الديموقراطية وإهدار إرادة الشعب ووأد الدستور. وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التى استولى عليها الملك فى الدستور، وخضوع البلاد للاحتلال البريطانى. وقد أدى ذلك إلى تزييف الحياة النيابية فى مصر.

ويتمثل تزييف الحياة النيابية في مصر في تزييف الانتخابات. ومن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح هو أساس الحياة الديموقراطية، وهو وحده الذي يصون المبدأ الدستوري الأول القائل بأن ، جميع السلطات مصدرها الأمة، . لذلك فقد انتهى الرأى في أغلب الدول الديموقراطية إلى إحاطة العمليات الانتخابية البرلمانية بسياج محكم من الضمانات والضوابط التشريعية والادارية والقضائية، لايترك منفذاً للتزييف أو التلاعب.

على أن هذه القاعدة لم تطبق في مصر لسببين:

السبب الأول، أن قانون الانتخاب، كما تضمنه دستور 19۲۳، لم يكن يعتبر من حيث مجرد الصياغة التشريعية - قانون انتخاب بالمعنى المصطلح في البلاد الديموقراطية. فهو كله - على حد قول الدكتور وايت ابراهيم -: «تعميم في مجال التخصيص، واقتضاب في مجال الاسهاب، وهو يكتفى برسم الخطوط الكبرى ولايضع النقط فسوق الحسروف. وهو يترك في استسرخاء المشكلات على عواهنها، ويتوكل على الادارة في التنفيذ، والادارة هي بطبيعتها خصم للناخب، لأنها جزء من الحكومة،

أما السبب الثاني، فهو استغلال أحزاب الأقلية، المستندة إلى سلطة القصر، للثغرات التي تضمنها تشريع الانتخابات، في تزييف الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين. وقد اتبعت الأحزاب السالقة الذكر أسلوب التلاعب في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. فقد استغلت ماكان يقتضيه الدستور من ضرورة إعادة تحديد الدوائر الانتخابية في أعقاب كل تعداد عشرى، تنفيذاً لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستين ألفاً نائب، وحتى يكون للتعداد أثره في التمثيل النيابي - في تمزيق الدوائر الأصلية، وإعادة تكوينها طبقاً لرغبة مرشحي الحكومة التي تقوم باجراء الانتخابات، والاستغادة من الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية السائدة في البلاد في تحقيق هذا الغرض، وقد صور التحاس باشا، رئيس الوقد، هذا الاستغلال، تعليقاً على انتخابات عام ١٩٣٨، بقوله:

ويأتى المرشح إليهم، فيقول:هذا بلد وفدى، ولا أسنطيع أن أنجح وهو(أى البلد) في الدائرة، فانقلوه إلى دائرة أخرى، وأدونى ببلد فيه أهل وأصحاب _ وإن لم يمت إلى الدائرة بسبب _ فيجاب الطلب مع خالص الشكر ووافر الاحترام،.

ويعتبر من أساليب تزييف الحياة النيابية تزوير جداول الانتخاب، وهي من الساس في كل نظام انتخابي، وبقدر مايكون فيها من دقة يكون صدق التعبير عن رأى الشعب، وبقدر مايكون فيها من خلل، يكون تشويه الانتخابات من أساسها، وتحوير رأى الأمة عن حقيقته. وقد استغلت أحزاب الأقلية مانص عليه الدستور من تحرير هذه الجداول بواسطة مأموري الأقسام والمراكز والعمد، فعمدت في كل مرة إلى وضع جداول مصنوعة بواسطة رجال الادارة تتضمن أسماء مكررة، وأسماء أشخاص غير موجودين، وأسماء أشخاص متوفين. وعلى أساس هذه الجداول كانت تتم الانتخابات!

كذلك من الأساليب لتزييف الحياة النيابية حجز التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم. ومن المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو في واقع الأمر حصول على صوت في الانتخاب. وقد جرى العرف في مصر قبل الثورة، دون سواها من الدول، على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبيل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب. وكان التوزيع يتم بواسطة العمد في القرى، والبوليس في العواصم. وكان من اليسير منع تذاكر الانتخاب عن المعارضين، ثم أعطاؤها إلى أنصار السلطة للإستفادة بها في انتخاب مرشحيها. وكان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم وسن ورقم وتاريخ، بينما لم يكن نظام البطاقات الشخصية والعائلية قد عمل به.

لذلك فكثيراً ما انقلبت المعركة الانتخابية في مدن مصر، إلى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية! حتى أصبحت الانتخابات العامة لمجلس النواب مصيرها في قبضة وزير الداخلية في حكومات أحزاب الأقلية.

كذلك استغلت أحزاب الأقلية أمية الغائبية الكبرى من الناخبين، واضطرارهم من ثم إلى التصويت شفاهة، في إجبارهم على التصويت لصالح مرشحيها، وكان العرف المتبع هو ضرب الناخب الذي أعطى صوته لمرشح الوفد ضرباً مباحاً أمام بقية الناخبين، ليكون عبرة لمن لا يعتبر! بل لقد جرى في بعض الانتخابات إجبار المتعلمين على التصويت شفوياً حتى لايعطوا أصواتهم للمرشح المعارض!

وقد جرت الحكومات على رفت العمد والمشايخ المعارضين لها، وتعيين غيرهم قبل الانتخابات، لضمان نجاح مرشحى السلطة، ثم الاستفادة بهم بعد ذلك كأعضاء في الحزب، وقد لاحظنا في كشف يحتوى على أسماء أعضاء حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ _ وهو الحزب الذي أنشأه القصر بعد سقوط وزارة سعد زغلول _ أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء من العمد.

ومن ذلك كله يتضح أن مزاولة الناخب لحقه الانتخابى فى ظل النظام الليبرالى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (فى عهد حكومات أحزاب الأقلية) كان مغامرة كبيرة وتجرية قاسية. بل لقد وصفها مكرم عبيد بأنها: وتعد ضرياً من ضروب المستحيل؛ وأضاف إلى ذلك قوله: والدستور بهذا الوضع ـ لايمكن أن يكفل للبلاد حياة ديمقراطية بالمعنى الصحيح،

وقد ترتب على تزييف الحياة النيابية فى مصر عدم استقرار التجرية الليبرالية. فمنذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤، توالت على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٣٣ يوليوات فى مدى ربع قرن فقط ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط!

فقد حل مجلس النواب الأول، الذي انعقد في مارس ١٩٢٤، في ديسمبر من نفس السنة، ثم أسفرت الانتخابات التي أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس جديد اجتمع يوم ٢٣ مارس١٩٢٥، ولكنه حل في اليوم نفسه! ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة في يوليو ١٩٢٦، وعاشت ثلاث دورات في عهد الائتلاف. ثم علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة. وولدت هيئة تشريعية رابعة في يناير ١٩٣٠، قبل انتهاء هذه المدة . وولدت هيئة تشريعية رابعة في يناير ١٩٣٠، ولكن هذه الهيئة حلت في السنة نفسها. ثم استبدل بدستور ١٩٣٣، ووضع دستور جديد في عهد صدقى باشا في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، ووضع قانون انتخاب جديد، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة، لتستمر أربع دورات. على أن دستور ١٩٣٣ أعيد من جديد، تحت نضال شعبي مرير، كما أعيد قانون انتخاب سنة ١٩٢٤ في ديسمبر ١٩٣٥، وإجتمعت الهيئة التشريعية السادسة في مايو ١٩٣٦، وتوالت من هذا

التاريخ الهيئات النشريعية التالية: السابعة في ابريل ١٩٣٨، والثامنة في مارس ١٩٣٨، والتاسعة في يناير ١٩٤٥، والعاشرة في يناير ١٩٤٥، والعاشرة في يناير ١٩٥٠، منها في المتوسط إلا سنة وإحدة وشهرين!

ومن الطريف أن كلا من الهيئات التشريعية العشر سالفة الذكر، كانت تختلف عن سابقتها اختلاف النقيض! فالأحزاب أو الهيئات التي كان لها في البرلمان السابق أغلبية ساحقة، يصبح لها، حتما ودائماً، في البرلمان اللاحق مباشرة أقلية هزيلة! على أن تنقلب هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة في البرلمان اللاحق، وهكذا دواليك. ومن الطبيعي ـ كما يقول علماء القانون الدستوري ـ أن تختلف الأغلبية في البرلمان القديم، فترجح كفة عن كفة، وإلا لما كانت ثمة فائدة في إجراء الانتخابات العامة، على أن المشاهد في جميع الديموقراطيات الليبرالية، أن التطور يأتي بالتدريج وعلى مراحل، وله دوافعه وأسبابه ومقدماته.

على أنه لما كانت الانتخابات التى تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد على السواء تسفر دائماً عن أغلبية للوزارة التى أجرت الانتخابات، فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدى تمثله للإرادة الشعبية فى نتائج الانتخابات التى كانت تجريها الوزارات والمحايدة، فى سنى ١٩٢٣ و ١٩٣٩، ١٩٣٩. فى سنى ١٩٧٣ خصومه.

فى تلك الأثناء كان القصر قد تحول تدريجياً ليصبح مصدر السلطات. وقد رأينا كيف استلب الملك سلطات عظيمة فى دستور ١٩٢٣، عن طريق تعديل بعض مواد مشروع لجنة الثلاثين. ومنذ ذلك التاريخ أخذت بقية السلطات تنتقل إلى يدبه تدريجياً، حتى أصبح فى النهاية مصدر السلطات من الناحية الفعلية.

على أن ذلك لم يتم عبر طريق ممهد، بل مضى عبر صراع شاق ومرير بينه وبين الوفد، عبا الوفد فيه جماهيره الشعبية الغفيرة، وجدد فيه القصر صنائعه وحلفائه من كبار الاقطاعيين والرأسماليين. وقد اتخذ هذا الصراع من جانب الوفد شكل تفسير المواد التى عدلها الملك، تفسيراً يتفق مع النظام الليبرالي الصحيح، بينما اتخذ من جانب القصر شكل تطبيق هذه المواد تطبيقاً أوتوقراطيا في عهود وزارات الأقلية وبرلماناتها، ثم مواجهة وزارات الوفد بها، بعد أن تكون قد اتخذت صورة العرف والتقليد.

وقد قاد حركة التصحيح الأولى سعد زغلول فى وزارته التى ألفها فى ١٩٢٨يناير١٩٢٤. وكانت أول معركة بينه وبين الملك فؤاد حول حق تعيين الوزراء. فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين هما: مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا، بحجة أن التقاليد جرت على الاكتفاء بوزير قبطى واحد، وأنه لايجب أن يعين وزير قبطى على الاكتفاء بوزير قبطى، وقد رفض سعد زغلول اعتراض الملك على المسألة الأولى بقوله إنه لا يفرق بين مسلم وقبطى، وإنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى. ولكنه استجاب للإعتراض الغالى، وأسند إلى مرقص حنا وزارة الأشغال، ورشح نجيب الغرابلى افذى وزيرا للعدل. ولما اعترض الملك على اختيار وأفندى، لمنصب ضخم كمنصب الوزارة، لم يقبل سعد هذا الاعتراض، وكان له ما أداد.

أما المعركة الثانية فكانت حول الأساس الدستورى لقيام الوزارات. فقد بنى الملك فؤاد اختياره لسعد زغلول، في كتابه الذي وجهه إليه بعد فوزه في الانتخابات، على كل سبب إلا السبب الذي اختاره لأجله، وهو فوزه بثقة الأمة، ولكن سعد رد على ذلك في جوابه إلى

الملك، فجعل أول سبب لولايت الحكم هو: «ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف»!

وكانت المعركة الثالثة حول أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين. فقد تمسك الملك بأن التعيين من حقه، ارتكاناً إلى ظاهرة المادة ٤٤٠. ولكن سعد زغلول تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه، ولكنه حق معنف على نصوص المواد الأخرى، التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وأن الوزارة هي المهيمنة على مصالح الدولة، وأن توقيعات الملك في شدون الدولة بجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال. ولما كانت المادة ٤٤ مأخوذة من الدستور البلجيكي، فلذلك احتكم الطرفان إلى البارون فان دن بوش، الذي أفتي بصحة رأى سعد زغلول.

ثم المعركة الرابعة في أواخر عهد سعد زغلول، حين كان القصر يدير المؤامرات لاسقاطه بعد فشل المفاوضات التي جرت بينه وبين رامزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية. وقد ساق الوفد فيها المظاهرات إلى ميدان عابدين تهتف: «سعد أو الثورة». وانتهت المعركة بانمام عملية تصحيح الدستور، بحيث يصبح الأزهر والمعاهد الدينية في يد الوزارة لا في يد الملك. ولا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة. وأن تكون تبعية الوزارة المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية، بعد أن كانت صلتهم بالسراى رأساً. وتنظر الوزارة في مناصب السلك الادارى، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك مناصب السلاع الوزارة وموافقتها.

ثم سقط سعد زغلول نحت حادثة مقتل السردار لى ستاك، وأخذ الموج الثورى ينحسر، ورفعت الرجعية رأسها، وبدأت الشورة المصادة. وأخذ القصر يسترد في عهود: زيور، ومحمد محمود، واسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، وتوفيق نسيم، ماخسره على يد سعد زغلول. وعندما تولى الوفد الحكم في عام ١٩٣٦، كان القصر قد كسب، بسكوت تلك الوزارات الضعيفة وبرلماناتها، تقاليد وعادات أصبحت محور الصراع في حركة التصحيح الثانية التى قادها مصطفى النحاس، والتى انتهت بكارثة دستورية.

وكان مصطفى النحاس قد وقع فى وهم كبير بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦. فقد اعتقد أن القدر الكبير من السلطة الذى استخلصه من الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦، قد أضيف لحساب الأمة، بعد أن غيرت المعاهدة من مواقع القوى المتصارعة على السلطة، وتغيرت بالتالى أدوارها. فقد كان القصر قبل معاهدة ١٩٣٦ فى حماية الاحتلال، لأن السلطة التى كانت فى يده تعد فى يد الاحتلال، ولكن بعد معاهدة التحالف والصداقة، وبعد أن انقلبت العلاقة بين الوفد والانجليز من عداء وخصومة إلى مهادنة بحكم المعاهدة، لم تعد بالانجليز حاجة لحماية الملك، بل لم تعد لهم مصلحة فى ذلك، بالانجليز حاجة لحماية الملك، بل لم تعد لهم مصلحة فى ذلك، وأصبح الطريق، من ثم، مذللاً لترسى الأمة حقوقها وحرياتها.

على أن النحاس أخطأ في هذا التقدير، لأن القضية لم تكن حماية الانجليز للقصر فقط، وإنما وجود نفس عناصر الحياة السياسية القديمة المتآمرة، التي لم تكن ترى فرصتها في اعتلاء الحكم إلا عن طريق التحالف مع القصر ومساعدته على تزييف إرادة الأمة. وفي الوقت نفسه فقد ظهرت في ذلك الحين عناصر فاشية تمثلت في جماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين، انحازت بحكم أيديولوجيتها

إلى الأوتوقراطية ضد الليبرالية واستطاعت بتطرفها الزائف، وتشكيلاتها شبه العسكرية، أن تجتذب إليها كثيراً من الأنصار والمؤيدين، خصوصاً من بين الشباب، وأن تزود القصر بأداة إرهابية يرفع بها عقيرته ويسكت خصومه. فضلاً عن ذلك، ففى تلك الظروف الدقيقة، التى التفت فيها قوى الأوتوقراطية والفاشية حول القصر، كان الوفد يتعرض لأخطر انشقاق أصابه منذ انشقاق الوفد الكبير عام ١٩٢١، وذلك بانسلاخ النقراشي والدكتور أحمد ماهر منه، فكان من الطبيعي أن تؤثر العوامل في نتيجة المعركة الدستورية.

وقد بدأت المعركة عندما أراد النحاس أن يقضى على بؤرة من بؤر الفساد السياسى فى مصر وهو «الديوان الملكى»، فأعلن فى كتاب تأليف وزارته فى ١٠مايو ١٩٣٦ أنه سوف يجعل من أغراض وزارته إنشاء وزارة جديدة باسم القصر. ولكن مجلس الوصاية اعترض على الفكرة مقترحاً ارجاءها إلى أن يبلغ الملك سن الرشد. وفى الوقت نفسه، شنت الصحافة الانجليزية حملة نقد شديدة على هذه الفكرة (لم تكن المعاهدة قد أبرمت بعد وتغيرت الأدوار!). وإزاء ذلك تراجع النحاس تراجعاً جزئياً، إذا اكتفى بتعيين عبدالفتاح الطويل وكيل وزارة برلمانيا لشئون القصر. ثم لم يلبث أن تراجع بصفة نهائية عند إعادة تأليف وزارته بعد أن تولى الملك سلطاته بصفة نهائية عند إعادة تأليف وزارته بعد أن تولى الملك سلطاته الدستورية، فلم يتمسك أيضاً بوكالة القصر البرلمانية.

وكانت المعركة الثانية حول ترشيح يوسف الجندى وزيراً فى وزارة النحاس الثانية. فقد رفض فاروق، بإيعاز من على ماهر باشا، قبول هذا الترشيح، بحجة أن نزاهة يوسف الجندى إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية، لم تكن فوق الشبهات. وقد نزل النحاس

على اعتراض الملك بصفة مؤقتة، نظراً للظروف الدقيقة التى كان يمر بها الوفد، بعد استبعاد النقراشي وزملائه من الوزارة الجديدة، ولأنه كان في ذلك الحين قد قدم استقالة وزارته الأولى إلى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية، وقبلت الاستقالة فعلاً، وكان إصراره على تعيين الجندى يعرضه للإطاحة به بأسهل السبل وبدون إقالة!

أما الجولة الثالثة، فكانت حول حق الملك في تعيين رئيس ديوانه. فقد اعترض فاروق على جميع الأسماء التي رشحها النحاس، ثم فاجأه بتعيين على ماهر باشا رئيساً للديوان في يوم ٢٠ أكتوبر١٩٣٧. وقد عقد النحاس اجتماعاً لوزارته، ونوقشت فيه فكرة تقديم استقالة الوزارة، ولكن عدل عنها لأنها تحقق غرض القصر. وقدم النحاس بدلاً من ذلك طلبات لتنظيم العلاقة بين الوزارة والقصر، وأن يقتصر حق الملك في تعيين الموظفين الذي يعينون بمراسيم، على التوقيع فقط.

ثم كانت الجولة الرابعة حول تعيين الشيوخ. وهذه المسألة كانت قد انتهت في عهد سعد زغلول برضوخ الملك فؤاد، بعد تحكيم البارون فان دن بوش، إلا أنها عادت في عهد النحاس عندما خلا مقعدان في المجلس، فرشحت الوزارة محمود فهمي وحسن نافع، ولكن القصراعترض على الثاني، ورشح بدلاً منه عبدالعزيز فهمي،فاعترض النحاس على تعيينه لأنه هوالذي قال عن دستور الأمة إنه ،ثوب فضفاض،.

وفى نلك الأثناء كانت أقلام القصر وأحزاب الأقلية ندافع عن وجهة نظر على ماهر باشا التي أعلنها بحق الملك في تعيين كبار الموظفين، وفي إحالة الموظفين المعينيين بمرسوم إلى المعاش، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان، وفي الرتب والنياشين لرجال الدولة، وفي تعيينات رجال السراي.

وقد بلغ الأمر بالدكتور محمد حسين هيكل، قطب الأحرار الدستوريين، أن أخذ يسوق الأسانيد على أن حق الملك في تعيين رئيس ديوانه ،حق طبيعي،! أما عباس محمود العقاد، فجند كل مايملك من بلاغة وقوة حجة في الدفاع عن حقوق الملك، وقد ذهب في خداع الشعب إلى منطق دستورى عجيب، فقد ادعى أن ،حقوق الملك هي حقوق الأمة، ،تغار عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية، لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالى القيام والسقوط، ثم قال: «هنا يتجلى لنا أن الأمة تحمى حق الملك لأنه يحميها، وتضمن حق الملك لأنه يصمنها، وترفع حق الملك على حقوق أخرى لأنه الحق الباقي لها على تعاقب العهود وتنابع الأحزاب، واختلاف الميول والأحوال،!

وقد أراد الوفد في ذلك الحين أن يكرر ما حدث في عهد سعد زغلول، حين انطلقت المظاهرات في ميدان عابدين وهي تهتف: وسعد أوالثورة، وذلك للحصول على نفس النتائج التي حققتها هذه المظاهرات، فانطلقت المظاهرات مرة أخرى في شوارع القاهرة وهي تهتف. «النحاس أو الثورة، «ولكن ظروف عام ١٩٣٧ كانت تختلف من كل الوجوه عن ظروف عام ١٩٣٧. ففي عهد سعد زغلول، كانت الكتلة الوطنية سليمة لم تتفتت، والمد الثورى ضد القصر والاحتلال كان عالياً. أما في عام ١٩٣٧، فكانت الحركة الوطنية قد تجاذبتها التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وكانت ثورة ١٩٩٩ قد انتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦، وحل التهادن بين الوفد والانجليز محل

الخصومة والعداء. ولذلك فشلت هذه المظاهرات في تحقيق النتائج التي حققتها سابقتها. ثم جاءت إقالة الملك للنحاس في أعقابها لتكون إعلاناً بأن القصر قد أصبح مصدر السلطات.

وفى عهد محمد محمود باشا، أخذت خيوط السلطة التى بقيت فى يد وزارته، تنتقل شيئاً فشيئاً إلى يد القصر، لتصبح الحكومة فى نهاية الأمر بلا حول ولا قوة، حتى فى أقل الأمور. حتى إذا ماكان صيف عام ١٩٣٩ كتبت المصور، تصف كيف أصبح الملك صاحب السلطان النافذ فى البلاد، يلجأ إليه رجال المال والسياسة والحكم، وتلجأ إليه المفوضات والسفارات الأجنبية! لذلك لاعجب إذا استشرى نفوذ القصر فى السنوات التالية حتى أصبحت أمور الحكم فى أيدى رجال الحاشية من الخدم والسائقين والحلاقين وغيرهم، وأن أصبحت البلاد بمثابة ضبعة كبرى للملك يتصرف فيها كما يشاء.

على هذا النحو يتبين في وضوح أن الليبرالية لم تمنح فرصتها الكاملة التطبيق قبل ثورة ٣٣ يوليو، وأن الحكم كان في الحقيقة في يد القصر، وفي يد أقلية هزيلة من البورجوازية الكبيرة كانت ترى مصلحتها في التحالف معه، ويتضح هذا من مقارنة عدد السنوات التي حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية من جهة، بعدد السنوات التي حكم فيها حزب الأغلبية وهو الوفد. ففي الفترة من تاريخ تأليف أول وزارة دستورية في ٨٢ يناير ١٩٧٤، إلى قيام ثورة ٣٣ يوليو، أي في خلال ثمانية وعشرين عاماً ونصف تقريباً، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاماً (١٩ عاماً و ٩ أشهر)، بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨سنوات (٧سنوات و٩ أشهر)، وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين. فكأن الليبرالية لم تطبق في مصر إلا لمدة تقل عن عشر سنوات.

ومع ذلك، فغى خلال السنوات العشر، تحققت انجازات لايستهان بها فى المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية. فقد استردت البلاد جزءاً كبيراً من استقلالها بمعاهدة ١٩٣٦، كما أزيلت وصمة الامتيازات الأجنبية من مصر، وترتب على الغائها استرداد البلاد سيادتها المالية والقضائية، وإلغاء المحكمة المختلطة وجهات القضاء القنصلى، وإلغاء صندوق الدين العام، وبرزت هوية مصر العربية بتأسيس جامعة الدول العربية على يد حكومة الوفد. وهي الصيغة التي مازالت تجمع حولها كل الحكومات العربية حتى الآن.

كذلك صدرت أهم القوانين الاجتماعية والسياسية والدستورية، كفانون الاجراءات الجنائية الذي يحمى الحرية الشخصية للأفراد، وفانون استقلال القصاء، وفانون هيئات البوليس، وقانون التوظف، وقانون استقلال الجامعة، وقانون منع الأجانب من نملك الأراضي الزراعية، ثم قانون التعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجبارى صدها، وقانون العمل الفردي، وفانون العمل المشترك، وفانون الاعتراف بنقابات العمل، وقانون استعمال اللغة العربية، وقانون الضمان الاجتماعي. كما أنشئ ديوان المحاسبة، وديوان الموظفين. وتقررت المجانية للتعليم الابتدائي والثانوي والمتوسط. وفي ظل النظام الليبرالي بصفة عامة، استطاعت البورجوازية المصرية أن تفك القبضة الأجنبية المستحكمة على وسائل الانتاج، كما استطاعت البروليتاريا أن تؤسس أكثر من ٥٦٠ نقابة، وأن تستقل بحركتها عن وصاية البورجوازية.

على أن هذه الإنجازات لاتمثل إلا جانباً واحداً من جوانب الليبرالية. أما الجانب الآخر فيتمثل في المناخ الليبرالي، أو في الحريات السياسية والدستورية التي أطلقتها للأفراد والجماعات، والتي نؤثر أن نقدم هنا نماذج منها تعبر عن روح العصر

ففي عهد وزارة سعد زغلول، كان يعارض الوزارة حزب الأحرار الدستوربين في جريدة السياسة، وأمين بك الرافعي في جريدة الأخبار، وكانت تعارضه كذلك _ على صورة هزاية _ صحيفتا الكشكول والصاعقة. وقد بلغت المعارضة - كما يعترف الدكتور محمد حسين هيكل ـ حداً من العنف دعا عدلي باشا رئيس حزب الأحرار إلى الاستقالة ولأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه، . وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء إلى النيابة للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن عليه، فلما كان الصيف، أراد الدكتور هبكل السفر إلى لبنان، ولما كان متهماً في خمس قضايا سترفع ضده، فقد وسط صهره عبدالرحمن باشا رضا، وكيل وزارة الخارجية ليسمح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق. وقابل عبد الرحمن رضا بأشا سعد زغلول لهذا الغرض، وقال سعد: «كيف يسافر هيكل وهو متهم في خمس قضايا سترفع ضده ؟. وقد رد عبدالرحمن باشا بأن فصل الأجازات القضائية قد بدأ، فإذا رفعت هذه القضايا فسيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره. ثم سأل سعد زغلول: وما ضرورة هذا الانتقام؟، ورد سعد زغلول غاصباً: «انتقام ياعبدالرحمن؟. أنا ألجأ إلى النبابة كما بلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء، وتسمى هذا انتقاماً؟ ومع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً إذا كذب هيكل أنني تدخلت في انتخابات محمد محمود! ه . على أن الدكتور هبكل رفض الاعتذار ، وفي الوقت نفسه تقدم لادارة الجوازات لطلب حواز سفر له ولزوحته وابنه، فأعطته إياه إدارة الجوازات في أقل من ثمان وأربعين ساعة ـ حسيما يقول هيكل!

ومن الغريب أنه ساق هذه القصمة التدليل بها على طغيان سعد! فكأنه أراد بالفعل أن يحرمه، وهو رئيس الوزراء، مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب! وفى عهد ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين، اعتزم الملك فراد القيام برحلة إلى أوروبا، وأرادها ـ كما يقول الرافعى ـ ، رحلة ملك مطلق لا ملك دستورى، . قلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدست ورية أن يصطحب الملك وزير الفارجية فى مثل هذه الرحلات، ولكن الملك أبدى رغبته فى ألا يصحبه أحد الوزراء! وهنا هبت قوى الانتلاف تساند ثروت باشا، وجه الملك . فقد أعلن سعد زغلول وقوفه إلى جانب ثروت باشا، وأسترط أن يصطحب الملك فى رحلته . كما أحجم البرلمان عن فتح المتراق هذه الجبهة ، أذعن فى النهاية . وعند ذلك وافق البرنمان على احتمادات الرحلة الملكية . وعند ذلك وافق البرنمان على اعتمادات الرحلة .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ظلام الأحكام العرفية، التى تم اعلانها بناء على طلب السلطات البريطانية، إلا أن مناقشات البرلمان كانت تنشر فى الصحف. وكانت هذه المناقشات بمثابة شعاع قوى من الضوء أضاء لجماهير الشعب ماكان للسلطات العسكرية من دور فى الأزمات التموينية التى كانت تأخذ بخناقها، وجعلها تحيط بجميع المسائل التى تتعلق بمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان لما نشر في ذلك الحين أثره في انتعاش الحركة الوطنية بعد الحرب، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ كفاح الشعب المصرى.

وفى يوم ٢٣ يوليو٢ ٩٥ ، قاد جمال عبدالناصر الثورة ضد طغيان القصر، وأسقط فاروق عن عرشه، وتهيأت بهذا الحدث التاريخي الكبير أول فرصة كبرى لليبرالية لتأخذ طريقها إلى التطبيق الصحيح، ولكن الثورة آثرت الدكتانورية في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد نجاحها و ولم تكد تمضى ستة أشهر حتى أصدرت

قراراً بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها. وقبل شهر من هذا القرار، أى في أواخر ديسمبر ١٩٥٢، أعلنت عن تكوين تنظيمها السياسي، الذى أطلقت عليه اسم «هيئة التحرير»، فأصبحت هي التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، وأذاعت أول بيان عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها في السياسة الداخلية والخارجية في يوم ايناير١٩٥٠. ثم تصولت هذه الهيئة إلى «الاتصاد القومي» بعد بدستور١٩٥٦، ثم تحول الاتصاد القومي «الاتصاد الاشتراكي» بعد قرارات يوليو الاشتراكية وإعلان الميثاق.

وقد كان الغرض المعلن من هيئة التحرير والاتحاد القومى هو دجمع المصريين جميعاً فى وعاء سياسى واحد، أما الهدف من الاتحاد الاشتراكى فكان أكثر خصوصية، وهو أن يكون «تجمعاً لقوى الشعب العاملة، وحدها، بعد استبعاد قوى الرأسمالية المستغلة التى ضريتها قوانين التأميم.

على أن كلا من هيئة التحرير والاتحاد القومى لم يقدر له أن يحقق الغرض من وجوده، أو أن ينجح فى أن يصبح تنظيماً يضم كافة القوى السياسية فى مصر. واستطاعت أن تستولى عليه عناصر الرجعية فى محاولتها احتواء الثورة. أما تنظيم الاتحاد الاشتراكى، فقد استطاع بالفعل فى بداية الأمر أن يحقق نوعاً من الوحدة الوطنية المبنية على أسس اجتماعية، بعد استبعاد عناصر الرجعية منه، ولكنه مالبث أن فقد فاعليته مع ظهور عجزه عن ممارسة أى دور مؤثر فى وجود الزعامة الشعبية لعبدالناصر، ومع سيطرة مراكز القوى عليه.

وفى كل مراحل التطور السالفة الذكر، لم يكن التنظيم السياسى جهازاً شعبياً حقيقياً يستمد نموه وفاعليته من الجماهير، بل كان جهازاً من أجهزة الدولة، يعتمد عليها في تمويله وفي نشاطه، ويتلقى منها - لا من الجماهير - قراراته، ويتغير بناؤه التنظيمي بارادتها لا بارادته، ويتلقى شرعية وجوده منها . وأكثر من ذلك أن أهم القرارات السياسية ذات الأثر المصيرى في حياة البلاد، مثل تأميم قناة السويس، وإجراءات التأميم في يوليو ١٩٦١، وحرب اليمن وغيرها، كانت تتم دون مشاركته!

ولما كان التنظيم السياسي على هذا النحو لا يعدو أن يكون جهازاً من أجهزة الدولة كما ذكرنا، فقد كان من الطبيعي أن يكون بوقاً للدولة، لا للجماهير، تعبر من خلاله عن ارادتها ومشيئتها. كما كان من الطبيعي ألا يكون في الساحة غير صوت واحد هو صوت الدولة، دون مشاركة حقيقية من القوى الشعبية. ومن ثم فقد أنصرفت عنه الجماهير.

أما عن الحياة الدستورية والبرلمانية في عهد الثورة، فقد عرفت عدة دسائير:

الدستور المزقت في ١٠ فبراير١٩٥٣، وقد قام على مبدأ دمج السلطات لحساب السلطة التنفيذية، ولم يتمخض عنه برامان ما.

ثم صدر دستور ١٦ بناير١٩٥١، وقد تمخض عنه مجلس أمة في ٢٢ يوليوبو١٩٥٧، وتم الترشيح له بواسطة الاتحاد القومي حسب نص الدستور. وقد حاول هذا المجلس استخدام سلطاته في سحب الثقة من وزير التربية والتعليم، كمال الدين حسين، سنة ١٩٥٧، ولكن رئيس الجمهورية حطم هذه المحاولة. ولم تتكرر بعد ذلك!

ثم ألغى دستور ١٩٥٦ بمناسبة انمام الوحدة بين مصر وسوريا ، وصدر دستور مؤقت آخر في ٥مارس ١٩٥٨ ، نص على أن يتم اختيار أعضاء مجلس الأمة بقرار من رئيس الجمهورية ، وقد تمخض عن هذا الدستور المؤقت مجلس أمة في ٢ يوليو ١٩٦٠ .

ولكن هذا الدستور المؤقت سقط بعد انفصال سوريا في سبتمبر امري ١٩٦٤، وصدر دستور مؤقت آخر في ٢٤ مارس ١٩٦٤، وقد تمخض عنه مجلس أمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤. وعقد مجلس الأمة في اليوم التالي ٢٦ مارس ١٩٦٤، وكان أول مجلس منتخب في ظل التطبيق الاشتراكي، ولكن لم يكن في وسع هذا المجلس مساءلة الحكومة، نظراً لعدم وجود حدود فاصلة في الدستور بين مسئولية الحكومة ومسئولية رئيس الجمهورية، حيث كان نص المادة ٢٠ ا منه يقضي بأن يضع رئيس الجمهورية ، بالاشتراك مع الحكومة، السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية، ويشرف على تنفيذها.

وقد قام رئيس الجمهورية بحل هذا المجلس في ٧ نوفمبر ١٩٦٨، وأجريت انتخابات جديدة في ٩يناير١٩٦٩، تمخضت عن مجلس جديد ابتداء من ٢٠يناير١٩٦٩.

على أنه في يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ مات عبدالناصر، وانتخب محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية في ١٥ أكتوبر ١٩٧٠، وحدث صراع على السلطة في مايو ١٩٧١ سقطت فيه العناصر المعارضة للسادات، واقتضى الوضع الجديد وضع دستور جديد صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١، وتمخض عنه مجلس شعب جديد افتتح دورته الأولى في ١١ نوفمبر ١٩٧١.

ولم يلبث تنظيم الاتحاد الاشتراكي أن أخلى مكانه لثلاثة منابر منذ أكتوبر١٩٧٥، وفي نوفمبر١٩٧٦ أعلن السادات تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية لليمين واليسار والوسط.

ثم جرت انتخابات في أكتوبر ١٩٧٦ فاز فيها الوسط. ولكن المجلس الجديد بدت فيه معارضة قوية حتى من داخل حزب الوسط، الذى أطلق عليه اسم حزب مصر الاشتراكى، فقرر السادات تأليف حزب آخر باسم الحزب الوطنى الديموقراطى، انتقلت إليه غالبية أعضاء حزب مصر، وجرت انتخابات مزورة فى عام يونية ١٩٧٩ أسفرت عن مجلس جديد ظل فى الحكم حتى اغتيال السادات فى ٢ أكتوبر١٩٨١.

وقد جرى تكوين كل مجالس الشعب في عهد ثورة ٢٣يولية ـ فيما عدا مجلسي ١٩٧١ و ١٩٧٦ بدرجة كبيرة _ بمقتضى انتخابات صورية تخضع لتدخل الادارة تارة في الترشيح، وتارة في الانتخاب بناء على تعليمات مراكز القوى المختلفة، فكانت هذه المجالس بالتالي _ تدين بوجودها لهذه المراكز، وكان دورها في صياغة الحياة السياسية في البلاد محدوداً، بل معدوماً، فضلاً عن أنها تكونت في غالبيتها من عناصر رجعية، رغم نسبة الـ٥٠ في المائة للعمال والفلاحين، بعد أن انفصل ممثلو هذه الجماهير عنها طبقياً بفعل المغريات التي أسبغتها عليهم الدولة، دون أية رقابة من التنظيم السياسي الذي يتبعون، ومن ثم فقد عاشت الحياة الدستورية والبرلمانية على هامش الحياة السياسية.



ـ د. عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦

: تطور الحركة الوطنية في مصمر ١٩٣٧ _ ١٩٤٥ (جزءان)

: الجيش المصرى في السياسة

: عبدالناصر وأزمة مارس

_ محمد زكي عبدالقادر: محنة الدستور ١٩٢٣ _ ١٩٥٢

 وایت إبراهیم، وتوفیق هییب: نظامنا الانتخابی کما هو، وکما بجب أن یکون.

_ د. السيد صبرى: مبادئ القانون الدستورى.

_ طارق البشرى: الديموقراطية والناصرية.

_ عبدالرحمن الرافعي: مصر والسودان في أواثل عهد الاحتلال.

الفكر الثورى في مصر تبل ثورة ٢٢ يوليو

الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو

قد يكون من الضرورى قبل البدء فى حديث عن الفكر الثورى قبل ثورة ٢٣ يوليو، أن نحدد أولاً، ماهو الفكر الشورى؟، وما هوالمقياس الذى يساعدنا على التمييز بين مختلف الأفكار، فنقول: هذا فكر ثورى، وهذا فكر راديكالى، وهذا فكر إصلاحى؟

في الحق أنه لا يوجد مقياس واحد، بل مقياسان:

المقياس الأول، مقياس فلسفى.

ـ والمقياس الثاني، مقياس نسبى، بمعنى نسبته إلى الأفكار السائدة.

وبالنسبة للمقياس الفلسفى، فإن الفكر الثورى يطلق على الفكر الذى يتعلق بتغيير البناء التحتى للمجتمع، وهو الذى يتمثل فى العلاقات الإنتاجية. ومثل هذا الفكر يعتبر تورياً، لأن تغيير البناء التحتى سوف يتبعه بالحتم تغيير البناء الفوقى السياسى والفكرى والدينى والقانونى وغيره، وبالتالى فإن هذا الفكر يكون قد غيرالمجتمع تغييراً شاملاً، ويكون فكراً ثورياً.

أما الفكرالراديكالى، فإنه يطلق على الفكر الذى يتعلق بالبناء الفوقى للمجتمع، ويسعى لتغييره تغييراً جذرياً. فالفكر الذى يسعى لتغيير نظام الحكم الملكى إلى نظام جمهورى، يعتبر فكراً راديكالياً، والفكر الفاشى يعتبر فكراً راديكالياً، لأنه يسعى إلى نظام دكتاتورى شمولى مع بقاء العلاقات الانتاجية الرأسمالية كما هى. وفكر الاصلاح الديني في أوروبا في أوائل العصور الحديثة، يعتبر فكراً راديكالياً لأنه يستهدف تغييراً أو إصلاحاً في أحد أسس البناء الغوقى، وهو الدين، والفكر الليبرالى الذى يسعى لحماية مصالح جميع الطبقات بدلاً من مصالح الطبقة البورجوازية وحدها — كذلك الذى قام على أفكار بنتام — يعتبر فكراً راديكالياً.

وربما كانت هذه الأمثلة من الفكر الثورى والفكر الراديكالى، تساعد على تحديد مضمون الفكر الاصلاحى، فهو فكر يستهدف التغيير في البناء الفوقى في إطار نظمه السياسية والقانونية والدينية السائدة. ومن هنا فهو تغيير إصلاحى، لاجذرى (أو راديكالى). والمثال على ذلك فكر الاصلاح الكاثوليكي في أوربا.

على كل حال، فلما كان الفكر الذي تتوافر فيه صفة الثورية، من حيث استهداف تغيير البناء التحتى والبناء الفوقي، هو الفكر الاشتراكي، فهل يترتب على ذلك أن نعالج موضوعنا على أساس أن الفكر الثوري هو الفكر الاشتراكي؟

فى الواقع أننا إذا فعلنا ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ كبير، لأن معناه تلقائياً أنه ليس ثمة من ثورة إلا الثورة الاشتراكية، وأنه ليس ثمة من فكر ثورى سوى الفكر الاستراكى، ولكن الفكر الثورى الاشتراكى قد سبقه فكر ثورى بورجوازى استهدف تحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعية في المجتمع الاقطاعي، ولذلك من الصرورى لتحديد ثورية فكر ما، تحديد نوع العلاقات الانتاجية السائدة وقت ظهوره، فإذا كانت علاقات إقطاعية فإن الفكر البرجوازى يعتبر ثوريا، وإذا كانت رأسمالية، فإن الفكر الاشتراكى يكون هو الفكر الثورى.

هذا على كل حال فيما يتصل بالمقياس الفاسفى، أما المقياس النسبى، فهو ليس مرتبطاً بالضرورة بالبناء التحتى بقدر ما هو مرتبط بقوة تناقضه واصطدامه مع الأفكار القديمة السائدة، وقدرته على تحويلها وتغييرها ونقل المجتمع معها إلى صورة جديدة تقدمية. ومن هنا فإن الفكر الراديكالى يمكن أن يكتسب معنى ثورياً، بشرط أن يكون فكراً تقدمياً لصالح حركة المجتمع إلى الأمام، وليس فكراً رجعياً كما هو الحال بالنسبة للفكرالفاشى.

والسؤال الآن: أى مقياس نستخدمه فى تحديد معنى الفكر الثورى الذى نعالجه؟ فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع الذى نعالجه؟ فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع المصرى الحديث، يختلف عن تطور المجتمع الأوربى، من حيث أنه لم يكن نتاجاً لتطور طبيعى لأنماط الانتاج المعروفة، وذلك بسبب المؤثرات الخارجية الدخيلة عليه من جانب الاستعمار، ولما كان التطور الفكرى الحديث فى مصر يعتبر إنعكاسا لهذه الظروف، فضلاً عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية لذلك فإن تطبيق عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية لذلك فإن تطبيق المقياس الفلسفى لتحديد الفكر الثورى ربما ضيق مجال التناول لموضوعنا وبدا متعسفاً لحد كبير.

لذلك فسوف أتناول ثلاثة تيارات فكرية ثورية بالمقياس الأخير: الفكرالليبرالي، والفكر الاسلامي التجديدي، والفكر الاشتراكي. وهي

تيارات هزت الفكر المصرى وقت ظهورها هزا عنيفاً، وأيقظته من رقاد عميق، وانتفضت بالوعى الاجتماعي في مصر انتفاضة كبرى، وساعدت على تحول المجتمع المصرى بأساسه التحتى وبنائه الفوقى إلى مراحل جديدة على طريق التقدم.

.

الفكر الليبرالي

الفكر الليبرالي

بالنسبة للفكر الليبرالى فى مصر، فإن أول مايجب علينا معالجته، هو مايتصل بنشأته وأصوله الاجتماعية، ويعتبر جزءاً من السبب فى ذلك ما يحيط بهذا الموضوع فى الدراسات المصرية من تحليلات خاطئة، ربما كان آخرها ما ورد فى إحدى الرسائل العلمية من كلية الإعلام من جامعة القاهرة حول هذا الموضوع، وهو نشأة الفكر الليبرالي(١).

ويقوم هذا التحليل الخاطئ على أن الفكر الليبرالى فى مصر جاء تعبيراً مباشراً عن ظهور قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى أواخر القرن الثامن عشر، وتصارعها مع علاقات الانتاج الإقطاعية القديمة، وأن حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر هذا الصراع بين البرجوازية والإقطاع.

ويعزى هذا الرأى ظهور العلاقات الرأسمالية الجديدة إلى ماقبل الحملة الفرنسية وعهد على بك الكبير، فيقول: إن المجتمع المصرى قد شهد في الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالي جديد، إذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية بإقامة حكومة مركزية قوية في القاهرة. وإن الذي يؤكد المحتوى الرأسمالي لحركة على بك الكبير الاستقلالية، هو اعتماده على طبقة التجار، وتفكيره في فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب.

والقول بظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة تتصارع مع علاقات الانتاج الإقطاعية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر، أو حتى بعد ذلك فى القرن التاسع عشر، خطأ تاريخى، وهو جرى وانسياق وراء النموذج الأوربى فى النطور الاجتماعى، حين كان المجتمع الأوربى فى العصر الاقطاعي يتكون من أمراء إقطاع وأقنان، ثم ظهرت بين هاتين الطبقتين طبقة بورجوازية جديدة وعلاقات إنتاج رأسمالية بحديدة، ودار الصراع بين العلاقات الجديدة والعلاقات القديمة. ولم يكن هذا هو الوضع فى مصر فى القرن الثامن عشر - أى انقسام المجتمع إلى أمراء اقطاع وأقنان، ثم ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر تصارعت مع العلاقات الاقطاعية.

وإذا كان المقصود بقوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة، جماعات التجار التي يزعم هذا الرأى أن على بك قد استعان بها في إقامة حكومة مركزية قوية، فإن هذه الجماعات لم تكف عن الرجود في مصر من قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وبعده . وكل الفرق أن هذه الجماعات قد اضمحلت مع اضمحلال طريق مصر البرى وتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء . ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة نمو رأسمالي، بل اضمحلال رأسمالي بالقياس إلى ماقبل اكتشاف الطريق البحرى الجديد!

وربما قصد هذا الرأى أن إحياء الطريق البرى في عهد على بك الكبير قد أدى إلى نمو التجارة . ولكن إحياء الطريق البرى كان في أواخر أيام على بك الكبير، وكان أثره محدوداً على الرغم من المعاهدات التجارية بين ممثلى بريطانيا وفرنسا وبين على بك ومن جاء بعده من المماليك، وذلك بسبب معارضة الدولة العثمانية لهذه المعاهدات، وعدائها لملاحة السفن الإنجليزية في البحر الأحمر شمال جدة، وتحريضها العربان على طول طريق السويس البرى على مهاجمة هذه التجارة ونهبها، فضلاً عن الصراعات بين البيوت المملوكة التي أساءت إلى حركة التجارة في مصر.

ولن نتعرض طويلاً إلى القول باستعانة على بك الكبير بجماعات التجار في إقامة الحكومة المركزية القوية، فلا يوجد سند لهذا القول، وإنما كانت استعانة على بك الكبير بالمماليك الذين ظهرت حنكته في اقتنائهم، وتجنيد المغاربة المرتزقة، مع ترقية أنباعه وتأليف قلوب أنصاره (٧). ويذلك يسقط القول بالمحتوى الرأسمالي لحركة على بك الكبير.

ومن المحقق أنه لم يجر تغيير ذوبال على تركيب المجتمع المصرى قبل عهد محمد على. ففى أواخر القرن الثامن عشر كان المجتمع المصرى يقف فى القمة منه طبقة المماليك، وتليها الطبقة البورجوازية المكونة من مشايخ الأزهر وكبار التجار والصناع وهى طبقة لم تكف عن الوجود فى المجتمع المصرى -، ثم طبقة الفلاحين. والنقطة الهامة فى هذا الصدد هى أن نشاط الطبقة البورجوازية لم يكن مميزاً فى التجارة وحدها، بل دخل التجار والعلماء والأشراف ميدان الالتزام(٣). ومن ثم فلم يكن ثمة تناقض بين هذه الطبقة البورجوازية وطبقة الملتزمين، حتى إذا اعتبرنا طبقة الملتزمين طبقة إقطاعية، وهى ليست كذلك.

وهنا نأتى إلى القول بأن حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر الصراع بين قوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة في صراعها مع علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة. وقد توضح لنا مما سبق أنه لم تكن ثمة قوى إنتاج رأسمالية جديدة حتى يدور بينها صراع مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية القديمة. وبالتالي فلايمكن أن توجد مظاهر لواقعة لم تحدث أصلاً، ويسقط هذا القول أيضاً.

فضلاً عن ذلك فإنه لايوجد أى ارتباط بين ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر. كما يعتقد هذا الرأى . وبين حركة الترجمة والبعثات، وهى التى بدأت فى عهد محمد على، حتى يقال إن هذه الحركة كانت أحد مظاهر الصراع بين البورجوازية والإقطاع، وفى الواقع أن حركة الترجمة والبعثات ترتبط بنظام محمد على الاحتكارى.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الأساس الاجتماعي لنشأة الفكر الليبرالي في مصر؟

إن هذا الأساس الاجتماعى يرتبط بظهور الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة على يد محمد على، خصوصاً منذ عام ١٨٣٧، وبداية احتكاك هذه الطبقة بالغرب عن طريق البعثات التى أرسلها محمد على لخدمة نظامه الاحتكارى وتجديد مصر. وهو لم ينشأ نتيجة صراع بين القوى البورجوازية الجديدة وأية قوى إقطاعية قديمة، فلم تكن ثمة قوى إقطاعية قديمة تخوض البورجوازية المصرية ضدها أية معركة، وإنما نشأ نتيجة للصراع بين هذه البورجوازية الجديدة وبين الرأسمالية الأوروبية المسيطرة على المتصاديات مصر من جهة، وبينها وبين الحكم المطلق من جهة أخرى.

وهذا الفكر الليبرالى لم يولد من أصلاب البورجوازية المصرية الجديدة، وإنما بالتبنى عن الغرب، فهو مستمد من الفكر الليبرالى الأوروبى، وكان يستهدف تحرير البلاد من قيود الحكم الاستبدادى لأسرة محمد على من جهة، وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية من جهة أخرى.

وقد وفد هذا الفكر الليبرالى إلى مصر لأول مرة بشكله النظرى، على يد رفاعة الطهطاوى، الذى أصدر بعد عودته من بعثته فى باريس، كتابه: «تخليص الابريز فى تلخيص باريز، عام ١٨٣٤، ثم «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، عام ١٨٦٩، ثم وقد قدم فيهما على وجه الخصوص خلاصة آرائه السياسية الميالة إلى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين، وعرض الفكر الليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة، وعمد إلى عمل عظيم لم يسبق له نظير، بترجمته دستور فرنسا الذى كان معمولاً به عندما كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام عندما كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام المتعالى .

وعن طريق رفاعة الطهطاوى عرف المثقفون المصريون نظم الحكم الغربية، وعرفوا كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادئ سياسية واقتصادية عامة، وتنقسم إلى أحزاب متصارعة حول هذه المبادئ. وانتقلت إليهم صورة متقدمة من العمل السياسي في الغرب، وكيف يمكن أن تتقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولايحكم.

وقد عرف المصريون هذه الدروس في وقت مناسب تماماً، حين أخذ التغلغل الاستعماري الأوروبي يسير قدماً في مصر في مناخ الحكم الأوتوقراطى الذى ضيع مصالح البلاد فى نهاية الأمر، فكان الفكر الليبرالى، وكان الحكم الدستورى بالمعنى الغربى كما قدمه الطهطاوى، جاهزاً كنظرية يستمد منها المصريون مبادئ كفاحهم للتغلب على السيطرة الاستعمارية من جهة، والسيطرة الأوتوقراطية من جهة أخرى.

ويمكن القول إن إسهامة الطهطاوى فى تخليص الإبريز، هى إسهامة التقديم والعرض فى أسلوب ترويجى للفكر الليبرالى، وعلى نحو لا يدع للشك فى اعتناقه له، على الرغم من أنه لا يقول ذلك صراحة، أو يدعو إليه علانية، وهو أمر طبيعى فى ظل حكم محمد على. ولكنه فى «مناهج الألباب» يظهر اعتناقه لهذا الفكر صراحة، حين يعد أكبر عمل للخديو إسماعيل إنشاءه مجلس شورى النواب، فيقول فى معرض الثناء عليه: «ولو لم يكن له من المآثر إلا كونه حمل الأهالى على أن يستنيبوا عنهم نواباً ذوى فكرة ألمعية، ليتذاكروا فى شأن مصالحهم المرعية، لكفاه ذلك شرفاً ومجداً، وعزاً وسعداً، حيث صار مستولياً على أمة حرة الرأى، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تحديدها لأجلهم،

ويتضح أسلوب رفاعة الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى حين يعرض مذاهب الفرنسيين السياسية، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠ في فرنسا على شارل العاشر، أو كارلوس العاشر كما يسميه. فقد ذكر أن وهذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) متفرقة في الرأى فرقتين أصليتين: هما: الملكية والحرية (يقصد الليبراليين). والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه يتبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشيء. والأخرى تميل إلى الحرية، بمعنى أنهم يقولون: لا ينبغى النظر إلا إلى القوانين فقط، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما في القوانين، فكأنه عبارة عن آلة.

ولا شك أن الرأيين - كما يقول - متباينان. فلذلك كان لا إتحاد بين أهل فرنسا، لفقد الاتفاق في الرأي.

ثم يقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الاتجاهين تقسيماً طبقياً، فيذكر أن الملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم، وأكثر الحربين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية، وقال إن الفرقة الأولى تحاول إعانة الملك. والأخرى، ضعفه وإعانة الرعية،

ثم أوضح أنه توجد بين فرقة الحريين اطائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة إلى ملك أصلاً ، لما كانت الرعية لاتصلح أن تكون حاكمة ومحكومة ، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم . وهذا هو حكم الجمهورية ،

ويخلص الطهطاوى من ذلك إلى أن الفرنسيين ثلاث فرق: فبعضهم ، يريد المملكة المطلقة ، وبعضهم يريد المملكة المقيدة بالعمل بما في القوانين، وبعضهم يريد الجمهورية، .

ولكن الطهطاوى لايكتفى بذلك، فقد أصل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الإسلامى فقال: «وشريعة الإسلام التى عليها مدار الحكومة الإسلامية، مشوية ،بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها،!

وهذا التأصيل خطير بالنسبة الشعب لايعرف من نظم الحكم سوى نظام الخلافة الذي يدعى السلطة الدينية إلى جانب السلطة المدنية المطلقة، فيعرف أن شريعة الإسلام تحتوى على نظام الملكية المقيدة جنباً إلى جنب مع نظام الجمهورية!

كذلك يتضح أسلوب الطهطاوى الترويجي للفكر الليبرالي حين يترجم إلى العربية دستور فرنسا ـ كما ذكرنا ـ ويبدى إعجابه وهو يعلق على بعض مواده. فقد علق على المادة الأولى، الخاصة بالمساواة أمام القانون، مبدياً انبهاره بما ذهبت إليه في هذه المساواة، حستى إن الدعوى الشرعية تقام على المالك، وينفذ عليه الحكم كغيره، ثم يقول: وفانظر إلى هذه المادة الأولى، فإنها لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم. ولقد كأدت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية، وهي من الأدلة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم في الأداب الحضرية،

كما علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى «الفرد» (جمع فردة، أى الصنرائب) قائلا: «يمكن أن يقال إن الفرد ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الإسلام كما هى فى تلك البلاد، لطابت النفس.. ومدة إقامتى بباريس لم أسمع أحداً بشكو من المكوس والفرد والجبايات أبداً، ولا يتأثرون بحيث أنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى، وتنفع بيت مالهم».

وفى تعليقه على المادة الثالثة، الخاصة بالمساواة فى تولى الوظائف، قال: إنها تحمل كل إنسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه، وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل الصين والهند.

كما علق على المادة الثامنة الخاصة بحرية الرأى والنشر قائلاً: «إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره .. لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم؛

وعلق على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الملكية الخاصة بقوله: «إنها عين العدل والإنصاف، وهي واجبة لضبط جور الأقوياء على
الضعاف، ثم علق على المادة الخامسة عشرة الخاصة بأن السلطة يتولاها الملك وديوان البير* وديوان رسل العمالات (مجلسا الشيوخ والنواب) قائلاً: وحيثما كانت رسل العمالات (يقصد النواب) قائمة مقام الرعية ومتكلمة على السانها، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها بنفسها، وهى آمنة منه بالكلية،

وقد وجه رفاعة الطهطاوى نقداً شديداً لشارل العاشر حين كان يعرض أحداث ثورة ١٨٣٠م. فقد ذكر أنه لم يقابل الثورة ،بالكياسة والسياسة والرياسة، وأنه أراد هلاك رعاياه، حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه، وأنه او أنعم في إعطاء الحرية، لأمة بهذه الصفة حرية، لما وقع في مثل هذه الحيرة، ونزل عن كرسيه في هذه المحنة الأخيرة، لاسيما وقد عهد الفرنساوية بصفة الحرية، وألفوها واعتادوا عليها، وصارت عندهم من الصفات النفسية،

على أن الطهطاوى بالرغم من أنه كان يدرك الفرق بين فكرة التفويض الإلهى للملوك وفكرة العقد الاجتماعى، وقد أبرزها في «تخليص الإبريز، إلا أنه كان يأخذ بفكرة التفويض الإلهى. ريما لأن قصيية مصدر السلطة لم تكن محل بحث نظرى في الفكر الإسلامي والشرق كما يقول البعض _ وربما لأن النظرة الإسلامية تسلم بأن كل شئ لا يمكن أن يتم إلا بأمر الله، وبالتالي فإن مجرد وصول الحاكم إلى السلطة يكون دليلاً على الإرادة الإلهية في ذلك.

ومن الغريب أن بعض الباحثين يصر على أن الطهطاوى فى اتخليص الابريز، كان برى أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه إنما أبرز الفرق بين فكرة التفويض الإلهى وفكرة العقد الاجتماعى الإعجابه بها كل الإعجاب ولتأكيد أن الأمة مصدر السلطات، إنا

^{*} Pairs أي الأعيان

على أن رأى الطهطاوى في هذا الصدد صريح. فقد ذكر أن
دكون الملك ملكاً باختيار رعيته، لا ينافي كون هذا صدر من الله
تعالى على سبيل التفضل والإحسان، وفي كتابه «مناهج الألباب»،
أوضح هذا الرأى بصورة لا تحتمل الشك أو الإلتباس فقال: «ثم إن
للملوك في ممالكهم حقوقاً تسمى بالمزايا، وعليهم واجبات في حق
الرعايا. فمن مزايا الملك أنه خليفة الله في أرضه، وأن حسابه على
ريه. فليس عليه في فعله مسئولية لأحد من رعاياه، وإنما يذكر
للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات، أو السياسات، برفق
ولين، لاخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه، مع حسن الظن
به.. فإذا فعل الملك كغيره – ما لا يوافق، لامته نفسه، لأن نور
الحق يسطع في القلب؛ ا. ثم يقول: «فدأب الملك العاقل أن يتبصر في
العواقب، وأن يستحضر في دائم أوقاته، وفي حركاته وسكناته، أن
الله سبحانه وتعالى قد اختاره لرعاية الرعية، وجعله ملكاً عليهم، لا
مالكاً لهمه.

وقد أورد الطهطاوى من العوامل المساعدة التى تحمل الملوك على العدل، قوة الرأى العام. فقال: «ومما يحملهم على العدل أيضاً، ويحاسبهم محاسبة معنوية، الرأى العمومى، أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك، فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر، لا يتساهل فى حكمه، ولا يهزل فى قضائه. فويل لمن نفرت منه القلوب، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب، (°).

وقد فسر البعض هذا القول بأن الطهطاوي إنما يريد القول بأن المنوك لا يحاكمون ولكن يثار عليهم ويخلعون، وأن الرأي العام هو الذى يقلب العروش(1) وهو تفسير يحمل النص بما لا يعنيه، لأن الطهطاوى يتحدث عن «محاسبة معنوية» حسب تعبيره - لا عن «محاسبة مادية»، كما تتمثل في الثورة على الملوك وخلعهم وقلب عروشهم بوساطة الرأى العام، ولذلك يقول إن: «الملوك يستحون من اللوم العمومي».

ومما لاشك فيه أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد لا يقلل من شأنه، فيكفى أنه أبرز لأول مرة فى الفكر المصرى فكرة مصدر السلطة، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بإرادة «ملته» (أى أمته)، واعتلائه بمحض «خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته من غير أن يكون لرعيته مدخليه، . لقد بذر البذرة فى أرض كانت تتهيأ للثورة العرابية.

على كل حال، فإذا كانت ليبرالية الطهطاوى قد وقفت عند حد نظرية الحق الإلهى الملوك، فإن جمال الدين الأفغانى، وهو بركان ثائر عظيم، لم يتردد فى تحطيمها فى شراسة.

فقد ناقش هذه القضية في عبارات بالغة العنف قائلاً: إن «الملوك، فضلاً عما رسخ في نفوسهم من أن رتبتهم الملوكية إنما هي رتبة سماوية ساقتها إليهم يد العناية الإلهية بسبب عنصرهم وطهارة طينتهم، يعتقدون أن لاقوام للرعية بدون وجوههم، وأن لاغنى لها عنهم، إذ هم يحفظون أموالهم، ويحقنون دماءهم، ويوفون لكل ذي حق حقه، وينتقصون للمظلوم من الظالم، ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين – فيرون أن لهم بذلك حق التصرف في أموال الرعية ودمائها، وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسطوتهم وسلطتهم وامتمثال أوامرهم واجتناب نواهيهم، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها، .

ثم يرد قائلاً: اوالرعايا يخاطبونهم قائلين: لا مزية لكم علينا كما زعمتم، ولستم أطيب عنصراً ولا أطهر طينة، بل نراكم أناسا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتكم الشهوة.. أفلا تعلمون أن الحارس المرابط إنما هو منا؟ والحافظ والحاقن والمنظم إنما هو القانون والشريعة الحقة؟ وما أنتم إلا منوطين بحفظها والعمل في الناس بها، فإن قمتم بذلك على وجه الاستقامة كان لكم علينا ما يقوم بأودكم. فكيف ساخ لكم أن تلعبوا بأموالنا وتعبثوا بدمائنا وتلقوا بنا في هوة الشقاوة، ثم تبتغوا طاعتنا وامتثالنا ؟ (٧).

ثم وضع الأفغانى الملك فى الوضع الآتى: «يبقى التاج على رأسه مابقى محافظاً أميناً على صون الدستور. فإذا حنث بقسمه وخان دستور الأمة، إما أن يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس؛!.

ثم يحسم الأفغاني القصنية في صورة أخرى قائلاً: إذا صح أن من الأشياء ماليس يوهب، فأهم هذه الأشياء: الحرية والاستقلال، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر، للأمة عن طيب خاطر. والاستقلال كذلك. بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذا بقوة واقتداره(^).

وقد حسم الشيخ محمد عبده قضية مصدر السلطة فقال: ووالخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الرحى ... فالأمة، أو نائب الأمة هو الذي ينصبه، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها. فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه (١).

فى نفس العام الذى قال فيه الأفغانى هذا الكلام (1۸۷۹)، كان الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية فى أول مشروع لدستور نيابى كامل. وذلك حين أخذت التناقضات المتشعبة فى أواخير عصر إسماعيل، بين البورجوازية المصرية والحكم الأوروية من جهة، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والرأسمالية الأوربية من جهة أخرى، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة - تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو إسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية، بعد أن أجبر إسماعيل على قبول وزارة مسئولة فى أغسطس ۱۸۷۸ تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات الماليين وأصحاب المصارف الأوروبية.

فقد دعا إسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢يناير١٨٧٩، وصرح فى اجتماع سرى عقده قادة الرأى فى المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها.

وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط البيش والموظفون والتجار يعقدون عدة جلسات فى دار السيد البكرى نقيب الأشراف، وفى دار إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب، ثم وضعوا مشروع الائحة وطنية، رفعوها إلى الخديو إسماعيل يوم ٢ أبريل ١٨٧٩، طالبوا فيها بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى أوريا، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها. وتكليف الوزارة ، بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعرضها على المجلس عند التئامه لإقرارها.

وفى ١٧ مايو ١٨٧٩ قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور، أو اللائحة الأساسية، وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة في إقرار القوانين (مادة ٢٧، ٢٧)، وجعل الوزارة مسئولة أمامه (مادة ٣٦)، وجعل النواب الاشراف على المصروفات وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة (مادة ٤٥٦)، وأوجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء (مادة ٣٦)، واعتبر كل نائب لحرية التامة في إبداء آرائه وقراراته، ومتمتعاً بالحصانة البرلمانية (مادة ٨، ٩، ١٠) ثم عبر مشروع الدستور عن طابعه البورجوازي حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط، وحرم منها (الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة) (مادة ٣)، وحصر عملية الانتخاب في مشايخ البلد فقط، بحجة أنهم ومعينون برغبة الأهالي،

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر في صراحة أن الأمة مصدر السلطات، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى. فهي تنص على ألا يوضع في البلاد قانون إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب، أوعلى حسب نص المادة: «لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل، ما لم يتل بمجلس النواب بنداً بنداً، ويعطى عنه القرار، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخدوية».

وقد كانت المبادئ التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها الدستور الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧فبراير٢٨٨٢ إبان الثورة العرابية(١٠).

على كل حال، فمع ضرب هذه التجرية الدستورية، ووقوع الاحتلال البريطاني، يعاني الفكر الليبرالي في مصر معاناة شديدة.

وإن كنا نرى أن السبب يرجع بدرجة كبيرة، إلى أن التجربة الدستورية أيام الثورة العرابية لم تكن تجربة سعيدة للبورجوازية المصرية. فقد انتقلت بهذه التجربة الدستورية من أتوقراطية القصر المصرية. فقد انتقلت بهذه التجربة الاحتلال! ولذلك فإن الفترة من وقوع الاحتلال تشهد انحسار الفكر الليبرالي في مصر، وإن ظلت مبادئ الحكم الدستوري تفرض نفسها في أذهان المشتغلين بالعمل السياسي في مواجهة النظام النيابي الممسوخ الذي فرضه الاحتلال، والسلطة المتنازع عليها بين الاحتلال والخديوية _ ولكن بدرجات متفاوتة من سلطة الأمة.

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين، تبدأ التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذي لعبته في عهد إسماعيل في انتعاش الحركة الدستورية، ولكن على يد الحزب الوطني وحزب الأمة، مع فارق يتصل بتركيب الحزبين الاجتماعي، وبالتكتيك لا بالاستراتيجية.

ومع حدوث الوفاق بين جورست وعباس حلمى، ومع انتصار الحركة الدستورية في تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى وإعلان الدستور العثماني، تشتد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل السلطات وحكومة دستورية كاملة. ويظهر ذلك بصفة خاصة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية المصرية، كما يظهر في الصحافة.

وتفشل محاولة الاحتلال ضرب نفوذ البورجوازية المصرية عن طريق استبدال نظام الجمعية التشريعية بنظام المجلسين، إذ تأتى الانتخابات للجمعية التشريعية بنفس التركيب الاجتماعى للمجلسين، وبذلك تعود الحركة الدستورية إلى عنفوانها . (۱۰). فى تلك الأثناء، برز أحمد لطفى السيد مفكراً ليبرالياً على درجة كبيرة من الأهمية فى تاريخ الفكرالليبرالى فى مصر، للأسباب الآتنة:

أولاً ـ لأنه يعرض فكراً علمانياً خالصاً متخلصاً من أية نزعة دينية إسلامية كتاك التي كانت تختلط في ذهن الطهطاوي أو الأفغاني أو زعماء الحزب الوطني.

ثانياً للناف يقدم فكراً متكاملاً، يستقيه مباشرة من الغرب، دون محاولة للتأصيل له في التراث الإسلامي.

ثالثاً - لأنه كان يبشر بفكر كان قد استهلك في الغرب! وكان في مرحلة الأفول بعد ظهور المذاهب الاشتراكية وماكشفته من العيوب الاجتماعية.

ولذلك نرى أن أهم ما يميز فكر أحمد لطفى السيد، ليس فقط النظرية الليبرالية العلمانية المتكاملة، بل تصارع هذا الفكر مع الفكر الاشتراكي. فأحمد لطفى السيد لايبشر هنا بالليبرالية كفكر ونظام مضاد للأوتوقراطية فقط كما فعل الطهطاوى، وإنما يبشر بها كمذهب مضاد للمذاهب الاشتراكية على وجه الخصوص، ويتضح ذلك بصورة واضحة مما سنعرضه من فكره فى سلسلة المقالات التى نشرها عن «مذاهب الحريين».

ففى مقال له بعنوان: «حريتنا»، يخاطب نواب الأمة قائلا: «إننا نلفت نظركم إلى قاعدة الإصلاح: الحرية، حرية الفكر، حرية القول، حرية العمل فى حدود القوانين المعقولة الضرورية .. خلوا عنا من النظريات السياسية، أتركونا من لألاء المذاهب الاشتراكية، فنحن إلى الحرية أحوج منا إلى أى شئ آخر؛!

وفي مقال آخر بعنوان: «الحرية ومذاهب الحكم» يقول: «إننا نرى من بين مذاهب الحكم» أن المذهب الحقيقي بالاتباع في مصر في الطروف التي نحن فيها، هو مذهب الحرية. وإن كان في المدينة الحديثة أقدم عهداً من مذاهب الاشتراكية التي يختلف تطبيقها باختلاف البلاد، ثم يقول: «مذهب الحرية أو مذهب الحريين... يقضى في أصل وضعه بألا يكون للحكومة سلطان إلا على مادلتها الضرورة إياه، وهو ثلاث ولايات: ولاية البوليس، وولاية القضاء، وولاية الدفاع عن الوطن. وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع، فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة... إن الحس قد أثبت بالأمثلة اليومية أن الحكومة في كل أمة ما وليت عملاً خارجاً عن دائرة الولايات الثلاث التي ذكرناها، إلا أساءت منه تصرفاً، وفشلت نتيجته،.

ثم يضرب أحمد لطفى السيد المثال بالحكومة المصرية فيقول: وعندنا فى مصر نصبت الحكومة نفسها مزارعاً كبيراً، فوضعت يدها على الأرض، وتصدت لاستغلالها، وجاءت لنا بالبذور والماشية وآلات الزراعة لتزرع على حسابها، ففشلت فى مقصدها، وساءت زراعتها، ولم تؤتها الأرض من أكلها شيئاً مذكوراً. فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش، (وهو يقصد هنا نظام محمد على الاحتكارى الذي أجبر على التخلى عنه تحت ضغط الدول الاستعمارية وليس لإدراكه خطأه الفاحش)!

ثم يضرب أحمد لطفى السيد مثالاً آخر بمصلحة الدومين أو الأراضى الأميرية ويقول : قدر ميزانيتها وإيرادها ومصاريفها، نجد من غير عناء أن ريع الفدان فيها كان دائماً أقل من ريع الفدان في زراعة الأفراد والشركات الحرة، مع أن مصلحة الدومين كان لها من

الإمتياز في الرى والصرف ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين. كذلك الحكومة إذا انجرت في الملح بالذات أو في غيره من أصناف التجارة ، لا تسلطيع أن تكون تاجراً محمود العمل ولا مفيد النتيجة. وهي إذا اشتغلت صانعاً ، فأسوأ ماتكون صناعتها ، وأخس مايكون كسبها منها .

ثم يقول: «هب أن الحكومة الاشتراكية ، أو الحكومة التى تتدخل فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها، حكومة نافعة فى البلاد الديموقراطية ، أى البلاد المحكومة بسلطة الأمة ، فهل تكون مداخلة الحكومة فى غير مالها من الحدود مفيدة فى مصر ؟ . . إن كل مانحن فيه من سوء الحال، أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، إنما سببه الاصيل نقص فى الحرية فى نفوسنا نقصاً فاحشاً، جرم علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة ،

وفى مقال آخر بعنوان: حقوق الكافة وسلطة التشريع، ويدلل على أن تطبيق المذهب الليبرالي تطبيقاً سليماً من شأنه أن يقى البلاد مما يسميه والمذاهب الخطرة على الانسانية، وهو يستعين بمذهب المنفعة الراديكالي لينتام Bentham فيقول:

وإن حب الوطن كحب العائلة وككل عاطفة من العواطف، إنما أساسها المنفعة. فعلى المنفعة ينبنى كل إحساس وكل عمل، وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الإنسانية. فالفرد الذى لايجد فى الجمعية الانسانية إلا غرماً يدفعه، من غير أن يكون له من المغانم المعنوية والمادية مايقابلها، فرد لامصلحة له فى البقاء فى الاجتماع. بل لقد أثبت الحس أن الأفراد والجمعيات التى وجدت أن مغارمها فى الجمعية تفوق مغانمها فيها، قد حقدوا فعلاً على النظام الاجتماعى وأصروا على العبث به انتقاماً لأنفسهم... ومن هؤلاء الحاقدين على

النظام، الفوضويون، ومن يقاربهم من أولى الرءوس الملتهبة والقلوب الجازعة على مايسمونه سعادة بني الإنسان، (يقصد الشيوعيين).

ولهذه الاعتبارات، - كما يقول - وحرصاً على رضى الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسياسية، ونفياً للمذاهب الخطرة على الإنسانية، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكافة فى ناحية، بعيداً عن تجاربه التشريعية، فإنها رأس مال الفرد فى الجمعية المدنية، بدونها ينقلب اخلاصه للجمعية بغضاً عليها... تلك الحقوق الأصلية هى: حق الحرية الشخصية بمعناها العام: حرية الفكر والإعتقاد، حرية الكلام والكتابة، حرية التربية والتعليم فى حدود ضرر الغير. فليس للشارع أن يضع قانوناً يسلب به فرداً أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العام فى غير حدود الضرر المعروف ... كذلك القول فى حق المساواة، أى يكون الناس فى المعاملة سواء أمام القانون. فليس للشارع أن يميز طائفة على الأخرى فى المعاملة أو المغارم التى تقتضيها الجمعية، .

ثم بدافع أحمد لطفى السيد فى شراسة عن حق الملكية الفردية، فيرى أن اليس للشارع أن يسلب فرداً أو طائفة حق الملكية ... كل امرئ له الحق فى أن يملك كل ما استطاع أن يملكه من العروض والنقود والأموال الثابتة والحقوق. ذلك حق أصلى ليس للشارع أن يقربه، وليس له أن يحد التصرف فيه مع الأهلية، إلا فى منفعة عامة وفى حدود الضرورة وتعويض الأضرار... فتقديس حق الملكية واجتناب مساسه من الشارع ركن مهم من أركان الاجتماع،.

وبعد أن يتحدث أحمد لطفى السيد عن حق الأمة فى الدستور أو حريتها العامة، منطلقاً من نظرية العقد الاجتماعى، وبعد أن يكرس المقالات الطوال للدفاع عن حرية القضاء، وحرية الصحافة، وحرية الخطابة، وحرية الاجتماع - ينتهى إلى أن مذهب الحرية الذى حاول بسطه في تلك المقالات، وهو - دون غيره - الذى يجب أن يكون أساساً للحكم في بلادنا، وهو وأنفع المذاهب في كل البلاد على العموم، وفي عصرنا على الخصوص. ففيه التوفيق واضح بين مصلحة القرد ومصلحة المجموع - وإن التضحية التي يضحيها القرد للجمعية جرياً على هذا المذهب، هي أقل مايمكن تضحية، ، في حين أن المذاهب الأخرى (التي يسميها: مذاهب الإستبداد، مذاهب القسر والقوة، مذاهب الاستعباد - فإنها جميعاً وتضحي بالفرد ومنافعه الاستبداد واقع من جميع الناس لخفت ويلاته ، ولكن المعقول هو أن الإستبداد في هذا النوع من الحكومة واقع من نواب الأمة على الأمة، أو من الفرقة ذات النفوذ الأقوى على جميع الفرق الأخرى . . وإذا كن معنى وجودنا في الجمعية أن نعيش أرقاء، فأكرم بحياة العزلة، أو بالحياة الحياة العبال، (۱۷).

.

على كل حال، فإن هذا التراث الطويل من الفكر الليبرالى فى مصر، والنضال الكبير فى سبيله، يؤتى ثماره فى النهاية فى أهم دستور البيرالى شهدته مصر حتى ذلك الحين، وهو دستور 19۲۳، فهنا تسجل البورجوازية المصرية، بعد معركة حامية، أهم المبادئ التي أنتجها الفكر الليبرالى، فتقرر أن «الأمة مصدر السلطات، وأن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب، وأن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب، وأما رئيس الدولة فهو والوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب، وأما رئيس الدولة فهو

غير مسئول (ذاته مصونة لاتمس)، ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، كما يقرر الدستور مساواة المصريين أمام القانون، وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ويقرر أيضاً الحرية الشخصية، وحرية الإعتقاد، وحرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية التعليم، وحرية الإجتماع، وحرية تكوين الجمعيات، كما يقرر حرمة المنازل، وحرمة الملكة (١٦).

ولكن الدستوريحمل مع ذلك من الأوزار ما كان محتماً أن يحملها بسبب ظروف الاستقلال الناقص الذى ولد فيها، مما يؤدى في النهاية إلى فشل النظام الليبرالي في مصر. وقيام ثورة ٣٣ يوليو التي تضع ختاماً للعهد الليبرالي، وتبدأ صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

1 2 1

الفكر الاسلامي التجديدي

LA COLINGO DE LA COLINGO DEL COLINGO DE LA COLINGO DEL COLINGO DE LA COLINGO DEL COLINGO DELIGIO DEL COLINGO DELIGIO DELIGIO DELIGIO DELIGIO DELIGIO DELIGIO DELIGIO DELIGIO D

الفكر الإسلامي التجديدي

١ - الفكر الاسلامي التجديدي الديني:

بعد هذا العرض السريع للفكر الليبرالى فى مصر يمكننا أن ننتقل إلى الفكر الاسلامى التجديدى منذ أواخر القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيمه إلى فرعين:

- ـ الفكر الإسلامي التجديدي الديني.
- _ والفكر الإسلامي التجديدي العقلي.

ويقف على رأس الفرع الأول مجدد إسلامى عظيم هو الشيخ محمد عبده، ثم الشيخ رشيد رضا بعده بشكل محافظ . ثم جماعة الإخوان المسلمين . أما الفرع الثانى، فيمثله بصفة خاصة الشيخ على عبدالرازق والشيخ مصطفى عبدالرازق .

وقد كان الفكر الإسلامى قبل الشيخ محمد عبده يعيش فى بركة راكدة تسمى الأزهر، الذى هوى إلى قاع من التخلف والجمود لم يشهده طوال حياته، وآوى إلى حال من الفساد المادى والعقلى فصلته

عن الحياة المعاصرة، حتى أصبح علماؤه والمتخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف تماماً. ويصف الشيخ رشيد رضا الجامع الأزهر من صحنه إلى مقاصره إلى أروقته إلى مغاطسه وميضاته بأنها أصبحت مجمعات أوساخ، ومهب روائح عفنة، وبؤرة أمراض معدية، . هذا فضلاً عما لحق أهله من الفساد الخلقي والمخازي، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوي، والمحاباة في امتحان شهادة العالمية، والذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا، وشر من ذلك تمكن الخرافات والأوهام من أكثر القوم، حتى إن الشيخ حسونة، الذي كان بعده الشيخ محمد عبده أمثلهم، كان بقبل بد أدعياء الولاية من الدجائين! وكان مستوى الطلبة الأزهريين قد وصل إلى منتهى الانحطاط العلمي، حتى كان الفرد منهم بعجز عن كتابة خطاب إلى والده يستمنحه إرسال الزاد والنفقة بلغة عربية صحيحة الإعراب والحروف! ثم يقول الشيخ رصا إن اهذه حالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء، حتى إن أحد العلماء كتب إلى الشيخ الإنبابي خطابا من أربعة أسطر يعتذر فيه عن عدم الافطار عنده في رمضان، فكان في الأربعة سطور الكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية، (١٤).

فى هذا المناخ الفكرى الاسلامى الشديد التعفن، برز الشيخ محمد عبده مفكراً إسلامياً عملاقاً يحمل راية الاصلاح والتجديد، يضرب بمعوله فى أطلال الجهالة، ويسعى إلى تحرير الدين من أغلال الجمود.

ويتمثل إسهامه الفكرى فى ميدان الملاءمة بين الإسلام وحاجات العصر من جهة، ودعوته إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين من جهة أخرى. وقد صنرب بسهم وافر في الميدان الأول عن طريق آراته وفتاويه الجريقة التي كان يطلقها في دروسه في الأزهر، وفي الندوات التي تعقد أو في المقالات التي ينشرها في الصحف. ومن نماذج فتاويه إفتاؤه بأكل اللحوم التي ينبحها النصاري، اعتماداً على قوله تعالى: واليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وكذلك إفتاؤه بجواز الاستعانة بالكفار وأهل البدع والأهواء فيما ينفع المسلمين، مستدلا باستعانة اللبي والخلفاء بغير المسلمين من الذميين. وقد أفتى الشيخ محمد عبده بلبس البرانيط، كما أباح الصور والتماثيل، استناداً إلى أن معنى العبادة وتعظيم التماثيل أو الصور قد محمد عبده بلبس البرانيط، كما أباح المسور قد محمد عبده الرسم بأنه صنرب من الشعر الذي يرى ولا يسمع . كما أفتى بإيداع الأموال في صندوق التوفير وأخذ الفائدة عليها.

وقد حث الشيخ محمد عبده على تعلم اللغات الأوروبية والاستفادة منها، حتى في العلوم الاسلامية. حتى بلغ به الأمر أن قال: «إن العالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر، إلا إذا كان متقنا للغة من اللغات الأوروبية تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها في الإسلام وأهله من مدح وذم. وكان من الطبيعي أن يضرب بنفسه المثل فتعلم الفرنسية بعد أن جاوز الأربعين!

وقد حارب من أجل إصلاح التعليم في الأزهر، بإدخال العاوم الحديثة كالحساب والجبر ومبادئ الهندسة وتقويم البلدان، وتوسيع الثقافة الاسلامية وتقويمها بتدريس تاريخ الاسلام وآداب اللغة العربية والتمرين على الانشاء. ولكنه لقى معارضة شديدة من رجال الأزهر الذين بلغ من إلفهم القديم وجمودهم عليه، أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هذا القديم تغيير للإسلام نفسه!

وقد قاتل الشيخ محمد عبده من أجل تحرير إرادة المسلم من عقيدة الجبر، التي سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضاء والقدر.

فقد نبه الأذهان إلى الفرق بين عقيدة الجبر التى انقرض أصحابها فى أواخر القرن الرابع الهجرى، والتى تزعم أن الانسان مضطر فى جميع أعماله اضطراراً لايشوبه اختيار، وبين عقيدة القضاء والقدر، التى قرنها بالارادة والاختيار.

فقد أوضح أن كل حادث له سلسلة من الأسباب تمتد من الماضى إلى الحاصر، وأن الإنسان لا يرى من سلسلة الأسباب إلا ما هو حاصر لديه، وأن لكل منها مدخلاً ظاهراً فيما بعده بتقدير العزيز العليم. وإرادة الإنسان إنما هى حلقة من حلقات تلك السلسلة، فليست الإرادة إلا أثراً من آثار الإدراك، والإدراك انفعال النفس بما يعرض على الحواس، فلظواهر الكون من السلطة على الفكر والإرادة ما لا بنكره أبله، فضلاً عن عاقل.

ثم قال: إن الاعتقاد بالقضاء والقدر إذا تجرد عن شناعة الجبر، يتبعه صفة الجراءة والإقدام، وخلق الشجاعة والبسالة، ويبعث على اقتحام المهالك. فالذي يعتقد بأن الأجل محدود، والرزق مكفول، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء، كيف يرهب الموت في الدفاع عن حقه وإعلاء كلمة أمته أو ملته؟.

ثم بين الشيخ محمد عبده أن الاعتقاد في القضاء والقدر هوالذي دفع المسلمين الأولين إلى الممالك والأقطار يفتحونها، حتى امتدت سلطتهم من جبال بيرينى الفاصلة بين أسبانيا وفرنسا إلى جدار الصين فى مدة لا تتجاوز ثمانين سنة. فنِعْم الاعتقاد الذى يطهر النفوس الإنسانية من رذيلة الجبن!

وقد ربط الشيخ محمد عبده الدين بالعمل والجهاد، بعد أن غلبت عليه المظهرية. فقد مضى ينبه الغافلين ويوقظ النائمين إلى أن الدين ليس كلمات تقال في صلاة، أو نطقاً بالشهادتين فحسب، أو تقليداً يتبع في صوم، ولكن الإسلام في حقيقته عقيدة تهيمن على كل تصرفات المسلم وتوجهه في كل أعماله.

وبينما كانت الآيات التي كان يستشهد بها الوعاظ في زمنه في خطبهم، منذ شدد الاستبداد والاستعمار قبضته على الناس، لم تكن تتجاوز مايتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين - فإن الشيخ محمد عبده كان يبرز في خطبه ومقالاته الآيات التي تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو، ولفت أنظار الناس إلى مكان الجهاد من العقيدة الصحيحة . ويقول بعض الباحثين إن هذه الآيات التي أهمل رجال الدين الاستشهاد بها، حين عرفها الناس في ثنايا خطب ومقالات الشيخ محمد عبده، بدت عرفها الناس في شئ جديد يسمعه الناس للمرة الأولى.

على أن أخطر ما دعا إليه الشيخ محمد عبده، وكان له أثر في تلاميذه ومريديه ومعاصريه بعده، هو الدعوة إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه في فهم الدين. وكان ينتهز كل مناسبة لتأكيد هذا المعنى، ففي تفسيره للآية الكريمة: «كذلك يبين الله اكم آياته لعلكم تعقلون، علق قائلاً: «أين أهل التقليد من هدى القرآن؟ هو يذكر لنا الأحكام بأسلوب يعدنا للعقل، ويجعلنا من أهل البصيرة، وينهانا عن التقليد الأعمى، وهم يأمروننا بأن نخر على كلامهم وكلام أمثالهم

صماً وعمياناً .. يزعمون أنهم بهذا يحافظون على الدين. وما أضاع الدين إلا هذاه .

بل لقد ذهب إلى أن «التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين»، مستدلاً بالآية الكريمة: «ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء، صم بكم عمى فهم لا يعقلون،

وقد أكد أنه ، لا يصح أن يؤخذ الإيمان بالله من كلام الرسل ولا عن الكتب المنزلة، وإنما لابد أن يصل الإنسان إلى معرفة الله أولا بعقله، ثم يصل إلى الإيمان بالرسل. وعلى حد قوله: «لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله إلا إذا صدقت قبل ذلك بوجود الله، وبأنه يجوز أن ينزل كتاباً أو يرسل رسولاً، وقال: إن الإسلام في هذه الدعوة والمطالبة بالإيمان بالله ووحدانيته لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلى والفكر الإنساني الذي يجرى على نظامه الفطرى.

وقد كان من الطبيعى لذلك ألا يرى الشيخ محمد عبده تعارضاً بين الدين والعلم، ولأن كلا منهما، ـ على حد قوله ـ ويعتمد على العقل، ويدرس إلى حد مانفس الظواهر، ولكل منهما غاية خاصة يتجه إليها، وقد حث على وجوب اكتساب العلوم التى برزت فيها أمم الغرب، على اعتبار أنه لم يجد سبباً في رأيه ولرقيهم في الثروة والقوة إلا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم. فأول واجب علينا هو السعى بكل جهد واجتهاد في نشرها في أوطاننا، وقد بين أن دراسة ما في الكون يؤدى إلى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام.

ومن هذا المنطلق العقلى العلمى أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية، وعلى أساليب مشايخ الطرق في الموالد، وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأذكار من ضرب الطبول وهياج الذاكرين الذين يأتون أعمالاً هي أدخل في الشعوذة منها في الدين، مثل أكل النار والزجاج وغيره.

ولم تلبث هذه الشعلة التى أشعلها الشيخ محمد عبده فى تلاميذه ومعاصريه، أن أطلقت فيهم الإصلاح والتجديد فى مناحى الدين. فأخذ عبدالله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس إلى الزهد فى الدنيا، وفأماتوا الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بحوافظ الدين والملك معاً، وذكر أنه ، لو تصدت أوروبا لإمانة همم المسلمين، وقطعت دهوراً فى اختراع طريق تصل به إلى هذه الغاية، ما اهتدت إلى مافعله هؤلاء الخطباء! ونحن نستفتى هؤلاء المثبطين: إذا كانت الدنيا يحذر منها، فلمن خلقت؟،

وحاول الشيخ طنطاوى جوهرى، أستاذ الأدب العربى فى مدرسة دار العلوم، التوفيق بين الإسلام ومذهب داروين فى التطور، بل رد هذا المذهب إلى علماء المسلمين. فقد ذكر أن المذهب يرجع إلى قضيتين اثنتين، وهما لاينافيان الألوهية: أولاهما، أن العوالم العضوية من النبات والحيوان والإنسان متشابهة منتظمة متناسقة، يتصل أولها بآخرها. وثانيتهما، هى أن الأجناس العليا مشتقة من الأجناس الدنيا. وقال: فإذا قلت إن الله وضع العالم منظماً مرتباً سائراً على القانون والترتيب والحكمة والتناسق، كما هو فى القضية الأولى، أو قلت إن الخيل والحمير تولد بينهما بغل - فلا كفران ولا خسران. كل ذلك حكمة إلهية وعجائب حكمية، وما يكفر بها إلا المتوسطون فى العلم.

وقد اعتبر الشيخ طنطاوى جوهرى أن قراءة التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية، ودراسة الحيوان والنبات والإنسان، أجل عبادة، وهي أفضل من صلاة النافلة والإحسان للفقراء،.

وقد كتب الشيخ عبدالقادر المغربي، في مجال التوفيق بين الدين والمدنية، يجيز سفور المرأة، مستدلاً بأن الرسول شهد وليمة عرس كانت العروس نفسها تخدم المدعوين فيها. وأن عمر بن الخطاب كان إذا رأى امرأة مرخية قناعاً على وجهها، كشف القناع، ونظر إليها، فإن وجدها جميلة أقرها، وإلا ألزمها بالسفور وترك القناع. وأن سكينة بنت الحسين كانت تجالس الجلة من قريش، ويجتمع إليها الشعراء. وأن عائشة كانت من جمالها لا تستر وجهها عن الرجال، لعظم قدرها وكبر نفسها. وقال إن الإسلام لم ينه إلا عن التبرج وعن الخلوة بالأجنبي(١٠).

٢ - الفكر الإسلامي التجديدي العقلي:

كان هذا على كل حال، فيما يتصل بالفكر الإسلامي التجديدي الديني. أما ما يتصل بالفكر الإسلامي التجديدي العقلي، فقد ذكرنا أنه يمثله بصفة خاصة الأخوان مصطفى وعلى عبدالرازق. وهما من تلاميذ الإمام، وكلاهما عنى عناية خاصة بالنواحي العقلية من النهضة التي أنشأها الإمام، أكثر من عنايته بناحيتها الدينية، وإن كان أولهما أكثر تأثراً بتعاليم الإمام وأقوى ميلاً إلى اتباعها من الثاني، الذي تجاوزها من نواحيها الجوهرية ـ كما يتمثل بصفة خاصة في كتابه الشهير: «الاسلام وأصول الحكم، الذي صدر عام خاصة

ولن نتعرض للكتاب من ناحيته العلمية، وإنما يهمنا فيما يتصل بموضوعنا الأفكار الجريقة التي تضمنها، والتي أثارت من الصجة والمعارك والصراعات ما لم تثرها أفكار أخرى حتى ذلك الحين. ولا تتمثل جرأة هذه الأفكار فقط في هدمها فكرة الخلافة كنظام إسلامي في الحكم، وهي الفكرة الأساسية التي قام عليها الكتاب، وإنما نتمثل بالدرجة الأولى في الأسس التي استند إليها في إثبات هذه الفكرة، والتي تتصل بجوهر العقيدة الإسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت في الأذهان حتى ذلك الوقت. الأمر الذي تطلب تحرراً فكرياً خارقاً للعادة، ليس بمعيار الزمن الذي صدر فيه الكتاب فقط، وإنما بمعيار كل الأزمنة.

وقد بدأ الشيخ على عبدالرازق باستقراء كتابات علماء المسلمين في الخلافة، وتوصل إلى أن لهم فيها مذهبين: المذهب الأول، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى، وقوته من قوته. وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضاً. والهذهب الثانى، ويقوم على أن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة، فهى مصدر قوته، وهى التي تختاره لهذا المقام.

ثم تناول الأسانيد التى استند إليها هؤلاء جميعاً فى القول بأن الخلافة عقيدة شرعية وحكم من أحكام الدين. فلاحظ إنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله. وعلى حد قوله: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فائحته وسورة الناس، فترى منه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شئ من أمر هذا الدين، (ما فرطنا فى الكتاب من شئ) ثم لا تجد فيه ذكراً لتك الإمامة العامة أو الخلافة. وليس القرآن وحده هو الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن أيضاً قد تركتها ولم تتعرض لها!

ثم تتبع الخلافة في التاريخ. فلاحظ أن ومقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول أبى بكر الصديق إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له، ولا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعاً من مصارع الخلفاء.

كما لاحظ أن الخلافة، وإن كانت ، تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية، وترتكز على رغبة أهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم، الا أنها من ناحية الواقع ، لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة، ، وأن الغلبة كانت دائماً عماد الخلافة، ولا يذكر التاريخ لنا خليفة إلا اقترن في أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التي تحوطه، والقوة القاهرة التي تظله، والسيوف المصلتة التي تذود عنه، .

ثم تناول حجة البعض في وجوب الخلافة، وهي أنها تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية. فقال «إن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء. والواقع أيضاً أن صلاح المسلمين في دنياهم لا يتوقف على شئ من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ـ ولم تزل ـ نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساده.

ثم تتبع انهيار الخلافة وتقلص ظلها عبرالتاريخ حتى مقتل الخليفة العباسى المستعصم بالله في منتصف القرن السابع الهجرى على يد التتار، وانتقالها إلى القاهرة على يد الظاهر بيبرس، الذي أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية، فأنشأ منه بيتا للخلافة في مصر، وتساءل:

دهل كان في شئ من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التي كان يقيمها ماوك مصر ويلقبونها خلفاء ؟ بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها ؟ ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر التي نزعت عنها رتبة الخلافة ، أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت، وشئون الرعية عطلت ؟ أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ معاذ الله ، لايريد الله جل شأنه لهذا الدين ، الذي كفل له البقاء ، أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا بصنف من الأمراء ، ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ، ولا تحت رحمة الخلفاء ؛ .

ولو أن الشيخ على عبدالرازق اكتفى بهذا القدر فى تقريض صرح الخلافة، لهان الأمر، ولما أثار غير الملك فؤاد الذى كان يطمع فى نقل الخلافة من البوسفور إلى النيل، وفريق رجال الدين ولكنه ذهب بعيداً فى هدم صرح الخلافة حين تعرض لها من ركن خطير يتصل بالإسلام نفسه، وهل هو دين أو دولة؟ رسالة أو حكم؟ - الأمر الذى أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أيضاً.

فقد تساءل الشيخ على عبد الرازق عما إذا كان محمد عليه السلام رسولاً فقط أم كان رسولاً ملكاً؟. وذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون إلى اعتبار الإسلام وحدة سياسية ودولة أسسها النبي ، هو ولكن الحقيقة، كما تبينت له، أن ،محمداً ، ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشويها نزعة ملك ولا حكومة، وأنه ، هذه الكلمة ومرادفاتها.

ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكا ومؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك، . ثم قال إن وطواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي الم له يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان، والقرآن صريح في أن محمداً الله لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة، وأنه لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله الرسل، ووإذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى إلى سنة النبي عليه الصلاة والسلام، وجدنا الأمر فيها أصرح، والحجة أقطع،

وكان مما استدل به الشيخ على عبدالرازق قول النبى عليه السلام: «إنى لست بملك ولا جبار، وإنما ابن إمرأة من قريش تأكل القديد، وكذلك ما جاء فى الحديث من أن الرسول حين خير على لسان إسرافيل بين أن يكون نبياً ملكا أو نبياً عبداً، نظر إلى جبريل مسشيراً، فأشار إليه أن تواضع، فقال: «نبياً عبداً».

وقد بنى الشيخ على عبدالرازق على ذلك أن الإسلام دعوة دينية، ومذهب من مذاهب الإصلاح لهذا النوع البشرى، وأنه ولم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شئ من النزعات السياسية، ولا أغراض الملوك والأمراء، وأن هذا الكلام أقرب إلى العقل من الرأى بأنه دين ودولة. أو على حد قوله: ومعقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد، وأن تنظم البشرية كلها وحدة دينية، أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة، فذلك مما يوشك أن يكون خارجاً عن الطبيعة البشرية، ولا تتعلق به إرادة الله، وإن ذلك إنما هو غرض من الأغراض الدنيوية التي خلى الله سبحانه وتعالى ببنها وبين عقولنا، وترك الناس أحراراً في تدبيرها على ماتهديهم إليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم وأهواؤهم ونزعاتهم،

ولم يلبث الشيخ على عبد الرازق أن تعرض للوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام. فأكد أنها لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة.

واستدل بسيرة النبي عليه السلام قائلاً: «ما عرفنا أنه تعرض اشئ من سياسة تلك الأمم الشنينة، ولا غير شيئاً من أساليب الحكم عندهم، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام إداري أو قضائي، ولا سمعنا أنه عزل واليأ ولا عين قاضياً ولا نظم فيها عسسا ولا وضع قواعد لتجاراتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم، بل ترك لهم عليه السلام كل الشئون، وقال لهم: أنتم أعلم بها. فكانت كل أمة ومالها من وحدة مدنية وسياسية، وما فيها من فوضي أو نظام، لا بربطهم إلا ماقلناه من وحده الإسلام وقواعده وآدابه. ، وأنت إذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الإسلام وأخذ به النبي المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب، لم يكن في شئ كشير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي، ولا من أنظمة الدولة المدنية. وهو بعد ـ إذا جمعته ـ لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين، ولقد لحق ﷺ بالرفيق الأعلى، من غير أن يسمى أحداً يخلفه من بعده، ولا أن يشير إلى من يقوم في أمنه مقامه. بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شئ يسمى دولة إسلامية أو دولة عربية،،

ثم قال الشيخ على عبدالرازق إنه امنذ مات عليه الصلاة والسلام، انتهت رسالته، وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض في شخصه الكريم عليه السلام. وطبيعى ومعقول إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبى زعامة دينية. وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك، فإنما هو نوع من الزعامة جديد، ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين، هو إذن نوع لا ديني، وإذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة

المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان، لا زعامة الدين. وهذا الذي قد كان، .

وكان من الطبيعى بعد أن انتهى الشيخ على عبدالرازق إلى هذا الرأى، أن تثور مسألة حرب الردة التى خاصنها أبو بكر الصديق. فإذا كانت زعامة أبى بكر زعامة سياسية لا دينية، وإذا كانت بيعته ـ كما قال ـ «بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة»، فهل تكون حرب الردة إلا حربا سياسية لا دينية ؟

وهنا يثير الشيخ على عبدالرازق قضية تاريخية هامة: «هل كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله؟ ويجيب قائلاً: «بل كان فيهم من بقى على إسلامه، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبى بكر لسبب ما، من غير أن يرى فى ذلك حرجاً عليه ولا غضاضة فى دينه. وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين، ولكنهم حلا غير حرفضوا الاذعان لحكومة أبى بكر كما رفض غيرهم من جلة المسلمين،

ولذلك يقول: وكم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه كلما حاولنا أن نبحث جيداً فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر، فلقبوا بالمرتدين، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة، ولكن قبساً من نور الحقيقة لايزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ، وسيتجه العلماء يوماً نحو ذلك القبس، وعسى أن يجدوا على تلك النار هدى،

وفى النهاية خلص إلى الآتى: الاشئ فى الدين يمنع المسلمين من أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم، ١٦١).

الفكر الاشتراكي

الفكرالاشتراكي

بعد هذا العرض الموجز للفكرين الليبرالى والاسلامى التجديدى، نعالج الفكر الاشتراكى، وكنا قد رأينا فى عرضنا للفكر الليبرالى كيف تصارع هذا الفكر فى بدايات القرن العشرين مع الفكر الاشتراكى فى مقالات أحمد لطفى السيد، وكان الصراع من جانب واحد، فلم يعقد مفكرنا الليبرالى الكبير موازنة بين المذهبين الليبرالى والاشتراكى، وإنما اكتفى بشرح والدفاع عن المذهب الليبرالى وحده.

ولكن الدعوة للإشتراكية كانت في ذلك الحين قد بدأت في الظهور على صفحات الصحف، في مناخ اشتداد الحركة العمالية، على يد بعض المفكرين: مثل شبلي شميل وسلامة موسى. بل إن اسم الاشتراكية، قد جذب البعض إلى تأسيس حزب باسم: «الحزب الاشتراكي المبارك»، على الرغم من أنه لم يكن «إشتراكيا، ولا «مباركا، (٧). ومن هنا اهتمام أحمد لطفى السيد بالهجوم على المذاهب الاشتراكية والدفاع عن مذهب الحريين.

ثم قامت الحرب العالمية الأولى، وتمخصت بالنسبة للطبقة العاملةعن تزايد أعدادهم من جهة، وتزايد الصبغة المصرية فيهم بعد

رحيل عدد كبير من العمال الأجانب إلى بلادهم من جهة أخرى. وفى الوقت نفسه، وبالنسبة للإشتراكية، فقد تمخضت الحرب عن أكبر انتصار للمبادئ الاشتراكية شهده العالم حتى ذلك الحين، بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية فى روسيا، التى ترددت أصداؤها فى مصر.

وعلى دلك، فلم تكد تنتهي الحرب، حتى بدا لكثير من القوى النقدمية في مصر أن المناخ اصبح صالحاً للدعوة الاشتراكية وتنظيم العمل لأجلها . فتألفت حلال وجمعات ماركسية من الأوربيين والوطنيين على السواء وانتعشت الحركة العمالية كأقوى ما تكون.

وجاءت ثورة ١٩١٩ لتهيئ تربة خصبة للعناصر الثورية، فانتشرت المنشورات الشيوعية حتى بلغت أنباؤها سعد زغلول فى باريس: وأخذت الدعوة إلى الشيوعية تجرى عننا فى ميادين القاهرة، حتى اضطرت السلطات المصرية والبريطانية إلى استصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخبت المطيعي، ولكنها أثارت استياءً عاماً بين جنبات الرأى العام المثقف، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسي،

فى تلك الفترة الثورية الحافلة، جرت محاولتان وطنيتان لتأليف حزب إشتراكى، تعرضتا لاستقطاب من جانب اليمين الليبرالى واليسار الماركسى.

أما المحاولة الأولى، فهى التى قام بها الدكتور منصور فهمى، أستاذ الفلسفة فى الجامعة المصرية، مع بعض أصدقائه، ومنهم مصطفى عبدالرازق، وعزيز مرهم، ومحمود عزمى، ومحمد حسين هيكل له لتأليف حزب اشتراكى ولكن العناصر الليبرالية فى الجماعة (الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور محمود عزمى) استقطبت إليها

المحاولة تحت حجة عدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية، وانتهى والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية، وانتهى الأمر بتكوين الحزب الديموقراطي الذي نشر برنامجه على صفحات جريدة النظام يوم ٨سبتمبر١٩١٩، ودعا فيه إلى تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان، وترقية حل الطيقة العاملة أدبيا ومادياً.

أما المحاولة الشانية، فكانت تلك التي قام بهن كل من سلامة موسى، الذي كان يمثل الفكر الفابي، مع الدكتور على العدائي ومحمد عبدالله عنان، وكالاهما يمثل الفكر الماركسي المنطور مع الظروف المصرية، وحسنى العرابي، وكان يمثل الفكر الماركسي الملتزم لتكوين : جمعية إشتراكية، لدراسة المذاهب الاشتراكية.

ولكن هذه المحاولة استقطبتها العناصر الماركسية ممثلة هي الحزب الاشتراكي الذي ألفه جوزيف روزنتال في الاسكندرية من العناصر الأجنبية، وذلك حين كتب الأربعة إلى روزنتال في طلب برنامج حزيه لدراسته وبحث إمكانية الانضمام إليه، وأسفر هذا اللقاء بين العناصر الاشتراكية الوطنية والعناصر الماركسية الأجنبية عن تأليف الحزب الاشتراكي المصرى في منتصف أغسط ١٩٢٠،

كان تأليف الحزب الاشتراكي المصرى، في ذلك الحين، في ظل الظروف شبه الاقطاعية والرأسمالية السائدة، حدثاً ثورياً بكل المعايير. وكان برنامجه يحمل معالم الفكر الفابي والفكر الماركسي في تأليفة واحدة، كيف؟

لقد مهد الحزب لبرنامجه بمقدمة طويلة تصطبغ بصبغة ماركسية فاقعة. فقد وصف النظم الرأسمالية الفردية السائدة في تلك

الفترة، بأنها •عصفت بحياة بنى الإنسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم . ثم ربط فى ذكاء بين الاستعمار والنظم الرأسمالية ، فندد «بافتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد، وسعوا إلى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة ، وقال: ليس أبلغ إيضاحاً للمأساة المحزنة التى تمثلها تلك النظم المستبدة ، من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها واهتضمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النظم، وقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر، فاستلبت حريتها عملاً بسياسة تلك النظم الرأسمالية ، سعياً إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ،

ئم أبرز البيان انقسام العالم إلى طبقة مالكة مستغلة وطبقة معدمة مستغلة فقال: •إن الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاصر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية، تستأثر برءوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثاراً ببره عدالة في العالم، وأنزلت بها بالغ الخسف، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها، وقال: •إن هذه النظم تبسط على المجتمع المصري سيطرة سحقت معها دولة العمل، وبطش بها رأس المال بطشاً شائناً مرهقاً، أدى إلى خلق الغني الفاحش والبأساء البالغة جنباً لجنب، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة، ، وإنه المذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية، سعياً إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح، .

ولم يلبث الحزب أن أخذ يعرض في بيانه مبادئه التي قسمها إلى ثلاثة أقسام:

المبادئ السياسية: وهى تصطبغ بصبغة أممية فاقعة. فهو لا لا الستعمار وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره، فقط، بل ينتقل من هذا المستوى النضالي

المحلى إلى المستوى العالمي معاناً وتأبيد حرية الشعوب واختيار المصير، والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة، و«محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد، ومقاومة العسكرية والدكتانورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء، ومقاومة الاعند، والحرب الهجومية، وإلغاء المعاهدات السرية،

أما مبادئ الحزب الاقتصادية، وهي التي يحدد فيها موقفه من العلاقات الإنتاجية، فتجمع بين المبادئ الشيوعية والاشتراكية. فهو يعلن عن عزمه على إنشاء مجتمع اقتصادي يقوم على «توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة، وهو مبدأ تتفق فيه المبادئ الشيوعية والاشتراكية، ولكنه عند تحديد حقوق الفرد من هذه الثروة، يعتمد المبدأ الاشتراكي، فيقرر الأخذ «بالتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية، وبهذا النص تتحدد الصفة الاشتراكية لمبادئ الحزب الاقتصادية.

ثم يتحدد الأمر بصورة أوضح عند عرض الحزب مسادئه الاجتماعية، فهنا يعتمد الوسائل الفانية للوصول إلى الاشتراكية، فقد طالب بجعل التعليم مجاناً ملزماً باعتباره حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساء ورجالاً، كما طالب بتحسين أجور العمال وتقرير المكافآت والمعاشات لهم حين العجز والعطلة القهرية، وطالب بتحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة، وأعلن عزمه على تحقيق ذلك الصراع الحزبي والدعوة السليمة، مستعيناً في ذلك بالعمل على إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها، وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، والدعوة بطريق النشر والخطابة.

ومن ذلك يتضح من البرنامج بصفة عامة، مزجه بين شيوعية النظرة والتحليل والأهداف، وفابية الوسائل.

على أن الانشقاق الأيديولوچى لا يلبث أن يقع بعد عام واحد، لينهى الائتلاف بين الفكر الماركسى والفكر الفابى. ذلك أن العناصر الشيوعية لم تستطع تحمل الوسائل الفابية للنضال - أو على حد قول السلامة موسى - الم يتسع صدر روزنتال لاعتدالناه . فطلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرأ للحزب مرة أخرى، وعقد لذلك مؤتمر في الاسكندرية يوم ٣٠يوليو١٩٢ اتخذ فيه قرارات بجعل شعبة الاسكندرية مركزاً إدارياً للحزب، كما تقرر أيضاً ، بالأغلبية الكبرى لمندوبي الشعب في أنحاء القطر، اعتناق المذهب الشيوعي، والانضمام إلى الدولية الشالشة ، وأخذ الحزب يكتب تحت اسمه: الشعبة المصرية للدولية الشيوعية ،

وقد كان ذلك بداية صراع بين الفكر الفابى والفكر الماركسى، فإن سلامة موسى لايلبث أن يشن هجوماً شديداً على الحزب، معلناً أن الضمام الحزب إلى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية إلى الشبوعية، وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها. ثم ينبه إلى أن الثورة في بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شراً من الفشل، ويعلن أن «استقلائه هو الغاية الأولى، والاشتراكية الغاية الثانية، كما يؤكد على الوسائل الفابية في الوصول إلى الاشتراكية الغاية الثانية، كما يؤكد على الوسائل الفابية في المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الإنجليزية، وأن يتوسل بالوسائل الإنجليزية، أي البرلمان، والنقابة، وجمعيات التعاون، والائتمام في ذلك بهدى الهداة الإنجليز، أما إذا توصل بالطرق البلشفية، فإنه لن يجنى سوى التخبط.

وقد كان النقد الذي وجهه سلامه موسى، نقداً وجبهاً وموضوعياً. ذلك أنه من الناحية النظرية، تكون الأولوية في حركة التحرر الوطني للاستقلال، وبأسى بعد ذلك التحرر من الاستقلال، أو كما عبر سلامة موسى في قوله: «استقلالنا الغاية الأولى، والاشتراكية «بناية الثانية». وقد كان تحليله صائباً في أن الثورة الاجتماعية في ذلك الحين مقضى عنيها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شراً من الفشل، فلم تكن مصر في ذلك الحين في حاجة إلى نورة اشتراكية، وهي لم تكد تذخل بعد عصر الرأسمالية، ولم تنم فيها الطبقة العاملة من ناحية الكم أو من ناحية الكيف، بل كانت في حاجة إلى ثورة بورجوازية ديموقراطية تحطم الملكبات الكبيرة أولا، والدخول بعدها في عصر الرأسمالية، ولم تنم نورة يقد تعرض حتى في عصر الرأسمالية. ولم يكن الحزب الاشتراكي قد تعرض حتى للمشكلة الزراعية في برنامجه بشئ من التخصيص.

على أن الانقسام كان يعكس بعداً طبقياً، عبر عنه فؤاد الشمالى (من المتطرفين) حين نصح زعماء الاشتراكية من البورجوازيين بان يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم، لأن الاشتراكية ـ كما قال ـ من العمال وللعمال وبالعمال، وليس بالنجار والملاك والمحامين، ومعنى ذلك أن العناصر الشيوعية قد وجدت أن مركب الحزب قد أنقل بالعناصر البورجوازية، الأمر الذي من شأنه إعاقة انتشار المذهب الشيوعي، فرأت أن تقطع الصلة بينها وبين هذه العناصر وكان هذا خطأ الحزب الفادح، لأن عدم إدراك خصوصية الطبقة البورجوازية المصرية وعناصرها المثقفة، كان أحد الأسباب الرئيسية في تعويق الفكر الماركسي في مصر.

على كل حال، فلم يلبث الحزب أن انقسم انقسامه الثاني بطرد روزنتال نفسه. فلقد رأينا كيف قرر الحرب الانضمام الى الكومنترن. وكان معنى ذلك اعتناقه مبادئه الواحدة والعشرين، بما تقضى به من نظام صارم واجب الاتباع بين أعضائه، وضرورة الارتباط بقرارات الكرمنتزن، والحصول على موافقته على برنامجه وسياسته، وخضوع صحافته التوجيه اللجنة المركزية، وتحويل عمال المصانع إلى شيوعيين، والسيطرة على نقابات العمال، وإثارة الاضطرابات، وإقامة نظام سرى شيوعي إلى جانب النظام العلنى، ويث روح الثورة داخل الجيش، إلخ.

ولكن روزنتال لم يكن موافقاً على مجموع هذه النقاط، وبالتالى فقد كان من بين الأقلية التي تعارض الانضمام إلى الكومنترن. ولذلك حين سافر حسنى العرابي إلى المؤتمر الرابع للكومنترن المنعقد في موسكو في نوفمبر١٩٢٢ مندوباً عن الحزب لطلب الانضمام إلى الكومنترن، عاد ليخطر الحزب بأن اللجنة المركزية قد أشترطت لقبول الحزب فرعاً للدولية، فصل روزنتال، وتغيير اسم الحزب من اشتراكي إلى شيوعي. كما اشترطت اللجنة قبول الحزب المابادئ الواحدة والعشرين للدولية الشيوعية.

وبالفعل، فقد عقد الصزب جلسة بالاسكندرية يوم الامدنى أميناً للمندوق بدلاً جروزنتال نهائياً، وتعيين أحمد المدنى أميناً للصندوق بدلاً منه، وتغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي المصرى. على أن أحمد المدنى لم يلبث بعد يوم واحد أن قدم استقالته من الحزب، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جداً على مصر، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها. كما أصدر محمد عبدالله عنان بياناً هاجم فيه تطرف الحزب، أو ما سماه وبارتكابه الشطط ومناداته بأبعد المبادئ تطرفاً وأدعاها إلى تشويه هيبة المبادئ الاشتراكية الصحيحة، يقصد بذلك المبادئ الواحدة والعشرين للكومنترن، والتي لم يكن فيما يبدو يعرف شيئاً عنها، أو أنه لم

يتصور اشتراط الكومنترن ضرورة قبول الحزب هذه المبادئ، إذ كان قد أعلن بعد الانقسام الأول أنه ليس من «الثوريين» وأنه «من دعاة التطور الاجتماعي والسياسي مع اعتناقه للماركسية.

وقد شرح لنا روزنتال حقيقة الخلاف الأيديولوجي الذي وقع بينه وبين زملائه في الحزب وأدى إلى فصله، والذي كان يدور بصفة أساسية حول الثورة وتقدير ملاءمة الزمن في ذلك الحين لحدوثها. فذكر أن الاشتراكية والشيوعية تتفقان في العمل على إبطال الملكنة الشخصية وتحديد النظام على قاعدة الملكية الجماعية. ولكن الحزب الاشتراكي ينقسم إلى قسمين: أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الإصلاح، والآخر يسعى التغيير بالعمل الثوري. أما الحزب الشبوعي فإنه بختلف عن الحزب الاشتراكي الثوري من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الإحتماعية، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم، وإدخال الاشتراكية على الأنظمة القائمة، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول إلى غرضهم، في حين أن الشيوعيين برون أن الحرب العالمية الأولى عاجلت الرأسمالية بضرية قاضية، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم، وعملاً بهذه الفكرة قام الحزب الروسي بتورته، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية في أوروبا إلى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلاً أو آجلاً.

ومعنى ذلك أنه بينما كان روزئتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية، ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى إلى تنفيذ الفكرة الثورية،، كانت غالبية الحزب، وعلى رأسها حسنى العرابى، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية.

وفى الحق أن الحزب لم يلبث أن أخذ يقود بعد ذلك سياسة متطرفة. فقد أخذ يحرض العمال على الإضراب، وعلى «العمل المباشر». وفى الوقت نفسه اعتبر أى قضية عمالية مهما كانت صغيرة، قضية عمالية عامة يجب على العمال تأييدها بكل تقلهم. ولذلك عندما أضربت نقابة عمال إضاءة المصابيح التابعة لاتحاد النقابات الخاضع للحزب، قرر الاتحاد عمل مظاهرة تأييداً لعمال الإضاءة وتعميمها في مدن القطر. وقد اصطحب هذا الإجراء بإجراء آخر لا يقل عنه خطورة، هو مهاجمة ،لجنة التوفيق، هجوماً شديداً وتجيه المظاهرات ضدها.

وفى نفس الوقت، أعد الحزب برنامجاً جديداً بعد أن تحول إلى حزب شيوعى، تقدم فيه خطوات أبعد مما ذهب إليه برنامجه الأول. فإلى جانب العمل على تحرير مصر والسودان وهو ما ورد فى البرنامج الأول حالك بريط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثرونهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميهما سواء أكانوا وطنيون أم أجانب . كذلك طالب البرنامج بإلغاء الدين العمومي الذي تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعباداً اقتصادياً ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وجعل قناة السويس مرفقاً أهلياً (أي تأميمها) . ولا ريب أن المطالب الثلاثة الماضية كانت فوق إمكانات الحركة الوطنية المصرية في ذلك الحين، ومع ذلك فإن إثارتها في البرنامج الشيوعي قد وضع البذرة التي أثمرت وآتت أكلها على مدى نصف قرن.

وكان من أهم ما فعله الحزب الشيوعى وضع برنامج للفلاحين يتضمن خطوط الشورة البورجوازية الديموقراطية. فقد طالب بمصادرة جميع الأراضي المملوكة للأفراد التي تزيد على مائة فدان بدون تعويض، وتوزيع مايزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم. وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين، حتى إذا سنحت الفرص، أمكن استنهاضهم لحجز الأرض لمنفعتهم الخاصة. كما اشتمل البرنامج على إلغاء نظام ملكية العزب.

ونلاحظ هنا أن البرنامج يتعمد عدم إغضاب أواسط الملاك ممن يملكون مائة فدان فما دونها، بل إنه يطالب بإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً، وإعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية. ولكنه على وجه التحقيق اكتسب عداء الزعامات السياسية التى كانت فى غالبيتها العظمى تزيد ملكيتها على مائة فدان.

ثم وجه الحزب إلى سعد بعد اعتلائه الحكم خطاباً مفتوحاً قام بطبعه ونشره، طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها في الدفاع عن حقوقها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل أنحاء القطريان يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين في نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم في أنحاء العالم، وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة، كما طالبه بالاعتراف بحكومة السوفييت ،أسوة بالأمم المتحدة، . وهذا الخطاب الهام يمكن أن يضاف إلى الفكر النظرى المشتمل عليه البرنامج.

ومما هو جدير بالذكر أنه كان على يد الوفد نفسه تحقيق الاعتراف بنقابات العمال في عام ١٩٤٢، وأما الاعتراف بحكومة السوفييت فقد فكر في ذلك عند اعتلائه الحكم عام ١٩٣٠، ولم يتمكن من ذلك لخروجه من الحكم بعد خمسة أشهر، ثم نفذ ذلك فعلاً في عام ١٩٤٢. أما تأميم قناة السويس فتم على يد عبدالناصر كما هو معروف عام ١٩٥٦.

على كل حال، فإن التجاء الحزب الشيوعي إلى سياسة التطرف، وتفجيره الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأساليب تجاوزت الحدود القانونية، تتمثل في احتلال المصانع والاعتصام فيها رافعاً شعار ، وضع اليد على المحراث، - لم يلبث أن أوقعه في تصادم مع وزارة سعد زغلول، التي كانت في ذلك الحين تتعرض لحملة اتهام في الصحف الأجنبية بمعاداة المصالح الأجنبية المالية، وسماحها للعمال باتباع الأساليب البلشفية، والتواطؤ معهم، وسماحها بحالة تسيب تسود البلاد.

ولما كانت الحكومة السابقة قد أصدرت، بعد دستور ١٩٢٣ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات الأهلى مادة تبيح المعاقبة على تحبيد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة، فقد تم القبض على أعيضاء الحرب في عمارس ١٩٢٤، فيما عدا عبدالرحمن فضل، وحكم على حسنى العرابي والشيخ صفوان أبو الفتح وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، وعلى شعبان حافظ بالسجن سنة أشهر، كما حكم على آخرين من الشيوعيين المصريين والأجانب بمدد مختلفة.

وقد كانت هذه الدماء الغزيرة التى سالت من الحزب الشيوعى القديم، خصوصاً بعد موت أنطون مارون فى سجن الحضرة سنة ١٩٢٥، مما جعل من العسير بعث الحركة الشيوعية إلا عن طريق نقل دم جديد من فلسطين والكومنترن. وفى الوقت نفسه فإن النشاط العلني للحزب، الذي كان أكبر عامل مساعد على انضمام عدد كبير من الأعضاء إليه، قد اختفى إلى الأبد، وأصبحت الحركة سرية، وبذلك لقيت اهتماماً خاصاً من إدارة الأمن العام التى أخذت تتابع

الخلايا بالاعتقال واحدة وراء الأخرى، ورحلت عدداً من القادة الشيوعيين خارج البلاد.

وبعد ضرب حكومة زيور للتنظيم الجديد بتقديم أعضائه للمحاكمة في ٣٠ مايو١٩٢٥ ، انتقلت الحركة إلى يد الأجانب بصفة رئيسية ، حتى إنه عندما قبضت حكومة النحاس في ٨ مايو١٩٢٨ على التنظيم الشيوعى الجديد، كان يتكون من ٢١ من اليونانيين والإيطاليين، وليس بينهم مصرى واحد (١٨٠٠).

فى الوقت الذى كان ينحسر مد الفكر الاشتراكى فى النصف الشانى من العشرينيات، كان يتقدم الفكر الراديكالى الفاشى والإسلامى. وفى الوقت الذى كادت تنهار التنظيمات الشيوعية، كانت تقوم تنظيمات الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، وقد واكب ذلك كله تقدم المد الفاشى والنازى فى أوروبا.

ففى مارس سنة ١٩٢٨ قامت جماعة الإخوان، استمراراً لمدرسة المنار الفكرية، وعلى نفس أسسها النظرية. فقد كان من الأغراض التي تضمنتها غايتهما الكبرى، نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية، وإقامة الحجة على أن الإسلام، باعتباره نظاماً دينياً، لايتنافر مع الظروف الحديثة، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم.

وقد قامت أيديولوجية الإخوان المسلمين على عدة دعائم أساسية:

أولا ـ شمولية الإسلام، بمعنى اشتماله على الدين والدولة. وقد عبر الشيخ حسن البنا عن ذلك بقوله: «إن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام إنما تتناول الناحية العبادية أوالروحية دون غيرها من النواحى، مخطئون في هذا الظن. فالإسلام عبادة وقيادة، ودين

ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف، لاننفك واحد من هذين عن الآخر.

ثانياً ـ العودة إلى تعاليم الإسلام وأحكامه، باعتبارها سبيل النجاة من التأخر والاضمحلال، في مواجهة الرأى الآخر الذي يدعو إلى الأخذ بالمدنية الغربية والانتهال من الحضارة الأوروبية ـ وفي ذلك يقرر الشيخ حسن البنا قائلاً: الاسبيل للنجاة إلا بالرجوع إلى تعاليم الإسلام ومبادئه،

ثالثاً - الجامعة الإسلامية: وفى ذلك يقرر البنا أن ،كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الإسلام، هى وطن لكل مسلم، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد فى سبيله.

رابعا ـ التمسك بالخلافة ـ فالبنا يقرر في صراحة أن الإخوان المسلمين يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس منهاجهم، ويبنى هذا الرأى على أساس أن الخلافة ، رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بها، .

خامساً ـ الحكومة الإسلامية، وفي ذلك يقول البنا: «الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد، وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الإسلام، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء ـ لاينفك واحد منهما عن الآخر.

سادساً ـ الإصلاح والتجديد. وقد عبرالبنا عن منهجه في هذا الصدد فقال اإن الطريق الوحيد للإصلاح هو أن تعود مصر إلى تعاليم الإسلام تطبقها تطبيقاً سليماً، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة أو حديثة، شرقية أو غربية، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة.

وفى العام التالى لتأليف جماعة الإخوان المسلمين، كان أحمد حسين يؤلف فى أغسطس سنة ١٩٢٩ ، جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة، التى تحولت فيما بعد إلى جمعية القرش، ثم إلى جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣.

وقد استقت جمعية مصر الفتاة إطارها النظرى من منابع فاشية نقوم على فكرة القومية المتطرفة، والإمبراطورية المصرية، وزعامة مصر بين الدول الاسلامية. كما قامت على فكرة تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت التى تنسب إلى الأحزاب الليبرالية والدستور الليبرالي. كما تقوم على فكرة إخماد الرأى المعارض عن طريق استخدام القوة وإرهاب الخصوم. كما تقوم على التعصب للقومية المصرية ،إلى حد الجنون ، والتعصب للغة العربية لحد عدم الكلام إلا بها، واحتقار كل ما هو أجنبي (١٩).

ولم تلبث أن ظهرت تشكيلات مصرالفتاة والإخوان المسلمين تسعطى مظاهر القوة والفتوة المظهرية. واضطر الوفد إلى تكوين تشكيلات القمصان الزرق بدوره لحماية اجتماعاته في غيبة ضمانات الدستور. وهكذا لبست الأفكار الراديكالية الفاشية ثوب الثورية، بينما انزوت الأفكار الثورية الحقيقية وراء ستار كثيف.

وعلى طول الثلاثينات، كادت ساحة العمل الشيوعى في مصر تقفر من التيارات الوطنية، تحت عوامل الخيانة والتتبع من البوليس. فقد تسلل إلى منصب سكرتير عام التنظيم المتهرئ، جاسوس للبوليس يدعى محمد عبدالعزيز، وعن طريقه أخذ البوليس يلاحق الكوادر الباقية وكذلك الكوادر التي جرى تدريبها في جامعة كادحى الشرق في موسكو، وعادت إلى مصر. وقد ظهرت بعض الخلايا في جهات متفرقة، ولكن جرى تصفيتها أولا بأول.

واضطرت فاول الحزب القديم إلى الهرب إلى الاتحاد السوفيتى، مثل شعبان حافظ الذى هرب فى عام ١٩٣٠ وعاد فى سنة ١٩٣٤، ومثل عبدالرحمن فضل الذى هرب بعد ضرب الحزب وعاد سنة ١٩٣٧، ومحمد دويدار الذى التحق بجامعة كادحى الشرق وعاد سنة ١٩٣٨، وقد سافر حسنى العرابى إلى ألمانيا النازية وعاد منها سنة ١٩٣٨.

فى تلك الأثناء سقط العمل الشيوعى تماماً فى يد العناصر الأجنبية، فقد كانت هناك المجموعة اليونانية بقيادة يانا كاكس التى كانت معزولة عن الواقع المصرى. ومن هذه المجموعة خرجت جماعة بقيادة بول جاكودى كومب، الذى أسس فى عام ١٩٣٤، رابطة أنصار السلام، بمناسبة حرب الحبشة، كواجهة عانية لتنظيم سرى شديد الحذر والإنغلاق. ومن هذه الجماعة، التى التحقت بها بعض العناصر المصرية، إنسلخ «النادى الديموقراطى» عام ١٩٣٨ الذى أصبح تحت قيادة هنرى كورييل.

وقد كان تجمع «أنصار السلام» وتجمع «النادى الديموقراطى» أكبر تجمعين ماركسيين عند قيام الحرب العالمية الثانية. وإلى جوارهما، وتفرعا منهما أو إنسلاخاً منهما، كانت توجد بعض التجمعات الصغيرة التي لم يقدر لها البقاء والاستمرار، مثل منظمة «تحريرااشعب» بقيادة مارسيل إسرائيل التي تفرعت من «النادى الديموقراطي»، وتفرعت عنها بدورها «الخبز والحرية» و«ثقافة وفراغ»، وكان التنظيم الأول للمصريين فقط، وكلاهما تنظيمان

علنيان لم يصلا إلى حد التنظيم السياسي. كما نفرع من النادى الديموق راطى، تجمع الفن والدرية، الذي وقع تحت تأثير التروتسكيين وعلى رأسهم جورج حنين.

وكما هيأت الحرب العالمية الأولى الفرصة لقيام حركة شيوعية عارمة بعد الحرب على النحو الذى أوضحناه، فكذلك فعلت الحرب العالمية الثانية. فبعد قيام الحرب غيرت جماعة أنصار السلام اسمها إلى :جماعة البحوث، واستطاعت أحداث الحرب العالمية الثانية أن تعزل العناصر الأجنبية فيها بعيداً، وتفرز العناصر المصرية التى أسست عند نهاية الحرب جماعة «الفجر الجديد» التى لعبت دوراً من أهم الأدوار، خصوصاً بموقفها التحالفي النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفدين ومع «الطليعة الوفدية». وقد تحولت إلى «الطليعة الشعبية للتحرر، في سبتمبر ١٩٤٦، ثم إلى «طليعة العمال»؛ ثم إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى» سنة ١٩٥٧.

أما الاتحاد الديموقراطى، فقد انقسم فى عام ١٩٤٢ إلى تنظيمين هامين، الأول: الحركة المصرية للتحرر الوطنى، بقيادة هنرى كورييل، وقد اتصل فى ذلك بعدد من المثقفين المصريين من أمثال الدكتور محمد زكى هاشم، ومن عمال الطيران السودانيين والنوبيين، وعدد من أعضاء الحزب القديم مثل الشيخ صفوان أبو الفتح وعبدالرحمن فضل والدكتور عبدالفتاح القاضى، وكان يرفع شعار التمصير، بمعنى الإنفتاح على المصريين مباشرة وتصعيدهم إلى القيادة.

أما التنظيم الثاني، فهو تنظيم اليسكرا، (الشرارة)، بقيادة هليل شوارنز. وقد ضم إليه الكثير من المتقفين المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية مثل محمد سيد أحمد، ونبيل الهلالي، وشهدى عطية الشافعى، وإلهام سيف النصر، والدكتور شريف حتاتة، وحرم الدكتور إسماعيل صبرى (ابنة صالحة أفلاطون). وفي عام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين «الحركة المصرية للتحرر الوطني» و«ابسكرا» تحت اسم «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني» المعروفة باسم «حدتو»، على أساس إبعاد الأجانب في قسم مستقل، فيما عدا هنرى كوربيل وهليل شوارتز.

وفى صيف ١٩٥٠ قبض على هنرى كورييل وهليل شوارنز، وأبعد كورييل من مصر إلى إيطاليا، وسافر شوارنز إلى فرنسا، وبذلك تخلصت الحركة الشيوعية من القيادات الأجنبية تخلصاً تاماً (٢٠).

على كل حال، فيتضح من هذا العرض أنه عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية كانت قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب عظيم من القوة، وبرزت كوادر ماركسية مصرية هامة فى أوساط المشقفين والعمال كانت تمثل العمود الفقرى فى الحركة، وقد استطاعت هذه الكوادر الوطنية أن تحرث التربة الفكرية السياسية والاجتماعية المصرية بمحراث الفكر الماركسى، وتتقدم بالحركة الوطنية الديموقراطية فى مصر إلى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الإستعمار والاستغلال، وتبلور أهدافها فى شكل تقدمى جديد.

فما هي أبعاد هذا الفكر الثوري الجديد في الحركة الوطنية الديموقراطية؟

إن أول ما يطالعنا في هذا المجال، الربط بين التحرر السياسي والاجتماعي. فحتى ذلك الحين، كانت أهداف الحركة الوطنية، كما كانت ترفعها القيادات البورجوازية ممثلة في الأحزاب، وعلى رأسها الوفد، تتلخص في كلمتين: الجلاء ووحدة وادى النيل. وكانت الوسيلة التي تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في التفاوض

مع بريطانيا بالاستناد إلى تحريك الجماهير المصرية لتعزيز جانب المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات.

وقد أعطى الفكر الثورى لهذه الأهداف أبعاداً جديدة وسنكتفى بضرب نماذج في هذا الصدد من مختلف الفرق والتنظيمات الماركسية ، فقد كتب صادق سعد في «الفجر الجديد» يربط بين الكفاح ضد الاستعمار والكفاح ضد الرجعية المصرية بقوله: «إن كبار الرأسماليين الإنجليز هم أصحاب المصالح في إنجلنرا بحكم الترابط المأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح في إنجلنرا بحكم الترابط ألا ننساه . أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا ، فهو أشي آخر ، بل إن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الإرتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أي في سبيل ديموقراطية بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أي في سبيل ديموقراطية تسود بلادناه .

ويعبر برنامج الحزب الشيوعى المصرى ، الذى تألف فى يناير 190 ، عن هذا المعنى مطالباً «بالقضاء على نظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين والرأسماليين والإحتكاريين الذى يستند إلى قوة الإستعمار المسلح، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعاً عن الاستعمار والطغيان، وإقامة الديموقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديموقراطيين، .

ويتناول محمد جلال كشك، الماركسى المرتد، في كتابه: «الجبهة الشعبية، ، تلك القضية في صورة أخرى، فيقول: «الاستعمار والإقطاع والإحتكار هم جبهة أعداء الشعب، كتلة واحدة ومعسكر واحد. ثم يطالب بجبهة شعبية مضادة من العمال والفلاحين وطوائف الشعب الأخرى من الطابسة وصسغار التجمار والملاك ومن الوطنيين الديموقراطيين،

وقد أوضح أحمد رشدى صالح، وهو ماركسى مرتد أيضاً، أن مصر قد اجتازت مرحلة القيادة البورجوازية، فكتب يقول: «لقد مرت النهضة الوطنية المصرية في أدوارها المختلفة بسرعة وعمق، فجزنا المرحلة التي تزعمنا فيها أمراء الأرض، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال، ونحن الآن نمر في مرحلة أسمى من السابقين، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى في توجيه القيادة، ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا استندنا في كفاحنا للاستعمار الأجنبي على قاعدة شعبية واسعة، وبالطبع ليس هذنا دائماً،

وقد كتب شهدى عطية الشافعي ومحمد عبدالمعبود الجبيلي في كتابهما: «أهدافنا الوطنية» يؤكد أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء» وليست تخلصاً من استعمار أجنبي للوقوع في نير استعباد داخلي، وإنما هو إستقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى في الحكم، والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية،، وإنه _ من هذا _ يتضح الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والداخلية،

أما البعد الثانى للحركة الوطنية الديموقراطية الذى قدمه الفكرالثورى الجديد، فهو: الربط بين الاستعمار والاحتكارات. وتعبر الفجر الجديد عن هذا المعنى فى عددها الصادر يوم ١٩٤يناير٢٩٤، قائلة: «الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية. فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى،

وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الإنجليزية الصخمة مثل بركليز والبنك الأهلى. وتلك الإحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبي إنما جاءت إلى بلادنا باحثة عن الريح، الريح الطائل، فتعتصر شعبنا وعرق جبينه، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه. والاستعمار البريطاني هو المسئول الرئيسي عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه في مرافقها الأساسية (الأرض، التجارة الخارجية، البنوك .. إلخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية،

وكتب أحمد بهاء الدين في كتابه: «الاستعمار الأمريكي الجديد، يقول: «الشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد. ولن يزيد الدخل القومي لسواد الشعب زيادة تذكر، ولو امتلأت الأرض بالمشروعات، إذا كانت هذه المشروعات معلوكة لدولة أخرى، لا يبقى من ريحها في مصر شيء إلا أجر العمل فيها، الذي لا يدخر ولا يستثمر، بل يفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش،.

وفى كتاب: «أهدافنا الوطنية» يقول المؤلفان: «إن الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسي يظل مبتوراً منقوصاً» ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رءوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر، وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصادياً وتجارياً. وكل تسوية سياسية لاتقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره، . ثم يقدم المؤلفان الحل فى شراء مصر للأسهم البريطانية فى مصر، وخاصة أسهم شركة فنال السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الإحتكارية فى مصر، وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطاني.

أما البعد الثالث، فيتصل بالسودان، ويقوم الفكر الماركسي، على اختلاف فرقه، في شأن السودان، على أساس الانحاد الاختياري من جانب الشعب السوداني، وليس على أساس حقوق السيادة التي ينبني عليها الفكر البورجوازي. وقد عبر أسعد حليم عن ذلك في كتابه: «قضية السودان، قائلاً: «إننا نطالب السودان بحق تقرير المصير. ولكن لبس لنا ولا لأي إنسان غير السودانيين أنفسهم أن يحدد شكل هذا المحسير. ان أماني مصر معروفة، وهي أن تتحد مصر والسودان فوراً على أساس المساواة، ولكن أي نوع من أنواع الانحاد؟ هذه هي مهمة الحركة الوطنية السودانية نفسها.

ويعالج شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبلى هذه القصية في كتابهما السالف الذكر، فيقولان: «إن هناك من الرجعيين المصريين من بنادى ويطالب بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان، على أساس ما ذلناه من دماه، وما أنفقناه من مال وجهد. فهؤلاء لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية. والشعب المصرى الذى ذاق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضاً باتاً أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محبباً: «وحدة وادى النيل، أو فكرة «وطن واحد» ليخفوا من ورائه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى. وبهذا النداء يعطى هؤلاء الرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطانى ليخلق خلقاً حركات رجعية إنفصالية تضر ضرراً بالغا بقضية الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام وفى رغبته حق الشعب السودانى فى الاستعمار الأجنبى، بريطانيا كان أو الخالصة فى التخلص من الإستعمار الأجنبى، بريطانيا كان أو مصرياً. وإنه ليؤيد مخلصاً قرار مؤتمر الأحزاب السياسية فى إقامة مصرياً. وإنه ليؤيد مخلصاً قرار مؤتمر الأحزاب السياسية فى إقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصره.

وقد تناول الحزب الشيوعى المصرى مسألة السودان فى برنامجه. ففى البند الثالث عشر يطالب: بحرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه، وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل، وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه.

أما أنبعد الرابع للنضال الوطنى الديموقراطى الذى قدمه الفكر الماركسى، فهو إبراز أهمية المسائدة السوفيتية والمعسكر الاشتراكى فى مكافحة الإستعمار، والرابطة المشتركة التى تربط مصر بجبهة الشعوب المكافحة ضد الإمبريائية. وقد أبرزت مجلة «الفجر الجديد» هذا المعنى فى أعمّاب الحرب العالمية الثانية. ففى عدد أول أغسطس ١٩٤٥، وفي مقال بعنوان: «قضيتنا الوطنية والعالم الخارجى» كتبت تقول:

تقترن المرحلة الثالثة من أجل كفاحنا الوطنى بالفترة التى أعقبت إنتهاء الحرب فى أوربا ضد ألمانيا الفاشية حتى اليوم. ويتميز الوضع الدولى فى هذه الفترة بإزدياد قبوة الموجة الديموقراطية السائدة عليه أكثر من أى وقت مضى، وبإنهزام الرجعية الفاشية. ويؤكد هذاه المركز الخطير الذى بات الانحاد السوفيتى يشغله فى عالم السياسة الدولية والسلم العالمي بعد أن كان يشغله فى عالم الحرب. وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتي قوة ديموقراطية حرة الحرب. وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتي قوة ديموقراطية حرة والاستغلال ومن ثم الإستعمار. يضاف إلى ذلك تعاظم القوى الشعبية والديموقراطية فى كل مكان من دول العالم. ويقوم على أساس هذين العنصرين إمكانية التعاون العالمي بين دول الجبهة المنحدة فى عالم السلم،

وقد طالبت الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى البارام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى، لإسقاط حجة الغرب في وجود خطر تهديد من جهة الاتحاد السوفيتى، وعلى أساس أن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف في وجه الاستعمار.

وقد وقف الحزب الشيوعى المصرى هذا الموقف بعد تأليفه. فقد أعان فى برنامجه: « الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها وإستقلالها. والرغبة فى السلام والديموقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى، وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديموقراطية والدفاع عن السلام،.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو، حانت الفرصة لقطف ثمار الفكر الاشتراكي الثوري، ومن عجب أنه قبل أن تبدأ الثورة هذه التجربة، كانت قد زجت بالاشتراكيين في السجون!



- (١) فاروق أبو زيد: الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر ص ٢٧ _ ٣١ (كتاب الإذاعة والتليفزيون _ نوفمبر ١٩٧٤).
 - (٢) د. محمد رفعت رمضان: على بك الكبير (دار الفكر العربي ١٩٥٠).
 - (٣) صبحى وحيدة: في أصول المسألة المصرية (الأنجلو المصرية ١٩٥٠).
- (٤) د. محمود فهمي حجازى: أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوى ص ٤٤، أنظر أيضاً، الدكتور لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث (الأهرام ١٥ مارس ١٦٨).
- (٥) رفاعة رافع الطهطاوى: تخليص الإبريز في تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومى)، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦هـ)، دكتور محمود فهمى حجازى: نفس المصدر، أحمد أحمد بدوى، رفاعة الطهطاوى بك (لجنة البيان العربي، ١٩٥٠).
 - (٦) الدكتور لويس عوض، المرجع المذكور.
- (٧) مصر في ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان: والعلة الحقيقية لسعادة الإنسان، نقالاً عن
 (فاروق أبوزيد: المرجع المذكور ص ١٣٩).
- (A) محمد عمارة: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٤٧٨ _ ٤٧٩ (دار الكاتب العربي ١٩٦٨).
- (٩) الشيخ محمد عنده: الاسلام والتصرانية مع العلم والمدنية، الطبعة السادسة ص ٦٧ (المؤتمر الإسلامي ١٣٧٥هـ).

- (١٠) عبدالرحمن الراقعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني ٢٢٩ ٢٤٣ (الطبعة الأولى ١٢٩٠)، دكتور عبدالعظيم رمصان: الثورة العرابية وفكرة السلطة (مجلة الطليمة سبتمبر ١٩٧١)، محمد صبحى: تاريخ الحياة البابية في مصر جـ٤ ص ٣٤ ٣٨، سليم خليل النقاش، مصر للمصربين جـ٤ ص ١٥١.
- (۱۱) دكتور يونان ليب رزق، الحياة الحزمة في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ۱۸۸۲ _ ۱۹۱٤ (الأنجاء الصربة ۱۹۷۰)
 - (١٢) أحمد لطفي السيد، المنتخبات، الجزء الثاني (الأنجلو المصرية ١٩٤٥)
 - (١٣) مجلس الشيوخ: الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨).
- (١٤) دكتور محمد محمد حسين. الانتماهات الوطنية في الأدب المعاصر، جـ١ (مكتمة الآداب).
- (١٥) السيد محمد وشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الثاني، الطبعة الثانية (مطبعة المنار ١٣٤٤)، الشيخ محمد عبده: المرجع المذكور.
- (١٦٧) على عبدالرازق: الإسلام وأصول الحكم، أعاد نشره مع دراسة حوله محمد عممارة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٣،
 - (١٧) دكتور يونان لبيب: المرحع المذكور.
- (۱۸) دكتور عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ۱۹۱۸ ـ ۱۹۳۳ (دار الكاتب العربي ۱۹۲۸)، حزب الوفد بين اليمين واليسار (الكاتب ـ نوفمبر ۱۹۷۳)، دكتور رفعت السميد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ۱۹۳۰ ـ ۱۹۳۰، الطبعة الثانية (دار الثقافة الجديدة ۱۹۲۰)، دكتور رءوف عبلى: الحركة الممالية في ضوء الوثائق الريطانية 19۳۷ ـ ۱۹۳۷ (عالم الكتب ۱۹۷۵).
- (۱۹) دكتور عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ۱۹۳۷ _ ۱۹۶۸ (بيروت: دار الوطن العربي ۱۹۷۳).
 - (٢٠) دكتور رفعت السعيد: اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (دار الطليعة ـ بيروت).
- (۲۱) القدجر الجديد في ۱۹٤٥ ۱۹٤٦، شهدى عطية الشافمي ومحمد عبدالمعبود الحبيلي: أهدافنا الوطنية (مطبعة الرسالة ۱۹٤٥)، محمد جائل: الجبهة الشعبية (مطبعة قؤاد حلمي)، أسعد حليم: قضية السودان (دار الفجر القاهرة)، أحمد رشدى صالح: كرومر في مصر (دار القرن العشرين ۱۹٤٥)، أحمد بهاء الدبي: الاستعمار الأمريكي الجديد، أو برمامع النقطة الرابعة (الفاهرة ۱۹۹۱)، طارق البشرى: الحركة السياسة في مصر ۱۹٤٥ بر1۹۵٧.

اليسار المصرى في أعقاب الحرب العالمية الشانية

جماعة الفجر الجديد ١٩٤٥ - ١٩٤٥

اليسار المصرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية

جماعة الفجرالجديد

1957 _ 1950

تاريخ التيار اليسارى الوطنى فى مصر تاريخ جديد يكشف عنه النقاب حديثاً، رغم أنه تيار أصيل فى الشعب المصرى. وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية، حتى بدا وكأن هذا التيار لم يكن له وجود. ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة فى مصر تستعين بالمنهج المادى الجدلى فى تفسير التاريخ، أخذت حجب الظلام التى تكتنف هذا التيار تتكشف شيئاً فشيئاً، ليبرز كما لو كان قارة جديدة فى محيط الحركة الوطنية العظيم.

على أن الجهود العلمية التى بذلت لكشف الحجب عن هذا التيار لم تكن بالجهود السهلة، وذلك لأن طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعي والسياسي في مصر، يفرض السرية على قادة هذا التيار، لأن نشاطهم طبقاً الدحتور والقانون يعد نشاطاً غير مشروع. وبالتالى فإن مصادر البحث والتنقيب لم تكن مذللة بالنسبة للباحث في تاريخ مصر، فضلاً حر أنها تعتمد على الجزء الظاهر أو العلني من النشاط، أما الحزء السرى، فإنه مجهول مدفون في صدور أصحابه، حتى تتاح لهم العرصة لإبرازه في صورة مذكرات أو محاضر نقاش أو غبرها وحتى هذا أيضاً لا يمكن أن يتيسر إلا في ظل نظام حكم اشتراكي و يتجه نحو الاشتراكية، ويسوده مناخ ديموقراطي يوفر الضمات تصاحبه فلا يزج به في الاعتقال!

من هنا كان تحمسى حين طرح على المناصل الماركسى القديم أحمد صادق سعد فكرة جمع ما يخصه من تراث الحركة الشيوعية المصرية في الأربعينيات في كتاب يشتمل على جزءين: الجزء الأول، ويضم ما هو مكنوز عي صدره من ذكريات النشاط اليساري السرى في تلك الفترة. وأجزء الثاني، ويتناول النشاط العلني الذي قام به شخصياً، ويتمثل أبي المقالات التي شارك فيها بالرأي في معالجة قضايا بلده، والتي ذعرت على صفحات مجلة الفجر الجديد، في عام ١٩٤٥. وبعضها نشر حينذاك بدون توقيع أو بتوقيع مستعار لأسباب صحفية،

وقد كان مبعث نحمس أن الذكريات التي سوف يرويها سوف تكون هامة دون ريب، لأنها ستسجل قطعة من تاريخ مصر لا يعرفها الا القليل. أما المقالات، فإنها ستكون مزدوجة الأهمية، لأنها سوف نبرز مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، كما تظهر رأى فريق من اليسار في معالجتها. فهي على هذا النحو حصفحة ساخنة، من تاريخ مصر المعاصر سوف تشوق القارىء المثقف أو الباحث المتخصص.

واست أنوى أن أتحدث عن أحمد صادق سعد ككاتب وباحث. فإن تاريخه الطويل في هذا المجال يجعله في غنى عن التعريف. كما لا أنوى أن أتحدث عن وطنيته، فسوف يجد القارىء شاهدا عليها في مقالاته المنشورة في هذا الكتاب. وإنما أنوى أن أتناوله في اطار الكتاب.

ففى تلك الفترة كان نُحمد صادق سعد هو المسئول السياسى لتلك الحلقة الماركسية التى لم يكن لها اسم بعد، ولكنها هيمنت على اصدار مجلتى «الفجر الجديد، و«الصمير»، وفي سبتمبر ١٩٤٦ تحولت هذه الحلقة إلى تنظيم شيوعى باسم «الطليعة الشعبية للتحرر»، ثم تغير اسمها الى «طليعة العمال»، ثم إلى «حزب لعمال والفلاحين الشيوعى المصرى، عام ١٩٥٧، أى بعد قيام ثورة يوليو بخمس سنوات.

وقد أنت الفجر الجديد بعد فترة استزاد فيها المثقفون الماركسيون بالمطالعات النظرية الكثيرة عن طريق حلقات الدرس العديدة والنوادي العلمية والخلايا، التي انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية انتشارا كبيرا، وساعد على انتشارها تحالف انجلترا، دولة الاحتلال، مع الاتحاد السوفيتي، ودخول كثير من الكتب والمجلات الماركسية الى مصر.

وقد سبق اصدار الفجر الجديد، نشاط لها فى الجنة نشر الثقافة الحديثة، واصدار بعض الكتب مثل مشكلة الفلاح، لصادق سعد، وترجمة كتاب اليانور بيرنز، عن الاستعمار البريطاني فى مصر، لأحمد رشدى صالح، ولذلك فالفجر الجديد تمثل خطوة ثانية خروجا من التفكير النظرى البحت إلى الدخول فى المعركة الوطنية السياسية العامة.

وتعتبر «الفجر الجديد» ثالث تنظيم ماركسى رئيسى يظهر فى مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية. فقد سبقها ظهور تنظيمين فى عام ١٩٤٧ هما «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، و«ايسكرا». وكانت الصبغة الغالبة على تنظيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» هى الصبغة البورجوازية الصغيرة» كما اتصلت بالكثير من العمال وميكانيكية الطيران والسودانيين والنوبيين. أما الصبغة الغالبية فى تنظيم «ايسكرا» (أى الشرارة)، فكانت هى الصبغة الارستقراطية والأجنبية، فقد كان فيها امثال محمد سيد أحمد، وإلهام حمدى سيف النصر، ونبيل الهلالى، والدكتور شريف حتاتة، وشهدى عطية الشافعى. وكان التنظيم الأول نحت قيادة هنرى كوربيل كما كان التنظيم الثول نحت قيادة هنرى كوربيل كما كان التنظيم الثانى تحت قيادة هليل شواريز.

ولا يغض هذا من شأن تلك التنظيمات وغيرها في تلك الفترة، وذلك بسبب الصفة العالمية أو الأممية للحركة الشيوعية، فضلا عن أن الكتب الماركسية كانت نادرة، وكانت الحالة الثقافية للأجانب تسمح لهم بقيادة حلقات الدرس والتحول بها إلى تنظيمات. وقد كان الأجانب في ذلك الحين يعايشون المصريين ويتحدثون العربية كأهلها، ولم يكن التمايز القومي حادا.

وقد استطاعت جماعة «الفجر الجديد» الاستقلال عن القيادة الأجنبية والتوجيه الأجنبي منذ وقت مبكر. وقد ساعدها ذلك على منزيد من التفهم للأوضاع المصرية، وعلى إدراك أن «الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه ومعيزاته التي تجعله يختلف عن ظروف النضال في البلاد الأخرى، وهو ما تمثل في الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر في مجلتي «الفجر الجديد» و «الضمير» وبعض الكتب التي أصدرتها مثل «مأساة التموين» لصادق

وربما كان ذلك هو السبب في موقف الفجر الجديد من الوفد ومن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة، فقد تميزت الفجر الجديد بموقفها التحالفي النقدى من الوفد، ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية، والمساهمة في تحرير جريدة الوفد ،صوت الأمة، ، بينما وقفت موقفا هجوميا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة.

وهذا الموقف يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الأخرى، مثل الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى، والحزب الشيوعى المصرى، وكانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد، واستدراج الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الاشتراكي الى التحالف معها. وفى ذلك كانت الفجر الجديد أنضج سياسيا دون ريب من التنظيمات الماركسية الأخرى، لادراكها المدخل الصحيح للنفاذ الى الجماهير الشعبية العريضة التى تدين بالولاء للوفد، حزب الأغلبية، والذى كان تجاهله سببا دائما فى انعزال التنظيمات الماركسية عن هذه الجماهير لحد كبير.

إن نظرة فاحصة على صفحات الفجر الجديد؛ في تلك الفترة، تستطيع أن تكتشف على الفور أنها كانت صفحة ناصعة مجيدة لنضال المثقفين المصريين الثوريين، وتكذيبا مدويا للفرية المسمومة التى رددتها دوائر رجعية كثيرة في مصر من أن الماركسيين هم عملاء موسكو! فتشيد سطور المجلة بالوطنية الرفيعة والاخلاص النقى للشعب المصرى الكادح، لقد كانت الأفكار التى تضمنتها المجلة في مجموعها بلورة حقيقية لأهداف الحركة الديموقراطية الوطنية التقدمية في ذلك الوقت، وأصبحت شعارات لها. وقد رأى بعضها تجسيدا لها في الجانب الأكبر من انجاز الثورة البورجوازية فيما بين 190٢ و 1917.

لقد كان منها على سبيل المثال - أن هزيمة الاستعمار يأتى بالكفاح ضده ، لا بمهادنته . وعلى الشعب المصرى أن يعتمد فى ذلك على المساندة الأساسية للحركات المكافحة فى البلاد الأخرى ، لا على أجنحة استعمارية مختلفة . وأن الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ليسا فقط حليفا ثابتا للنضال التحررى المصرى ، بل مثلا للمنجزات الاشتراكية . وأبرزت تلك المقالات دور الجماهير الشعبية ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ، فى انجاح الحركة الوطنية الديموقراطية كنقيض لفكرة الاعتماد على حركة الزعماء التقليديين . كما أظهرت الربط الوثيق بين الاستعمار والرجعية الممثلة لكبار الملاك والرأسماليين ، وبالتالى صلة التلازم بين المطالب الوطنية والمطالب الديموقراطية .

وتعتبر مقالات أحمد صادق سعد المنشورة في هذا الكتاب صورة وأنموذجا هاما للآراء التقدمية التي أشرنا اليها، والتي نرى أن تقديم تحليل لها سوف يكون أمرا مشوفا للقارىء الآن ومدعاة له على التآمل في ضوء الكثير من مشاكلنا الحالية.

فغى مقال له بعنوان: «تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية»(١) يقول: «ان الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوافر الديموقراطية بشقيها - السياسى والاجتماعى - فى بلادنا، فيرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة - الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين - ويحارب الغلاء محاربة جدية ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى - الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة - وثيقة الاتصال بالطبقات الشعبية، أى أن تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلا من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة، ثم يطالب «بوجوب أيدرا النعر الحديد في المال والنفوذ من الفئات الحاكمة، ثم يطالب «بوجوب

استيلاء الدولة على احتكارات المرافق العامة التى يسيطر عليها الاستعمار، وتأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترليني، ثم إنهاض صناعاتنا على أسس سليمة وعدم إخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية.

وفى مقال بعنوان: التحرر من الاستعمار البزيطانى والمفاوضات الحالية، (٢) نراه يربط ربطا ذكيا بين الاستعمار والاحتكارات، فيقول: ان الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية، فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الانجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى.. وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأس مال الأجنبي إنما الأهلى .. وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأس مال الأجنبي إنما وعرق جبينه، وتحرمه من الخبرات التي أوجدها بيديه ... والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسي عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض، التجارة الخارجية، البنوك.. الخر) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية.

وفى هذا المقال يربط بصدق بين الاستعمار واستبداد القصر وتأخر حياة مصر السياسية، فيقول: «وحتى لا تفلت الطبقات الكادحة المصرية من قبصته، جعل الاستعمار البريطاني يعطم نمو ديموقراطيتنا تعطيما دائما. ولذلك فهو المسئول الرئيسي أيضا عن تأخر حياننا السياسية، فقد صدر الدستور في ظل الاحتلال الانجليزي الرسمي معطيا حقوقا واسعة للسلطة التنفيذية (كحل البرلمان، وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ)؛.

وفى مقال بعنوان : «لا مركز ممتاز للإستعمار (٢) ، يربط صادق سعد الكفاح ضد الاستعمار بالكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول: إن

 ⁽۲) الفجر الجديد في ١٩٤٦/١/١٩ (السنة الأولى ـ العدد السابع عشر)

كبار الرأسماليين الإنجليز هم أصحاب المصالح في مصر، وكبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح في إنجلترا، بحكم الترابط المالي الذي بين الرأسمال المصرى والإنجليزي الكبير. وهذا ما يجب ألا ننساه! أما مكان مصالح الشعب المصري الكادح من كل هذا، فهو شئ آخر. بل إن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية، أي في سبيل ديموقراطية حقيقة تسود بلادناه.

على هذا النحو تمثل مقالات صادق سعد فكراً مترابطاً من قضايا التحرر الوطنى وقضايا التحرر الاجتماعى. وهو يقف هذا الموقف من القضايا الأخرى الوثيقة الصلة بها. فغى مقال له بعنوان: «يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروطه (٤) يقول: «إن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعتها وتوسيع شبكة مواصلاتها. وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً نستطيع إيجاد بعضه فى مصر ذاتها، ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج. هذا أمر لا جدال فيه. بيد أن نقاشاً كبيراً ليعض الآخر من الخارج. هذا أمر لا جدال فيه. بيد أن نقاشاً كبيراً المصريين - والتقدميين منهم خاصة - فالبعض يفضل ألا نستورد رأسمالاً على الإطلاق لأنه بربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة، ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى، ولكن هؤلاء ينسون أن مسألة توفير رءوس الأموال مسألة مباشرة تواجهنا الآن، ولا يمكن أن

نتهرب منها بإجابة نظرية، بل علينا أن نحدد موقفنا منها في الوقت الحاصر.

ثم يقول: ووطبيعى أننا لن نقبل استيراد الرأسمال الأجنبى بدون أن نفرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخر وضعها السياسي، واستناد الرجعية المصرية على حراب الإستعمار، وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركات الشعبية في بلادنا. وعليه فما هي الشروط التي يجب أن نفرضها على الرأسمال الأجنبي؟،

وبعد أن يقدم دراسة لحالة الرأسمال الأجنبى في مصر، ينتهى إلى ضرورة أن يتجه اتجاها غير طفيلى، أي أن يستغل بنسبة عالية في إقامة اقتصاد قومى في الصناعة المصرية، وأن يقترن بتحديد أسعار البضائع المصنوعة التي ستأتي من البلاد التي يستورد منها الرأسمال الأجنبي حتى لاتكون عبداً على المستهلك المصرى. وأن توضع الاشتراطات المختلفة على الرأسمال الأجنبي، مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح، حتى لا يغنى المنتجون الصغار والمتوسطون. كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حماية العمال من الجشع الرأسمال الأجنبي على حياة مصر السياسية، فيتحول من رأسمال اقتصادي إلى رأسمال سياسي.

ئم يقول: إن كل هذا لن يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقا إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر، وإلى حماية الطبقات الشعبية من الاستغلال، وإلى تطوير الاقتصاد القومى في وجهته السليمة ـ أي إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة! وفى خلال ذلك تمضى مقالات صادق سعد لتكشف مؤامرات الرجعية. ففى مقال بعنوان: «وأين قضية استقلالنا ؟»(*) يكشف فى ذكاءالأسباب الحقيقية وراء إثارة القصر حادث ٤ فبراير، فيرى أن الغرض منها أن «تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية. إن وووعها بعد حوادث ٢ نوفمبر، ومنع المظاهرات احتفالا بعيدنا الوطنى فى ١٣ نوفمبر، ليوحى لنا بأن هناك مصالح تسوى وراء الستار، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لا يفكر فى حاضره أو مستقبله!

وفى مقال بعنوان: «هل نلغى الأحزاب؟»(") يتصدى للدعوة الرجعية التى كانت ترددها الدوائر الرجعية العميلة القصر بوجوب إلغاء الأحزاب، فيقول «إنها دعوة قديمة جديدة تجد بعض الاستجابة فى الأوساط الشعبية. فالعمال قد رأوا من تجاريهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحرب أو ذلك، والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة، ولاسيما المثقفون، يلاحظون أن الحافز الحزبى لم يختلف جوهرياً فى مصر منذ زمن بعيد، وأنه كثيراً ما يكون مسيرا نحو الشكليات والقشور دون اللباب، ولذلك فقد تميل بعض البيئات، وخصوصاً غير الواعية منها، إلى تطهير الجو السياسي فى البلاد حتى تتوجد الجهود فى سبيل التحرر المستوى السياسي للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جدية وجوهريا، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر فى إلغاء نظامنا الحزبي من حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التى قد توجه إليه... إن جهاز الدولة الحالى يخضع الطبقات الحاكمة، حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التى قد توجه إليه... إن جهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة،

 ⁽٥) الفجر الجديد في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ (السنة الأولى ـــ العدد الرابع عشر)
 (٦) الفجرالجديد في ٦ فراير ١٩٤٦ (السنة الأولى ـــ العدد العشرون)

وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه عن طريق الكفاح السياسي والكفاح الحزبي، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعني إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هي، واخضاع الشعب بالقوة!

ثم يقون: «إننا نريد إصلاح نظامنا البرلماني والدستوري الحالى. ولكن على شرط أن يوسع من حقوق الشعب المصرى، وفي المقام الأول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبية مجال التأثير القوى الفعال في حياتنا السياسية».

وإلى جانب ذلك نرى صادق سعد يرفع شعارات الصركة الديموقراطية التقدمية في ذلك الوقت عالياً. فهو يدعو إلى تقوية الجيش في مقال بعنوان: «يجب أن نصلح الجيش على أساس وطنى ديموق راطي» (() وفيه يربط بين أمراض الجيش ووجود الاحتلال ويقول: «إن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً ورسمياً عن رغبات الاستعمار البريطاني ومطامعه، غير أن الأساس الاستعماري الذي تكون عليه ذلك الجيش القديم الذي كان قوامه ١٩٠٠ رجل لا يزال موجودا إلى اليوم، ثم يقول: «إننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً يدوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتنفع عنها الاعتداء الاستعماري، ويقدم برنامجاً لإصلاح الجيش يقوم على اجبارية الخدمة العسكرية وإلغاء البدلية وشروط الإعفاء، وتنخفيض مدة الخدمة ورفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف، وتسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط، مع نحسين أحوال صغار الضباط، وإلغاء البعثة العسكرية البريطانية، وتطهير أدكان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية!

وفى مقال بعنوان: «البنوك في مصر والاقتصاد القومي» (^)، وهو دراسة هامة، يدعو صادق سعد في وضوح تام إلى تأميم البنوك. فهو

⁽٧) الفجر الجديد في ٣٠ يناير ١٩٤٦ (السنة الأولى ـــ العدد الثاني عشر)

⁽٨) الفجر الجديد في ١٦ يونيه ١٩٤٥ (السة الأولى ـــ العدد الثالث)

يوجه النظر إلى التركيز الاحتكارى فيها، ويقول إن بنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالا يساوى عملايين من الجنيهات، أى ٧٠ فى المائة من مجموع رءوس الأموال المصرفية التجارية، والكريدى ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥ مليونا ونصف مليون من الجنيهات ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥ مليونا ونصف مليون من الجنيهات العقارية فى البلاد، ثم يتضح تركز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها فى هيئة واحدة - هى الاتحاد المصرى للصناعات، الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان تشرف بهذا الشكل على حياة الاقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكارية التى وصفناها يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات ... إن التركيز ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات... إن التركيز القوى الذى بيناه يوسع أمام الدولة فرصة فرض اشرافها ـ إشراف المسعرى ـ على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات الشعب المصرى ـ على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات المالية، ومن ثمة ، التجارية والصناعية الكبرى .

فى ذلك الحين كانت قد ظهرت فكرة تحديد الملكية الزراعية، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ، وبمناسبة ظهور كتاب مريت غالى: «الاصلاح الزراعي»، وقد أبرز صادق سعد فى مقال له بعنوان: ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية، (أ) أن معظم هؤلاء الملاك لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم، بل إنها أنت لهم عن طريق الوراثة، وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا وخلفاؤه، أو أنها وصلتهم عن طريق اقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى.

ثم بنى صادق سعد على ذلك نقده لمشروع محمد خطاب الذى رأى أنه لايمثل أكثر من خطوة متواضعة فى سبيل تحديد الملكية الزراعية، إذ أنه لا يهدف إلا إلى أن يمنع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من ٥٠ فدانا من أن يشتروا أرضا جديدة ... وأنه لن يغير شيئا جوهريا عظيما من الوضعية الحالية لتوزيع الملكية فى مصر، مع أن بلادنا أحوج ما تكون الى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة، وفى سبيل إلغاء نفوذ كبار الملك الاقطاعيين، وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسى، من جهة أخرى.

كذلك عاب صادق سعد على كتاب مريت غالى: الاصلاح الزراعى ـ بقلم مريت الزراعى ـ بقلم مريت غالى، أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة، وامتناعه دائما عن الوقوف موقف واضحاً من تطورنا الإجتماعى، قد صرف نظره عن عناصر فى غاية الأهمية تلعب فى المشكلة الفلاهية دوراً جوهرياً. فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيئ للملكية، وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الانتاج،

على أننا نلاحظ أنه في الوقت الذي يرحب صادق سعد بمشروع خطاب على أساس أنه الرغم عدم جديته، يمثل خطرة إلى الأمام، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكاري الحالى ليس وضعاً منزلا من السماء، في فإنه يستقبل كتاب مريت غالى استقبالاً سيئا، فيرى أنه اجاء كتاباً هزيلاً نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق، وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعي لذاته إلى عدم التحيز للديموقراطية نفسها. فقد يبحث القارئ عن هذه الكلمة طوال الصفحات الهائة للكتاب، ولكن عبثاً ودون جدوى،

ولريما ترجع هذه التفرقة إلى صلة محمد خطاب بدار الأبحاث العلمية لشهدي عطية الشافعي ومحمد عيدالمعبود الجبيلي!

في ذلك الوقت كانت مشكلة التموين تطفو على سطح المجتمع المصيري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأخذت الحكومة تشكل اللجان الفنية، لحل هذه المشكلة. وقد عالج صادق سعد هذه المشكلة في مقال بعنوان: «في التموين»(١٠)، نقد فيه هذه اللجان التي وصفها بأنها تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مناشراً، وقال وإن الحلول الحاسمة الناجعة لن تأتى من هذه القرارات الفنية لتلك اللجان الفنية، بل ستأتى بتوسيع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادنا، ستأتى باستيلاء الدولة على انتاج كبار المنتجين استبلاء كاملاً، وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين، ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتم. بحموا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبري ... وستأتي حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة في لجان مراقبة التموين، وبتوسيع الديموقراطية السياسية بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعير عن مطالبها تعبيراً واضحاً صريحاً، .

وقد وقف صادق سعد من البورجوازية الصغيرة الصناعبة موقفاً مؤيدا ومسانداً. ففي مقال له بعنوان: «يجب أن ندمي صغار المنتجين، (١١)، عاب على مشروع البنك الصناعي، غموض أغلب فقراته فيما بختص بحماية الطبقات الكادحة والمتوسطة. وقال إن هناك شركات صناعية متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر، وهناك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التي يقل

 ⁽١٠) الفجر الحديد في ١٦ أغسطس ١٩٤٥ (السنة الأولى ــ الدور السابع)
 (١١) الفجر الجديد في ١٦ يونيه ١٩٤٥ (السنة الأولى ــ العدد الأول)

رأسمالها عن ٥٠جنيه (بأسعار ماقبل الحرب) والتي تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين وهذا النوع الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذي يكون أبداً في أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة، لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه. وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذي يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف. وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذي ينتج بضائعه بأسعار معقولة، لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق. وختم كلامه بالمطالبة ، بأن يوجه البنك إلى حماية الانتاج الصناعي الصغير الحالى،

وقد عبر صادق سعد عن رأى فريق كبير من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية في مسألة السودان. ففي الوقت الذي كانت تحدو كثير من الفرق السياسية المصرية - خصوصاً مصر الفتاة والحزب الوطني - الفكرة الامبراطورية، كان اليسار المصرى يتفهم المسألة بشكل أفضل. وقد عبر صادق سعد عن هذا الغريق بمناسبة المذكرة التي رفعها أحمد حسين إلى القصر بخصوص مطالب مصر القومية، وقد طالب فيها بأن يقرر البرلمان المصرى إدماج السودان في المملكة المصرية! فقد هاجم صادق سعد هذا الاقتراح لأن معناه أن يقرر البرلمان المصرى ذلك «دون استشاره الشعب السوداني، بل أن يقرر البرلمان المصرى الذي أكد - عن طريق قرارات أحزابه - رغم أنف الشعب السوداني الذي أكد - عن طريق قرارات أحزابه لا التخلص من الاستعمار الانجليزي، وأنه - ضمنياً - لايريد التخلص من الاستعمار الانجليزي ليقع في مخالب الاستعمار المصرى، بل ليحافظ على مقوماته، وليحقق رغبانه الدستورية وبرلمانه الخاص «في اتحاد مع مصره" (ومعني هذا الكلام أن السيار المصري كان ضد «الادماج»، ولكن مع «الاتحاد».

(١٣) الفجر الجديد في ٢٢ يناير ١٩٤٦ (السنة الأولى ـــ العدد الثامن عشر)

وقد وقف صادق سعد من القضية الفلسطينية والصهيونية موقفاً يتسم بالوعى الأيديولوچى السليم. ففي مقال له بعنوان: «احتضار الصهيونية»(۱۳)» وصف الصهيونية بأنها «حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كى يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجي، وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء في صراعهم ضد الطبقات الفلسطينية.

وأوضح صلة الصهيونية بالاستعمار بقوله: «ليس جميع الصهيونيين يهوداً. فترومان وآتلى والمارشال سمطس ولويد جورج ولرد بلغور، كلهم من المسيحيين الانجليز والأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والموالح، وأن أرضها يمكن نزعها من العرب، وأن أنابيب البترول تنتهى عند شواطئها، وأن أموالاً باهظة مستثمرة فيها، والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد. فليس من بد من اختلاق وطنية ويهودية زائفة يتشبث بها صغار البورجوازيين اليهود، صغار التجار والحرفيين، حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية في فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الانجليزي والصهيوني،

وقد أبدى صادق سعد استبشاراً كبيراً بتكوين «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وقيادتها اضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦ الوطني بنجاح. وطلب إلى «الوطنيين المخلصين» أن يحيوا هذه الخطوة تحية صادقة صادرة من أعماق القلوب، وعليهم أيضاً أن يعملوا حتى تخطو الحركة الوطنية الخطوة التالية، فتنضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال - الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين إلخ - وتصبح غير العمال الجديد في ١٩٤٥/٩/١٦ (السنة الأولى - المعد الناسم)

الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية، تصدر عنها وتكافح من أجلها، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً، وضد الاستعباد سواء أكان انجليزياً أم ،صدقياً، أم ،نقراشياً،، وتكافح في سبيل الفلاح والعامل والمثقف، وفي سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبي. وفي كلمة واحدة تكافح في سبيل الديموقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولامناورة على حساب مصالح الشعب، (١٤).

بعد هذا العرض التحليلي لمقالات صادق سعد الهامة، لا نرى ضرورة للتوغل كثيراً في العرض الذي قدمه بكفاءة للمرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. وإنما لدينا بعض الملاحظات التي يهمنا توضيحها فيما يتصل بالحقائق التاريخية وغيرها.

أولها ، ما أورده من أن النظام السوفيتى كان يخيف قيادة الوفد في سنة ١٩٩٩ ، إلى درجة أن رفضت عرض لينين مد الشورة المصرية بالأسلحة عام ١٩١٩ ، فلا يوجد أى دليل على أن لينين عرض إمداد قيادة الوفد بالأسلحة ، فضلاً عن أن ظروف الشورة السوفيتية ذاتها في ذلك الحين لم تكن تمكنها من ذلك ، بسبب الحرب الأهلية والهجوم الامبريالي الضاري عليها وقنذاك .

وقد أطلق هذه القصة كل من فخرى لبيب ومحمود المستكاوى ومصطفى بهيج فى كتابهم: «الاتحاد السوفيتى ومصر المستقلة»، الصادر عن دار الديموقراطية الجديدة، دون إسناد إلى أى مصدر. وكتبوا أن «لينين أرسل برقية إلى سعد رغلول أعلن فيها تأييده التام (عال) الله الجديد في ١٩٤٥/١٠/١٥ (السنة الأولى - العدد الحادى عنر)

للثورة المصرية، واستعداده المطلق لمساندة الشعب المصرى، فى كفاحه الوطنى وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر ذلك،! وقد تعرضنا لذلك فى دراستنا عن «حزب الوفد بين اليمين واليسار».

ثَّانْیاً، ما أورده من استشهاد علی ذبول القیادة الوفدیة بأن دمنها من نادی «بالزواج الکاثولیکی (الذی لا طلاق فیه) مع بریطانیا،!

وفى حدود علمنا فإن أحداً من قيادة الوفد فى تلك الفترة لم يناد بمثل هذا الزواج الكاثوليكي! وإذا عدنا إلى مقالات صادق سعد نجد أنه أورد فى مقاله: «وأين قضية استقلالنا، (١٠٠ على لسان فرغلى باشا هذه المقولة. فقد جاء فى المقال: «أما فرغلى باشا فقال كلمته التى أصبحت أمثولة بين الوطنيين المصريين، قال: «إننا نشعر بأن بروتستانت انجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزوجوا زواجاً كاثوليكيا لكيلا يقع طلاق فيما بينهم،

على أن فرغلى باشا لم يكن من قادة الوفد فى يوم من الأيام. وفى حدود علمنا أن مسألة الزواج بين مصر وبريطانيا قد وردت على لسان أمين عثمان باشا فى أوائل الحرب العالمية الثانية، ولكن أمين عثمان باشا لم يكن من قادة الوفد، وإنما كان مشايعاً للوفد، ثم أصبح وسيطاً بينهم وبين الانجليز، ولكنه لم يدخل إطلاقاً فى قيادة الوفد.

ثالثاً، ما أورده عن دور مصر الفتاة في حريق القاهرة. فقد ذكر أن «مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة في الأعمال الغوغائية (حريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة، ولم يثبت تاريخياً للآن دور لمصر الفتاة في توجيه العناصر الغوغائية في حريق القاهرة.

⁽١٥) الفجر الجديد في ٢٧ فبراير ١٩٤٦ (السنة الأولى ــ العدد الثالث والعشرون)

رابعا، ما أورده من أن أصول الحلقة السرية التي تشرف على الفجر الجديد، كانت ترجع إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي المصرى الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكرى والتنظيمي بعد حل هذا الحزب، . ففضلاً على أن صادق سعد لم يؤيد هذا الزعم بأى دليل، فإن ما أورده عن ، جماعة أنصار السلام، وهي الهيئة العلنية التي يذكر أن ، بعضهم، (أعضاء الحزب الأول) قد أسسها في أواخر الثلاثينات، ينقض ذلك تماماً، فقد ذكر أن أغلبية أعضائها كانوا من الأجانب، ولم يذكر اسماً واحداً من أعضائها ينتمي للحزب الشيوعي المصرى الأول.

وفى الحقيقة أنه وإن بقى أفراد من الحزب الشيوعى القديم، مثل الشيخ صفوان أبو الفتح، وحسنى العرابي، إلا أن الروابط الفكرية والتنظيمية بينهم كانت قد تقطعت إلى غير رجعة بعد حل هذا الحزب، وقامت الحركة الشيوعية بعد ذلك على عناصر مختلفة كل الاختلاف ومنقطعة الصلة بينها وبين الحزب القديم.

شامسا، لقد انتقد أحمد صادق سعد الحركة الماركسية المصرية في تلك الفترة، ومنها الحلقة التي كان ينتمي إليها، بأنها رغم كونها جزءاً طليعياً للنضال الوطني، «غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته. ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل، من ظهور القيادة شبه الاقطاعية ثم البورجوازية فقيادة الطبقة العاملة. فلم نستطع أن نرى، ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة في الحركة الوطنية المصرية، بل لم نتوقع إطلاقاً أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البادئة من الجيش). وبالتالي عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها،

على أن صادق سعد بهذا النقد يظلم التنظيمات الماركسيه الأخرى ويظلم نفسه. فهو يعترف بأن الكتاب الذى أصدره شهدى عطية الشافعي ومحمد عبدالمعبود الجبيلي تحت عنوان: «أهدافنا الوطنية» الصادر عام ١٩٤٥ يريد «أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئيسية التي تتسم بها الحركة الوطنية الجديدة»، وأنه يتضمن «محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لكى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن في الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديموقراطية»، وكان شهدى والجبيلي ينتميان إلى تنظيم «إيسكرا» وقتذاك.

كذلك يعترف بأن الحلقة التى كان ينتمى إليها، كانت تهتم اهتماماً كبيراً بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدي، ثم العمل - بعد ١٩٤٦ خاصة - فى الجرائد والمجلات (رابطة الشباب، البلاغ) والتنظيمات الوفدية (بين الطلبة) . كما يقرر بصراحة مثيرة أن «حلقتنا كانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة فى ذلك الوقت، أى داخل الشبكة الوفدية المائعة والواسعة! فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيمات الوفدية القاعدية واليسارية خاصة، بغية دفعها إلى الأمام من جهة، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى، ويعلق على ذلك قائلاً: «وأعتقد أن موقفنا كان أقرب إلى الصواب، وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساساً من البرجرجوازية الصغيرة».

كذلك فإنه يتحدث عن المنظمات اليسارية الأخرى، ويقول إنها «بشكل أو بآخر. كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور (الطليعى في قيادة الحركة الوطنية) اعتقاداً منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهمام الثورة الوطنية الديموقراطية،. ومعنى هذا كله أن التنظيمات الماركسية فى ذلك الوقت، ومنها التنظيم الذى ينتمى إليه، كانت تدرك التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة، لسبب بسيط هو أن «الغالبية الساحقة من الماركسيين» فى هذه الفترة - باعترافه هو شخصياً - لم يكونوا قيادة سياسية، بل «طليعة فكرية، وأنهم لم يكونوا طليعة فكرية للطبقة العاملة، بل ـ كما يقول - «طليعة للبورجوازية الصغيرة الثورية أساساً، وللطبقة العاملة بصورة جزئية فقط،!

لهذه الأسباب، ولهذه الاعترافات أيضاً من أحمد صادق سعد! فلا نستطيع أن نقبل في سهولة ما يقوله من «أن إحدى النقط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى، هو أننا كنا ننادى بنولى الطبقة العاملة الدور الطليعي في قيادة الحركة الوطنية، فصحيح أن صادق سعد قد كتب يقول في مقاله: «التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الحالية» (١٦) «لن يحرر وطننا إلا الطبقات الكادحة المصرية – وفي طليعتها الطبقة العمالية، ولكن صحيح أيضاً أنه كتب يصف «القيادة الوطنية الصحيحة» بأنها القيادة التى «تكون متصلة بالجماهير أشد الانصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية (١٦) أو قيادة بورجوازية.

وكتب يقول في مقاله: وجلاء اقتصادى أم ديموقراطية، (١٨) ونرى وجوب تمكين الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومة والدولة حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح، ووصف هذا بقوله: ووهذه هي الديموقراطية، وواضح أن هذا الكلام يدور في إطار حكم بورجوازى.

⁽١٦) الفجر الجديد في ٦ يسمبر ١٩٤٦ (السنة الأولى العدد الرابع عشر)

⁽١٧) الفجرَ الجديد في ٢٠ مارس ١٩٤٦ (السنة الأُولَى .. العدد السادس والعشرون)

⁽١٨) الفجرَ الجديد في ١٠ أبريل ١٩٤٦ (السنة الأولى ــ العدد التاسع والعشرون)

وإذا كانت الحلقة التى ينتمى إليها صادق سعد، والتى تحولت فيما بعد إلى منظمة باسم الطليعة الشعبية للتحرر؛ ثم تحولت إلى اطليعة العمال؛ - قد اتجهت بنشاطها إلى العمال بشكل مكنف، فلم تكن وحدها فى هذا المضمار، بل نافستها فيه المنظمات الشيوعية الأخرى.

على كل حال، فإذا نحينا جانباً هذه النقطة الخلافية، والملاحظات السابقة عليها، فمن المحقق أن العرض التحليلي الذي قدمه أحمد صادق سعد للمرحلة التاريخية التي تعرض لها، يعتبر على أروع جانب من النضج الفكرى، وهو ليس غريباً على مفكر ماركسي قديم له باع طويل في الكتابة والتحليل.

ويعتبر الجانب الذي روى فيه ذكرياته عن النشاط الشيوعي في تلك الفترة على جانب كبير من الأهمية التاريخية. فقد تحدث عن بداية هذا النشاط في ، جماعة أنصار السلام، التي تكونت قبل الحرب العالمية الفانية، وتعرض لما تعرضت له من اتجاهات ، تروتسكية، واسه يونية، وانسلاخ ،التروتسكيين، منها ليكونوا ،الاتحاد الديموقراطي، ثم تحدث عن لقائه مع ،بول جاكو ديكومب، السويسري الأصل وأحد مؤسسي الحركة الشيوعية في مصر، وتكوين ، حلقة دراسية، من بعض ، جماعة أنصار السلام، ثم انتقل إلى قيام الحرب العالمية الثانية وحل ، جماعة أنصار السلام، وتحولها إلى جماعة جديدة باسم: ، جماعة البحوث، ، وروى كيف اجتمعت ،الحلقة الدراسية، لبول جاكو ديكومب، وقرارها بتكوين ، هيكل تنظيمي سرى، ، وانتخاب قيادة من ثلاثة، واستمرار هذا التنظيم إلى سنة

كما تحدث عن تأسيس التنظيم جمعية جديدة باسم ،جماعة الشباب للثقافة الشعبية، للعمل من خلال فتح فصول محو أمية في المناطق الشعبية مثل ،ورشة القطن، و،ميت عقبة،، ثم قرار التنظيم أن تكون القيادة الثلاثية خلية منفصلة عن الأجانب باعتبار عملها قائماً في الأوساط الشعبية المصرية.

وروى كيف انفصل الأجانب وتنظيمياً عن التنظيم بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي، للعمل في التنظيمات الشيوعية الوطنية لبلادهم، بينما بقيت التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى، مثل ايسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطني تضم في صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفة حتى كانت أقرب إلى ونوع جديد من الأممية والأمر الذي اعتبر إحدى السمات الهامة التي ميزت هذا التنظيم عن التنظيمات الأخرى. ثم كان دخول القوات الإيطالية والألمانية الحدود المصرية الغربية، مما أدى إلى مغادرة الأغلبية الساحقة من جماعة البحوث القطر إلى فلسطين.

ثم روى أحد صادق سعد كيف اتصل تنظيمهم، الذى أصبح يتكون من القيادة الثلاثية الوطنية الممثلة فى يوسف درويش وصادق سعد وريمون دويك، بجماعة «المجلة الجديدة»، حيث تعرف على مصطفى منيب ورمسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال، حتى توقف استمرار صدور المجلة الجديدة على أثر خلافات قامت بين محرريها التروتسكيين ومصطفى منيب، واتفاق التنظيم مع بعض جماعة المجلة الجديدة، وفيهم سعيد خيال وراؤل مكاريوس على تأسيس جمعية ثقافية باسم: «لجنة نشر الثقافة الحديثة» التى أصدرت

مجلة «الأسبوع» ونظمت محاضرات وكونت دار نشر سميت: بدار «القرن العشرين».

وروى أحمد صادق سعد كيف عاد الرفاق الذين فروا من فلسطين إلى مصر، فاجتمع الثلاثة مع بول جاكو ديكومب، وأبرزت أننا ندن الثلاثة ظللنا ننشط فى فترة غيابه، ثم مدة بعد رجوعه، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته. وعلى هذا الأساس اقترحت أن نستقل عن المتبقى من تلك الحلقة الأم القديمة باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب. وتمت الموافقه على هذا الاقتراح،

وقد اتجه التنظيم بعد ذلك إلى تكوين خليتين: الأولى تعمل فى أوساط المثقفين، والثانية خاصة بالعمل العمالى، وقد انضم رشدى صالح إلى الخلية الأولى بعد أن تأكد من استقلال التنظيم عن الأصدقاء الأجانب، فأصبحت تضمه مع صادق سعد وريمون دويك، وأما الخلية العمالية فكانت تضم يوسف المدرك ومحمد العسكرى، وقد نشطت نشاطاً عمالياً واسعاً خصوصاً بين الجناح الاستقلالي للحركة النقابية الذي يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البورجوازية.

ثم أوضح أحمد صادق سعد كيف ترك الثلاثة لجنة الثقافة الحديثة، بعد إلحاح رفاقهم على ذلك، انطلاقاً من موقف عنصرى لأنهم يهود! وكان رشدى صالح قد بدأ استصدار رخصة لمجلة اسمها «الفجر الجديد»، فانضم إلى التنظيم المستقل.

وبذلك تعتبر مجلة «الفجر الجديد» امتداداً جزئياً للجنة نشر الثقافة الحديثة. وما لبث أن أصبحت مركزاً للجذب، وقامت بدور طليعي بين المثقفين والعمال، بفضل صلاتها بالشباب الوفدى اليسارى، وخليتها العمالية والأخرى الثقافية، حتى تحولت بعد ضربة صدقى باشا في يوليو ١٩٤٦ إلى منظمة سرية تحت اسم الطليعة الشعبية للتحرر،، ثم طليعة العمال، ثم حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى،.

وبهذه المذكرات الهامة لأحمد صادق سعد، وبالعرض التاريخي التحليلي للفترة التي قدمها، وبمقالاته التي أرفقها بالكتاب، يكون قد قدم إضافة هامة لتاريخ اليسار في مصر.

الصراعات العربية أننا، درب طعطين ١٩٤٨-١٩٤٩ ني ضوء الونائق المرية

على الرغم من انقضاء أكثر من أربعين عاماً على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، إلا أن وثائقها المختفية في غرف الحفظ بوزارات الخارجية في الدول العربية هي أكثر بكثير من الوثائق التي ظهرت للعيان. ومعنى ذلك أن جزءاً هاماً من تاريخنا القومي مازال مجهولاً لم يكتب، بكل الآثار المترتبة على ذلك، والتي تتممثل في خطأ الأحكام والمعلومات التاريخية.

والوثائق القليلة التى ننشرها فى هذه الدراسة هى من محفوظات وزارة الخارجية المصرية وأرشيف رئاسة مجلس الوزراء، وتتناول الفترة من معركة النقب التاريخية فى أكتوبر ١٩٤٨ إلى اتفاقات الهدنة فى رودس بين بعض الدول العربية واسرائيل: مصر واسرائيل فى ٢٣ فبراير ١٩٤٩، ولبنان واسرائيل فى ٢٣ مارس ١٩٤٩، والأردن واسرائيل فى ٣٣ أبريل ١٩٤٩،

وتدور هذه الوثائق في إطار العلاقات المصرية - العراقية -الأردنية، وتتناول نقاط الخلاف الآتية:

١ ـ معركة النقب ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وإمتناع الجيشين
 العراقي والأردني عن مساعدة الجيش المصرى.

- ٢ مؤتمر أريحا في أول ديسمبر ١٩٤٨ رداً على قيام حكومة عموم فلسطين.
 - ٣ ـ الخصومات بين الملك عبدالله والملك فاروق.
 - ٤ انسحاب القوات المصرية من منطقة الخليل بيت لحم.
 - ٥ _ المفاوضات المصرية _ الإسرائيلية ١٩٤٨ .
- ٦ ـ اتفاقية جنوب القدس، الخاصة بنقسيم المنطقة الحرام في الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية.
 - ٧ _ قوات الجهاد المقدس.

وسنقدم عرضاً تاريخياً لهذه النقاط، لمساعدة القارئ على متابعة ما ورد في الوثائق.

الخلفية التاريخية للوثائق:

أولا: معركة النقب

تعد معركة النقب أنموذجاً لانقسام الجبهة العربية في مواجهة اسرائيل في تلك الحرب - رغم أنها تحارب جنباً إلى جنب في نفس الميدان، صند نفس العدو، ولنفس الهدف - وعدم تحقق أي نوع من التعاون المتبادل بين هذه الجيوش العربية الشقيقة. وقد استفاد الاسرائيليون من هذا التفكك في معركة النقب. فقد سحبوا معظم قواتهم من جميع مناطق القتال في فلسطين في أكتوبر ١٩٤٨، وحشدوها أمام الجيش المصرى في الجنوب، ثم شذوا بها هجوماً مفاجئاً على طول الجبهة الجنوبية يوم ١٥ أكتوبر، فيما عرف بأنه أول عملية تديرها الأركان العامة الاسرائيلية على المستوى

الاستراتيجى. وقد وقفت القوات الأردنية والعراقية في هذه المعركة موقع المتفرج، رغم إلحاح اللواء المواوى، قائد القوات المصرية، في طلب تدخل هذه القوات لتخفيف الضغط على الجبهة المصرية. وقد ترتب على ذلك أن تمكنت القوات الاسرائيلية من اختراق الخط المصرى، وفصل القوات المصرية المرابطة في الفالوجا عن المواقع المصرية في المجدل وفي الخليل.

وفى ١ انوفمبر ١٩٤٨ أرسل وزير الحربية المصرية الفريق محمد حيدر رسالة إلى الملك عبدالله، يحملها الأميرلاى سعد الدين صبور، يطلب فيها مساعدة القوات الأردنية للقوات المصرية فى فك الحصار عن لواء الفالوجا، وفيها شرح مؤلم للوضع الذى كانت عليه القوات المصرية هناك. وقد عقد لهذا الغرض اجتماع فى «الزرقا، بين القادة العسكريين فى عمان ودمشق وبغداد، اتفق فيه على أن تقدم سوريا فوجين لاحتلال مواقع فوجين عراقيين، ثم يقوم الفوجان العراقيان مع فوج أردنى بهجوم مفاجئ فى منطقة ببت جبرين لاحتلالها، والاتصال بقوات الفالوجا، ورغم موافقة الملك عبدالله على ذلك، إلا أنه عندما وصل الفوجان السوريان إلى درعا فى طريقهما إلى منطقة الملك عبدالله على ذلك، إلا المثلث، وصلت درعا أوامر جديدة من عمان ترفض مرور الفوجين السوريين، وتهدد بمقاومتهما بالقوة إذا دخلا الحدود الأردنية.

وقد وضع الجنرال جلوب خطة جديدة هدفها الظاهرى انقاذ قوات الفالوجا، وباطنها القضاء عليها، وتقوم على مناوشة ثلاثة أفواج عراقية أردنية للقوات الاسرائيلية في منطقة بيت جبرين فقط، وتنتهز قوات الفالوجا هذه المناوشات في التسلل من مواقعها مشياً على الأقدام من طريق سرى يعرفه أحد الصباط الانجليز في الجيش العربي، بعد تدمير كافة أسلحتها الثقيلة. وقد سميت هذه الخطة باسم «دمشق، . ولكن اللواء أحمد فؤاد صادق والأميرالاي السيد طه قائد

الغالوجا، رفضا تنفيذ هذه الخطة، حيث ساورتهما الشكوك فيها. وقد أثبتت الأيام صحة رأيهما، إذ نما خبر هذه العملية إلى الأركان العامة الاسرائيلية في الوقت المناسب، ووضع ايجال يادين، رئيس العمليات، خطة مضادة أطاق عليها الاسم الرمزى القاهرة،، لتدمير قوات الغالوجا لحظة تسالها من الحصار.

ثانياً: مؤتمر أريحا

مؤتمر أريحا هو المؤتمر الذي عقده الملك عبدالله رداً على إعلان مفتى فلسطين، الحاج أمين الحسيني، قيام «حكومة عموم فلسطين» في أواخر سبتمبر ١٩٤٨. وقبل أن نتعرض لمؤتمر أريحا، نريد أن نبدى بعض ملاحظاتنا على مسألة إعلان قيام حكومة عموم فلسطين، التى نرى أن كثيراً من الغموض والروايات المتناقضة تتردد حولها، خصوصاً بالنسبة لدور جامعة الدول العربية، ودور مصر في قيامها.

وفيما يتصل بالمسألة الأولى، فقد أورد عبدالله التل أن إعلان هذه الحكومة كان بناء على قرارات جامعة الدول العربية. وروى أن اجتماعات جامعة الدول العربية التى تمت فى شهر أيلول (سبتمبر) اجتماعات جامعة الدول العربية التى تمت فى شهر أيلول (سبتمبر) فلسطين، وتكون رمزاً للكفاح الفلسطينى فى سبيل البقاء. وكان تشكيل تلك الحكومة تنفيذاً لقرارات الدول العربية ووعودها التى قطعتها على نفسها قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، والتى تتخلص فى إنقاذ البلاد من برائن الصهيونية، ثم تسليمها إلى أهلها ليحكموها بالطريقة التى يختارها الشعب الفلسطينى نفسه. وثمة سبب ليحكموها بالطريقة التى يختارها الشعب الفلسطينى نفسه. وشمة سبب المدرد الله فى ضم فلسطين إلى شرق الأردن، وجعلها مستعمرة الملك عبد الله فى ضم فلسطين إلى شرق الأردن، وجعلها مستعمرة الملك عبد الله فى ضم فلسطين إلى شرق الأردن، وجعلها مستعمرة

إنكليزية أسوة بشرق الأردن. وقد استدعت جامعة الدول العربية المجاهد الكبير أحمد حلمى باشا، وأسندت إليه رئاسة حكومة عموم فلسطين، يعاونه بعض رجالات فلسطين.

ويقول عبدالله التل إن الأردن كان ممثلاً في اجتماعات الهيئة السياسية لجامعة الدول العربية بواسطة كل من وزير الدفاع فوزى باشا المفتى. وقد حضرا جميع باشا المفتى. وقد حضرا جميع المحادثات الرسمية التى انتهت بالقرار القاضى بتشكيل حكومة عموم فلسطين، ووافقا عليه شفهيا، واعتذرا عن إعلان موافقتهما رسمياً خوفاً من الملك عبدالله.

على أن أحمد فراج طايع، الذي كان قنصلاً عاماً لمصر في فلسطين من يولية ١٩٤٧ إلى أكتوبر ١٩٤٨، يرى أن إنشاء حكومة عموم فلسطين لم يكن يتفق مع قرارات جامعة الدول العربية حسب كلام عبدالله النل، بل كان يتعارض مع القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ٢١أبريل ١٩٤٨، والذي يقضى بأن يكون تسليم فلسطين لأصحابها ، بعد تحريرها، . ويرى أن تفكير الهيئة العربية العليا في إنشاء هذه الحكومة كان يتعارض مع هذا القرار .

أما عن وجود قرارات من جامعة الدول العربية بإنشاء حكومة عموم فلسطين، فقد أنكر وجودها الملك عبدالله، كما تجاهلها بصورة مطلقة الحاج محمد أمين الحسيني عند حديثه عن إنشاء هذه الحكومة.

وفيما يتصل بالملك عبدالله، فقد كتب إلى أحمد حلمى باشاً فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨، يحتج على التشكيلات الجديدة والنيات التى تعلن عنها الهيئة العربية فى الاذاعات والصحف، لتشكيل إدارة فلسطينية

فى مجال عكومتكم العسكرية، وقد رد أحمد حلمى باشا بأن «هذه التشكيلات نتيجة لقرارات الجامعة العربية، فإذا كان فيها ما يتعارض مع مصلحة البلاد، فالرجا إصدار الارادة إلى الجامعة المشار إليها لتعديلها، وقد رد الملك عبدالله عليه فى يوم ٢٠ سبتمبر قائلاً: «إن مايراد تشكيله باسم حكومة فى فلسطين، سواء أكان ذلك بقرار من الجامعة العربية أم رغبة من الحريصين على الحكم، فإن فى ذلك الرجوع إلى الحالة التى كانت قبل ١٥ مايو.. إلخ،

وقد كتب الملك عبدالله إلى عبدالرحمن عزام باشا في نفس اليوم، ينكر أن فكرة تشكيل حكومة عموم فلسطين كانت بقرار الجامعة العربية. فقال: «يقول أحمد حلمي باشا، في برقيته الجوابية إلينا، أن الرغبة في تشكيل حكومة فلسطينية في فلسطين، وقع بقرار الجامعة العربية. الوفد الأردني أنكر ذلك. وعلى كل حال فإن القيام بعمل كهذا في رأينا هو الرجوع إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٥ مايو... ونحن لا نستطيع إدخال أيد ثانية ضمن مسئوليات حكومتنا العسكرية،.

أما ما يتصل بالحاج محمد أمين الحسينى، فإن روايته عن قيام حكومة عموم فلسطين تتجاهل تماماً دور جامعة الدول العربية، وهى على العكس من رواية عبدالله التل السالفة الذكر ـ تجعل قيام هذه الحكرمة عملاً فلسطينياً بحتا، بل تجعله مضاداً لرغبة الجامعة العربية. فهو يتحدث عن المحاولات التي بذلتها بعض الدول العربية، والجامعة، لمنعه من السفر إلى فلسطين، عندما أراد السفر يوم ١٤ مايو ١٩٤٨. ويقول: «طلب منى عدد من رؤساء وزارات الدول العربية ووزراء خارجيتها ورجال الجامعة ألا أسافر في هذه الفترة إلى فلسطين قائلين: «إن ذهابك الآن، والجيوش العربية على

وشك خوض المعركة، سيحبط خطة إنقاذ فلسطين، ويفرق كلمة الدول العربية، وستتحمل مستولية فشل هذه الحركة المباركة التى ستحرر فلسطين، وتنهى قضيتها بالفوز المبين. ولما رأوا منى الاصرار على السفر، طلبوا من رئيس الجمهورية السورية حينئذ أن يكلمنى فى الموضوع، فكلمنى، وطلب منى باسم مصلحة فلسطين أن أؤجل السفر. فلما رأيت أن لا سبيل للسفر إلى فلسطين من سوريا، عدت إلى القاهرة فى ٢٢ مايو مزمعاً السفر فوراً. فلما وصلت إليها كلمنى المغفور له السيد أحمد محمد خشبه، وكان يومئذ وزيراً كلمنى المغفور له السيد أحمد محمد خشبه، وكان يومئذ وزيراً للخارجية، وأعلمنى أن رسولاً خاصاً وصل إلى القاهرة من قبل جلالة الملك عبدالله، هو وزير الدفاع الأردني، حاملاً رسالة إلى المالك السابق طالباً فيها أن تحول الحكومة المصرية دون سفرى إلى فلسطين،

ويستمر الحاج أمين الحسينى فى روايته عن اعتراض الدول العربية على سفره حتى بعد إعلان حكومة عموم فلسطين، ويروى عن الجهود التى بذلت لاعادته إلى القاهرة من غزة، جهود المرحوم محسن البرازى وزير الخارجية السورية، والسيد مزاحم الباجه جى، رئيس الوزارة العراقية. وفى كل ذلك لايأتى على أية إشارة لقرارات العراقية التى ألف على أساسها حكومة عموم فلسطين.

وفى هذا الصدد، فقد يكون من المفيد أن نذكر أن مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من ٤ يونية ١٩٤٥ إلى ٢٥ يوليو ١٩٦٥ التى نشرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تخلو من أى قرار بإنشاء حكومة عموم فلسطين. كما أن المؤرخين الفلسطينيين لا يشيرون إلى هذه القرارات عند الكلام عن إنشاء حكومة عموم فلسطين. فقد أورد النكتور أنيس طايع أن حكومة عموم فلسطين من مؤتمر الحركات الفلسطينية السياسية في العشرين من

سبتمبر ١٩٤٨. كما اعتمد ناجى علوش على رواية الحاج أمين الحسينى التى سبق ذكرها، والتى تتجاهل دور الجامعة العربية فى هذا القرار، وقد أورد أن مجلس الجامعة العربية كان قد قرر إنشاء إدارة مدنية لفلسطين، ولكن معارضة الحكومة الأردنية حالت دون ذلك، حتى تمكن الحاج أمين الحسينى من الهرب إلى غزة لإعلان حكومة عموم فلسطين.

على أنه إذا كان الحاج أمين الحسيني قد أغفل دور الجامعة العربية فى قيام حكومة عموم فلسطين، فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين حرصت على ذكر هذا الدور فى روايتها عن إنشاء هذه الحكومة فى البيان الذى أصدرته عن أعمالها منذ تأسيسها فى يونيو 1927 إلى نهاية 1929، وفى هذا البيان تروى القصة الكاملة لإنشاء هذه الحكومة، وتوضح دورها ودور الجامعة العربية فى هذا الصدد.

فقد ذكرت أنه منذ أعلنت بريطانيا في أغسطس ١٩٤٧ عن إنهاء انتدابها على فلسطين والانسحاب منها في منتصف شهر مايو انتدابها على فلسطين والانسحاب منها في منتصف شهر مايو ١٩٤٨ كانت الهيئة ترى أن قيام دولة عربية فلسطينية تحل محل الانتداب هو الحق الطبيعي لعرب فلسطين وقد بذلت الهيئة في تحقيق قيام حكومة عربية في فلسطين أقصى جهودها، فقد راجعت الجامعة العربية وحكوماتها وطلبت منها باستمرار وإلحاح تأييد قيام حكومة عربية لفلسطين، وكتبت إليهم في ذلك عدة مذكرات رسمية، وخصوصاً في اجتماع اللجنة السياسية بدمشق في أول شهر أبريل وخصوصاً في البت بشأن هذه الحكومة.

وقد ترتب على ذلك أنه حين باشرت الجيوش العربية حربها لم يكن في فلسطين نظام إداري موحد ولا حكومة مسئولة واحدة ولا

قيادة، بينما كان لليهود دولتهم التي هيئوا لها من يعترف بها من الحكومات المماثلة. وأخذ جيش كل دولة عربية يدير المنطقة التي احتلتها إدارة مباشرة على الشكل الذي يراه، مستعينا بموظفين يختارهم من بلاده ومن فلسطين.

على أن الهيئة العربية - كما تقول في بيانها - لم تكف عن مطالبة الحكومات العربية بقيام حكومة عربية في فلسطين، نشترك في إدارة بلادها والدفاع عنها، خصوصاً بعد أن أخذت جيوش حكومات الجامعة العربية تشعر بالصعوبات والمشكلات الجمة التي تلاقيها في أعمالها الحربية والإدارية في فلسطين نتيجة اختلاف الادارات والنظم والأهداف.

وقد أفاحت مساعيها فى النهاية، ولكن بعد أن عقدت الهدنة الثانية وضاع قسم كبير من فلسطين. فأعلنت جامعة الدول العربية فى أول سبتمبر ١٩٤٨ موافقتها على تشكيل حكومة عربية فلسطينية، وسارعت الهيئة العربية إلى المساعدة على تأليف هذه الحكومة، حتى تم ذلك، وأعلن تشكيل وزارة دولة أحمد حلمى باشا وقيام حكومة عموم فلسطين.

وقد وجه دولته الدعوة لعقد مجلس وطنى يكون بمثابة مجلس أمة تستمد منه الحكومة الثقة والتعضيد، وتم ذلك، وانعقد مجلس الأمة، أو المجلس الوطنى الأول لفلسطين، بتاريخ ٣٠سبتمبر، وانتخب بالإجماع رئيساً له سماحة السيد محمد أمين الحسينى رئيس الهيئة العربية العليا. وقد أعلن المجلس الوطنى استقلال فلسطين بكامل حدودها، وقيام دولة عربية فيها، وقرر الثقة بالوزارة، واستمرار الجهاد تدفع العدوان عن فلسطين وإنقاذها.

هذه هي _ إذن _ رواية الهيئة العربية العليا لفلسطين، وفيها نص صريح على قرار للجامعة العربية أصدرته في أول سبتمبر ١٩٤٨. وهنا كيف نوفق بين هذا الكلام وبين ما ثبت لدينا من مراجعتنا لمجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، من أنه لايوجد مثل هذا القرار؟

ربما يفسر ذلك الخلاف أن هذا القرار لم يصدر من مجلس جامعة الدول العربية، وإنما من اللجنة السياسية، وهذه اللجنة السياسية كانت قد أنشئت في ٣٠ نوفمبر٢٤١٩ بناء على اقتراح لعبد الرحمن عزام باشا في الاجتماع العادى الخامس للمجلس، وتتألف من وزراء خارجية الدول العربية، وكان مجلس الجامعة قد رفض من قبل قيام مثل هذه اللجنة إلى جانبه، على أساس أن عملها في الواقع سيكون انتزاعا لأهم جزء من اختصاصاته، وأبي إلا أن يعتبر نفسه في آن السياسية، ثار التساؤل فيما يختص بقوة القرارات التي تتخذها في شأن المسائل المستعجلة التي تنعقد لنظرها، وهل تعتبر مازمة للحكومات الممثلة في اللجنة، أو أنه يجب عرضها على المجلس حتى يقرها أولا؟ فإذا كانت تلك القرارات ملزمة، دون أن يقتضي الأمر عرضها على المجلس الجامعة، منعقداً بصفة غير اعتيادية.

على كل حال فمن المحقق أن اللجنة السياسية لم تعرض على مجلس جامعة الدول العربية أي قرار بشأن قيام حكومة عموم فلسطين بصفة رسمية، وإلا أتخذ قراراً بشأنه بالموافقة أو الرفض، ويرجع ذلك أغلب الظن إلى الاحتجاج الذي قدمه الملك عبدالله على قيام الحكومة في دور تكوينها إلى عبدالرحمن عزام باشا في ٢٠ سبتمبر١٩٤٨، وقد أوضح فيه بعبارات جليه عزمه على مقاومة تنفيذ هذه الحكومة بقوله: وولحفظ الإخاء، ولصيانة عصبة الجامعة العربية، نصرح بأننا سوف لا نتساهل لأي تكييف أو تشكيل في

أماكن أمان الحكومة الأردنية، من حدود المملكة المصرية إلى حدود سوريا ولبنان. عدا أن تشكيل حكومة كهذه هو أمر يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم، وهذا لا نوافق عليه، وسنحاول منعه. وغير ذلك إذا تشكلت هذه الحكومة، واعترفت بها منظمة الأمم كما اعترفت بمدعيات اليهود، فمعناه أن الجامعة سعت إلى التقسيم الذي حاربته،

ويطبيعه الحال فلا حاجة بنا إلى الاهتمام بالحجة الأخيرة التى أوردها الملك عبدالله أوردها الملك عبدالله كان يعمل فى إطار التقسيم وليس فى إطار وحدة فلسطين، وهو ما أثبتته جميع الوثائق فيما بعد. ولكن يهمنا أن نبرز دوره فى عدم اصدار قرار من مجلس الجامعة بخصوص إنشاء حكومة عموم فلسطين.

ففى ذلك الحين، لم يكد يعان عن إنشاء هذه الحكومة حتى أرسل الملك عبدالله يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨ رسالتين إلى كل من الأمير فيصل آل سعود والسيد رياض الصلح اللذين كانا يحضران اجتماع هيئة الأمم المتحدة بباريس، ينبههما فيهما إلى خطورة هذه الخطوة. وفي رسالته إلى الأمير فيصل ادعى أنه لايرفض وجود دولة فلسطينية، ولكن الوقبلت دولة فلسطينية في عموم فلسطين قبل الانتصار، لسخر منى الناس،! وقال: إنه الريدون من شكل وحكومة، أهل فلسطين في أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون من شكل وحكومة، بعد الفتح والانتصار، وكرر خشيته من أن قبول دول منظمة الأمم المتحدة لهذه الدولة كما قبلت ادعاءات اليهود سيؤدى إلى التقسيم.

على أنه فى رسالته إلى رياض الصلح، اعترف بأن الجامعة قررت إقامة حكومة عموم فلسطين، وحملها المسئولية لعدم إنهاء القضدة. فقد كتب يقول: بينما نحن ماضون في شرق الأردن في مهمتنا الحربية، متحملون أثقل الأعباء وحدنا، إذا بالجامعة تقرر إقامة دولة وإهنة لعموم فلسطين، وتقيمها في غزة، للتخلى عن المسلوليات كما يقول الناس. وإن هذا العمل معناه قبرل التفسيم وتنفيذه. أما نحن، فلا نزال وحدنا، متكلين على الله في القيام بالواجب. ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا في مصر ومن شمالنا في سوريا ولبنان، تنهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم، ولا تبعث كل واحدة منها بلواء وما أشبه، غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين، ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر في التحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة م تي رأينا ذلك، كنا في الطليعة كدأبنا دائماً،

ثم قال: «إن مسئولية اللاجئين تقع على الجامعة العربية» وعدم إنهاء القضية «يعود على الدول العربية التى لم تبذل مجهوداً عسكرياً» بل ظلت تتفرج! وإن أفعال جيشى وثباته تكفى لدحض مفتريات الناس،!

هذا على كل حال فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية في قيام حكومة عموم فلسطين. أما ما يتعلق بدور مصر في إنشاء هذه الحكومة، فقد أشار إلى ذلك أحمد فراج طايع في مذكراته، في معرض نقد هذا الدور. فقد ذكر أنه ،لم يكن من الحكمة أن تساعد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والكتلة المصرية السعودية في الجامعة العربية، على إنشاء هذه الحكومة، . وقال إنه أشار على الحكومة المصرية في تقاريره في مناسبات مختلفة ،بأن تتريث في موافقتها على إنشاء هذه الحكومة ، التقو بأي عمل نافع،!

وكان الملك عبدالله يرى في أحمد حلمى باشا أداة، أو مخلب قط، في تنفيذ فكرة هذه الحكومة. ففي رسالته إليه المؤرخة في ٢٠سبتمبر١٩٤٨، خاطبة قائلاً: وودنا لو كان غيرك كبش النطاح
 في هذه البادرة،

وفى الكتاب الهام الذى أصدره اللواء حسن البدرى عن «الحرب فى أرض السلام، الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، ، أورد بصريح العبارة «أن حكومة مصر قد شجعت مفتى فلسطين على إقامة حكومة عموم فلسطين فى غزة».

على أن رواية الحاج أمين الحسينى فى هذا الصدد تشير إلى العكس نماماً، وهو مقاومة حكومة مصر والقصرالملكى خطوة تأليف حكومة عموم فلسطين، بل تشير إلى اعتراض مصر على سفره إلى غزة. فقد ذكر أنه قابل ابراهيم عبدالهادى باشا، رئيس الديوان الملكى، الذى اأبلغنى طلب الملك منى بألا أسافر إلى فلسطين فى الظروف الحاضرة، لأن سفرى يضر بقضية فلسطين ضرراً كبيراً، ويضر بوحدة جبهة الدول العربية التى تقوم اليوم بالحرب لإنقاذها. وحذرنى من مغبة ذلك.

ويقول الحاج أمين الحسيني إنه تريث قليلاً، ولكن عزيمته صحت على السفر إلى فلسطين في أول فرصة. وقد سنحت هذه الفرصة في مساء الاثنين ٢٧ سبتمبر١٩٤٨، فسافر إلى فلسطين «مستعينا ببعض الضباط الأحرار المصريين وغيرهم من المخلصين الأبرار. وغادرت القاهرة خفية، رغم ما اتخذته السلطات المصرية القائمة حينئذ من وسائل لمنعى من السفر، من حراسة قوية، وتدابير احتياطبة على الطرق المؤدية إلى سيناء وحدود فلسطين. وقد وصانا غزة صبيحة اليوم التالى ٨٨ سبتمبر١٩٤٨، وأقمنا بها فترة قصيرة، انعقد فيها المجلس الوطنى الفلسطيني، وتألفت حكومة عموم فلسطين،

ثم يذهب الحاج أمين الحسيني إلى القول بأن الحكومة المصرية قاومت تأليف هذه الحكومة بعد قيامها في غزة. فقد روى أنه في الخامس من أكتوبر، زاره في غزة اللواء حسين سرى عامر، مدير سلاح الحدود، وأبلغه رساله من النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء المصرى، تطلب إليه العودة إلى مصر للضرورة الماسة. كما أبلغه أن رئيس الوزارة العراقية ووزير الخارجية السورية موجودان في القاهرة ويرغبان في محادثته. ولكنه اعتذر بضرورة بقائه في غزة لتنظيم المجاهدين ومقابلة الوفود القادمة من أنحاء البلاد، على أنه في مساء اليوم التالى 7 أكتوبر، اتصل به النقراشي باشا تليفونياً في مقر الحاكم الادارى في غزة، وألح عليه بضرورة الحصور، بحجة وأن الضرورات السياسية والعسكرية تقضى بذلك، ! كما ألح عليه الفريق محمد حيدر بالحضور أيضاً، محتجاً بأن غزة هي منطقة حربية!

وعندنذ أدركت أنهم يريدون منعى بن البقاء في أي جزء من فلسطين بسبب ضغط الاستعمار، واحتجج تعلى ذلك، وأبديت أشد اللوم على الطريقة التي اتخذوها معى، ونكني لم أشأ أن أعارض في السفر، لأني خشيت أن يقع صدام مسلح بين القوات المصرية والمجاهدين الفلسطينيين، الذين كان عددهم في غزة لايستهان به. ولم يمهلني حسين سرى عامر إلا ساعة، ريثما أحضروا لي بعض حقائبي، ووصلت القاهرة ظهر اليوم السابع من أكتوبر، وعقب وصولي إلى القاهرة، زيدت الحراسة على بيتي، حتى أصبح عدد الجنود المحيطين به سبعين جندياً وثلاثة من الصباط. وهكذا حيل بيني وبين العودة إلى فلسطين، وبعد انتهاء الحركات الحربية في منطقة غزة وإبرام هدنة رودس، طلبت السماح لي بالإقامة في تلك المنطقة فلم يسمح لي بذلك.

أنكر الحاج أمين الحسيني _ إذن _ أى دور لمصر تشجيعاً على قيام حكومة عموم فلسطين . بل سجل على السلطات المصرية مقاومتها لقيام هذه الحكومة! ولكن الوفائع تثبت تأييد الحكومة المصرية لإنشاء هذه الحكومة لجملة أسباب، أهمها أن اجراءات تأليف هذه الحكومة قد جرت في القاهرة، وتحت عين الحكومة المصرية وبصرها وكانت الدعوات المرشحين للوزارة توجه من مصر، مقر المكتب المركزي للهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها الحاج أمين الحسيني.

وعلى سبيل المثال، فإن الدكتور حسين فخرى الخالدى، اعتذر عن المجئ إلى القاهرة للإشتراك في تأليف الوزارة، وأرسل إلى أحمد حلمى باشا، الذي اختير لرئاسة الوزارة الفلسطينية، بمقره بفندق الكونتنتال بالقاهرة، برفية في ٢٠ سبتمبر١٩٤٨ يعتذر فيها عن ذلك وينصح بالتريث، وكان نص البرقية كالآتى:

مستعجل: عطوفة أحمد حلمي باشا - الكونتننتال - القاهرة:

ايتعذر حضوري لأسباب تعرفونها . نرى التريث واستعمال الحكمة والمرونة في الموضوع، .

وكان الدكتور حسين فخرى الخالدى أمين سر عام الهيئة العربية العليا لفلسطين.

وقد أورد عبدالله التل أن الحكومة الفلسطينية تألفت في مصر. فقد روى أنه ، في أواخر أيلول ١٩٤٨ انتقلت الحكومة من مصر إلى غزة ، حيث عقدت اجتماعاً حضره زعماء البلاد ووجهاؤها، وانتخبت المجلس التأسيسي الأول، الذي انتخب رئيساً له سماحة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني، .

وهذا الكلام صحيح، لأنه طبقاً لبيان الهيئة العربية العليا، فإنها شرعت، فور إعلان جامعة الدول العربية موافقتها على تشكيل حكومة عربية فلسطينية، في المساعدة على سرعة تأليف هذه الحكومة. وطبقاً لبيان الهيئة أيضاً فإن قرار الجامعة العربية هذا صدر في أول سبتمبر ١٩٤٨، وسافر المفتى إلى غزة في ٢٧سبتمبر. وهذا الشهر كاف لتأليف الوزارة.

ومع ذلك، فنحن نقبل فكرة أن تكون الوزارة الفلسطينية قد تألفت في مصر، وأعلن عن قيامها في غزة. ولكن في كلتا الحالتين، فإن تأليف الوزارة يكون قد تم بموافقة الحكومة المصرية، وإلا لحاريت ومنعت تأليفها في القاهرة.

ثانياً، أنه من الثابت مما أورده الملك عبدالله في مذكرانه، أن النقراشي باشا كان في أحلك الظروف التي يمر بها الجيش المصرى في معركة النقب، يوالي مساعيه لكي يحصل على اعتراف الملك عبدالله بهذه الحكومة!

فغى يوم سقوط بير سبع وإنمام حصار الفالوجا (٢١ أكتوبر ١٩٤٨) حصر إلى عمان النقراشي باشا لمقابلة الملك عبدالله، وحصر أيضاً جميل مردم رئيس الوزارة السورية ومعه حسنى الزعيم، وكان الأمير عبدالله ورئيس الأركان العراقي الفريق صالح صانب باشا حاضرين. وقال الملك عبدالله مخاطباً النقراشي باشا: «أعتقد أن الكلام لدولتكم في الموقف اليوم، بعد أن ضاعت بئر السبع وحوصرت الفالوجا، وقد ظننت أنكم ستشيرون إلى لزوم مساعدات عسكرية وفق رغبة القيادة المصرية للإستعانة على إنقاذ الموقف؛ ورد النقراشي في إباء: «إن الحكومة المصرية لا تستعين بأحد، ولكن أين القوات الملكية الأردنية والعراقية؟ أما قوات سوريا فكلنا يعلم أنها غير مجدية،

وقد استثارت هذه الإجابة غضب الملك عبدالله، الذي بادر إلى مخاطبة النقراشي باشا قائلاً «يفهم من هذا أن دولتك قد حضرت

لتتهمنا! وقد قلت إن الحكومة المصرية لا تستعين بأحد، بينما عزام هذا يصرخ في الاذاعة طالباً المساعدة! وأنت تحقر العرب في بيت العرب، وهذا بيت العرب فيه الأردن والعراق وسوريا ولبنان، ثم ترك الملك عبدالله المجلس لصلاة العشاء بعدما أحدثه كلامه من . توتر، أو على حد قوله: «تركتهم وقمت لتوى نتيجة التوتر لكلامي، .

على أنه عندما عاد، وعلى حسب قوله، اوجدتهم جميعا وقد ذكروا حكومة عموم فلسطين، ولزوم قبولنا واعترافنا بها. فرفضنا بشدة، لعلمنا بسخف هذا الرأى، واعتقادنا بعدم أهلية القائمين بها. وكان موقف جميل مردم بك عربيا محضا، إذ رفض معنا ذكر هذه الحوهومة،

ومعنى هذا الكلام للملك عبدالله، أن النقراشى باشا لم يكف منذ قيام حكومة عموم فلسطين فى آخر سبتمبر حتى سقوط بير سبع فى ٢١ أكتوبر١٩٤٨ عن بذل مساعيه للحصول على موافقة الدول العربية والملك عبدالله على قيام حكومة عموم فلسطين - الأمر الذى يثبت مرة أخرى تأييد الحكومة المصرية لهذه الحكومة .

على كل حال، ففى تلك الظروف، أخذ الملك عبدالله يرتب لمواجهة حكومة عموم فلسطين عن طريق خطوة مضادة تتمثل فى ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن تحت التاج الهاشمى. وذلك هو منشأ فكرة مؤتمراريحا الذي عقد فى أول ديسمبر١٩٤٨ - أى بعد شهرين تماماً من قيام هذه الحكومة.

وإذا نحن تذكرنا أن جزءاً كبيراً من اعتراضات الملك عبدالله على قيام حكومة عموم فلسطين، التي خاطب بها رؤساء الدول العربية، كانت تقوم على حجة أن قيام هذه الحكومة واعتراف دول منظمة الأمم المتحدة فيها بعد اعتراف بعضها بدولة اسرائيل، معناه قبول التقسيم وتنفيذه - فإن على المرء أن يعجب كيف نسى الملك عبدالله بسهولة وسرعة، وهو الداهية الأريب، أن ضمه الضفة الغربية للأردن إلى شرق الأردن، هو التقسيم بذاته، وهو القبول به وتنفيذه عمليا؟

ولكن الملك عبدالله لم يشأ الإقدام على هذه الخطوة بقرار حكومى محض، وإنما عن طريق البيعة، ليرد على الوفود الفلسطينية التى تقاطرت على المفتى بعد إعلان قيام حكومة عموم فلسطين. فأخذ أعوانه في جمع الوفود من جميع أنحاء القسم الفلسطيني لمبايعته ملكا على شرق الأردن وفلسطين. ولعب الشيخ محمد على الجعبرى، رئيس بلدية الخليل ومن كبار الموالين للملك، دوراً هاماً في هذا الصدد، وأسندت إليه رئاسة المؤتمر.

وفى يوم الأربعاء أول ديسمبر ١٩٤٨ عقد المؤتمر فى ساحة فندق القصر الشتوى تحت إشراف الحاكم العام عمر مطر ومساعده حاكم رام الله نديم السمان، واتخذ قرارات بالوحدة الفلسطينية الأردنية، واعتبار فلسطين وحدة لاتتجزأ، وتوحيد فلسطين مع شرق الأردن، ومبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها، وقد وافقت الحكومة الأردنية على هذه القرارات، كما وافق عليها البرلمان الأردنى يوم اديسمبر ١٩٤٨.

وقد وقفت الحكومة المصرية موقفاً معارضاً لهذه الخطوة. فوفقاً لوثيقة مؤرخة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨، طلب النقراشي باشا من وزير الأردن المفوض بالقاهرة أن يرفع إلى الملك عبدالله الرسالة الشفوية الآتية: ... فيما يتعلق بالأنباء الخاصة بالخطوات السياسية التى تنوى الحكومة الأردنية اتخاذها بشأن فلسطين، فليسمح لى جلالة الملك بأن أقول إنه، نظراً لدخول الدول العربية مجتمعة فى فلسطين لإنقاذ أهل فلسطين من طغيان الصهيونية، فمن غير الملائم أن تنفرد دولة من الدول العربية بعمل سياسى يتعلق بمصير فلسطين، لاسيما وأن كل دولة من الدول العربية صرحت فى أكثر من مناسبة بأنها ليست لها مآرب فى فلسطين.

وطبيعى أن كل حل لقضية فلسطين يجب أن يكون وليد إرادة أهل فلسطين، على أن تكون هذه الإرادة صادرة عن حرية، وفي ظروف عادية، وفي مناسبات لاتثير أي شك في أية دولة من الدول العربية.

ولقد تفضل جلالة الملك عبدالله فاستمع لقولى فيما مضى، بأننى أعلق أهمية كبرى على المظهر الذى تظهر به كتلة الدول العربية أمام العالم. ولا شك عندى أن الصورة التى تنطبع أمام العالم الخارجي عن تنابذ الدول العربية تنابذاً خطيراً، نتيجة تصرف إحداها، ولم يمض على دخولها فلسطين إلا عدة أشهر، ولما توفق إلى الآن في إنقاذ فلسطين من طغيان الصهيونية ومذابحها - أقول إن هذه الصورة ستكون ضارة ضرراً بليغاً بالدولة التى تنفرد بعمل سياسى، وكذلك بمركز مجموعة الدول العربية بالنسبة لدول العالم.

وأود أن يسمح لى جلالة الملك بأن أقول إن الحكومة المصرية ستقف دائماً إلى جانب هذا المبدأ - مبدأ أن فلسطين لأهلها، وأن لهم الحق فى تقرير مصيرهم، على أن يكون هذا الرأى كما قلت بمحض اختيارهم وفى ظروف عادية، ومع توافر كل الضمانات التى تراها الدول العربية ضرورية لكل شعب يريد أن يتخذ قراراً متعلقاً بمصيره.

، وإنى مازلت عند يقيني بأن جلالة الملك عبدالله، وهو الواسع الاطلاع، وهو الحصيف الرأى، وهو النافذ البصيرة ـ لايسمح مطلقاً باتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تنابذ الدول العربية فيما بينها ـ هذا التنابذ الذي نرجو أن يقى البلاد العربية شره، .

ثالثاً - الخصومات بين الملك عبدالله والملك فاروق:

آثرنا هذا العنوان بدلاً من عنوان: الخصوصات بين الأردن ومصر، لإيماننا بأن الخصومات في ذلك الدين لم تكن خصومات شعوب وإنما خصومات حكام، ومن المعروف أن الملك عبدالله لم يُكن للملك فاروق أي ود، وذلك بسبب التنافس بين العاهلين على زعامة العالم العربي: الأول، وهو الملك عبدالله، استناداً إلى النسب الشريف، والثاني، وهو الملك فاروق، استناداً إلى مركز مصر في العالم العربي. وكان هذا البعد العربي للصراع على الزعامة يتخذ بعذاً إسلامياً يدخل في وهم العاهلين، ولا أساس له من الواقع بين الجماهير العربية والاسلامية التي لم تكن احتراماً لأي منهما بأي شكل من الأشكال.

وقد اتخذت كراهية الملك عبدالله للملك فاروق عدة مظاهر:

العظهر الأول، التشنيع على الجيش المصرى، فلم يكن الملك عبدالله يخفى ابتهاجه بانسحاب الجيش المصرى من بعض المواقع. وقد أعلن أمام عشرات الصحفيين أنه يفضل أن يحتل «الاسرائيليون» النقب عن أن يبقى بيد المصريين، «لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين،! وكان يردد أمام الناس: «أخاف على فلسطين من قريب حاسد أكثر من عدو حاقد. وقد ذكر عبدالله

التل أن عبد الله ذكر فى السابع من يناير ١٩٤٩ أنه يفضل أن يأخذ «الاسرائيليون، غزة من المصريين، لأنهم وعدوه بجعلها ميناء عربياً، أما المصريون «فقد تعفرت أنوفهم» _ كما كان يقول ساخراً.

ولم يتورع قائده جلوب عن استخدام سلاح الاشاعات ضد الجيش المصرى. فقد أرسل إلى ضباطه الأوامر بترويج الأخبار بين الناس عن قرب رحيل القوات المصرية إلى بلادها وترك فلسطين لليهود. وتحرك الصباط البريطانيون فى القرى العربية يحذرون الناس من التعاون مع القوات المصرية. وتحدث عبدالله وجلوب أكثر من مرة أمام مراسلى الصحف الأجنبية عن ضعف المصريين. وقد خطب الملك عبدالله فى استعراض لجنده يوم أغسطس ١٩٤٨ خطاباً طويلاً عرض فيه بالجيش المصري، وسخر من أعماله فى فلسطين: وها عرض فيه بالجيش المصري، وسخر من أعماله فى فلسطين: وها من وغيرنا ذهبنا إلى القتال فى فلسطين. ها نحن هنا، ولكن أبن مع و القد حاربنا وانتصرنا وتقدمنا، ولكن لا نراهم منتصرين ولا

وعلى الرغم من أن الجيش المصرى دفع إلى ميدان القتال بقوات وصل تعدادها إلى عشرة آلاف جندى، وخاص أشرس المعارك، إلا أن الملك عبدالله كان ينكر عليه أى فصل، بل كان ينكر أنه حارب! وقد روى ناصر الدين النشاشيبي في مذكراته عن: «من قتل الملك عبدالله ؟» إن الملك خاطب صحفياً مصرياً، هو زكريا لطفي جمعة، في احدى المرات قائلاً: «هل تقول لي: أين حارب جيشكم ؟ عفوا، بل جيش فاروق، في عام ١٩٤٨ ؟ لقد دخلتم غزة وهي مدينة عربية ليس فيها يهودى واحد، ثم وقفتم عند مجدل عسقلان حتى جاء اليهود وأخذوها منكم، وجعلتم من قائد جيشكم الصبع الأسود أسطورة عسكرية، بينما هو لم يدخل معركة واحدة، ولم ينتصر على اليهود في اشتباك واحد، !

بل لقد وصل الأمر إلى حد مناوأة الجيش المصرى! فقد سحب القوات الأردنية من منطقة بيت لحم بعد الهدنة الثانية، حتى يتعرض المصريون المسلولون عن حمايتها بقيادة القائد أحمد عبدالعزيز للخطر. وعندما احتل الاسرائيليون بير سبع، سحب الملك عبدالله قواته من المناطق الأمامية من خليج العقبة، وتركها لهم، فاحتلوها في الثامن من نوفمبر، مما مكنهم من الوصول إلى البحر الأحمر في وقت قصير. وقد اعترف ديان، قائد الحملة، بأن الجيش الأردني انسحب من هناك عن قصد وتصميم. وقال مرة مستهزئاً: «لماذا لم يحارينا جلوب؟ كان له الحق أن يحارب ما دمنا نحن الذين خرفنا اتفاقية الهدنة، وكان بامكانه أن يحمى مراكزه، ولكنه أدار ظهره وهرب»!

أما المظهر الثانى من خصومه الملك عبدالله للملك فاروق، فقد تمثل فى إظهار الود لخصوم الملك فاروق من السياسيين، حتى فى المسائل السياسية الحساسة التى تعلق بقضايا مصيرية بالنسبة لمصر، مثل وحدة وادى النيل. فقد عمد إلى التودد إلى السيد عبدالرحمن المهدى، زعيم حزب الأمة فى السودان، الذى كان ينادى بالانفصال عن مصر، وكان مشبوها بسبب صلاته بالانجليز ـ وذلك فى وجه السيد على الميرغنى، المؤيد للاتحاد مع مصر، نكاية فى فاروق.

أما المظهر الثالث، فهو إقامة العلاقات الودية مع خصوم فاروق السياسيين داخل مصر. وعلى سبيل المثال، فقد كان الملك عبدالله يصطفى جريدة المصرى، وهي لسان حال حزب الوفد المعارض لفاروق في ذلك الحين، ببرقياته ومراسلاته ومذكراته عن قضية سوريا الكبرى - الأمر الذي كان يسبب الضيق لفاروق وحكومة السعديين القائمة في الحكم في ذلك الحين.

رابعاً: القوات المصرية في منطقة الخليل - بيت لحم:

حين دخل الجيش المصرى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، توجهت قواته الرئيسية إلى مناطق الساحل، مجتازة خان يونس، وغزة، بينما كانت مفارز خفيفة منه تسلك طريق الصحراء مارة بعسلوج وبير سبع، متجهة شمالاً إلى الخليل وبيت لحم. وقد وصلت هذه القوات إلى الخليل يوم ٢١ مايو بقيادة المقدم أحمد عبدالعزيز، والى بيت لحم في يوم ٢٤ مايو حيث أمنت الاتصال مع القوات الأردنية. وقد حقق اندفاع هذه القوة الخفيفة من بير سبع إلى بيت لحم غرضه السياسي، كما دعم التعاون بين الفيلق الأردني والجيش المصرى، وأمن جناحيهما، وإن تسبب في مد خطوط المواصلات بما لا يتفق مع حجم هذه القوة.

وقد اتصل عبدالله التل بأحمد عبدالعزيز يوم وصوله مع قواته إلى جنوب القدس، وأبلغه بأن قوات الجيش العربي المرابطة في تلك المنطقة تعتبر تحت تصرفه، وله حق إشراكها في خططه وعملياته. وعلى هذا الأساس تعاون الصباط والجنود المصريون والأردنيون، ووزعوا القوات على المواقع الدفاعية الهامة من صور باهر إلى عين كارم، وأصبح القائد أحمد عبدالعزيز مسئولاً عن جميع القوات العربية في جنوب القدس.

على أن وجود هذه القوات كان يقلق الملك عبدالله، ففى يوم ٣يونيو طلب حاكم الخليل الأردنى من هيئة المستشارين بعمان أن تخلى القوات المصرية بيت جبرين، لتزايد حساسية الملك عبدالله , إزاء تزايد الوجود المصرى بالمنطقة. وفى نهاية يوليو ١٩٤٨ كانت الجبهة المصرية الشرقية تمتد من العوجة حتى جنوب ضواحى القدس مارة بالخليل وبت لحم، ويتمركز بها المتطوعون والقوات الخفيفة المصرية. وقد سنحت الفرصة للماك عبدالله لبسط نفوذه على المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش المصرى، حين شن اليهرد هجومهم على الجيش المصرى في النقب في ١٥ أكتوبر١٩٤٨ . فلم تكتف السلطات الأردنية بالامتناع عن مساعدة الجيش المصرى، بل أرسلت بعض المفارز الأردنية إلى منطقة الخليل وبيت لحم بقيادة الميجر الانجليزي لوكيت يوم ٢٠ أكتوبر١٩٤٨ لرفع العلم الأردني على دار الحكومة في الخليل وإنزال العلم المصرى، وانقسم السكان بين الولاء للملك عبدالله والولاء للجيش المصرى، وكادت تنشب معركة بين الجنود المصريين والأردنيين، لولا أن تغلبت الحكمة، واتفق على رفع العلمين الفلسطيني والأردني مع العلم المصرى.

وفى ٢٧ أكستوبر انسحبت قوات بيت جبرين إلى الخليل، فى الموقت الذى كان قد تكون فيه جيب الفالوجا. ومنذ مطلع نوفمبر كان قطاع الخليل - بيت لحم يمتد بمواجهة ٥٠كيلو متراً، وقد جهزتها القيادة المصرية للعمل كقاعدة لتموين قوات الفالوجا المعزولة.

على أن وجود القوات المصرية بعد إبرام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ كان يثقل على الملك عبدالله وعلى النصاره الذين أخذوا ينسبون إلى القوات المصرية المظاهرات التى قامت ضد الملك عبدالله وضد الحكومة الأردنية. وفي يوم أول أبريل 19٤٩ وقع صدام عنيف بين عمر باشا مطر والأميرالاي سعد الدين صبور بالقرب من بيت لحم، حين اتهم عمر باشا مطر صبور بك بتدبير المظاهرة التى هذفت ضد الملك عبدالله وضد الحكومة الأردنية أثناء سفر الحاكم الأردني من رام الله إلى الخليج، وكانت تنكون من اللاجئين الفلسطينيين. وقد تهجم عمر باشا مطر على

مصر والسلطات المصرية بكلام قاس وقذف شديد. وفي هذه المرة أدركت السلطات الأردنية خطورة الأمر، فعمدت إلى ترضية مصر بالاستغناء عن خدمات حاكمها العام لفلسطين عمر مطر باشا.

خامساً - المفاوضات المصرية - الاسرائيلية:

منذ ١٨ يوليو ١٩٤٨ توقف القتال في فلسطين بناء على قرار مجلس الأمن. ولكن اليهود لم يلبثوا أن استأنفوا عمليات خرق الهدنة في القدس وفي النقب. وقد بذلت أربع محاولات في الجبهة الجنوبية فيما بين ٢٦ يوليو ومنتصف أكتوبر لفتح الطريق إلى النقب الجنوبي، واستطاع اليهود في المحاولة الرابعة احتلال بير سبع وتحطيم حلقة الحصار التي ضربها الجيش المصرى حول مستعمرات النقب السبعة والعشرين، وفرض الحصار على قوات الفالوجا.

فى تلك الظروف كانت الحكومة الأردنية تتفاوض مع الوفد البهودى الذى ذهب إلى باريس للإشتراك فى دورة الأمم المتحدة، واستمرت المفاوضات أكثر من شهر ونصف، ولم يخف البهود أمر هذه المفاوضات التى كشفتها نشراتهم السرية وبرقياتهم، ولكن الجديد فى هذه النشرات ما أعلنته اسرائيل من أن هذه المفاوضات لا تدور ببينها وبين الأردن فقط، وإنما مع «بعض الدول العربية». وقد أورد عبدالله التل نصوص الكثير من هذه النشرات الاخبارية التى كان يذيعها راديو اسرائيل، ولكنه لم يتعرض لأى ذكر لمصر فى هذه المفاوضات. وعلى ذلك بقى الاعتقاد بأن المفاوضات بين مصر واسرائيل لم تبدأ إلا من نهاية شهر يناير ١٩٤٩، وهى التى جرت فى ودس.

على أنه فيما يبدو أن الأردن لم نكن وحدها فى المفاوضات التى جرت فى باريس، بل كانت مصر أيضاً، وبالذات الملك فاروق، الذى كان فى ذلك الحين (نوفمبر ١٩٤٨) قد بدأ يدرك مدى التورط الذى زج بمصر فى حرب فلسطين، وكان يسعى إلى الخروج بشروط معقولة، خصوصاً بعد أن وقفت الجيوش الأردنية والعراقية من معركة النقب موقف المتفرج.

وهذا ما نكشفه البرقية التي أرسلها السفير المصرى في واشنطن، بالشفره، إلى الديوان الملكي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية في ١٨ نوفمبر ١٩٤٨. وقد ورد بها الآتي:

نشرت جريدة النيويورك تايمز، في سلسلة أكاذيبها الصحفية الخبر التالى من مراسلها في باريس: وصل مندوب من بلاط الملك فاروق إلى باريس مؤخراً، وعقد مع الاسرائيليين محادثات خاصة، متميزة عن المناقشات التي يجريها ممثلو الحكومة المصرية،

وفى ضوء هذه البرقية يمكن فهم النشرة العبرية التى أذيعت يوم ٢٢نوفمبر١٩٤٨ والتي ورد بها الآتي:

أعلن رسمياً في مقر حكومة أسرائيل في تل أبيب أن المحادثات الرسمية التي تدور الآن بين اسرائيل وبعض الدول العربية، تتقدم بنجاح، ومع أن هذه المحادثات لا تدور حول السلم النهائي، لكنها ستؤدى إلى عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود، وقد صرح الدكتور بنش بأن هذه المحادثات خطوة كبيرة في سبيل السلام، كما أعلنت أوساط الوفد الاسرائيلي في باريس أن الأمور سائرة على ما يرام،

ولا نستطيع أن نؤكد صحة ما ورد ببرقية السفير المصرى بواشنطن إلى الديوان الملكى ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، والذى يتفق مع النشرة الاخبارية الاسرائيلية. ولكن هذه الوثيقة من وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء في مصر، تثير قضية الوثائق الأخرى المختفية في غرف الحفظ بالدول العربية، والتي من الضروري القيام بحملة للإفراج عنها، خصوصاً بعد أن مر نصف قرن على حرب فلسطين، حتى يمكن كتابة تاريخنا القومي في ضوء الحقائق الثابتة.

على كل حال، أعتقد أننا، بعد العرض الذى قدمناه على مدى مقالين كاملين لأصول الخلافات المصرية - الأردنية - العراقية، أثناء حرب فلسطين، قد أطلنا خطوطناعلى القارئ، وبات علينا المسارعة بالعودة إلى الوثائق، أو على الأقل إلى الجزء من وثائق رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية المصرية التى غطاها عرضنا السابق - على أن نعالج الجزء الثانى من النقاط التى تناولتها بقية الوثائق فور الإنهاء من الجزء الأول.

والوثيقة الأولى، وهى بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٨، تتناول العلاقات المصرية العراقية، وهى من أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، وتتمثل فى تقرير من الوزير المفوض المصرى فى العراق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، وتتناول المبررات التى كانت تسوقها القيادة السياسية العراقية أمام شعبها، لتبرير عدم مساندتها القوات المصرية فى معركة النقب، التى كانت قد بدأت ـ كما ذكرنا ـ فى ١٥ أكتوبر، وانتهت فى دورها الأول فى ١٣ أكتوبر بالهدنة الثالثة تحت قرار مجلس الأمن . كما تتناول الأوضاع الداخلية فى العراق وتأثرها بالقضية الفلسلينية . ونلاحظ أن المبررات التى ساقتها السلطة العراقية تقطر بالخداع .

وتمضى الوثيقة على النحو التالي:

... في يوم الاثنين الموافق أول نوفمبر الجاري، عقد مجلس
 النواب جلسة سرية حضرها سمو الوصي، وألقى فخامة رئيس الوزراء

خطاباً مفصلاً استعرض فيه قضية فلسطين من مرحلة بعيدة،مبيناً أن العراق كان راغباً الرغبة كلها في استمرار القتال، ولكن حضرة صاحب الدولة النقراشي باشا كان لايريد ذلك. كما ألقى مسئولية عدم التعاون على مصر نفسها، وأوضح للمجلس أن العراق عرض على مصر أن تتولى هي القيادة العليا، وأن مصر رفضت ذلك. كما حاول العراق مرة أخرى أن يتعاون مع الجيش المصري في منطقة حاول العراق مرة أخرى أن يتعاون مع الجيش المصري في منطقة النقب، ولكن القيادة المصرية لم تفسح المجال لهذا التعاون...

ويبدو أنه لا ينتظر حدوث حركات ثورية من قبل الشعب العراقي في هذا الموسم، كما حصل في الموسم الفائت. وذلك لأن الرجال الذين نظموا هذه الحركات سابقاً (حزب الاستقلال) يخشون من أن تؤثر هذه الحركات في الوضع الحربي في فلسطين، وذلك بأن تتخذ الحكومة هذه الحركات حجة لسحب الجيش العراقي من فلسطين للمساهمة في إخمادها، الأمر الذي يرضى الاستعمار، ويكون فيه تحطيم القصنية الفلسطينية،

وواضح الخداع في التبريرات التي قدمها الباجه جي في جلسة النواب، لأن رفض العراق قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال ورفضه الهدنة، كان من قبيل المزايدة، فقد كان الوصى على عرش العراق يعرف جيداً أن الجيش العراقي لايمكنه الاستمرار في القتال، خصوصاً بعد إعلان الملك عبدالله قبل قرار مجلس الأمن عدم قدرة قوانه على متابعة القتال، وقد كشف ذلك رياض الصلح في مذكرة مشهورة مؤرخة في ١٤ أغسطس ١٩٤٨ وجهها إلى مزاحم الباجه جي بعد اجتماعه بالملك عبدالله في عمان يوم ٤ أغسطس، وقد ورد في هذه المذكرة مايلي:

وإن وقف القتال هذه المرة كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لايمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها. وقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي في حالة انسحاب الجيش الأردني ينسحب هو أيضاً من الميدان بدون ريب. ولما بلغ هذا الحكومة المصرية أثار قلقها الشديد، فبادرت إلى إيفاد معالى عزام باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

وقد اجتمعنا هناك، وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه، واجتمعنا بعضرة صاحب السمو الملكي الوصى قبل مغادرتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لاقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة، وقد ساعدنا سمو الوصى كثيراً في هذا الموضوع، حتى إنه وعد حفظه الله بالذهاب إلى الجبهة لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود، وصالح صائب باشا، على عدم الاستمرار في القتال، وكان ذلك بحضور سمو الوصى، كما نقل إليكم أسرار القائد صائب الباشا، في حضرة جلالة الملك عبدالله، على عدم القتال، ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك
 الاجتماعات في عمان، ولم يكن قرارنا في عالية إلا النتيجة الطبيعية
 لما استقر عليه الأمر في عمان.

وولقد بلغنى أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها بقرار مجلس الأمن. وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف شرق الأردن والمحضر الذى وضع فى عمان حول هذا الموضوع.

وكنت أتمنى لو لم يعنن بعد هذا عندكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر، إذ أظهرها بمظهر المنفردة في إرادة الكف عن القتال، وصورها بصورة المتوانية المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال.

وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر، فشديد عميق على ما عرف. وأنتم أدرى بما بذلته مصر سلماً وحرياً في سبيل فلسطين، وأنتم أعلم بإخلاصها وتجردها لما بذلت. كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد بالماضى والمستقبل، وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشئون العربية القومية المشتركة الشاملة،.

كان وجه الخداع الثانى فى تبريرات الباجه جى فى مجلس النواب العراقى، هو المتصل بقوله إنه عرض على مصر أن يتعاون مع الجيش المصرى فى منطقة النقب، وأن القيادة المصرية لم تفسح المجال لهذا التعاون. فحقيقة هذا العرض كشفها فاصل الجمالى فى كتابه اذكريات وعبر، فقد ذكر أنه عندما تولى السيد مزاحم الباجه جى الحكم، عينه وزيراً مفوضاً فى وزارة الخارجية، وكلفه بالذهاب لمقابلة النقراشى باشا، ليعرض عليه مساعدة الجيش العراقى للجيش المصرى المحاصر فى الفالوجا. وكانت المظاهرات الشعبية فى العراق تطالب الحكومة العراقية بأن يتحرك الجيش العراقى ويهاجم اليود لفك الحصار عن الفالوجا.

ويقول الدكتور فاضل الجمالي إنه مر بعمان وهو في طريقة إلى القاهرة، وكان معه اللواء إسماعيل صفوت، وذهب إلى مقر القيادة العراقية في الزرقاء، وهناك علم الآتي:

١ - أن الجيش العراقي وضع في الجبهة في وضعية خطرة للغاية.
 ففي إمكان العدو أن يقطع خط الرجعة وخط المواصلات على
 الجيش العراقي بكل سهولة وفي أي وقت.

٢- أن العتاد لدى الجيش العراقي شحيح للغاية، ولا يستطيع الجيش أن
 يحارب بما لديه من العتاد أكثر من يومين.

"- أن أى حركة من الجيش العراقي تتطلب غطاءً جوياً، وهو أمر
 غبر متيسر لأن الطيارات العراقية ليس لها عناد،.

وهذا الكلام كله يبين أن عرض الباجه جي على النقراشي باشا مساعدة الجيش المصرى في النقب، لم يكن أكثر من تأدية واجب مظهري، فضلاً عن أنه يثير السخرية، لأن مساعدة الجيش العراقي للجيش المصرى في الحرب التي دخلتها القوات العربية مجتمعة، لم يكن يتطلب مفاوضات سياسية بين الحكومات!

أما الوثيقتان التاليتان فتناولتا العلاقات المصرية الأردنية. والوثيقة الأولى بتاريخ \(أبريل ١٩٤٩، وهي من أرشيف وزارة الخارجية المصرية، وتتمثل في خطاب من الوزير الأردني المفوض في مصر، بهاء الدين طوقان، إلى إبراهيم عبدالهادى باشا، رئيس الوزراء المصرى، وقد أرفق بها رسالة إليه من توفيق أبو الهدى باشا، رئيس الوزراء الأردني، يخبره فيها بعزمه على الحضور إلى القاهرة لمقابلته، ويطمئنه إلى وضع القوات المصرية في الخليل.

وكانت السلطات الأردنية قد قررت فور إبرام اتفاقية رودس فى البريل ١٩٤٩، إيفاد كل من توفيق أبو الهدى باشا، ومعه فوزى باشا الملقى وزير الدفاع، وحمد فرحان سكرتير رياسة الوزراء، إلى مصر فى يوم ١١أبريل للتفاع، ومم مع رئيس الوزراء المصرى إبراهيم

عبدالهادى في شأن إخلاء القوات المصرية للمواقع التي تحتلها في الخليل وبيت لحم.

وتمضى الوثيقة على النحو الآتى:

اسيدي صاحب الدولة

نحية واحترامات وبعد.

كنت أود من صميم قلبى أن أنشرف شخصياً بمقابلة دولتكم، ولكن حالتى الصحية حالت دون ذلك، إذ أننى بعد أن تشرفت بمقابلتكم أول أمس وقعت طريح الفراش من أنفاوانزا شديدة وحرارة مرتفعة. والحمد لله أصبحت اليوم أحسن بكثير من قبل.

الذلك أرجو دولكتم السماح لى بأن أدرج تالياً البرقية التى تلقيتها أمس من فخامة توفيق أبو الهدى باشا، رداً على برقية أرسلتها إليه بعد تشرفى بمقابلة دولتكم أمس:

، أرجو أن تبلغوا دولة رئيس الوزراء شكر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية وسلامه العالى، مع وافر شكرى، على بيانات دولته. ولما كانت الحالة الجوية وحالتى الصحية قد حالت دون الاسراع فى الزيارة، فإن من المقرر إن شاء الله أن أحضر يوم الاثنين القادم.

، وقد أكدت على الموظفين الأردنيين فى الخليل وجوب المحافظة على أحسن العلاقات مع إخواتهم المصريين، والسعى المستمر لحفظ صلات الود والإخاء بين القوات المصرية والأردنية.

التوقيع وزير الخارجية دهذا، وقد استلمت برقية أخرى تقول بأن فخامة توفيق باشا سيكون مصحوباً بمعالى وزير الدفاع فوزى باشا الملقى، وسعادة حمد فرحان سكرتير رئاسة الوزراء. وسيصلون حوالى الساعة الحادية عسرة من صباح الاثنين القادم الواقع في ١١ أبريل ١٩٤٩، وسينزلون في فندق سميراميس.

أعود فأكرر لدولتكم المعذرة، متمنياً لكم كل صحة وتوفيق في
 خدمة وطننا العربي العزيز والله يحفظكم سيدي.

صديق دولكتم المخلص

بهاء الدين طوقسان،

أما الوثيقة الثانية، فهى من أرشيف وزارة الخارجية المصرية أيضاً، وهى عبارة عن تقرير من إبراهيم عبد الهادى باشا، مؤرخ في يوم ١٢ أبريل ١٩٤٩، يسجل فيه المحادثات التي جرت بينه وبين الوفد الأردني برئاسة توفيق أبو الهدى باشا، والتي تناولت نقاط الخلاف بين البلدين، وهى على جانب كبير من الأهمية، لأنها توضح وجهات نظر الفريقين التي يحجمان عن عرضها على الرأى العربي، وتمضى على النحو الآتى:

محضر دولة توفيق أبو الهدى ومعه فوزى الملقى باشا وطوقان بك الوزير المغوض،

ابدأ الحديث شاكراً على حسن الاستعداد للقائه والتحدث إليه فيما
 يحقق إزالة كل أثر من سوء النفاهم بين البلدين.

الله المواقعة الله أرحب دائماً بالتفاهم معه الما أعلمه من السقامة رغباته وميوله في أن يكون حسن التفاهم شاملاً العلاقات

بين الدول العربية، برغم الصعوبات التي تعترض طريقه في أحيان كثيرة.

وقال: ولعلكم في مصر عبتم على شرق الأردن عدم تدخلها في المعركة الحربية التي أفرد بها اليهود الجيش المصرى. كما أنكم أخذتم على شرق الأردن مؤتمر أريحا والدعوة إليه، وما تقرر فيه. وكذلك التلغراف الذي وجهه الملك عبدالله إلى المهدى باشا.

 وقد اعتذر عن عدم نجدة الجيش المصرى بضعف الوسائل في السلاح والذخيرة، وعدم موافقة الجيش العراقي آنلذ على أن يكون بمثابة قوة احتياط للجيش الأردني إذا هو تدخل في المعركة!

الما عن مؤتمر أريحا، فقد أكددولته أنه وقع باتفاق رؤساء العشائر مع جلالة الملك عبدالله، دون علمه!! وأنه، أى أبو الهدى باشا، اضطر، لملافاة نتائج الموقف، أن يتقدم باستقالته أو توقف هذه المقررات إلى أن تنتهى قضية فلسطين، ويكون الوضع فيها كما تقضى به الأصول الدولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

«كذلك اعتذر دولته عن تلغراف الملك عبدالله للمهدى باشا، بأنه وقع بغير علمه ولا شورته. وأنه كثيراً ما يقع من جلالة الملك عبدالله مثل هذه الأشياء، لأنه عاطفى - على حد تعبيره - ولكن حرص الحكومة دائماً على موالاة مصر وصداقتها، يذهب بنتائج المفاجآت الملكية! بما تبديه الحكومة دائماً من مقاومتها.

دثم عرج دولته على مسلك الصحف المصرية وتشهيرها بالملك عبدالله ومهاجمة شخصه. وضرب لذلك عدة أمثلة. وقال لى: أرجو له أمكن له العمل على إزالة هذه الأسباب، وخصوصاً أن هناك رقابة على الصحف. ولا مانع، إذا كان في أمر شرق الأردن مايثير حملات الصحف - أن تكون هذه الحملات موجهه إلى شخص رئيس الحكومة أو الوزراء، بدلاً من جلالة الملك!

وقلت لدولته: وإن عجز شرق الأردن عن التدخل في المعركة، التي انفرد بحمل عبئها الجيش المصرى، لم يكن يعاب لو أن شرق الأردن أفصدت عن عجز جيشها وعجز ذخيرتها في حينه .. ولكنها لم تكتف بموقفها، بل أخذت تبرر وتدعي أن جيشها يحارب، وأنه ينتصر. وعرضت بالجيش المصرى تعريضاً لعلكم لا تجهلونه. وعلى كل حال، فهذا موقف أخذ نصيبه من حكم الرأى العام العربي، وكان يمكن العمل على تخفيف آثاره لو اتبعت طريقة غيرطريقة العناد التي جاء مؤتمر أريحا أوضح دليل عليها.

اوريما كان في وسع المسئول أن يتغاضى عن كثير من هذا، وأن يحفظه بعيداً عن أن يمس شخص جلالة الملك عبدالله، لولا أن جلالته، كما قررتم، يتعرض للأحاديث الصحفية والاذاعات، ويتخذ قرارات بشأن عقد مؤتمرات، منفرداً وبعيداً عن علم حكومته.

وهنا يصبح من المستحيل أن نجعل الصحافة تحمل على غير مسلول، أو بالأحرى على أشخاص الوزراء الذين لم يكونوا على علم بالذى وقع وإنما من الصحفيين أنفسهم، خصوصاً إذا وصل الأمر إلى مثل ما وقع من جلالة الملك عبدالله في تلغرافه إلى المهدى باشا، وهو عمل ظاهر المعنى في المكايدة وصورته. والواقع لا يتمشى مع ما حدثكم جلالته به اعتذاراً عن إرسال هذه البرقية، إذ لو صح أن الدافع عليه وحده مجاملة بين من تربطهم صلة النسب ببيت النبوة، لوقع مثله بين جلالته وبين السيد على الميرغنى مثلاً. والمهدى باشا نفسه يعلم أن السيد على أدنى لبيت النبوة من شخصه، وهو فى هذا المعنى مقدم عليه.

، فلو استطعتم أن تحجبوا جلالة الملك، برأيكم وسليم مشورتكم، عن أن يعرض نفسه للصحافة، وترك مثل هذه الأمور لرجال حكومته، لكان في الوسع اراحتكم واراحتنا جميعاً مما يكتب في الصحف على صورة يأسف الكل لها.

الله الماقى باشا بأن ما تكتبه المصرى بنوع خاص، وإنى أذكر فوزى الماقى باشا بأن ما تكتبه المصرى فى شأن الملك عبدالله، فوزى الماقى باشا بأن ما تكتبه المصرى فى شأن الملك عبدالله نفسه. إذ أنه هو الذى يصطفى هذه الصحيفة ببرقياته ورسائله، وقد وقع فى يدى بالأمس عدد من الجريدة فيه مذكرات الملك عبدالله التى كتبها بنفسه عن قضية سوريا الكبرى، فكيف وصلت إلى هذه الصحيفة؟ وإذا نشرت هذه الصحيفة غداً أو بعد غد شيئاً يمس جلالة الملك عبدالله، وقد استطاعت من قبل نشر مذكراته، فمن يكون المسئول عن تصديق الجمهور لكل ما تكتبه عنه حقا أو باطلاً؟ لذلك أرجو أن تجدوا، ونجد المعونة من جلالة الملك عبدالله نفسه على ترك

«ثم قلت لتوفيق باشا: «وماذا في شأن الهدنة التي وقعت بينكم
 وبين البهود؟

وقال: ولا تتعدى الوضع العسكرى. وكل ما بلغكم من أن هناك
 اتفاقاً خاصاً مع اليهود في شأن المنطقة التي تحتلها الجنود المصرية
 الآن، غير صحيح.

،قات: قد كان لنا موقف مع لجنة التوفيق حين مرت بنا وسألتنى عن وجهة نظر مصر بإزاء المسائل الأرضية في فاسطين. كنت واضحاً معهم بأن لجنة التوفيق مفروض أن تسوى ما بين العرب واليهود، أما ما بين العرب، فهم يسوونه بينهم وبين أنفسهم. لذلك دهشت أن يكون لكم مع اليهود موقف المستعين بهم في أمر كهذا!

«قال: «أؤكد ما بينته في هذا المعني».

«قلت: «لقد كان من الخير، وقد عامتم أن هذا أذيع في مصر، أن تبادروا بابلاغ الحكومة المصرية على لسان وزيركم المفوض صحة الموقف، لتتحدد الأمور وتتضح، فلا يكون سوء فهم، وعلى كل حال فما دام هذا هو الواقع، فلا أظن مانعاً لديكم أن يكون مقرراً في شيء من الوضوح بالطريقة التي نتفق عليها، ومتى كانت وجهة نظركم هي دوام الصلات بيننا على وضع حسن، فأرجو أن تكون إقامة المصريين في الخليل وما جاورها إقامة مكرمة هادئة، حتى نرى رئينا فيما يكون من أمرهم، ولعكم تحمدون لهذه القوات أنها، بموقفها هذا على الأقل حمت هذه البقاع من أن تقع في أيدى اليهود، فلا يكون من المستحسن أن تشعر في النهاية بأنكم تضيقون بها!

وقال: ولقد علمتم موقفى من هذا الأمر. ونحن لا نحمد فقط لهذه القوات أنها لم تنسحب فتسلم مواقعها لليهود، بل إنها جاءت هناك بناء على طلبنا، وأدت خدمة كبرى القد تداركت الأمر بالترضية اللازمة وعزل الشخص الذى لم يحسن سلوكه مع المصريين، وتركتهم هناك والأمور بينهم وبين الأردنيين على أحسن حال،

 وقلت: المصلحة في دوام التفاهم، حتى لا ينقسم الناس هناك شيعا، وتنشأ خصومات، وتسبب متاعب لمن ينتهي إليه أمر الإدارة هناك بالاتفاق.

«قال: «إنه متأكد من أن الناقمين عليهم هناك أقلية يحركها المفتى، وكانت الحكومة السابقة في سوريا كذلك تحركهم، وأنهم هم الذين حاولوا الاعتداء على حياة الملك عبدالله، وأما الغالبية الأخرى، فهادئة راغبة فى الإقامة بسلام، وإنه بذلك لن يتردد فى أن يقر أمام لجنة التوفيق أنه مستعد لإجراء استفتاء.

وقلت: ولم يجئ وقت الاستفتاء بعد. وعلى كل حال، فالمهم أن يكون الناس آمنين هادئين بحيث إذا اختاروا وضعاً استمروا فيه متعاونين متحابين،

وقال: وهل ترى من خير الفلسطينيين أن تكون لهم دولة مستقلة؟
 وهل يستطيعون أن يأمنوا على أنفسهم بهذا الوضع؟

، قلت: «أنت تنفى حقهم فى أن يقيموا دولة، وفى نفس الوقت تشير إلى الاستفتاء! فإذا كان الاستفتاء فى صالح دولة تنشأ، خرج الأمر من يدك، وإن قلت إلى جانب الاستفتاء بأنه لا يمكن إقامة دولة فى فلسطين، فعلام يكون الاستفتاء؟

وقال: وأنا أقصد أن تبقى الأمور كما هى: كل دولة تدير ما تحت يدها في أرض فلسطين حتى ينتهى النزاع، ويتقرر الوضع النهائي!.

وقلت: وحسنا، إنا متفقون على هذا. ولنفكر في الصورة التي
 يتقرر بها هذا المعنى، حتى لا يكون سوء تفاهم.

وثم سألته عما تركه لليهود من الأراضي بالمنطقة الوسطى مما
 يدخل في ملك العرب، ومبلغ خصبه، ومساحته هناك؟

وقال فوزى الملقى باشا: لقد استعملنا العراق ومحللاً: الزمونا أن نحتل المنطقة التي يحتلونها، وجيشنا صغير، واليهود كانوا يرغبون في الاحتكاك بالجيش العراقي، وهو لا ينوى أن يحتك بهم. فلو أنه تقهقر لأضر بنا ولم تنفعنا الهدنة. فاضطررنا للإتفاق على ذلك، وحملنا عن العراق أوساخ هذا الحل. اوانصرفوا، على أن نلتقى غداً بعد التفكير فى الصورة التى يجرى عليها التفاهم بخصوص الأوضاع فى فلسطين،.

انتهت الوثيقة ، وبقى أن نلقى بعض الضوء على المنطقة التى كان يحتلها الجيش العراقى المشار إليها فى الوثيقة ، وكانت تدخل فى ملك العرب - حسب تعبير إبراهيم عبدالهادى باشا - وهذه المنطقة هى منطقة نابلس ، أو لواء نابلس المعروف باسم ، المثلث، . وكانت هذه المنطقة مخصصة للعرب بموجب قرار النقسيم ، وقد انسحب إليها الجيش العراقى فى ٢١ مايو ١٩٤٨ لأنها منطقة عربية ، ولم يشتبك مع اليهود فى أية معركة جدية باستثناء استرداد مدينة جنين ، ولم يحاول القيام بقطع طريق تل أبيب - حيفا الذى لم يكن يبعد عن المثلث سوى بضعة كيلو مترات . وتجمد وضعه فى هذه المنطقة على هذا النحو إلى نهاية العرب!

وعندما بدأت اتفاقيات الهدنة في رودس، ودارت المفاوضات بين مصر واسرائيل، وبين الأردن واسرائيل، أرادت العراق الظهور في مظهر الدولة العربية الوحيدة التي رفضت التفاوض مع اليهود. ويذلك برزت مشكلة مستقبل منطقة المثلث التي تحتلها في فلسطين، والتي كان على القوات العراقية الانسحاب منها لسيين:

الأول، عدم القدرة على الدفاع عن هذه المنطقة بعد أن انتهت الحرب، والثانى، عدم الرغبة فى البقاء فيها لأسباب داخلية. وقد زادت الحكومة العراقية المسألة تعقيداً عندما رفضت تفويض الوفد الأردني فى رودس فى حق التكلم عن المثلث.

على أنه لما كانت منطقة المثلث تقع في المنطقة العربية وفقاً لقرار التقسيم كما ذكرنا، فلذلك كان موقف اسرائيل ازاءها ضعيفاً. فقد أطلقت في البداية بعض التهديدات بأن القوات الاسرائيلية سوف تحتل أى قسم من فلسطين ينسحب منه الجيش العراقى، ولكنها عادت واتفقت مع الملك عبدالله عن طريق ديان وساسون - على أن يحل الجيش الأردنى محل الجيش العراقى، وعلى هذا الأساس سافر الملك عبدالله لمقابلة الوصى على عرش العراق، وقبل الوصى الناخر ليحل الجيش الأردنى محل الجيش العراقى.

على أن الحكومة الاسرائيلية لم تلبث أن تراجعت فى هذا الاتفاق، وأعلنت فى مذكرة إلى الدكتور بنش ،أن الحكومة الاسرائيلية قد أبلغت بأن القوات العراقية المرابطة فى منطقة المثلث العربى ستنسحب وتسلم مراكزها إلى القوات الأردنية. وإن حكومة اسرائيل تعتبر ذلك خرقاً لأحكام الهدنة، ولن يكون فى وسعها الاعتراف بأية نتائج قانونية عن هذا التبادل. إن شروط الهدنة تسمح بتنقلات قوات نتائج قانونية من هذا التبادل المتبدال قوات دولة بقوات دولة أخرى. إن هذا التبادل لايرمى إلى خروج العراق من المأزق فحسب، بل يقصد منه فتح آفاق جديدة من المساومة أمام شرق الأردن فى مفاوضات رودس،

على أن الحكومة الاسرائيلية مع ذلك م أبرزت استعدادها للقبول بهذا الاستبدال، على شرط إجراء بعض التعديلات الإقليمية في المثلث لمصلحة اسرائيل، أو يترك الملك عبدالله المسألة برمتها، ويدع لاسرائيل التفاهم مع الجيش العراقي بالطريقة التي تراها، وعدم التدخل في القهال، وأخذت الصحف الاسرائيلية ومحطات الاذاعة تعد الرأي العام العالمي والاسرائيلي لحرب ضد الجيش العراقي عن طريق إتهام الجنود العراقيين بالاعتداء على المستعمرات اليهودية المقابلة للمثلث العربي.

وقد طرح عبدالله التل في ذلك الحين فكرة القيام بحركة جريئة مفاجئة ضد الاسرائيليين، شريطة اشتراك الجيش العراقي فيها اشتراكاً فعلياً إذا كان يفضل الحرب على الانسحاب المخزى من فلسطين، وطلب إلى وكيل القائد مظفر بك، ضابط الاتصال العراقي الموجود في قيادة الفرقة الأردنية برام الله، دراسة هذه الفكرة. ولكن في صباح يوم ٢٢ مارس ١٩٤٩ حمل مظفر بك رأى القيادة العراقية، وهو أن المكانيات الحرب أصبحت ضعيفة، والأوفق أن ينسحب الجيش العراقي، ليبقي كاحتياط إلى الخلف؛

وبعد أربعة أيام، أى فى يوم ٢٦ مارس، أرسلت الحكومة العراقية الفريق نور الدين محمد وجميل الراوى باشا، الوزير العراقى المفوض بعمان، إلى قصر المصلى فى الشونة، ليبلغا الملك عبدالله ورئيس حكومته توفيق أبو الهدى، رغبة العراق الملحة فى سحب الجيش العراقى من فلسطين فوراً لأسباب خطيرة أحجما عن ذكرها! وتفويض الحكومة الأردنية تفويضاً كاملاً لانخاذ أية خطوة تتعلق بقضية المتلث دون استشارة حكومة العراق، التى لم تعد تكترث بما يجرى فى فلسطين، لأن سلامة العراق والجيش العراقى أهم فى نظرها من كل شئ.

وبناء على ذلك، انتهت المفاوضات التى كانت تجرى بين الملك عبدالله والحكومة الاسرائيلية بابرام انفاقية الشونة فى ٣٠ مارس عبدالله التى أعطت لاسرائيل - وفقاً لتقديرات عبدالله التل - ما يزيد على *٠٠ ألف دونم من أراضى فلسطين الخصبة . وقد أدمجت هذه الاتفاقية فى اتفاقية الهدنة الدائمة برودس يوم ٣ أبريل ١٩٤٩ . وفى ٩ أبريل شرعت القوات العراقية فى الانسحاب من المثلث، وتسلم الجيش الأردنى المنطقة، ليسلم منها لاسرائيل ما يخصها وفقا لاتفاقية الشرنة واتفاقية الهدنة الدائمة .

البحر الأحمر في الصراع بين مصر وإمرائيل

(19VA - 197V)

البحر الأحمر في الصراع بين مصر وإسرائيل

(1474 - 1477)

حتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ ، كان الصراع على البحر الأحمر بين مصر وإسرائيل يتخذله محورين: الأول، خليج العقبة. والثاني، قناة السويس، أما المحور الثالث، وهو باب المندب، فقد كان غائباً عن الأنظار تحت السيطرة البريطانية على عدن.

وفي بداية الصراع، حين تمكنت اسرائيل من لحتلال ميناء ،أم الرشراش، في يوم ١ مارس ١٩٤٩، والحصول بذلك على منفذ على البحر الأحمر. استطاعت مصر موازنة الوجود الاسرائيلي في إيلات عن طريق السيطرة على شرم الشيخ، ومنع الملاحة الاسرائيلية من المرور في مضيق تيران. وبذلك انتقل الصراع إلى شرم الشيخ، وانصرف هم السياسة الاسرائيلية إلى فك السيطرة المصرية عليها لتحرير ملاحتها في البحر الأحمر. وقد تمكنت من ذلك على مرحلتين:

الأولى في وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ من المارس ١٩٥٧ إلى ٢٣ مايو١٩٦٧ .

الثانية: بعد حرب يونيو ١٩٦٧، في وجود القوات الاسرائيلية ذاتها في شرم الشيخ وتأمينها طريق الملاحة الاسرائيلية عبر مضيق تيران إلى البحر الأحمر.

على أنه في اللحظة التي ظنت اسرائيل فيها أنها تخلصت من اعتراض مصر لها في البحر الأحمر، وأن وجودها في شرم الشيخ قد أصبح بحقق لملاحتها الأمن المطلق، كانت ظروف الصراع السياسي في المنطقة العربية بين حركة القومية العربية والاستعمار البريطاني تهيئ لمصر نفس الظروف والأوضاع التي مكنتها في يناير 190٠ من فرض الحصار البحري على اسرائيل ليس عن طريق شرم الشيخ في هذه المرة، وإنما عن طريق مدخل البحر الأحمر الجنوبي، أي عن طريق مضيق باب المندب.

ذلك أن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في عدن يوم وسنوفمبر ١٩٦٧ - أي بعد أقل من نصف عام من حرب يونيه بالإضافة إلى الوضع المصرى في اليمن الشمالية، قد وفر لمصر عمقا استراتيجيا بالغ الأهمية، وأتاح للبحرية المصرية الفرصة للعمل ضد الملاحة الاسرائيلية في عمق البحر الأحمر من قواعد بعيدة عن مدى الطيران الاسرائيلي، والقيام في باب المندب بنفس الدور الذي كانت تقرم به في شرم الشيخ، وهو منع الملاحة الاسرائيلية من النفاذ إلى البحر الأحمر.

وعلى هذا النحو، وكما أن الوجود المصرى في شرم الشيخ قبل حرب ١٩٥٦ قد عادل الوجود الاسرائيلي في «ايلات»، فإن الوجود المصرى في مضيق باب المندب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ سوف يعادل الوجود الاسرائيلي في شرم الشيخ وإيلات معاً.

حادث الباخرة كورال سى:

وقد تبدت بوادر الخطر على الملاحة الاسرائيلية من ناحية باب المندب في حادث خطير وقع في يوم ١١ يونية ١٩٧١ ، وهو مهاجمة زورق مسلح مجهول لناقلة البترول «كورال سي» Coral Sca (٨٧ ألف طن) التي ترفع علم ليبريا، وتحمل شحنة من بترول الخليج العربي إلى إسرائيل، وكانت تعبر مضيق باب المندب قرب جزيرة «بريم» (وهي إحدى الجزر التابعة لليمن الديمقراطية الشعبية، وتتوسط المدخل الجنوبي للبحر الأحمر)، حيث تعرضت لهجوم قذائف مدفع بازوكا محمول (وهو مدفع مضاد للدبابات) يحمله زورق سريع مجهول، اتجه في أعقاب القذف إلى جزيرة «بريم». وقد أدى الهجوم اليوناني تمكن وبحارته الذين يبلغ عددهم ٢٥ ، منهم ٢٣ اسرائيلياً، من إخماد النيران.

وقد فرضت اسرائيل حظراً على نبأ الحادث لمدة ٢٤ ساعة، ثم أعلنت شركة ويام، الاسرائيلية أول نبأ عنه في بيان، عرضت فيه وصفا للحادث، ولم تحدد جنسية البترول الذي تحمله الناقلة إلى ميناء إيلات ليتم نقله عبر خط أنابيب البترول الاسرائيلي الجديد إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، ليعاد تصديره إلى أوربا.

وقد أعلنت وجولدا مائير، في اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي عقب الحادث أن اسرائيل تدرك الخطورة الجسيمة التي تمثلها محاولة إغراق الناقلة الليبرية الضخمة، وهددت بأن اسرائيل سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتأمين حرية الملاحة إلى موانيها. ثم أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي عقب الاجتماع بياناً ذكر فيه أن اسرائيل ننظر نظرة خطيرة إلى ذلك الاعتداء(١).

ومع أن فدائيى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هم الذين ارتكبوا الحادث - كما عرف فيما بعد (٢) - إلا أن الحكومة الاسرائيلية اعتبرت حكومة الاسن الديمقراطية ،مسئولة، عن الحادث، ووجهت إليها إنذاراً عن طريق حكومة ليبريا وعدد من المنظمات الدولية . وكانت اليمن الديمقراطية قد أعلنت على لسان بعض زعمائها عقب الاستقلال، أنها سوف تحكم سيطرتها على مضيق باب المندب من جزيرة بريم، ولن تسمح لاسرائيل بالملاحة في هذا المضيق (٢).

كذلك أعلن العسكريون الاسرائيليون ـ وفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية ـ أنهم يعتبرون هذا الهجوم أخطر ضرية تعرضت لها الملاحة الاسرائيلية حتى الآن، وأن هذه الضرية لا يعادلها إلا قرار عبدالناصر في مايو ١٩٦٧ باغلاق مضيق تيران(1).

محاولات إسرائيل الوصول إلى باب المندب:

وقد انطاقت إسرائيل في أعقاب هذا الحادث، امعالجة أمنها بطريقتها الخاصة، فقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى أن أطماعها في الوصول إلى البحر الأحمر قد قادتها إلى انتهاك الهدنة واحتلال ميناء أم الرشراش، ثم قادتها رغبتها في حماية ملاحتها في البحر

TIME, March 19, 1973.

⁽٢) معين أحمد محمود: اسرائيل والبحر الأحمر (مجلة شئون فلسطينية، يونيو ١٩٧٣).

 ⁽٣) يبردمتريا: من السويس إلى العقبة، ترجمة يوسف مزاحم ص ١٩٩١ (بيروت، دار العربية).

الأحمر إلى الاشتراك في العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ واحتلال شرم الشيخ وعدم الانسحاب منه إلا بعد أن ضمنت تسليمه للقوات الدولية. ثم قادتها رغبتها في إعادة فتح مضيق تيران بعد إغلاقه في وجه الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٣مايو١٩٦٧، إلى شن حرب هجومية على مصر واحتلال شرم الشيخ. وقد كانت الخطوة التالية الآن هي التواجد الاسرائيلي في مضيق باب المندب، وهذا ما هبت لتحقيقه بعد حادث الباخرة كورال سي.

فلم تكد تمضى بضعة أشهر على هذا الحادث، حتى كان رئيس أركان حرب القوات الاسرائيلية، الجنرال حاييم بارليف، يزور أثيوبيا للتباحث مع قائد البحرية الأثيوبية حول وتأمين، مدخل البحر الأحمر للبلدين. وطبقاً لما أوردته جريدة الأهرام القاهرية في ذلك الحين، فإن الجنرال بارليف عرض خلال هذه المباحثات تقديم دعم كبير للبحرية الأثيوبية يسمح بوجود ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. (ومن المعروف أن المحمورية العربي البحر الأحمر، وبن المعروف أن الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجمهورية اليمن الذيمقراطية الشعبية، مجبوري الفرنسي الذي كانت توجد به قاعدة شعبوني الفرنسية. وينتهي الساحل الغربي للبحر الأحمر جنوب شواطئ أثيوبيا قبل مدخل باب المندب بقليل حيث تبدأ شواطئ الصومال الفرنسي وجمهورية الصومال الفرنسي وجمهورية الصومال).

وقد انطلقت المباحثات من نقطتين محددتين: الأولى، حاجة القوات الأثيوبية لشراء شبكة رادار تقيمها على ساحلها الشرقى على البحر الأحمر، لاكتشاف ثوار أرتيريا، الذين كانوا يهربون السلاح عبر البحر ويتلقون تدريباتهم في جزيرة بريم.

والثانية حاجة الاستراتيجية الاسرائيلية إلى السيطرة على جنوب البحر الأحمر خشية أن تتمكن البحرية العربية من إغلاق هذا البحر في وجه الملاحة الاسرائيلية أو أمام السفن المتجهة إلى اسرائيل، مما يهدد بالقضاء على خط أنابيب البترول الذي أقامته اسرائيل من إيلات إلى عسقلان (وكان مقدراً أن ترتفع طاقته إلى ٦٠ مليون طن في عام ١٩٧٤).

وقد تعهد الجنرال بارليف، خلال هذه المباحثات بقيام اسرائيل بتدريب القوات المسلحة البحرية الأثيوبية مجانا، ومدها بزوارق الدورية وبعض الصواريخ، وتقديم شبكة الرادار التى تقام على مدخل البحر الأحمر، وقيام ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية بتشغيل هذه الأجهزة والأسلحة حتى إتمام تدريب قوات البحرية الأثيوبية عليها.

وكان الهدف من الاتفاق ـ بالإضافة إلى هذه المزايا ـ أن يتحقق الآتي:

أولا: إيقاف أى إنجاه عربى مستقبلاً إلى أن تكون للبحرية العربية اليد العليا في البحر الأحمر.

ثانياً - تأمين الوجود الأمريكي في البحر الأحمر.

ثاثثاً مواجهة الوجود البحرى المصرى في البحر الأحمر والوجود السوفيتي في المحيط الهندي.

على أن مصر لم تلبث أن تحركت لايقاف هذه المحاولة الاسرائيلية. فقد نشر الخبر في جريدة الأهرام في شكل يحمل أهمية قصوى، وحدثت ضجة ترتبت عليها أن أصدرت وزارة الأعلام الما المنهم الأبرى: إعلاق مضائق تيراد، السبب والدربعة (شون فلسطينية، المرحع المذكور).

الأثيوبية بياناً أنكرت فيه المحاولة الاسرائيلية انكاراً تاماً واعتبرتها من نسج الخيال⁽¹⁾.

لم يثن فشل هذه المحاولة اسرائيل عن محاولتها للنفاذ إلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. ففي ذلك الحين كانت قد تضاعفت حاجتها من البترول بسبب تضاعف أداتها الحريية، حتى بلغت وممليونا من الأطنان في عام ١٩٧٣(١) بدلاً من المليون أو المليونين التي كانت في حاجة إليها عندما بدأت مصر في فرض الحصار عام ١٩٥٥، ولذلك اتجهت محاولاتها في هذه المرة إلى احتلال بعض الجزر الواقعة على مدخل مضيق باب المندب.

ففى يوم ١٩ مارس ١٩٧٣، كشفت مجلة وتايم، Time الأمريكية عن احتلال اسرائيل لبعض الجزر فى جنوب البحر الأحمر، وقالت الها علمت أن إسرائيل لبعض الجزر فى جنوب البحر الأحمر، وقالت الهاعلمة أن إسرائيل قد أرسلت بعض الوحدات الهمتازة من الكوماندوز الاسرائيلي لاحتلال بعض هذه الجزر المهجورة على بعد مميلاً تقريباً من باب المندب. وأنها أقامت فى إحدى هذه الجزيرة، وهى «زقر» تربع عاعدة للرادار. وقالت المجلة إن هذه الجزيرة، التى تبلغ مساحتها ٧٠ميلاً مربعاً، وتخلو من المياه، هى إحدى مجموعة جزر الحنيش Hanish التى تقع على بعد ٧٠ميلاً من ساحل اليمن. وأن الكوماندوز الاسرائيليين الذين احتلوا الجزيرة يتكلمون العربية بطلاقة، ولا يرتدون الملابس العسكرية، ولا يرفعون أعلاماً، ويتم تناويهم كل ثلاثة أشهر عن طريق وحدات الأسطول التى تأتى فى جنح الليل. وذكر أن هذه القاعدة تدار منذ ثمانية أشهر.

⁽٦) الأهرام في ١٥ سبتمبر ١٩٧١

ثم قالت مسجلة (تايم) أنه على الرغم من الاحتياطات التى اتخذتها اسرائيل لعدم تسرب نبأ هذه القاعدة ، إلا أن نبأ هذا الاحتلال المتضح لليمنيين عن طريق أحد الجواسيس الاسرائيليين، ويدعى باروخ زكى مزراحى، الذى اعترف بذلك تحت ضغط التعذيب.

لم تكن مجلة تايم وحدها هي التي كشفت هذا النبأ، فقد ترددت من قبل ذلك أنباء عن احتلال اسرائيل لبعض جزر البحر الأحمر، من مصادر عديدة، أهمها واشنطن، مما أثار ضجة في البلاد العربية، ودعاً الأمين العام المساعد للجامعة العربية في ذلك الحين، الدكتور سيد نوفل، إلى الاتصال بسفير اليمن الشمالية والجنوبية لطلب معلومات من حكومتيهما عن هذا الموضوع. كما أخذت الجهات المختصة في الأمانة العامة في وضع تقرير حول مصير الجرزر العربية في البحر الأحمر، وعمل دراسة حول تصور الجامعة العربية للاستراتيجية العربية في البحر الأحمر(أ). وفي أول أبريل 1974 عقدت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية اجتماعاً بحثت فيه الوضع العربي في جزر البحر الأحمر، وفكرة عقد مؤتمر للدول العربية الست المطلة على البحر الأحمر.

وقد انجهت أصبع الاتهام فى ذلك الحين إلى أثيوبيا، التى تربطها باسرائيل علاقة وثيقة. فقد كتبت جريدة ١٤٠ أكتوبر، العدنية تقول: ابن احتلال اسرائيل لهذه الجزر تم تحت التزامات تعاقدية مع إحدى الدول الأفريقية المجاورة، وأوضحت الجريدة أن حديث مجلة اتايم،

(8) Ibid.

⁽٩) الأهرام في ١٤ مارس ١٩٧٣.

 ⁽۱۰) سجل العالم العربي، وثائق أحداث آراء سياسية (مجلد أيريل مستمبر ١٩٧٣ ص.
 ۱۱۷۱ بيروت: دار الأبحاث والنشر.

الأمريكية عن احتلال هذه الجزر على مضيق باب المندب ، هو تغيير في الصيغة القانونية للوجود الاسرائيلي في هذه الجزر ، . ووصف السيد محمد صالح الفولقي ، وزير خارجية اليمن الجنوبية . نبأ احتلال الجزر بأنه ، تمهيد وتهيئة للرأي العام العربي والعالمي لتقبل الوجود الاسرائيلي كأمر واقع (۱۱۱) وأعلن الوفد المصري في لجنة الخبراء العرب للبحار المنعقدة في القاهرة في ذلك الحين ، أن اسرائيل تحاول السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق الاتفاق مع أثيوبيا، ونبه إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر (۱۲).

على أن الحكومة الأثيوبية أنكرت أنها تنازلت لاسرائيل ،عن أى جزء من الأراضى الأثيوبية، وفى الحديث الذى دار بين محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية، ووزير خارجية أثيوبيا فى هذا الصدد، أكد الوزير الأثيوبي استعداد حكومته لاستقبال وفد من الجامعة العربية لزيارة السواحل والجزر الأثيوبية فى البحرالأحمر، لاثبات أن بلاده لم تعط اسرائيل أية قواعد عسكرية فيها، (١٣٠).

وفى يوم 11 يوليو 19٧٣ أعلن القاضى عبدالرحمن الأريانى رئيس المجلس الجمهورى فى اليمن الشمالية، لعدد من الصحفيين المصريين، عدم وجود أى قوات أجنبية فى الجزر اليمنية فى البحر الأحمر، باستثناء جزيرة أبو على التى تنازل عنها الانجليز عند انسحابهم من الخليج عام ١٩٦٨ إلى أثيوبيا، كما نفى القاضى الأريانى الأنباء التى ترددت عن وجود عسكرى اسرائيلى فى الجزر اليمنية، وأكد أن حماية الجزر واجب وطنى وأنه طلب معونة عدة

⁽١١) نفس المصدر، مجلد يناير به مارس ١٩٧٣ ص ٧٦.

⁽١٢) نفس المصدر، مجلد أبريل ما سبتمبر ١٩٧٣ ص ١١٧٨

⁽۱۳) نفس المصدر ص ۱۱۲۵ ــ ۱۱۷۸

دول عربية لتمكين قوات اليمن الشمالية من مواجهة الالتزامات المترتبة على الوضع في تلك المنطقة (١٠).

وقد وضعت هذه التصريحات الستار حول هذه القضية، ولكنها لم نحسمها بصورة حاسمة. فهل قامت اسرائيل حقيقة باحتلال جزيرة زقر وأقامت فيها قاعدة للرادار. كما كتبت مجلة ،تايم، الأمريكية أم أن القصة كلها كانت محض خيال؟.

للرد على ذلك لدينا بعض الملاحظات:

أولا - أن القصة لم تنشرها ممجلة تايم، وحدها، بل رددتها مصادر أخرى قبل مجلة تايم، بل لقد نشرتها جريدة الأهرام في القاهرة يوم ١٤ مارس - أي قبل صدور عدد المجلة الأمريكية.

ثانياً - أن الحكومة الأثيوبية عندما نفت منح اسرائيل قواعد عسكرية، أنصب نفيها - كما ذكرنا على السواحل والجزر الأثيوبية. ونحن نعرف أن جزيرة وزقر، ليست من الجزر الأثيوبية. ولكنها تقع في مواجهة الساحل الأثيوبي. ولربما اقتصرت المعاونة الأثيوبية على التسهيلات التي مكنت اسرائيل من احتلال هذه الجزيرة، دون أن تتحمل الحكومة الأثيوبية أية مسئولية عن ذلك، باعتبارها ليست أرضا أثيوبية.

لاصاحب لها من الناحية القانونية، وإن كانت اليمن تطالب بحق السيادة على جزيرة «الحنيش الكبير»(١٥).

رابعاً - إذا كانت تصريحات القاضى الأرياني تشمل مجموعة جزر الحنيش، فأغلب الظن أن الصحة التي أثارتها مصر والبلاد العربية والجامعة العربية حول هذا الاحتلال قد أجبرت الحكومة الاسرائيلية على سحب قواتها من جزيرة زقر وإلغاء القاعدة العسكرية التي أقامتها . وعلى كل حال، فلم يكن لهذه القاعدة ذكر في حرب أكتوبر 1947 .

شرم الشيخ فى النزاع المصرى الاسرانيلى بعد حرب يونية ١٩٦٧

على كل حال، فإن شعور اسرائيل بالخطر من ناحية باب المندب، لم يصرفها بطبيعة الحال عن الاهتمام بشرم الشيخ الذي تحتله منذ حرب ١٩٦٧، فقد أقامت طريقاً برياً ساحلياً يوصل بين ميناء إيلات وشرم الشيخ، وأخذ ساستها يعلنون عن عزمهم على الاحتفاظ بشرم الشيخ، فقد أعلن موشى ديان في سبتمبر ١٩٦٩ قوله: ال تكون إيلات هي حدودنا الجنوبية، وإنما شرم الشيخ، (١١). وفي ديسمبر ١٩٧٠ أعلن إيجال ألون ونائب رئيس الوزراء في اسرائيل أن هناك أربع مناطق لن تنسحب منها اسرائيل عند إقرار أي تسوية، منها منطقة شرم الشيخ، وفي يوم ٢٣ يناير ١٩٧٠ قدم زعيم حزب منها منطقة شرم الشيخ، وفي يوم ٣٣ يناير ١٩٧٠ قدم زعيم حزب

 ⁽١٦) محمد فيصل عبدالمنعم وإبراهيم كروان: التوسع الاسرائيلي عرص وتخليل مشروعات
 السلام الاسرائيلي، بيزية ١٩٦٧ ـ أكتوبر ١٩٧٢ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)

المابام، دمائير يعرى، أمام اللجنة السياسية مشروعه للسلام، وقد تضمن: دضمان الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران، وضمان تواجد إسرائيل بشكل أو بآخر في شرم الشيخ، . .

وفي يوم ٨فبراير ١٩٧١، ويعد جولة للمبعوث الدولي يارنج بدأت منذ ٥يناير، قدم لكل من اسرائيل ومصر مذكرة تتضمن أسس اتفاقية السلام المطلوبة دوليا وعربياً. وقد تضمنت المذكرة انسجاب اسرائيل من الأراضى المحتلة، على أن يرافق الانسحاب عدة اجراءات منها: «نرتيبات أمن عملية في منطقة شرم الشيخ تضمن حرية الملاحة في مضايق تيران، على أن اسرائيل أعلنت في مذكرتها وليارنج، يوم ٢٦ فبراير ١٩٧١ أنها لن تنسحب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وأعلنت جولدا مائير في خطابها أمام المؤتمر الوطني لحزب العمل الاسرائيلي الحاكم يوم ٤ أبريل ١٩٧١ أن اسرائيل لن تتخلى عن شرم الشيخ، وأنها ترفض المعترف بها، بما في ذلك فكرة إقامة القوات الدولية على الصدود. وقد عبر موشى ديان عن موقف اسرائيل اللسبة لشرم الشيخ هون سلام، على السلام بدون شرم الشيخ، (١٠).

ومن الطريف أن جولدا مائير طالبت مصر بأن تدرك أهمية شرم الشيخ لاسرائيل كما تدرك إسرائيل أهمية قناة السويس لمصر: «إننا ندرك أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن مصر يجب أن تدرك أهمية شرم الشيخ لإسرائيل. إن شرم الشيخ لا أهمية لها بالنسبة لمصر، ولكنها مهمة بالنسبة لنا ولاتصالاتنا البحرية مع الشرق، ولم يكتف الاسرائيليون - بالمطالبة بشرم الشيخ، بل طالبوا بطريق برى (١٧) د. عد العظيم رمضان، تاريخ قبا وسقوط مبادرة بارغ (الطلبة أبريل ١٩٧٣).

من ايلات إلى شرم الشيخ. وفى يوم ٢٧ مارس ١٩٧٣ أعلن شيمون بيريز وزير المواصلات الاسرائيلى،أثناء حفل افتتاح ورشة طيران جديدة فى شرم الشيخ، أنه لن يحصل انسحاب من شرم الشيخ، وينبغى إنشاء المستوطنات على طول القطاع الساحلى(١٨).

ولقد كان من الطبيعى أن تصطدم هذه الأطماع الاسرائيلية في شرم الشيخ بالسيادة المصرية على هده المنطقة. وكما أن احتلال اسرائيل شرم الشيخ في حرب ١٩٥٦ · :صطر مصر إلى السكوت على مرور الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران، فإن احتلال اسرائيل شرم الشيخ في حرب ١٩٦٧ اضطر مصر إلى نفس الشي، ففي رد مصر على مذكرة يارنج الني قدمها يوم ٨فبراير١٩٧١، قبلت التعهد ،بضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والقبول بوضع قوة سلام دولية في شرم الشيخ، الأا.

وعندما أشار مدير تحرير مجلة النبورويك، الأمريكية في حديث مع الرئيس السادات يوم ٤ أبريل سنة ١٩٧٣، إلى قول جولدا مائير: اإن الضمان الوحيد لأمن اسرائيل في سيناء هو منطقة شرم الشيخ، وأن هذا القول يستحق الاستكشاف من جديد، أجاب الرئيس السادات فائلاً: ، سنوافق على أي شئ بالنسبة لشرم الشيخ، وعلى ضمان حرية الملاحة، ولكن لن نوافق على احتلال اسرائيل، اننا سنعطيها للمجتمع الدولى تحت أية صيغة يرونها مقبولة، إلى الخمسة الكبار في مجلس الأمن بما فيهم الصين، بقواتهم أو بقوات محايدة تحت ضمانتهم. ماذا تستطيع أن تطلبه منى أكثر من ذلك؟ ولكن أن تبقى اسرائيل

⁽١٨) المقدم الهيثم الأبوبي: المرجع المدكور

⁽١٩) د. عندالعظم رمصات المرجع المذكور

رائحة غادية كما يحلو لها في منطقة شرم الشّيخ فذلك أمر ليس محل نقاش، (۲۰).

على أن التعنت الاسرائيلي لم يلبث أن أدى إلى نتيجته الطبيعية في يوم ٦ أكتوبر١٩٧٣، وهي الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة.

البحر الأحمر في حرب أكتوبر ١٩٧٣:

يفهم ، ن المصادر العسكرية المصرية أن خطة فرض الحصار على مضيق باب المندب، لحرمان الملاحة الاسرائيلية من المرور في البحر الأحمر، كانت جزءاً أساسيا من خطة الحرب ضد اسرائيل، وكان الغرض من ذلك إهدار نظرية الأمن الاسرائيلي التي أصبحت تتمسك بوجود الاحتلال الاسرائيلي الشرم الشيخ. وقد شرح اللواء عبدالغني الجمسي، رئيس هيئة العمليات، ذلك بقوله: «لقد كان العدو يركز على أن شرم الشيخ تتحكم في تجارته وبتروله، وأنه لن ينسحب منها لهذا السبب، فكان القرار الحكيم الذي اتخذ في هذا الشأن هو فرض الحصار البحري على اسرائيل من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حتى تشعر اسرائيل بأنه رغم وجودها في شرم الشيخ الأ أن هذا الوجود لا قيمة له إذا كنا نتمكن من التأثير عليها من باب المدحد» (۱۲).

⁽٢٠) المقدم الهيئة الآيوبي: المرجع المذكور، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس السادات في الفترة من يتاير إلى ينسمر ١٩٧٣ من ١٩٤ (الهيئة العامة للاستعلامات). ومن المؤرة من يتاير إلى ديسمبر ١٩٧٣ عن ١١٥ (الهيئة العامة للاستعلامات تلاعبت في هذا الحديث الصحفي، وحذفت منه الجزء الحاص بموافقة الرئيس السادات على ضمان حرية الملاحة في شرم الشيخ. مع أن المقصود بالمجموعة المذكورة أن تكون لها صفة توثيقية.

⁽۲۱) اللواء محمد عبدالغنى الجمسى: عمليات أكتوبر، وكيف خططنا لها، وكيف نفذناها (وزارة الحربية: الرجال والمعركة أكتوبر ١٩٧٢ _ أكتوبر ١٩٧٤).

وطبقاً لما أورده اللواء حسن البدرى، فإن الخطة دخلت فى دور التنفيذ فى أوائل شهر أكتوبر ١٩٧٣ حين أعلن عن تنفيذ المناورة السنوية لقوات البحرية المصرية التى تجرى كل عام فى نفس الموعد، باعتبارها جزءاً من المناورة الكبرى القوات المسلحة. فقد تحركت غواصات البحر الأحمر تحت سنار إجراء بعض الاصلاحات الصرورية فى إحدى موانى الباكستان، وكان قد تم الاتفاق على ذلك مسبقاً مع السلطات الباكستانية. ثم تحركت مدمرات البحر الأحمر إلى منطقة عملياتها عند باب المندد. . وتم ذلك تحت ستار إجراء رزيارة ودية لدول المنطقة (١٠).

وبمجرد أن نشبت الحرب، فرضت مصر الحصار البحرى على باب المندب. وقد شارك فى فرض الحصار غواصتان ومدمرتان تابعتان للبحرية المصرية، بالإضافة إلى زوارق طوربيد وزوارق مسلحة تابعة لبحرية دولتى اليمن الجنوبية واشمالية (١٣٠). وقد صرح الفريق فؤاد أبوذكرى قائد القوات البحرية المصرية يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٣ بأن إغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية، والسيطرة على منافذه بواسطة القطع البحرية المصرية، قد تم بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٤). وقال إن القوات البحرية المصرية قامت بمهام الزيارة والتفتيش والاعتراض للسفن التجارية فى جنوب البحر الأحمر منذ بدء العمليات. وكانت اسرائيل تستخدم ٢٤ سفينة تجارية شهرياً لنقل

 ⁽۲۲) لواء حسن البدري وآخرون. حرب ومضان: الحولة العربية الاسرائيلية الرابعة، أكتنوس
 (۲۷) الطبعة الثانية ص ۲۳۶ (الشركة المتحدة للنشر والتوزيع)

⁽٣٣) الحرب العربية الاسوائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات (بيروت. سلسة كتب فلسطيمية عدد ٥٩. أكتوبر ١٩٧٤). ص ١٣٤، حاشية ٤٦٪

⁽٣٤) نقلاً عن نفس المصدر

بترول إيران عبر باب المندب، فمنع دخولها، كماكانت تنقل ٦ مليون طن من بترول خليج السويس إلى ايلات لسد احتياجاته البترولية. وقد بلغ من كفاءة تنفيذ المخطط العسكرى للتعرض لخطوط المواصلات البحرية أنه لم تدخل أو تخرج سفينة واحدة من ميناء إيلات حتى توقيع اتفاقية فصل القوات(٢٠٠).

وقد اعترفت الدراسة التي قام بها معهد اليونارد ديفز، بجامعة القدس بنجاح الحصار المصرى لباب المندب فقالت:

ان السفن الحربية التى تملكها مصر، بالاضافة إلى ما أمكنها الحصول عليه من تسهيلات من الدول العربية بالمنطقة، قد جعلت مصر قادرة على حصار مضيق باب المندب. وقد عجزت إسرائيل، التى لم تكن تملك سوى وحدات ضعيفة بالبحر الأحمر، عن فك الحصار، حيث لم يكن فى مقدور القوات المتمركزة بهذه المنطقة العمل بأعالى البحار،.

ثم قالت: «إن التغير الجذرى الذى حدث فى البحر الأحمر، وفشل اسرائيل فى تجميع قوة بحرية فى هذه المنطقة، قد مهد الطريق لحصار اسرائيل بواسطة البحرية المصرية فى حرب الغفران،(٢٠).

أما عن الحرب في البحر الأحمر، فوفقاً لما ذكره الفريق أبو ذكرى، فقد قصفت الوحدات البحرية مناطق بعيدة عن قواعدها، ولم تعترضها وحدة بحرية إسرائيلية واحدة. ومن هذه المناطق شرم

⁽٢٥) الفريق فؤاد أبو ذكري: البحرية المصرية وحرب الغفران (الأهرام في ٨ أكتوبر

⁽٣٦) نقلاً عن: الفريق أبو ذكرى: دور القوات البحرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ (الندوة الدولية لحرب أكتوبر١٩٧٣، القـاهرة ٧١ _ ٢٧ أكتـوبر ١٩٧٥ المجلد الأول، القطاع المسـكرى صـ ٩٨

الشيخ، التى تعتبرها إسرائيل قاعدة هامة لتأمين الملاحة عبر مضيق تيران، وتكرر القصف عدة مرات بالصواريخ الموجهة وغير الموجهة وغارش سدر الشيخ ورأس محمد ورأس سدر في اليوم الأول للعمليات،.

وفي الدراسة التي قدمها في الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بجامعة القاهرة عن: ودور القوات البحرية في أكتوبر ١٩٧٣، عقد مقارنة هامة بين المهام التي قامت بها البحرية المصرية في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وتلك التي كلفت بها في حرب يونية ١٩٦٧، فقال: إن البحرية المصرية في عام ١٩٦٧ لم تكلف بأي مهام هجومية، على الرغم من توافر الوحدات ذات القدرات القتالية المؤثرة، مثل الغواصات ولنشات الصواريخ والمدمرات. وإنما كانت القوات البحرية مكلفة أساساً بالدفاع عن السواحل والمواني، وتنفيذ الهدف السياسي الخاص بالسيطرة على الملاحة بمدخل خليج العقبة، في ظروف عدم احتمال اشتعال الموقف العسكري، وهكذا لم يتوفر عنصر المبادأة ، وهو أساسي في الحروب البحرية ، وبالتالي كان التركيز على تجميع قوة بحرية متوازنة بهذه المنطقة لتنفيذ القرار السياسي، خاصة بعد ما أذيع عن أن بعض الدول البحرية قد قررت الدخول إلى خليج العقبة بالقوة، وكسر القيود التي أعانتها مصر. ولقد نفذت القوات البحرية هذه المهمة الشاقة بكفاءة عالية، وسيطرت تماماً على مشارف خليج العقبة ،

وقال: اومما يثبت أن القوات المصرية كانت على درجة عالية من الكفاءة القتالية أنه عقب القتال عام ١٩٦٧ تم تدمير سفينة القيادة الاسرائيلية ايلات بسهولة تامة بالصواريخ البحرية الموجهة، وكان غرق إيلات درساً قاسباً لاسرائيل أكد لها أن القوات البحرية المصرية

بعد وقف القتال كان لديها قدرات وامكانيات لم يتم استغلالها في نلك الحولة.

ثم قال الفريق فؤاد أبوذكرى: «إن القوات البحرية قد خططت لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وفقا للأسلوب العلمى السليم وخاصت معاركها بكفاءة قتالية ممتازة وروح معنوية عالية ، مستثمرة فى ذلك ما بذل من جهد فى التدريب والاعداد لهذه المعركة (٢٧).

وفى الحقيقة أن الوحدات البحرية المصرية فى حرب أكتوبر لم تكف عن عملياتها فى البحر الأحمر، مما سبب خسائر كبيرة لاسرائيل. فقد قامت ببث حقول الألغام فى خليج السويس مع بداية العمرات، مما أدى إلى غرق ناقلة بترول للعدو حمولتها ٤٢ ألف طن، ومعها لنش انقاذ حاول مساعدتها. وعادت البحرية الاسرائيلية إلى استخدام ممر داخلى ضيق لا يسمح بالمرور إلا للسفن الصغيرة فقط، ولكن السلاح البحرى المصرى بث كمائن الألغام فى المنطقة، مما سبب اصابة ناقلة بترول أخرى حمولتها ألفا طن. وكان استخدام الألغام فى خليج السويس سلاحاً وأسلوباً جديداً فى القتال استخدمته القوات المصرية البحرية ضد اسرائيل(٢٠٨).

وقد اشترك سلاح الطيران المصرى في قصف المواقع الاسرائيلية على ساحل البحر الأحمر لحرمان العدو من الاستفادة من بترول سيناء. فقصفت مناطق آبار البترول على شاطئ خليج السويس في بلاعيم (٢١٠). كما قصفت منطقة أبو رديس على ساحل البحر الأحمر ورأس سحد (٢١). كما شملت عمليات جنود الصاعقة المحمولة

⁽۲۷) نفس المصدر ص ۹۲ ـ ۹۳، ۹۹.

 ⁽۲۸) الفريق فؤاد أبو دكري كيف نجحت القوات السحرية في تخفيق مهامها (وزارة الحربية:
 المرحم المدكور ص ٣٣٨ _ ٣٣٩).

⁽۲۹) بياذ عسكري رقم ١٨ يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ (نقس المصدر).

⁽٣٠) بيان عسكرى رقم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣، ورقم ٣ في ١٢ أكتوبر، ورقم ٢؟ في يوم ١٦ أكتوبر.

بطائرات الهلوكبتر جبهة عريضة امتدت من شرم الشيخ إلى شمال سيناء. ولم يكن إلا بعد نجاح عملية الثغرة حين حاولت مجموعة من الوحدات الاسرائيلية البحرية الخاصة بالكوماندوز في البحر الأحمر، الاقتراب من الشاطئ المصرى، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب بعد أن اشتبكت معها البحرية والمدفعية المصرية(٣).

على كل حال، فبتوقف القتال، تبدأ صفحة جديدة في الصراع السياسي على البحر الأحمر بين مصر واسرائيل. فقد رأينا كيف خاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧ بسبب اغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية، وقد اسقطت حرب أكتوبر ١٩٧٣ الأهمية الاستراتيجية لهذه المضايق بعد أن تمكنت البحرية المصرية بكفاءة من إغلاق مضيق باب المندب. ومع وقف القتال أخذت اسرائيل توجه جهودها لرفع الحصار المفروض على باب المندب، وبدأ بالتالي صراع آخر في هذا الميدان الجديد.

ففى المرحلة الأولى من محادثات الكيلو 1 • ١ المشهورة على طريق القاهرة - السويس بين مصر واسرائيل، ركزت اسرائيل فى الاجتماع الأول الذى انعقد يوم ٢٨ أكتوبر على فك الحصار المصرى عن باب المندب، إلى جانب المحافظة على وقف النار وترتيب تبادل أسرى الحرب(٢٣).

وقد استعانت اسرائيل بالولايات المتحدة للتدخل لإنهاء هذا الحصار على باب المندب. ولم تتأخر الولايات المتحدة عن طرح الموضوع في أثناء المباحثات التي جرت بين الدكتور هنري كسينجر والرئيس السادات. ففي يوم لانوفمبر كان موضوع حصار مصر لباب (٣٠) بيان عكري رقم (٥ في ٢١ كتير.

(٣٢) لواء حسن البدري وأحرون: المرجع المذكور ص ٢٥٠.

المندب أحد الموضوعات الرئيسية التي دار البحث فيها خلال الاجتماع المغلق بين الجانبين(٢٦).

على أن اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعت يوم ١١ نوفمبر لم تعتو على بند يشير إلى حصار باب المندب. فقد رفضت مصر رفع الحصار بصورة قطعية قبل انسحاب القوات الاسرائيلية من «الجيب» الذي احتلته اسرائيل عقب فتح الثغرة في الضفة الغربية لقناة السويس. وقد علقت جولدا مائير، التي كانت تزور بريطانيا في يوم ١٢ نوفمبر، على ذلك قائلة: إن «وقف اطلاق النار يجب أن ينطوى على رفع الحصار على باب المندب، وإن وقف القتال يعني وقف إطلاق النار في البر والبحر والجوء على أن مصر أبلغت الجنرال مأزيوسيلاسفو، قائد قوات الطوارئ الدولية أن إعادة طرح موضوع باب المندب قبل الانسحاب من ثغرة الدفرسوار في المنطقة الغربية باب المندب قبل الانسحاب من ثغرة الدفرسوار في المنطقة الغربية المبذولة . وفي مقابلة صحفية يوم ١٢ نوفمبر، رفض المتحدث باسم الحكومة المصرية الرد على سؤال المراسلين عما إذا كانت حكومته تفكر في رفع الحصار عن مضايق باب المندب.

على أن الولايات المتحدة كانت تتخذ اجراءات أخرى لفك الحصار وفرض الأمر الواقع. فقد علق أحد المسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية على عدم وجود بند خاص في اتفاقية وقف اطلاق النار بشأن رفع الحصار على باب المندب، بأن ذلك لا يشكل

⁽٣٣) السياسة الدولية بناير ١٩٧٤ و ٢٤٧ و يتصح من ذلك عدم صحة المصادر التي ذكرت أن الولايات المتحدة له تستجب لدعوة التدخل من الحاب الاسرائيلي لإنهاء الحصار على باب المندب (الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ص ١٣٤) على أساس أن جهورها كانت متجهة وقنداك إلى توقيع اتفاقية لوقف النار بين العرب واسرائيل، ولم تكن معنية بالقضايا الحاسة

أى عائق، وأن الحصار لم يعتبر إجراء رسمياً، وبالتالي فلم يتطلب بنداً خاصاً.

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية، كانت الولايات المتحدة تحرك سفنها فى بحر العرب نحو البحر الأحمر، وقد حذرت مصر الولايات المتحدة من مغبة الإقدام على محاولة فك الحصار بالقوة، وهددت باستخدام الاجراءات اللازمة عند الضرورة. وفى وقت لاحق حذرت صحيفة ،برافدا، السوفيتية من أن التحركات الأمريكية فى المحيط الهندى وبحر العرب، تعد تهديداً للرأى العالمي، وأنها إجراء يقصد به زيادة التوتر فى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية مضت في اجراءاتها. ففي الأخير من نوفمبر ١٩٧٣، عبرت مضيق باب المندب إلى الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٧٣، عبرت مضيق باب المندب إلى البحر الأحمر مدمريان أمريكيتان بحجة زبارة ميناء مصوع. وكان هذا الاجراء بمثابة اختبار لمدى جدية العرب في فرض الحصار. وقد احتجت حكومة عدن على هذا الاجراء الأمريكي لدى الأمم المتحدة والجامعة العربية، واعتبرته تعدياً على سلامة وأمن دول المنطقة. كما اعتبرت الأهرام هذا الاجراء بمثابة استعراض للعضلات تقوم به السفن الحربية الأمريكية بقصد الضغط على حكومة عدن والدول العربية الأخرى في المنطقة.

ولكن الولايات المتحدة، مضت في طريقها قدماً. فقد أعلن جيمس شلزنجر، وزير الدفاع الأمريكي، في مؤتمر صحفي عقده يوم "توفهبر، أن وجود السفن الأمريكية في المحيط الهندى سيصبح أوسع وأكثر تنظيما من الماضي. وأعلنت الولايات المتحدة أن القوات الأمريكية المرابطة في المحيط الهندى بقيادة حاملة الطائرات الأمريكية هانكوك Hancock ستغادر المنطقة لتحل محلها قوة بحرية أخرى بقيادة حاملة الطائرات أوريسني، Orisany.

وأخيرا رفع الحصار عن باب المندب في هدوء وبدون إعلان رسمي يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٣ . ففي يوم ١ ٩ ديسمبر تلقت وكالة اساناه السورية للأنباء برقية من مصادرها في الكويت، ذكرت أن سفنا اسرائيلية عبرت يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٣ مضيق باب المندب بحراسة قطع بحرية تابعة للأسطول الأمريكي السابع، في طريقها إلى ميناء ايلات الاسرائيلي (٢٠٠٠). وبذلك انتهت قصة حصار مضيق باب المندب، وفتح الطريق للسفن الاسرائيلية في البحر الأحمر مرة أخرى إلى ميناء ايلات.

قناة السويس في النزاع المصرى _ الاسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧:

أما بالنسبة لقناة السويس فلها قصة أخرى، فمنذ هزيمة يونيو 197۷ ظلت القناة مسرحاً للعمليات الحربية حتى حرب أكتوبر 197۷ وبالتالى فقد ظلت مغلقة فى وجه الملاحة الاسرائيلية والدولية. وقد تعرض المجرى المائى للقناة أثناء تبادل اطلاق النيران، إلى تساقط العديد من القنابل والمفرقعات والصواريخ التى لم تنفجر، والمواد الناسفة وحقول الألغام، هذا بالاضافة إلى السفن التجارية والكراكات والوحدات البحرية المتوسطة من معدات ولنشات وغيرها مما غرق فى مجرى القناة(٣٠٠).

وكانت اسرائيل، منذ بسطت سيطرتها على الصفة الشرقية للقناة، قد أخذت بين الفينة والفينة تتحدث عن محقوق لها في القناة، على أساس الفتح، ورأت تعطيل أية إجراءات تستهدف تطهير القناة من السفن التي غرقت فيها أثناء العدوان، بهدف حمل مصر على قبول

⁽٣٤) الحرب العربية .. الاسرائيلية الرابعة ص ١٣٤ _ ١٣٥.

⁽٣٥) مشهور أحمد مشهور، المهندس: الصورة المستقبلية لقناة السويس (السياسة الدولية أبريل

مرور سفنها وبضائعها في القناة حال تطهيرها. وفي رد أبا ايبان على السفير جونار يارنج، المبعوث الشخصى لسكرتير عام الأمم المتحدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، عام ١٩٦٨ تحت بند ، حرية الملاحة في المياه الدولية، أوضح في جلاء أنه عندما تفتح القناة، يجب أن تفتح بلاقيد ولا شرط، وبدون تمييز بين سفن كافة الدول، بما في ذلك سفن إسرائيل(٢٦).

وفى يوم ٤ فبراير اقترح الرئيس السادات انسحابا جزئياً تقوم به اسرائيل، يليه إعادة فتح القناة للملاحة الدولية. ولكن جولدا ماثير أعلنت في مؤتمر حزب العمال في القدس يوم ٤ أبريل، أنها مستعدة لمناقشة إعادة فتح القناة للملاحة بشرط أن تكون لجميع الدول ومنها اسرائيل ٢٠٠٠).

وهذا الذي أعلنته جولدا مائير هو نفس ماعبرت عنه اسرائيل عن موقفها الرسمي من مبادرة المبعوث الدولي جونار يارنج، رداً على مذكرتيه اللتين أشرنا إليها يوم ٨فبراير١٩٧١. ففي رد اسرائيل يوم ٢ فبراير، الذي ضمنته شروطها للسلام، جاء في البند السادس أن يكون هناك ،تعهد، صريح من جانب مصر بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية في قناة السويس(٢٠).

وفى غضون عام ١٩٧١ ، جرت مباحثات مصرية - أمريكية حول إعادة فتح القناة للملاحة ، لم تكلل بالنجاح . وفى أوائل ١٩٧٢ قدمت الولايات المتحدة مقترحات وافقت عليها اسرائيل فى فبراير ١٩٧٢ باجراء محادثات غير مباشرة لإعادة فتح القناة . ولكن مصر

⁽٣٦) نص الرد موجود في المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ١٤ سنة ١٩٦٨، نقلاً عر: دكتور وحيد رأفت اسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس (السياسة الدولية، أبريل ١٩٧٥). (٣٧) سبه الأصفهامي: حركة التاريخ على شاطئ القنال (السياسة الدولية، نفس المصدر). (٣٨) د. عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور.

أعلنت في ٢٤ مارس أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، وبالتالى فليس لديها استعداد للدخول مع أى طرف آخر في جدول إعادة فتح القناة، وستظل ملتزمة باتفاقية سنة ١٨٨٨. وأن فتح القناة مرتبط بإزالة آثار العدوان(٢٩).

ومع عبور القوات المصرية قناة السويس فى الكتوير ١٩٧٣، وقيام علاقات جديدة بين مصر والولايات المتحدة، أخذ المسرح السياسي يتهيأ لوضع جديد، فقد تم الاتفاق على إعادة قناة السويس للملاحة الدولية.

وقد ورد ضمن المبادئ الخمسة لفصل القوات، التي أسفرت عنها المحادثات بين الرئيس السادات والدكتور هنرى كسينجر يوم ١١يناير ١٩٧٤ أن فتح القناة موضوع إرادة مصرية بحتة. وفي ٩ فبراير بدأت هيئة قناة السويس في عمليات التطهير ونزع الألغام من مجرى القناة. وفي ٢٢ فبراير أعلنت القوات المصرية سيطرتها الكاملة على جميع مناطق الضفة الغربية القناة (٤٠).

وفى أول سبتمبر ١٩٧٥ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء، وقد ورد بالمادة السابعة بها أنه اسيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى اسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس، (١٠) . وقد علق الدكتور بطرس بطرس غالى على هذه المادة قائلاً: الن ذلك ليس إلا عودة إلى الوضع الذى كان سائداً فيما بين سنتى ١٩٥٧ ، إذ كانت مصر تسمح بمرور البضائع

⁽٣٩) نبيه الأصفهاني: المرجع المذكور.

⁽٤٠) نقس المصدر.

⁽٤١) أنظر نص الاتفاقية في السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٥.

الاسرائيلية غير العسكرية بشرط أن تكون محمولة على سفن غير اسرائيلية، (٤٠٠).

على أن القضية تتوقف على ماهو المقصود بالشحنات غير العسكرية؟ فقد اتجه التشريع المصرى نحو التشدد في تفسير هذا المصطلح، إذ أدخل فيها، بمرسوم ٣٠ نوف مبر ١٩٥٣، الشحنات الغذائية. وكان هذا المصطلح يشمل بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة مما كانت السلطات المصرية وقتذاك تعتبره شحنات عسكرية لأنه يقوى من ساعد العدو. فهل استمر هذا التشدد في تحديد الشحنات العسكرية، في ظل العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة، التي كانت تعارض الحصار على هذا النحو؟ هذا هو السؤال!

البحر الأحمر واتفاقية كامب ديفيد:

على كل حال، فقد انتهت المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر باتفاقية كامب ديفيد يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل، بشهادة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ورد بها ما يلى:

وقد اتفق الجانبان على المسائل الآتية:

د ـ حرية مرور السفن الاسرائيلية في خليج السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البرىء والطيران فوقها ... وتتمركز قوات الأمم المتحدة في:

⁽٤٣) د. بطرس غالى: تقديم ملف اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء ص ٣٣٧.

ب - فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران - وان يتم سحب هذه القوات إلا فى حالة موافقة مجلس الأمن على سحبها بالأغلبية المطلقة .

وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام، وعلى أثر اتمام الانسحاب المرحلى، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص(٢٠).

ولم يكن هذا النص بخصوص شرم الشيخ وقناة السويس يفترق عما ورد في المشروع المصرى نفسه المقدم لمؤتمر كامب ديفيد. فقد ورد في المادة الثانية (في البند وثالثاً) أن وإقامة سلام عادل ودائم يستلزم الوفاء بتطبيق مبدأ المرور البحرى على الملاحة في مصايق تيران،

سادساً: ... إنهاء المقاطعة العربية، وضمان حرية المرور فى قناة السويس طبقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والاعلان الصادر من الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل١٩٥٧ (٢٤).

ونلاحظ في هذا الصدد أن اتفاق كامب ديفيد (الوثيقة الثانية) لم يتعرض للإعلان الصادر من الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل ١٩٥٧، المشار إليه في المشروع المصرى. وكان هذا الاعلان يقضي ببعض الترتيبات بخصوص الشكاوي الخاصة بالتفرقة في المعاملة وتلك المتعلقة بلائحة القناق، حيث كان على الطرف الشاكي التقدم إلى هيئة قناة السويس أولاً، فإذا لم يحل النزاع يعرض على محكمة

⁽٣٣) انظر نص الوثيقة الثانية من وثائق كامب ديفيد في: الأهرام يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٨.

⁽٤٤) نفس الصدر.

تحكيم مكونة من عضو يرشحه الشاكى وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان. فإذا تعذر الاتفاق يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار العضو الثالث، وحين تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها تكون ملزمة للأطراف. كما نص اعلان الأبريل ١٩٥٧ على أن تسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أو هذا البيان، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تغيير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل (أع).

ومعنى هذا التجاهل من وثيقة كامب ديفيد لاعلان ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، رغم أن المشروع المصرى يتضمنه، هو فيما يبدو وفض اسرائيل لأسلوب الاجراءات المتبع فيه، والذى لم يعد يعكس علاقات القوى الجديدة، المتأثرة باحتلال اسرائيل لسيناء منذ عام ١٩٦٧ .

وعلى كل حال، فقد كانت نلك هي نهاية المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر. وقد انتهت بتحقيق مطامع اسرائيل في البحر الأحمر بشكل لم تكن تحلم به عند قيام الدولة اليهودية في مايو ١٩٤٨. فلم يعد في وسعها فقط المرور في مضيق تيران، بل صار من حقها المرور في قناة السويس.

ولقد كانت مطامع اسرائيل في البداية تنحصر بالدرجة الأولى في النفاذ إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء إيلات إلى خليج العقبة ومضيق تيران، ولم يكن المرور بقناة السويس يسبب لها هما كبيراً إلا فيما يتصل بسهولة نقل سلعها من موانيها على البحر المتوسط إلى الساحل الشرقي لأفريقيا والبحر الأحمر. لذلك ففي حين أن أحداً في (٥٤) أنظر نص المناوى: قناة السيس المناصرة اللجاحة في القناة في أربل ١٩٥٧ في: د. مصطفى الحفاوي: قناة السيس المناصرة الجوالتات ص ٢٢٣ ـ ٢٧٣.

اسرائيل - كما يقول موشى ديان - لم يكن يعتقد فى أن بحث حق المرور فى قناة السويس يمكن أن يخرج عن نطاق الوسائل الدبلوماسية، إلا أن مسألة الملاحة فى مضيق نيران، كانت تدخل فى إطار الحرب أو السلام.

على أن حرب يونية ١٩٦٧ حققت لاسرائيل ما لم تكن تعلم به. فقد حملت قواتها الضارية إلى شاطئ قناة السويس وأخضعت شبه جزيرة سيناء كلها للاحتلال الاسرائيلي. وعندئذ أخذت اسرائيل في انتهاز الفرصة لكى تفتح المنفذ الثاني لتجارتها في البحر الأحمر، وهو قناة السويس. ولكن هذا المنفذ كان مرنبطاً بإنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل، وعقد معاهدة سلام، وفقاً لمعاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التي تعطى لجميع الدول حق المرور ما دامت ليست في حالة حرب مع الدولة صاحبة القناة وهي مصر. وهذا ما وفرت شروطه اتفاقية كامب ديفيد.

وقد بقى باب المندب، الذى أصبح يمثل الخطر الوحيد على أمن الملاحة الاسرائيلية فى البحر الأحمر، وقد رأينا أطماع اسرائيل فى التواجد العسكرى بشكل ما لضمان أمن ملاحتها. ومن الطبيعى أن اتفاقية كامب ديفيد قد نقلت مسئولية المواجهة مع اسرائيل فيه إلى الدول العربية الواقعة على شواطئه. لذلك لا غرابة، مع بوادر واتجاهات الاتفاق بين مصر واسرائيل أن أخذت جمهورية اليمن الشمائية في إقامة التحصينات اللازمة في جميع الجزر اليمنية التابعة للمعافية في جنوب البحر الأحمر، وتحسين وسائل المواصلات إليها لتموينها، وذلك: «بهدف حمايتها من أى اعتداءات قد تقوم بها اسرائيل لمحاولة السيطرة على مواقع مؤثرة وفعالة لبحريتها، اسرائيل الملاحة الاسرائيلية، مع تهديد الملاحة العربية والأمن

العربى بصورة مباشرة، وهو ما انتهت منه فى سبتمبر ١٩٧٨ (٢٠). ولا غرابة أيضاً أن اتجه ميزان القوى فى الصراعات المحلية الدائرة فى جمهورية اليمن الجنوبية، إلى تغلب كفة القوى المتشددة المطالبة بمزيد من الاستقطاب نحو الاتحاد السوفيتى بانقلاب يوليو ١٩٧٨.

على أنه لما كانت الدول العربية الواقعة على ساحل البحر الأحمر لا تملك أى منها ـ فيما عدا مصر ـ القوة البحرية الكافية لمواجهة اسرائيل فى البحر الأحمر، فإن اتفاقية كامب ديفيد التى وفرت إطارا لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل، تكون قد أخرجت من الساحة العربية أكبر قوة بحرية ضاربة فى البحر الأحمر، ومهدت لاسرائيل التمتم بالحرية والأمن لملاحتها فى هذا البحر لأمد بعيد.

⁽٤٦) الجمهورية في ١٩ سبمبر ١٩٧٨، نقلاً عن جريدة الأنباء الكويتية. ١٩٧٥).

ثورة ٢٣ يوليدوني الميزان التساريخي

ثورة ٢٣ يوليو في الميزان التاريخي

الأوهام التى علقت بثورة يوليو ١٩٥٧ أوهام كثيرة، صنعتها أجهزة الإعلام الناصرية، ومن واجب المؤرخين تبديدها عن طريق التقييم العلمى المتجرد من الهوى، الذى يحفظ لهذه الثورة العظيمة، التي أثرت في تاريخ المنطقة العربية وتاريخ العالم الثالث _ إنجازاتها الحقيقية.

أقول ذلك لأن أحد الباحثين أصيب بالدهشة حين سألنى منذ بعض الوقت عن مبدأ الحياد الايجابي الذي انتهجته الثورة، ومحاربتها للأحلاف حفاظاً على الاستقلال الوطنى. فقد فوجئ حين رددت عليه بأن اتفاقية الجلاء، التي عقدها عبدالناصر مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر١٩٥٤، كانت تضع مصر في قلب المعسكر الغربي! إذ تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس في حالة استعداد لعودة القوات البريطانية في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة في الخارج على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركنا!

وقد زادت دهشته حين قلت إن الحياد ليس قريناً دائماً للاستقلال الوطنى ـ كما يعتقد ـ وأن الاستقلال الوطنى فى بعض الأحيان قد يتطلب درجة من الانحياز أو التحالف مع قوة كبرى لحماية هذا الاستقلال.

وهذا مافعله عبدالناصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، إذ عرض على القادة السوفييت التحالف معهم والتخلى عن سياسة عدم الانحياز، فإننا في الحقيقة قائلاً بالحرف الواحد: «بشأن موضوع عدم الانحياز، فإننا في الحقيقة نعتبر منحازين في الأصل، ومن أجل ذلك تعرضنا للعدوان عام ١٩٥٦ ، كما سنتعرض لعدوان آخر طالما أننا نسير في هذا الخط. المهم بالنسبة لنا نشوف فين مصلحة بلدنا؟ لذلك علينا أن نظم التعاون بيننا، لأنه من غيرالمنطقي أن أكون محاهداً بين الذي يضربنا والذي يساعدنا. فإذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا في وقت الحرب، في جب أن نكون محكم أيضاً في وقت الحرب ووقت السرب ووقت السرب ووقت السرب الخ.

ومن هنا فالاستقلال الوطنى هو الأساس، والزعيم الوطنى هو الذى يتبع السياسة التى تحمى هذا الاستقلال الوطنى، سواء كانت هذه السياسة سياسة حياد وعدم انحياز، أو كانت علاقة تحالف!

وسياسة عدم الانحياز تتعلق بالصراع الذرى بين القوى الأعظم بعد الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى. وقد اتبع عبدالناصر السياسة التي تحمى مصر ما أمكن، فقد عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، حين لم يكن ثمة مفر من ابرام هذه الاتفاقية لخروج القوات البريطانية من مصر! وتلقى في مقابل ذلك عداء القوى الوطنية في مصر في ذلك الحين، ثم حارب الأحلاف حين أحس أنها تهدد استقلال مصر، فانفتح بالحركة الوطنية المصرية على تيار

حركة التحرر الوطنى العالمية فى باندونج، وعاد إلى مصر ليطبق سياسة الحياد الايجابى عملياً بصفقة الأسلحة الروسية، وليواجه ردود الفعل الغربية لهذه الصفقة – التى تمثلت فى سحب عروض تمويل السد العالى - بتأميم قناة السويس، ثم يضع مصر فى خدمة حركة التحرر الوطنى العالمية، وفى قيادة حركة عدم الانحياز.ولكن حين وقعت الهزيمة فى يونية ١٩٦٧، لم يتردد فى طلب التحالف مع الاتحاد السوفيتى إذا كان فى هذا التحالف مايحقق إزالة آثار العدوان الاسرائيلى!

كذلك أصيب الباحث بالدهشة حين سألنى عن فكر ثورة ٢٣ يوليو، وكان يتوهم أننى سوف أردد ما رددته أدوات الإعلام فى عهد عبدالناصر من أن تاريخ مصر يبدأ بثورة ٢٣ يوليو! وأن قادة الثورة هم مفكرو العصر، وهم الذين صاغو النظرية الثورية! ولكنى رددت بأن الثورة حين قامت لم تكن تنوى الاستمرار فى الحكم، وإنما كانت تستهدف خلع الملك، وإزالة العقبة الرئيسية فى وجه تطبيق الدستور، وبالتالى فلم تقم وفى يدها نظرية ثورية!

وقلت: إن هذا الكلام ليس من إنشائى وإنما قاله عن عبدالناصر مراراً، ولم يصدقه أحد! ففى خطابه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال:

«يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار. وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة، وهو حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب». وفى حديث عبدالناصر التليفزيون الأمريكي يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال: «منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة، ولكن كان هناك ستة مبادئ أساسية.

وفي خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني قال:

«احنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى، تطبيقنا الثورى، يمكن سابق النظرية»! وفي نفس الخطبة قال أيضاً: «ماكنش مطلوب منى أبداً في يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع، وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية. مستحيل! لوكنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو، واكناش عملنا ٣٣ يوليو،!

وحتى المبادئ الستة ، لم تتضمن مبدأ «الاصلاح الزراعى» ، الذى أعطى الثورة اسمها ، والذى يعد الخطوة الأولى فى طريق تحولها من «انقلاب» إلى «ثورة»! بل إنه لم يكن من فكر الصباط الذين قلموا بثورة ٣٣ يوليو، وإنما كان من فكر القوى السياسية السابقة على الثورة! كذلك فإن مشروع الاصلاح الزراعى لم يكن من وضع الصباط الأحرار، وإنما كان من وضع الدكتور راشد البراوى!

وفى الواقع أن أهمية ثورة ٢٣ يوليو إنما تكمن فى شئ واحد، وهو أنها استجابت لحاجة المجتمع المصرى إلى التغيير! وهى حاجة أنشأتها ظروف ماقبل الثورة، وتجسدت فى شعارات نحتها الشعب المصرى وطلائعه المفكرة، ونادى بها قبل الثورة، ولم تنشأ بعد الثورة!

فالثورة لم تنشأ من فراغ، كما حلا لبعض أنصارها أن يزعموا فيما بعد،وإنما سبقتها حركة وطنية عارمة، وقوى وطنية لعبت أعظم الأدوار في تاريخ مصر. وكانت ثورة ٣٣ يوليو مرحلة ـ مجرد مرحلة ـ من مراحل نضال الشعب المصرى، وضرورة تطلبها كفاحه من أجل الحرية والتقدم. وتقييم ثورة ٢٣ يوليو يجب أن يتم على أساس مقدار ما تمكنت من تحقيقه للشعب من حرية، وللبلاد من تقدم!

ولكن كيف يتم ذلك؟

إن المنهج العلمى الحديث فى تقييم أية ثورة، يقوم على دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة قبلها، وما أمكن لهذه الثورة أن تحدثه من تغيير فى هذه البنية.

وقد كان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اقتصاداً زراعياً، وهذه حقيقة يعرفها الكثيرون،ولكن القليلين يعرفون أبعاد هذه الحقيقة وما تعنيه في حياتهم اليومية وفي حياة البلاد ومستقبلها. فقد كانت أول سمة في هذا الاقتصاد الزراعي هو سوء توزيع الملكية الزراعية، إذ كان عدد كبار الملاك لا يتجاوز اثني عشر ألفاً، ولكنهم كانوا يملكون ثلث ما يملكه سكان القطر! وفي الوقت نفسه، لم تكن غالبية هؤلاء الملاك تزرع أراضيها في إطار المشروع الكبير، واستخدام أساليب الزراعة الكبيرة، وإنما كانوا يؤجرون أطيانهم جملة أو قطعاً صغيرة لصغار الفلاحين، الذين يستخدمون الوسائل الزراعية البدائية. وعلى سبيل المثال، فقد كان أحمد عمرو باشا يملك سنة عشر ألف فدان، ولكنه كان يؤجرها جميعاً!

وفى الوقت نفسه، لم تكن تربط كبار الملاك بفلاحيهم أية واجبات أو حقوق اقطاعية، كتلك التي ميزت النظام الاقطاعي، فإن الكثيرين من كبار الملاك كانوا قد أخذوا منذ وقت طويل يهجرون الأقاليم ويسكنون العواصم، ولم يكونوا يمارسون أية سلطة قانونية على فلاحيهم، وبالتالي لم يكونوا يتحملون أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية تجاههم، وكانت الأرض في نظرهم مجرد سبيل لاستثمار

المال. ومعنى ذلك بوضوح، أن هذه الطبقة كانت نجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها.

وكل ذلك - فى حد ذاته - قد تنحصر آثاره فى الحياة البلاد الاجتماعية، ولكن الأخطر من ذلك هو ما يتصل بحياة البلاد الاقتصادية . ذلك أن انصراف كبار الملاك إلى شراء الأرض، وتوسيع العزب والتفاتش، حجز جزءاً عظيماً من الفائض الاقتصادى عن الاستثمار فى التمويل الصناعى، فى الوقت الذى بدا أن التصنيع هو الطريق الوحيد لخروج البلاد من أزمتها الاقتصادية، فالأرض الزراعية محدودة الرقعة، وعدد السكان يتزايد عليها باستمرار، والصناعة تبدو هى الطريق الوحيد لتشغيل الأيدى العاملة الفائضة.

وفضلاً عن ذلك فإن الصناعة لا تقتصر مزاياها على مواجهة مشكلة زيادة السكان، بل تتعدى ذلك إلى ما هو أهم، وهو نوع الحياة التى تحياها مصر! هل هى تلك الحياة العصرية التى لا تنى تسير من اكتشاف إلى اكتشاف، وترفع من شأن البشر، وتفتح أمامهم آفاقاً لا آخر لها، أو هى تلك الحياة الزراعية القديمة بجوها الراكد وآفاقها الصيقة وعلاقاتها البدائية، وأفكارها المتخلفة؟

ومن هذا، ففي خلال الأربعينيات من هذا القرن، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة للتخلص من الاقتصاد الزراعي الراكد، واستبدال نظام اقتصادي آخر متقدم به، يقوم على محورين: الأول، الانتاج الصناعي، والثاني، الاصلاح الزراعي.

على أن المشكلة تمثلت في ذلك الحين في أن طبقة كبار الملاك كانت تسيطر بالفعل على الحكم، وتوجه التشريع المالي والاجتماعي ناحية الاقتصاد الزراعي! ففى عام ١٩١٣ كان ٤٩ من ٥٠ من أعضاء الجمعية التشريعية من الملاك الزراعيين. وبعد دستور ١٩٢٣ كانت نسبة كبيرة من أعضاء المجلسين النيابيين من كبار الملاك، أو ممن يمتون بصلة إلى كبار الملاك. فقد لاحظ بعض الباحثين أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر في أحد مجلسي البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٧، ومن هذه العائلات الاتربي، والبدراوى عاشور، وبشارة، وبشرى حنا، وخياط، وشعراوى، ومظلوم. - إلخ. وإذا تذكرنا أن فاروقاً كان أكبر مالك في مصر، وكان يستحوذ على سلطات تشريعية وتنفيذية كبيرة ومؤثرة في الدستور - فإنه يتبدى في وضوح كيف كانت هذه الطبقة تؤثر بنفوذها في الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية.

وللأمانة التاريخية، فإن كثيراً من الرأسماليين المصريين قبل ثورة ٢٣ يوليو، قد أطلق في ذلك الحين صيحات التحذير من استمرار الأوضاع الملكية الزراعية الكبيرة على ذلك النحو. ففي عام ١٩٣٩ أطلق على الشمسي باشا صيحة الخطر لبقية كبار الملاك في مجلس النواب. فقد ذكر أنه ولا يسع الباحث في أسباب انحطاط مستوى المعيشة أن يغفل النظر في ظاهرة لها أثرها، وهي سوء توزيع الثروة الزراعية!

وفى عام ١٩٤٤ تألفت جماعة النهضة القومية من محمد زكى عبدالقادر والدكتور ابراهيم بيومى مدكور ومريت غالى، وانضم إليهم فى فترات محمد رشدى بك ومحمد سلطان بك وفتحى رضوان ومصطفى مرعى بك. وطالب مريت غالى فى كتابه: «الاصلاح الزراعى، بتقييد الملكية الكبيرة بحيث لانتجاوز مائة فدان.

كذلك طالب محمد خطاب بك - وينتسب للحزب السعدى - بوضع حد أعلى ٥٠ فداناً فقط. وطالب البعض الآخر، مثل مصطفى نصرت بك ـ وينتسب لحزب الوفد ـ بوضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة عن طريق فرض الضرائب التصاعدية بما يجعل من تملك ما يزيد على مائة فدان استثماراً لا جدوى منه!

وفى عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعية الكبيرة فى أكبر مؤتمر اقتصادى عقده الرأسماليون المصريون بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قرر القيام بدراسات شاملة التحديد حجم الوحدة الزراعية الانتاجية المثلى، بحيث لا تكون ممعنة فى السعة أو ممعنة فى الضبق،!

ومعنى ذلك أن فريقاً كبيراً من الرأسماليين المصربين قبل ثورة ٢٣ يوليو كانوا يدركون خطورة استمرار أوضاع الملكية الزراعية الكبيرة وتأثيرها على مستقبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

على أن فريق كبار الملاك نمسك فى ذلك الحين بأوضاع الاقتصاد الزراعى، وسيبقى كذلك الاقتصاد الزراعى، ووسيبقى كذلك إلى آخر الدهر!،، وأن الشعوب التى تعيش على الزراعة وحدها تتمتع بكثير من أسباب الهدوء والسكينة، فهى فى مأمن من المجاعات إذا سدت عليها طرق مواصلاتها الخارجية، وهى فى أمن من المنازعات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية.

ولما كسان هذا الفريق هو الذى يتحكم فى التسريع المالى والاجتماعى ــ كما ذكرنا ـ فقد وقف بذلك عقبة كأداء فى وجه دعوة الاصلاح الزراعى أو التصنيع.

وقد تبدى ذلك حين قدم محمد خطاب بك مشروعه بتحديد المكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ. فعلى الرغم من أن المشروع لم يكن يسرى على الماضى أو يقضى على الحقوق المكتسبة لكبار الملاك، بل كان الغرض منه مجرد وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، إلا أنه تعرض لمعارضة شرسة فى مجلس الشيوخ ومن الحكومة ومن الأحزاب ومن مفتى الديار المصرية - فأما مجلس الشيوخ، فقد انتهى، بعد مناقشة عاصفة، علت فيها الأصوات، وانقلبت إلى هدير، ثم تحول الهدير إلى زئير، إلى إحالة المشروع إلى لجنة لوأده! وأما الأحزاب فقد وقفت جميعها موقف المعارضة من المشروع، وكان على رأس هذه الأحزاب الحزب الذي ينتمى إليه محمد خطاب بك! وانتهى الأمر باستقالته من الهيئة السعدية فى

وعلى هذا النحو كانت البلاد في حاجة إلى ثورة حقيقية بتصفية هذه الطبقة، ونقل البلاد من الاقتصاد الزراعي الراكد إلى الاقتصاد الصناعي المتقدم. وهذا هو الانجاز الحقيقي لثورة ٣٣ يوليو الذي لايستطيع أن يماري فيه أحد، فقد نقلت البلاد حصارياً من المرحلة شبه الاقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية، ومن المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة شبه الاشتراكية! ولو أن الثورة حققت للشعب المصرى حريته السياسية لاكتملت للبلاد نهضتها، ولكن الأخطاء الفظيعة التي ارتكبتها في حق الحرية الفردية ضبعت الكثير من ثمار هذه النقلات الحضارية، بل وأحدثت بها كثيراً من النكسات!

ومن الحقائق التاريخية التى قد لا يعرفها الكثيرون، أن الثورة لم تتصور فى البداية أن تضطلع بأعباء نقل البلاد إلى الاقتصاد الصناعى، بل كانت الفكرة هى الاستعانة بالطبقة الرأسمالية وطبقة كبار الملاك قبل الثورة لإحداث هذا التحول! ولذلك لم تستهدف الثورة منذ البداية تصفية طبقة كبار الملاك أو تحطيم كيانها الاقتصادى، وإنما تحويل ثروتها العقارية الثابتة الصخمة إلى ثروة منقولة ضخمة كذلك!

وهذا ما أعلنه عبدالناصر بصراحة في خطابه في وفود عمال السويس يوم ٦ أبريل ١٩٥٤، فقد قال: «ليكن في علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافي للقيام بتلك النهضة الصناعبة، وعلى هذا يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله، حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال»!

ومعنى ذلك - بصورة أخرى - أن الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى نقل البلاد إلى المرحلة الاشتراكية ، وإنما إلى المرحلة الرأسمالية!

وهذا هو السبب في التفاف كبار الرأسماليين المصريين حولها في ذلك الحين، مثل المليونير أحمد عبود باشا، واتحاد الصناعات، وعبدالرحمن حمادة رئيس مجلس إدارة شركة المحلة الكبرى، الذي كان صديقاً لمجلس قيادة الثورة، وكان يقول لهم: إن مجئ الثورة قد أنقذ البلاد من الراية الحمراء _ يقصد الشيوعية!

على أن عبدالناصر لم يلبث ـ من واقع التجربة العملية ـ أن تبين تعذر الاعتماد على الرأسمالية المصرية في التنمية أو التصنيع، ففي العام التالي للثورة، أي في سنة ١٩٥٣، كتب تقرير البنك الأهلى يقول: وبدلاً من الدعوة إلى التصنيع لايجاد عمل للفائض من الأيدى الزراعية، يجدر بنا أن نتناول المسألة من جانبها الآخر، بمعنى أنه يجب البدء بتنمية الزراعة التماسا لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعية ليصبح التوسع الصناعي ممكناً،

وفى سنة ١٩٥٥. كتب التقرير يقول: •هناك بضعة دروس، أهمها أن التصنيع عملية طويلة ومعقدة ويحتاج اتمامها إلى أجيال طويلة. وفى سنة ١٩٥٦ بلغت مقاومة الرأسمالية المصرية لتمويل التنمية أقصاها، حين رفعت البنوك التجارية احتياطيها القانونى من ١٧ فى المائة إلى ٢٢٥ فى المائة، ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية لنبلغ ٢٠,٥ من أرصدتها، بينما احتفظت بنسبة ١٥ فى المائة فى صورة أسهم والنسبتان ضعف النسبة الواجبة.

وعلى هذا النحو كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تحبس أموالها في داخلها، ولا تريد أن تنزل بها إلى حقل الاستثمار والتنمية. وقد ظهر ذلك بوضوح من نسبة رؤوس الأموال التي استثمرتها شركات تلك الفترة، ففيما بين أول يناير ١٩٥٤ إلى العدوان الثلاثي في خريف ١٩٥٦ لم تتجاوز هذه الأموال ٧,٧٣ مليون جنيه، ساهمت في ها الحكومة بمبلغ ٣٠٨ مليون جنيه. والبنك الصناعي بمبلغ٣,٢ مليون جنيه. أي مايزيد على نصفها! وفي عام ١٩٥٦ حين أعلن عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية مجموع حين أعلن عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية مجموع رأسمالها ٢٢،٢ مليون جنيه، كانت الحكومة قد اشتركت في أربع منها بمبلغ ٢٢،٢ مليون جنيه.

وعندما اضطرت الثورة إلى بناء القطاع العام لمواجهة عمليات التنمية والتصنيع انقضت الدوائر الاحتكارية والرأسمالية الكبيرة عليه تحاول تصفيته، وعلى رأسها العناصر المسيطرة على بنك مصر والبنك الأهلى وعبود باشا وأمين يحيى باشا. واتجه قادة القطاع الخاص إلى سحب الأموال من القطاع العام بشتى الطرق، ولاسيما عن طريق عقود الاستيراد والتصدير والمقاولات، التي ربحت وحدها من قطاع الدولة ٣٠مليون جنيه في عام واحد.

وفي الوقت نفسه آثرت الرأسمالية المصرية توجيه استثمارها إلى المشروعات المضمونة الأكثر ربحاً والسريعة العائد والتي تتطلب رأس مال محدود _ أى في العمليات المصرفية، وفي المقاولات، وفي المباولات، وفي المباعدة الاستهلاكية.

وهكذا أنبتت الرأسمالية العصرية عجزها بألف دليل عن القيام بعبء التنمية الصناعية ونقل البلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم.

وقد كان لهذا السبب أن أصدر عبدالناصر قرارات يوليو الاشتراكية في ١٩٦١ ، التي توج بها سلسلة طويلة من عمليات التأميم والتمصير. وتولت الثورة منذ ذلك الدين عبء التحول الصناعي، وهو ما حققت فيه نجاحاً باهراً، يتمثل في القطاع العام الصناعي، الذي يعد الركيزة الأساسية لنهضة مصرالصناعية، والذي دخل منعطفاً خطيراً بصناعة الأسلحة والطائرات!

ثورة يوليو بين أهل الثقة وأهل الخبرة

تنقسم الثورات الاجتماعية إلى قسمين: ثورات تسبقها نظرية ثورية تعبر عن مصالح طبقة، كما هو الحال فى الثورة الفرنسية، التى قامت بها الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) الفرنسية، والثورة الروسية،التى قامت بها الطبقة البروليتارية (العمالية) - وثورات قامت دون أن تسبقها نظرية ثورية لأسباب خاصة بها، وكونت نظريتها من خلال التطبيق العملى، ومن هذه الثورات ثورة ٢٣ يوليو.

فقد رأينا في مقالنا السابق أن الثورة قامت يوم ٢٣ يوليو كانقلاب عسكرى يهدف إلى اسقاط الملك عن عرشه فقط، وتولية ابنه الطفل أحمد فؤاد خلفاً له، والإبقاء على القوى السياسية والاجتماعية التى كانت موجودة في النظام القديم. ثم تحولت إلى ثورة عندما أخذت في تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعي، الذي غير صورة الملكية الزراعية في مصر، وغير بالتالى صورة الطبقات الاجتماعية، وانتهى بتغيير صورة المجتمع المصرى القديم.

وكان من الطبيعي والبداية على هذا النحو. ألا تكون وراء الثورة نظرية اجتماعية ثورية، لسبب بسيط هو أن الثورة لم تقع بقصد أن تكون ثورة! وهذا المعنى هو الذى ردده عبدالناصر حرفياً تقريباً - كما ذكرنا - فغى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ قال: وإحنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى، تطبيقنا الثورى يمكن سابق النظرية، . وفى نفس الخطبة اعتذر عن ذلك قائلا: ماكانش مطلوب منى أبداً فى يوم ٢٧ يوليو، أنى أطلع معايا كتاب مطبوع، وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية! مستحيل! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو، ماكناش عملنا ٣٣ يوليو، لأن ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض،!

وهذه السمة من سمات ثورة ٢٣ يوليو هي - في رأيي - سبب الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها الثورة ، لسبب بسيط، هو أن الثورة هي مشروع هائل للتغيير الاجتماعي، فكيف يمكن الشروع في هذا المشروع الهائل دون خطة مسبقة، أي دون نظرية ؟

ولتقريب هذا المعنى إلى الأذهان، كيف يمكن تنفيذ السد العالى دون أن يسبقه تصور علمى مجسد فى شكل تصميم معد سلفاً ـ أى دون أن يكون هناك دمشروع، أعده كبار الخبراء والمختصين والمهندسين؟ وإذا أريد تنفيذ السد العالى بخطوات ارتجالية، وخطط وقتية، فكيف يضمن استمرار السد ويقاؤه فى وجه التحديات الطبعية، وعدم انهياره فى النهاية تحت الصغوط المختلفة؟

وهذا ما حدث فى ثورة يوليو. لقد قامت الثورة على التجريب فى كل مجال من مجالات الحياة المصرية! وأكثر من ذلك أن التجريب لم يقم بيد أهل الخبرة، وإنما قام بيد أهل الثقة! فلم يكن لدى الثورة أية كوادر قيادية مؤهلة لخوض التجرية الثورية تأهيلاً نظرياً، يمكنها من فهم فلسفة ما تقوم به، وما تعمل على تنفيذه، لأن الصباط الذين قاموا بالثورة لم يدر بخلدهم البقاء فى السلطة والاستمرار فى الحكم، وبالتالي لم يعدوا أنفسهم مسبقاً للظريا أو عملياً لممارسة الحكم.

وأكثر من ذلك، أن هؤلاء الضباط، بوصفهم منتمين إلى الطبقة الوسطى، كانوا يتطلعون إلى اللحاق بصفوف الطبقة الارستقراطية والانخراط فيها، مادياً واجتماعيا، على نحو دفع بهم إلى انحرافات خطيرة.

ومن الطريف في هذا الصدد – أي في صدد التطلعات الاجتماعية – ما عمد إليه صلاح سالم في الأيام الأولى من الثورة، من إقامة علاقات خاصة مع الأميرة السابقة فائزة كان يفاخر بها بين أصدقائه المقربين! وقدم لها في مقابل هذه العلاقات الخاصة، تسهيلات كبيرة مكنتها من إخراج مجوهراتها من مصر. وعندما كان أمر هذه العلاقات قاصراً على الخاصة، لم يجد عبدالناصر موجباً للتدخل، ولكن بعد أن انفضحت هذه العلاقة، بفضل تفاخر صلاح سالم، لم ير عبدالناصر مفراً من اتخاذ إجراء فورى، ولذلك جمع مجلس قيادة الثورة، وقرر إخراج الأميرة فائزة من البلاد في ظرف أربع وعشرين ساعة!

وقد بدأ دخول الضباط في المناصب المدنية بتعيين رشاد مهنا وزيراً للمواصلات ثم وصيا على العرش، ونبع ذلك تعيين ١٨ من اللواءات وكبار الضباط. وبعد ذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً بتكليف أعضائه بمباشرة الاشراف على الوزارات المختلفة، فأصبح في كل وزارة مندوب للقيادة وأخذ تسرب رجال الجيش إلى مجالات العمل التنفيذي يتسع ويأخذ أشكالاً مختلفة.

وكان من الطبيعى أن يستعين كل وزير من وزراء الظل هؤلاء، بمجموعة من الضباط في الاتصالات المدنية، فتكونت من ثم شلل تحيط بكل عضو من أعضاء مجلس القيادة، وهو في ارتباطه بهم يتغاضى عما تصدر عنهم من أخطاء، ويبرر تصرفاتهم. وازدادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير.

وقد روى محمد نجيب فى مذكراته نماذج لإساءة استغلال الصباط لمراكزهم، فذكر أن فريد أنطون، وزير التموين، قدم استقالته لأن ضابطاً كان يتجه يومياً إلى أحد الأسواق بدعوى حماية الجمهور من التجار! وقد أراد جمال سالم التدخل فى شئون بورصة القطن فيما يختص بأسعارها، وعندما علم الدكتور عبدالجليل العمرى، وزير المالية بهذا التدخل كان رده: «إنى أقدم استقالتي فوراً!».

وكان من أسوأ أخطاء الثورة أنها اعتبرت السفارات والمفوضات ضيعة خاصة تعين فيها الضباط الذين ترغب في مكافأتهم. وفي كثير من الأحيان اعتبرت هذه السفارات والمفوضيات منفى لل كسيبيريا - تنفى إليه الضباط الذين ترغب في التخلص منهم! فانقلبت كثير من هذه السفارات إلى مراكز لاستغلال النفوذ والتجارة والسرقات!

وقد أسندت الثورة تنفيذ أخطر التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادات من أهل الثقة على حساب الخبرة الضرورية. وبالنسبة للإصلاح الزراعى فقد بدأ بداية طيبة على يد جمال سالم وسيد مرعى، ولكن الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة قذفت بجمال سالم خارج المشروع، وانقلب الاصلاح الزراعي إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين، ويعد أن كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لايتجاوز ألفى موظف، تصخم هذا العمل وتضاعف، ولم يعد هناك ضابط ولا رابط للعمل والانتاج، مثل ماحدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها!

وقد أسندت الثورة تنفيذ مشروع حيوى كبير لاستزراع الصحراء، وهو مديرية التحرير، إلى أهل الثقة، أى إلى ضابط صغير برتبة صاغ، ومنح سلطات مطلقة أمدة ثلاث سنوات كاملة، اهتم فيها بالادعاية والشعارات، أكثر من اهتمامه بالأساليب العلمية التي طبقتها الدول المتقدمة. ولذلك لم تلبث الخسائر أن أخذت تتوالى، وأصبحت بزراعة الشجرة تتكلف مائة جنيه، والبطيخة خمسة جنيهات، ووجد عبدالناصر حكما يقول سيد مرعى، الذي كان في موقع يتيح له الإطلاع، إذ كان وزيراً مسئولاً عن وزارتين: الزراعة والاصلاح الزراعي - أن الملايين تتبخر في شمس الصحراء وتبتلعها الرمال، والرجل الذي تولى المسئولية لايفعل شيئاً سوى رصد ميزانيات صخمة للدعاية والاعلانات. وبدلاً من استزراع الصحراء، مضى الفلاحون يحفظون الأناشيد: اإحنا الفلاحين، وإحنا البنائين،! واضطر عبدالناصر إلى عزل الضابط الصغير، وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة!

وعندما تحولت الثورة من الطور الرأسمالي إلى الطور الاشتراكي، قادت التجرية الاشتراكية بعناصر من الضباط لاتعرف الألف من الباء من النظرية الاشتراكية! فكانت كارثة فظيعة أصابت التجرية الاشتراكية والفكر الاشتراكي في مصر بضرر بليغ، مما مهد للنكسة التي لحقت بهذه التجرية.

وهذا ما دعا كثير من المفكرين الماركسيين إلى رفض إطلاق اسم «الاشتراكية، على مثل هذه التجرية، وأطلقوا عليها اسماً غريباً ليس له وجود في النظريات السياسية والاجتماعية - وهو اسم «التجرية اللارأسمالية، أو «التطور اللارأسمالي»! وعلى رأس هؤلاء المفكرين البروفسور «لوثر رائمان» والدكتور «هارتموث شيلنج». وقد أدار لواءات الجيش وفرقاؤه، الذين عينوا رؤساء للقطاع العام، مؤسساته وشركاته بطريقه إدارة الثكنات العسكرية! فلم يشعر العمال بأنهم تحرروا من سيطرة الرأسماليين، وإنما شعروا فقط بأنهم انتقاوا من سيطرة الرأسماليين إلى سيطرة العسكريين! وبدلاً من أن تزداد أهمية دور العمال في المؤسسات المؤممة، ويزداد دورهم الاشرافي في مراقبة الانتاج، اتخذ الأمر صورة شكلية تمثلت في تعيين ممثلين عن العمال في مجلس الادارة، لم يحدث أن لعبوا أي دور ايجابي في التحول الاشتراكي، بل تحولوا إلى موظفين إداريين - أو عمال من ذوى الياقة البيضاء!

ومن الطريف أنه لم يحدث في وقت من الأوقات، وفي ذروة التجرية الاشتراكية، أن أولت الثورة ثقتها للعمال أو مؤسساتهم النقابية! فظلت تصطنع القيادات النقابية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ للسيطرة على الطبقة العمالية. وبالتالي ففدت النقابة فاعليتها في مرحلة التحول الرأسمالي (١٩٥١ - ١٩٦١)، كما فقدت دورها الاشتراكي في مرحلة التحول الاشتراكي، ولم تستطع أن تلعب الدور الذي تلعبه النقابات العمالية في النظم الرأسمالية أو الاشتراكية على السواء، الأمر الذي ترتب عليه أن لجأت هذه الطبقة إلى السلبية، مما أثر على العملية الانتاجية تأثيراً ضاراً، تمثل في صنروب التسيب والاهمال والتباطؤ في العمل في كثير من المؤسسات الانتاجية، وأفقد القطاع العام قدراً كبيراً من طاقته.

وقد خُلصت الثورة البلاد من طبقة منتجة هى الطبقة الرأسمالية بجناحيها الزراعي، والصناعي والهالي والتجاري، التي كانت تسيطر على الحكم وتحمى وسائل الانتاج التي تملكها، وأحلت محلها طبقة طفيلية تثرى على حساب العملية الانتاجية، وهي الطبقة البيروقراطية (الادارية)، التي تكونت في غالبيتها من ضباط الجيش! ونظراً لأن هذه الطبقة تكونت من أهل الثقة، فقد كانت طبقة غير مسئولة، بمعنى أنها لم تكن تحاسب عن فشلها في إدارة القطاع العام، لأن صلاتها بمراكز القوى كانت تحميها على الدوام من المحاسبة! وقد كانت أكبر عقوبة تلحق برئيس مؤسسة انتاجية فاشل، هي نقله إلى رئاسة مؤسسة انتاجية أخرى! كما أن بقاء رئيس مؤسسة في منصبه أو طرده منه لم يكن مرتبطا بنجاحه أو فشله في إدارة المؤسسة، بل مرتبطا باحتفاظه أو فقده لثقة من بيدهم الأمر! فضاعت معايير الادارة السليمة، وتحول القطاع العام إلى عزبة خاصة يعين فيها المحاسب من الأقرباء والأنصار!

وقد تضاءل شأن حكومة مصر في عهد الثورة، فلم تعد حكومة سياسية تصنع سياسة البلاد، بل تحولت إلى لجنة تنفيذية! وتضاءل بالتالي شأن الوزير، فلم يعد منصباً سياسياً، بل منصباً إدارياً أو فنياً، ولم يعد الوزير مسئولاً عن سياسة الحكومة كلها، وإنما أصبح مسئولاً فقط عن أعمال وزارته.

وفى الوقت نفسه انقسم الوزراء إلى وزراء درجة أولى ووزراء درجة أولى ووزراء درجة ثانية! أما الوزراء الأول فهم العسكريون، لأنهم الأكثر اختلاطاً بعبدالناصر، وهم رؤساء «اللجان الوزارية». ويستطيعون من خلال هذه اللجان أن يكونوا مصدر راحة أو إزعاج للوزراء المدنيين الذين كانوا يعدون وزراء من الدرجة الثانية – إذ يستطيعون من خلال هذه اللجان شل عمل أى وزير مدنى فى وزارته وإرهاقه بالطلبات.

وقد اتخذت أخطر القرارات التى أثرت على مستقبل البلاد سلباً أو البجاباً بعيداً عن مجلس الوزراء . وعلى سبيل المثال فلم يعلم مجلس الوزراء بقرار تأميم قناة السويس إلا مع أفراد الشعب ، أى من الإذاعة ، اللهم فيما عدا عدد محدود من أعضاء المجلس استدعاهم عبدالناصر بالاسم قبل إعلان التأميم بساعة ، ليبلغهم بقرار التأميم .

ويقول سيد مرعى «إنه قال لعبدالناصر: إن القرار «هو حلم لكل مصرى» ولكن هذا القرار معناه في نفس الوقت أننا سندخل في حرب مباشرة مع بريطانيا وفرنسا والغرب كله». وهنا رد عبدالناصر قائلاً «أنا ماطلبتش منك تحارب»! لوحصلت حرب فاللي حايحارب هو عبدالحكيم عامر، مش أنت»!

وكذلك الحال في حرب يونية والمقدمات التي أدت إليها، فقد كانت حكومة مصر بعيدة كل البعد عن اتخاذ القرار، ولم يعقد عبدالناصر معها اجتماعاً واحداً طوال مدة الحرب، ولم يكن لها أي دور في قرار الانسحاب من سيناء، أو في رفض أو قبول وقف إطلاق النار، كأنما هي حكومة دولة أخرى في المريخ! ومن المعروف أن الحكومات المسئولة في البلاد الأخرى هي التي تدير دفية الحرب، وقد تؤلف فيما بينها ما يعرف باسم محكومة حرب، ولكن مصر ظلت بلا حكومة طوال أيام الحرب!

وقد أسدات الثورة ستاراً كثيفاً على حياة زعمائها وقياداتها، وأيضاً على خلافاتها وانقساماتها، وكذلك على أخطائها، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر كله!

ويمكن القول إنه لولا هزيمة يونيو الساحقة لما عرف الشعب المصرى شيئاً عن ذلك كله لمدة ربع قرن آخر ـ هذا إذا عرف على الإطلاق!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يعرف أحد عير الخاصة - قبل الهزيمة، بوجود صراع على السلطة بين عبدالناصر والمشير عامر! ولم يعرف أحد أن المشير قام بانقلاب صامت في ١٩٦٢، أصبح به المتحكم في أمور البلاد! كما لم يعرف الشعب شيئاً عن وجود أخطاء

في حرب ١٩٥٦! بل ظل الشعب لايعرف شيئاً عن وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، ومرور الملاحة الاسرائيلية من مضايق تيران، إلا بعد عشر سنوات كاملة، حين أعلن عبدالناصر إغلاق المضايق!

ولم يعرف الشعب، في حرب يونيو ١٩٦٧، أن قواته الجوية قد دمرت بالكامل تقريباً، إلا بعد أن وصل الجنود الاسرائيليون إلى شاطئ الفناة!، وقبل ذلك بيوم واحد كان الشعب يعتقد أن الجيش المصرى هو الذي دمر سلاح الطيران الاسرائيلي!

والطريف أن ثورة يوليو قد استعانت في حكمها بالعناصر السياسية التي استعان بها الملك فاروق الذي خلعته! كما استخدمت، في بدايتها، جهاز المباحث الذي كان يستخدمه فاروق! وذلك قبل أن تكون جهازها الخاص!

وبالنسبة للحالة الثانية، فلم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على نجاح الثورة واستقرارها في الحكم، حتى كانت تهاجم المطبعة التي كانت تطبع فيها منشورات الضباط الأحرار في كوبرى القبة، وهي مطبعة التنظيم الشيوعي المعروف باسم ،حدتو،! وقد وضع جهاز الرونيو المصادر في متحف ثورة ٢٣ يوليو فيما بعد! وكان هدف عبدالناصر طمس معالم الصلة بين تنظيم الضباط الأحرار وتنظيم حدتو!

كما قبض على أعضاء جهاز توزيع المنشورات الشيوعى، الذى كان يوزع فى المنصورة المنشورات الصادرة من سكرتارية اللجنة المركزية لحدتو بتأييد الثورة، ويقول رفعت السعيد، الذى كان مسئول التنظيم فى الدقهلية: «إنه عندما روجع عبدالناصر من قبل أحد قيادات تنظيم الضباط الأحرار اليسارية، اعتذر بأنه كان يحكم بجهاز مباحث فاروق،!

أما بالنسبة للحالة الأولى، فلم تكد الثورة تقرر البقاء فى السلطة، حتى أخذت تستعين بالعناصر الحزبية المتمرسة التى كانت سنداً لفاروق فى الحكم! وتستمع إلى مشورتها، بعد أن سارعت هذه العناصر إلى الالتفاف حول الثورة خوفاً من أن تعيد البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد ليحلف الأوصياء اليمين الدستورية أمامه. وكانت هذه العناصر هى التى أقبلت على الانضمام إلى «هيئة التحرير، التى الفتها الثورة لتكون تنظيمها السياسى الواحد! كما كانت هذه العناصر هى التى أقبلت على «الاتحاد القومى» بعد ذلك. ولم تكن هذه العناصر ديموقراطية بطبيعتها، كما أنها كانت انتهازية بطبيعتها أيضاً!

وهذا هو السبب في أن هذه التنظيمات ظلت دائماً أبداً غير شعبية ومرفوضة من الجماهير، حتى في ذروة شعبية عبدالناصر وهو السبب في تلك الظاهرة التي انفردت بها ثورة يوليو، وهي أن ولاء الجماهير المصرية فيها كان موجهاً لعبدالناصر وحده، وليس لحزب يمثله، أو تنظيم يتزعمه!

نعم، ففى الوقت الذى كانت الجماهير تولى عبدالناصر الولاء والحب، كانت تستخف بتنظيمه السياسى، وتسخر منه! لقد سخرت من هيئة التحرير، وسخرت من الاتحاد القومى، ثم سخرت من الاتحاد الاشتراكى. ولم يحدث أن مارس أحد هذه التنظيمات السياسية تأثيراً على الجماهير المصرية، أو استطاع تحريكها! مما ألجأها إلى استخدام المال لحشد الناس في المناسبات، وإغرائها بترك العمل للاشتراك في الاستقبالات وغيرها ـ خصوصاً بعد تصخم القطاع العام.

وقد ترتب على ذلك أن ضاعت قدسية العمل، وساد التسيب، وأصبح التنظيم السياسي من أسباب فساد الحياة السياسية وإفساد الناس، لأنه نفسه يتكون من عناصر فاسدة في غالبيتها.

وقد أفصحت الجماهير عن رأيها في التنظيم السياسي للثورة، حين تخطته في أحداث ٩ و ١ يونية١٩٦٧ ، وسارعت إلى التمسك بعبدالناصر، تحدياً للهزيمة وللعدو الاسرائيلي، وإعلاناً عن عزمها على مواصلة النصال. وقد أثبتنا في دراستنا عن «تحطيم الآلهة» أن مشاركة التنظيم في الأحداث كانت تالية، وليست سابقة لتحركات الجماهير! ومع ذلك فإن هذه المشاركة قد أفسدت جلال تلك اللحظات التاريخية، لأنه لجأ فيها إلى الأساليب المبتذلة في سوق الناس إلى اللواري وعربات النقل، بعد تلقينهم الهتافات والشعارات، التي كان يتفنن في تلحينها وتنفيمها!

أما المرة الثانية التى أعربت فيها الجماهير المصرية عن رأيها فى التنظيم السياسى فكانت فى أحداث مايو ١٩٧١ . فقد عجز التنظيم السياسى فيها – الذى كان يقف ضد السادات – عن تحريك الجماهير ضد رئيس الدولة ، فتجاهلت تحريضه ونداءاته وأسقطته من حسابها ، وساندت السادات ، الذى خاض المعركة باسم الديموقراطية ضد خصومه السياسيين ، الذين عرفوا باسم ، مراكز القوى ،

الثورة ومراكز القوى!

مراكز القوى مصطلح يطلق على رجال الحكم الذين يستحوذون على قدر من السلطة يفوق مسئولياتهم السياسية، ويفلتون بذلك من المحاسبة الدستورية على أعمالهم! ومن المبادئ المقررة في علم الإدارة العامة أن السلطة يجب أن تعادل المسئولية – أي أنها لايجب أن تنقص عنها فيستحيل تنفيذ المسئولية، ولا يجب أن تزيد عنها، فتتجاوز حدود مسئولية الوظيفة!

ولتقريب المعنى إلى الأذهان، فإن رئيس سكرتارية رئيس مجلس الإدارة في أى مؤسسة من المؤسسات، هو مجرد رئيس سكرتارية! ولكنه إذا استغل قربه من رئيس مجلس الإدارة في الحصول على قدر من النفوذ يزيد على متطلبات وظيفته، يصبح مركز قوة في المؤسسة! ويستحوذ ـ بدون وجه حق _ على سلطة تقترب من سلطة رئيس مجلس الإدارة، دون أن يتحمل مسلولياته، ولا يحاسب حسابه أمام الجهات العليا!

ولقد كان شمس بدران مديراً لمكتب المشير عبدالحكيم عامر برتبة عقيد، ولكن لواءات الجيش وفرقاءه كانوا يقفون أمامه كما لو كانوا يقفون أمام المشير نفسه! لأنه كان يتمتع بسلطات المشير دون أن يتحمل مسئولياته! ومن هنا كان مركزاً من مراكز القوى ذات البأس والنفوذ!

ولم يكن شمس بدران وحده مركزاً من مراكز القوى، بل كان جميع أفراد دفعته العسكرية من مراكز القوى! وكان يدفع بهؤلاء الأفراد في كل ركن من أركان السلطة والحكم والإدارة، فكانوا بمثابة وتنظيم سرى، داخل الجيش! وكانوا يحظون بالهيبة والنفوذ بين زملائهم.

ولذلك عندما تصاعدت المواجهة بين عبدالناصر والمشير في اعقاب الهزيمة، وأراد تصفية جيش المشير، ألقى القبض على دفعة شمس بدران، وأبلغ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكى يوم ٣أغسطس ١٩٦٧، أنه واعتقل ضباط التنظيم السرى الذى أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة، وأغلبهم من دفعته العسكرية خريجي ١٩٤٨، وقال إنه عندما قابل شمس بدران قال له: ويا شمس! منحتك ثقتى بالكامل، ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من خلف ظهرى،!

وكانت سكرتارية المشير الخاصة، وعلى رأسها على شفيق وعبدالمنعم أبو زيد، من مراكز القوى التى فرصت نفوذها على الحكم. وكانت مجموعة فاسدة باعتراف جميع المصادر التاريخية! وكان من المتعذر - إن لم يكن من المستحيل - اقتلاعها من مراكزها وسلطاتها التى اغتصبتها ظلماً وعدواناً، لولا أن دب الخلاف بين شمس بدران وهذه المجموعة، فقدمت للمحاكمة، ثم السجن!

ومع ذلك فقد كان المشير عامر حريصاً على إطلاق سراح هذه المجموعة الفاسدة في نفس اليوم الذي وصل فيه الجنود الاسرائيليون إلى شاطئ القناة. فقد اتصل بشمس بدران، وطلب منه اصدار الأمر لحمزة البسيوني، مدير السجن الحربي، لإطلاق سراح هذه المجموعة!

وقد روى شمس بدران قصة هذه الواقعة المخزية بطريقته الخاصة، فذكر أن المشير «أملاني كشفاً بأسماء الناس اللي يخرجوا من السجن، وكان ضمنهم ضباط متهمين بالتآمر، وأنا اللي كنت بحقق معاهم! فاتصلت بحمزة البسيوني، مدير السجن الحربي، وقلت له أن يخرج الناس دول!.

وقد اعترف شمس بدران بأنه راجع المشير في هذه الأسماء، ومنهم زغلول عبدالرحمن، فقال له المشير: «أيوه، كلهم يخرجوا! قل لحمزة يخرجهم؛!

ومن الطريف أن حمزة البسيوني نفسه استنكر هذا الأمر، فعندما أملى عليه شمس بدران كشف الأسماء المطلوب الإفراج عنهم . راجعه قائلاً: ،ده فيه منهم ناس متهمين في جناية! هل أفرج عنهم برضه؟ فقال له شمس بدران في اقتضاب: «أيوه، نفذ اللي بقولك عليه!» فعاد حمزه البسيوني يراجع شمس بدران قائلاً: ،ختى عبدالمنعم أبوزيد؟ فرد عليه شمس بالايجاب!

وبطبيعة الحال فإن مراكز القوى هذه كانت تحتفظ بنفوذها فى السجن الحربى، طالماً كانت تحظى بعطف المشير! لقد كان السجن الحربى، بالنسبة لجميع القوى الوطنية والتقدمية التى دخلته قطعة من العذاب، ولكنه بالنسبة لهذه العناصر كان منتجعاً تتوافر فيه الكماليات!

وعندما سقطت مراكز القوى من رجال الجيش التى كانت تلقف حول المشير، ظهرت مراكز قوى جديدة تتكون من الشخصيات التى التفت حول عبدالناصر فى 9و 1 يونيو، واعتمد عليها فى التخلص من مراكز القوى القديمة!

وهذه المراكز الجديدة تختلف عن المراكز القديمة في أنها مدنية، وإن كانت عسكرية المنشأ! بمعنى أنها لا تستند إلى الجيش في تدعيم سلطتها، وإنما تستند إلى التنظيم السياسي. كما تختلف عن المراكز القديمة في أن تلك المراكز القديمة كانت مراكز قوى على الشعب وعلى عبدالناصر نفسه! بينما المراكز الجديدة كانت تدين بالولاء لعبدالناصر، الذي أصبح بسيطر على الجيش، لأول مرة منذ قيام الثورة!

وربما كان الأقرب إلى الصحة والأكثر دقة في وصف هذه العناصر، أنها كانت مراكز تجمع للقوى أكثر منها مراكز قوى العناصر، أنها كانت مراكز تجمع للقوى أكثر منها مراكز قوى بالمعنى الموجود في العناصر القديمة، بمعنى أن كثيراً من المراكز القديمة كانت تستولى على سلطات تتجاوز مسئولياتها، ولكن المراكز الجديدة كانت تستولى على مسئوليات عديدة لمضاعفة سلطاتها ونعرم بذلك العناصر الأخرى من مراكز السلطة هذه.

فقد كان على صبرى أميناً عاماً للإتحاد الاشتراكى، وقد استغل وضعه هذا فى اختيار عناصر قيادية تدين بالولاء له شخصياً، وقد بدأ عمله بإقرار مبدأ التفرغ للعمل السياسى وتكوين المكاتب التنفيذية التى كان معظم أعضائها من وطليعة الاشتراكيين، وهو التنظيم السرى للإتحاد الاشتراكى! _ وأخذ يغدق المغانم على هؤلاء الأنصاد. فقد مرتب وزير للأمين في كل محافظة ـ الأمر الذي نقلهم نقلة اجتماعية كبيرة وجعلهم يدخلون في دائرة المستفيدين من العمل السياسي. كما قرر لكل من ينتدبون من وظائفهم للعمل في الاتحاد الاشتراكي نسبة منوية اضافية من مرتباتهم، مما خلق تكالباً على الالتحاق به ـ كما يقول أحمد حمروش، وعلى هذا النحو أصبح على صبرى صاحب نفوذ فعلى داخل الاتحاد الاشتراكي لحسابه الخاص.

وقد تكونت حول على صبرى مجموعة سيطرت على الأغلبية فى مجلس الأمة وفى الاتحاد الاشتراكى وجهاز المخابرات وطليعة الاشتراكيين ـ التى كان شعراوى جمعة وسامى شرف أعضاء فيها، وكان شعراوى جمعة هو المشرف عليها. ووفقاً لما ذكره محمد حسنين هيكل، فإن هذه المجموعة «كانت تجمع بينها مصلحة مشتركة فى الحيلولة دون أى شخص من خارجها تكون له سلطة حقيقية فى اتخاذ القرارات، لقد كانوا يريدون أن تبقى كل سلطة داخل الحكومة والحزب والجيش فى أيديهم، كانوا سكارى بحب السلطة، ـ كما يقول هيكل!

وكما سقطت مراكز القوى القديمة في ١٩٦٧، بعد محاولتها الاستيلاء على السلطة والقيام بانقلاب عسكرى على عبدالناصر بقيادة المشير عبدالحكيم عامر، كذلك سقطت مراكز القوى الجديدة لنفس السبب، أي عندما حاولت اسقاط السادات.

فقد ساندت هذه القوى السادات فى تعيينه رئيساً للجمهورية عقب وفاة عبدالناصر، لاعتقادها بأنه سوف يكون رئيساً ضعيفاً، ولن تجد صعوبة فى التخلص منه إذا أرادت! ولما تبينت أنها لاتستطيع أن تضعه تحت وصايتها، قررت الدخول معه فى امتحان القوى، معتمدة على مجموعة السلطات التى استحوذت عليها، فلم تكن تضم فقط قيادات الاتحاد الاشتراكي واللجنة المركزية، بل كانت تضم أيضاً مجموعة من المسئولين في أكثر المواقع حساسية في الدولة، كرئاسة الجمهورية والمخابرات والإعلام والداخلية، بالإضافة إلى وزير الحربية والقائد العام للجيش المصرى.

واستناداً على سيطرتها على مجموعة مراكز السلطة هذه، قررت إحداث انهيار دستورى في الدولة عن طريق تقديم استقالاتها، وإذاعة هذه الاستقالة المشتركة من وزير الحربية ووزير رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومدير المخابرات العامة _ في الإذاعة، قبل وصولها إلى يد رئيس الجمهورية.

وقد توقع أفراد هذه المجموعة أن يُحدث هذا الانهيار الدستورى رد فعل واسع النطاق على المستوى الشعبى، فتتحرك الجماهير مطالبة بعودتهم إلى مناصبهم! ولكن الجماهير استقبلت هذه الاستقالات استقبالاً بارداً، وأثبت الانحاد الاشتراكي أنه تنظيم مصطنع يتكون من منتفعين لا مناصلين، فدخات قياداته الشقوق أثناء الأزمة، وسقطت مراكز القوى الجديدة في قبضة السلطة الشرعية.

ومن الواضح أن ظاهرة مراكز القوى التى سادت فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، إنما هى علامة من علامات فساد النظام السياسى الذى أرسته الثورة. ذلك أن مثل هذه المراكز لايمكن أن تظهر فى نظام ديموقراطى يأخذ بمبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان عن السياسة العامة للدولة.

وهذا ما اكتشفه عبدالناصر واعترف به في أعقاب هزيمة يونيه وما تبعها من أحداث بينه وبين المشير عامر. ففي جلسة اللجنة التنفيذية العليا للإنحاد الاشتراكى يوم ٣أغسطس١٩٦٧ قال: «إنى أعتقد أنه من متابعه الأحداث التى جرت أخيراً، وتحليلها بدقة، يتبين لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم،!

ويمكن فهم هذه النقطة بوضوح، إذا عرف أن النظام السياسى الذى أرسته ثورة ٢٣ يوليو قد قام على إزدواجية السلطة! فهناك عبدالناصر على رأس الجهاز السياسى كحاكم مطلق، وهناك المشير عبدالحكيم عامر على رأس الجهاز العسكرى كحاكم مطلق أيضاً!

والسبب في ذلك بسيط هو أن ثورة يوليو قامت على أكتاف الجيش، ثم انفصل جزء من الضباط الأحرار عن الجيش، وعلى رأسهم عبدالناصر، وخلعوا ملابسهم العسكرية، المتفرغ لعملية الحكم بعت اسم أن حكم الجيش قد انتهى، وأن الجيش قد عاد إلى تكناته وأصبح الحكم مدنياً! فأعلنت الثورة انتهاء مجلس قيادة الثورة، وتوقف عمله بعد فترة الانتقال، وانتخب عبدالناصر رئيساً للجمهورية يوم 70 يونيو70 بأغلبية ساحقة، وكان هو المرشح الوحيد، إذ لم يسمح لغيره بالترشيح، الضمان استمرار النظام والثورة،، وتحول ضباط مجلس قيادة الثورة إلى وزراء لهم أسبقية على زملائهم المدنيين في الوزارة الجديدة التي ألفها عبدالناصر يوم ٢٩ يونية.

وبقى عبدالحكيم عامر على رأس الجيش، كقائد عام القوات المسلحة، وعين في نفس الوقت وزيراً للحربية. ولكنه لم يكن كأى قائد عام يمكن عزله، فقد بقى يشغل هذا المنصب لمدة تقرب من خمسة عشر عاماً. وقد تحول بفضل هذه الاستمرارية إلى شريك لعبدالناصر في السلطة شريك كامل! بعد أن أقنع عبدالناصر - أو أقتنع عبدالناصر! و أو وجود

المشير على رأس الجيش هو حماية للنظام ضد أية انقلابات عسكرية كتلك التي كانت تسود المنطقة والعالم الثالث.

وفى ظل هذا المفهوم أصبح الجيش هو المصدر الرئيسى لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارة ووكلاء الوزراء والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية - كما يقول حمروش - وتعول صباط الجيش إلى طبقة اجتماعية حلت محل الطبقة المالكة السابقة على الثورة فى الحكم والإدارة .

وقد كان معظم الذين تولوا السلطة العليا ضباطا فى المخابرات العامة أو الحربية: على صبرى وكمال رفعت وطلعت خيرى وعبدالقادر حاتم وشعراوى جمعه وأمين هويدى وتوفيق عبدالفتاح وعبدالمحسن أبو النور. وكان بقية العسكريين من المدربين فى أجهزة المخابرات والمتخرجين فيها.

وفى الوقت نفسه أخذت أجهزة الأمن والمخابرات تزداد فى العدد والعدة، بعد أن أصبحت السلطة العليا تعتمد عليها اعتماداً كلياً فى معرفة مايدور فى المجتمع، وكانت تقارير الأمن هى المصدر الرئيسي للمعلومات فى هذا الصدد!

ولما كانت قيادات أجهزة العمل السياسي في مراحل تطورها المختلفة: هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، هي قيادات عسكرية ـ فقد اعتمدت ـ بدورها على هذا الأسلوب في جمع المعلومات، فتسابقت هذه الأجهزة السياسية الشعبية في كتابة التقارير!

وفى الوقت نفسه، لما كانت قيادات المؤسسات الصناعية والتجارية، ورؤساء الإدارات المحلية، وكثير من المؤسسات الصحفية وغيرها، من ضباط الجيش، فقد اعتمدت بدورها على تقارير الأمن! وهكذا سادت العقلية المباحثية جهاز الدولة الادارى والحكومى من أعلاه إلى أدناه، وتحولت الدولة إلى دولة مخابرات، واتسعت شبكة تجنيد الناس لأعمال الأمن فى كل موقع من مواقع العمل، على نحو أفقد الناس الثقة فى بعضهم البعض، فانعقدت ألسنتهم، وآثروا الصمت والسلبية حماية لأنفسهم من الأخطار.

وكان من الممكن أن يخف تأثير ذلك لو أن حكم القانون هو الذي كان يسود، ولكن القانون في ذلك الحين كان ، في أجازة، -حسب تعبير سعد زايد، أحد المحافظين العسكريين! - قلم يعد لأجهزة النيابة العامة، ولم يعد لجهاز القضاء أية سلطة على المقبوض عليهم بواسطة أجهزة الأمن العسكرية، وبرز ما عرف باسم ،المعتقلات، إلى جانب السجن الحربي لاحتجاز المسجونين السياسيين، وكل ذلك باسم حماية الثورة والتقدم! وقد زودت هذه المعتقلات والسجن الحربي بخبراء مختصين في فن التعذيب، فكانت محنة رهيبة لحقوق بلانسانية وحرية الرأي والفرد.

وصحيح أن نسبة من دخلوا المعتقلات والسجن الحربى كانت نسبة ضئيلة من تعداد الشعب المصرى، ولكنها كانت كافية لبث الرعب الداخلي في نفس كل فرد أن يلقى نفس المصير!

وقد أوقع هذا النظام الذى أرسته ثورة ٢٣يوليو فى الحكم، الثورة فى تناقض حاد. فى الوقت الذى عملت على تحرير الطبقات المجماهيرية من قيود علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية، كانت تفرض دكتاتورية ثقيلة على البلاد تسلب كل قيمة سياسية الهذه الحرية! وأسوأ من ذلك أن هذه الدكتاتورية لم تكن دكتاتورية طبقة تملك وسائل الانتاج رأسمالية كانت أو عمالية، وإنما كانت فقط دكتاتورية الجيش! الذى أصبح فى حد ذاته يشكل طبقة تزحف على

السلطة في كل مكان، وتدعم نفسها في كل ركن، وتستأثر بكافة المناصب المهمة في البلاد _ أي طبقة تملك البلاد!

ولقد كان المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للجيش، ونائباً لرئيس الجمهورية، ورئيساً للجنة الاقتصادية العليا، ورئيساً للجنة تصفية الإقطاع، ورئيساً لإتحاد كرة القدم، بل مشروفاً على الطرق الصوفية!

وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى إطلاق اسم «المماليك الجدد» على هذه الطبقة العسكرية، من ناحية أنها كانت طبقة عسكرية ذات لمتيازات تحكم البلاد، وتتميز عن غيرها من الطبقات، وتسعى لتثبيت سلطاتها وتأكيد دورها، وتتصارح فيما بينها على الحكم والسلطة، وتحمى نفسها في نفس الوقت ضد أي تسرب إلى صغوفها من المدنيين، وتكون لنفسها فكرها الخاص الذي لاينتمى لنظرية اجتماعية معينة، بل ينتقى من كل فكر حسيما تتطلب الظروف والأحوال، وتحاول فرضه على الجماهير حكما حدث بالنسبة للميثاق، الذي كان يدرس في كل المواقع الجماهيرية بطريقة جبرية، ويتلقنه الطلبة والعمال والفلاحون، ويرددونه كما تردد البيغاوات!

ونظراً لأن الجماهير حرمت من المشاركة الفعلية في الحكم، فقد ركنت إلى السلبية في مواقع الانتاج! فالقاعدة الأساسية والصحيحة أن الطبقة التي تملك وسائل الانتاج هي التي تتولى الحكم، وهذا هو السائد في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، ففي المجتمعات الأولى تسيطر الطبقة الرأسمالية على وسائل الانتاج وتتولى بنفسها مهمة الحكم، وفي المجتمعات الثانية تسيطر الطبقة العمالية على وسائل الإنتاج ـ حيث لا توجد طبقة رأسمالية ـ وتسيطر العلبقة العمالية على والحكم.

على أن الحكم فى ثورة ٢٣ يوليسو لم يكمن فى يد الطبسق تين الفلاحية أو العمالية وإنما كان فى يد الجيش، ومن هنا فقدت الجماهير إحساسها بملكية وسائل الانتاج، فقل نشاطها، ونفذت إليها السلبية، فكانت ظاهرة التسيب وعدم المبالاة! الأمر الذى أفقد القطاع العام قدراً كبيراً من طاقاته البناءة.

على كل حال فلعل هذا العرض عن إنجازات ثورة يوليو وسلببات ثوارها، يبرز هذه الحقيقة التي هي أشبه باكتشاف جديد، وهو أن ثورة يوليو كانت بلا ثوار حقيقيين! وأنه لولا وجود عبدالناصر على رأس هذه الثورة لانحرف مسارها إلى طريق آخر!

سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديثيد

. LLANGER LANGE CONTROL CO

سياسة مصرالخارجية بعدكامب ديفيد

ربما كان خير ما يساعدنا على تفهم السياسة الخارجية التى اتبعتها مصر بعد كامب ديفيد، هو التعرف على الفلسفة التي تنطلق منها، ونقصد بالفلسفة هنا الأيديولوجية الاجتماعية التي تعتنقها مصر، والتي تحكم - بالضرورة - علاقاتها بالدول الأجنبية وتشكل نظرتها إلى الأحداث العالمية.

وهذا الكلام عن الفاسفة الاجتماعية التى تحكم علاقات مصر الخارجية قد يبدو بسيطاً لأول وهلة، ولكن الصعوبة لا تلبث أن تتبدى سريعاً حين نكتشف أن هذه الفلسفة الاجتماعية هى مزيج معقد التركيب تشترك فيه عناصر متناقضة ذات أصول تاريخية واقتصادية وسياسية.

ففى هذه الفلسفة تختلط الفلسفتان الاشتراكية والرأسمالية بحكم وجود اقتصاد يقوم على القطاع العام والقطاع الخاص، كما تختلط سياسة الانحياز وسياسة عدم الانحياز بحكم العلاقة الخاصة التى ربطت مصر بالولايات المتحدة على حساب العلاقة مع الاتحاد السوفيتى من جهة، وبحكم وضع مصر فى حركة عدم الانحياز التى كانت ترى فى الاتحاد السوفيتى هو الحليف الطبيعى، وتستعين به لمقاومة سياسة الأحلاف التى كانت تتبعها الولايات المتحدة والدول الرأسمالية فى الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من هذا القرن. كذلك يختلط فى هذه الفلسفة إنتماء مصر القومى إلى القومية العربية بكل موقفها التقليدى إزاء اسرائيل، وإنتماء مصر الوطنى إلى القومية المصرية الذى دفعها إلى شق طريقها الخاص فى التعامل مع اسرائيل بمبادرة السلام للرئيس السابق السادات واتفاقيات كامب ديقيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

هذه الأبعاد المتناقضة الثلاثة هي التي تستطيع وحدها أن تساعدنا على فهم نظرة مصر للأحداث العالمية، لأن هذه النظرية هي - في نهاية الأمر - محاولة للتوفيق بين المتناقضات، أو ما يطلق عليه في فلسفة الديالكتيك بالمرحلة الثالثة التأليفية (Synthesis).

ومن هنا فإن خطة هذا البحث هى البدء أولاً بدراسة سياسة مصر الخارجية، والانطلاق من ذلك إلى موقف هذه السياسة من أهم الأحداث العالمية التي وقعت في الفترة الأخيرة.

لقد بنت الإدارة المصرية سياستها الخارجية على أساس تحقيق الأمن القومى، الذى رأت أنه يشتمل فى واقعه على ثلاثة مستويات مركبة ومتداخلة هى - وفقا للدكتور بطرس بطرس غالى الذى كان يشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية - الأمن القومى المباشر، ويعنى به حدود مصر مع جيرانها، والأمن القومى الحيوى، وهو مايمتد إلى الحدود الدولية للجيران، على أساس أن الخطر إذا امتد مايمت خطراً على الأمن القومى المباشر للدولة. ثم الأمن

القومى الاستراتيجى، وهو يمثل خطأ وهمياً يحيط بالحدود الدولية للدول المشتركة في الحدود مع منطقة الأمن القومي الحيوي.

وقد اقتضى الأمر، وفقاً لهذا المفهوم للأمن القومى المصرى، أن تتوزع مجالات نشاط الدبلوماسية المصرية وتمتد اهتماماتها إلى دوائر أربع رئيسية هى: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الاسلامية، والدائرة اللاانحيازية.

وقد خضعت السياسة المصرية الخارجية إزاء هذه الدوائر الأربع الفلسفة سالفة الذكر بأبعادها الثلاثة المتناقضة التي ذكرناها. ويتبدى ذلك في الدائرة العربية حيث يتبدى التناقض بين انتماء مصر القومية العربية) وانتمائها الوطني المصري (القومية المربية) وانتمائها الوطني المصري (القومية المصرية) وقد ذكرنا أن الانتماء الأخير دفعها إلى الانفراد بعقد التفاقيات كامب ديفيد وإبرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية.

فعلى الرغم من أن سياسة كامب ديفيد قد دفعت بغالبية البلاد العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بل وإلى تكوين جبهة مناهضة ضدها تحت اسم ، جبهة الصمود والتصدى، ، تتكون من كل من العراق وليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية - إلا أن هذا الموقف لم يدفع بالسياسة الخارجية المصرية إلى اتخاذ موقف عدائى ضد أى حق عربى، بل واصلت المصرية إلى اتخاذ موقف عدائى ضد أى حق عربى، بل واصلت مصر موقفها القومى إلى جانب القضايا العربية ، مع تمسكها في الوقت نفسه بالتزاماتها في المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التي أسفرت عن تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء في ٢٥ أد بل ١٩٨٧ .

فقد ظلت السياسة المصرية الخارجية على موقفها من أن مشكلة فلسطين هي جوهر القضية العربية، وضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وإقامة وطن فلسطيني فوق أرضه، وإعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتبنى الموقف المبدئي والقانوني من مشكلة القدس، ورفض كل محاولات الصنم القسرية أو اعتبار القدس عاصمة للدولة الاسرائيلية. وقد ذهبت السياسة المصرية في ذلك إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع كوستاريكا والسلفادور اللتين نقلتا سفارتيهما إلى القدس.

كذلك فقد قاومت مصر سياسة اسرائيل في إقامة المستوطنات الاسرائيلية في التضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تتوقف عن التنديد بسياسة القمع العسكرية التعسفية التي تمارسها اسرائيل ضد السكان العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد اعتبرتها انتهاكا خطيراً لنص وروح اتفاقيات كامب ديفيد.

وعندما قامت اسرائيل بغارتها على المفاعل الذرى العراقى فى يونيو ١٩٨١ اتخذ رد الفعل المصرى الرسمى شكل استنكار وغضب شديدين، فقد أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أوضحت فيه أن هذا العمل يفتقر إلى الشرعية ويخالف أحكام القانون الدولى ويزيد الموقف المعقد فى الشرق الأوسط تعقيداً، وسلمت الخارجية المصرية مذكرة احتجاج إلى السفير الاسرائيلي رافضة كل مبررات الغارة الاسرائيلية. كما قادت مصر حملة التنديد باسرائيل فى الأمم المتحدة وفى منظمة الوحدة الأ فريقية، وطلبت إدراج الهجوم الاسرائيلي على جدول أعمال مؤتمر وزراء الخارجية الذى بدأ عمله فى نيروبى يوم ويونيو.

وعندما بدأ الغزو الاسرائيلي للبنان في أوائل يونيو ١٩٨٢، طغي رد الفحل المصدري على ردود الفحل الصادرة من معظم الدول العربية، فقد بادرت مصر بإدانة العدوان وتحذير اسرائيل من النتائج الخطيرة التى ستترتب عليه، وبعث الرئيس مبارك بأول رسالة إلى المستر بيجن يطالبه فيها بالانسحاب الفورى من لبنان. وأعلنت الخارجية المصرية يوم ٢يوليو ١٩٨٢ لأول مرة ،أن علاقة مصر باسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعب الفلسطيني واللبناني، فلقد هاجمت اسرائيل دولة عربية واعتدت على الشعب الفلسطيني مخالفة بنلك روح كامب ديفيد، ولذلك فقد توقفت العملية التالية السلام، وهي التوصل لحل باقي المشلات القائمة، . كذلك توقفت مصر عن اتخاذ أية إجراءات جديدة لدعم التطبيع منذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان، فقد أعان وزيرالخارجية المصرى كمال حسن على يوم المسلس ١٩٨٢ تجميد عملية تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية.

بل إنه على الرغم من توتر العلاقات بين محصر وسوريا منذ نهاية حرب ١٩٧٣، وتزعم سوريا لجبهة الصمود والتصدى ضد مصر، إلا أنه عندما أعلنت إسرائيل إخضاع هضبة الجولان السورية المحتلة للقانون والإدارة الاسرائيلية، أصدرت مصر في ١٥ ديسمبر ١٩٨١ بياناً رسمياً أدانت فيه بشدة هذا القرار، ووصفته بأنه إجراء غير مشروع وإنتهاك للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢٢، الذى تقوم عليه اتفاقيات كامب ديفيد والذي ينص على عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة في المنطقة.

وقد صعدت السياسة الخارجية المصرية موقفها إلى جانب الحق العربى عندما تصاعدت العمليات العسكرية الاسرائيلية في لبنان، وجرت مذابح مخيمي صابرا وشاتيلا، فقد قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى اسرائيل في ٢٠سبتمبر١٩٨٧، وحددت ثلاثة شروط لعودته إلى تل أبيب، وهى: الشحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وتحديد المسئولية في مذابح صابرا وشاتيلا، والسير بالقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتبراف بحق المصير لشعب الفلسطيني. ثم أضافت إلى هذه الشروط استئناف المفاوضات بشأن مشكلة طابا، والسعى لحلها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وإتفاق 70 أبريل 19۸۲. وظلت الدبلوماسية تتمسك بالعمل على حل القضية اللبنانية على أساس الانسحاب الاسرائيلي، والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله الوطني، والتوصل إلى صيغة ديموقراطية للحكم تحظى بالإجماع الوطني،

وعندما نشبت الحرب الأهلية الفلسطينية في لبنان، وحوصر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الوطني الفلسطينية في طرابلس، لم تتردد مصر في الوقوف إلى جانب الشرعية الفلسطينية، وبذلت قصاري جهدها من أجل سلامة خروج ياسر عرفات من طرابلس مع بقايا قواته، وعملت على دعمه في وجه الخارجين عليه عن طريق استقبال الرئيس حسني مبارك له في القاهرة يوم ٢٢ديسمبر ١٩٨٣، وأعلن أن الطائرات والأسطول المصري يقومان بحماية السفن التي تحمل عرفات ورفاقه إلى مواني وصولهم. وقد اعتبرت اسرائيل هذا الاستقبال لياسر عرفات في القاهرة «ضرية قاسية لعملية السلام».

وعلى هذا النحو كانت السياسة الخارجية المصرية تحاول التوفيق بين المصالح الوطنية المصرية، التي تحققت باسترداد سيناء من يد الاحتلال العسكرى الاسرائيلي، وبين المصالح القومية العربية. وكانت مصر تواجه البلاد العربية المعارضة للمعاهدة المصرية الاسرائيلية، بأنها ليست الدولة الوحيدة التى استطاعت أن تحتفظ بعلاقات مع كل من اسرائيل والدول العربية في آن واحد، فقد استطاعت تركيا، وهي دولة اسلامية، وقبرص، الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل ومنظمة التحرير، فضلاً عن هذا فإن الدول الأوروبية واللاتينية والولايات المتحدة لها علاقات ممتازة مع كل من الدول العربية ومع اسرائيل في نفس الوقت، ولا يجب على العرب أن يرفضوا من دولة عربية شقيقة كمصر ما يقبلونه طواعية من الآخرين.

ولم تتوقف سياسة مصر العربية عند هذا الحد، بل وقعت ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في ١٩٨٤ مرحبت بعبادرة ملك الأردن في سبتمبر ١٩٨٤ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر.

هذا فيما يتصل بالدائرة العربية. أما ما يتصل بالدائرة الأفريقية، فمنذ قيام ثورة يوليو1997 أدرك قادتها أن نطاق الأمن القومى المصرى يمتد فى أفريقيا بصورة مباشرة، لأنه من الصحب عليهم حماية الثورة المصرية مع وجود الاستعمار حولها من كل جانب، وهذا هو السبب فى المساعدات التى قدمتها لكافة حركات التحرير الوطنى فى أفريقيا.

وفى نفس الوقت فإن هناك عوامل ثابتة كانت تدفع بالسياسة الخارجية المصرية إلى الاهتمام بأفريقيا، فبالإضافة إلى أن مصر دولة أفريقية، فإنها بموقعها تعد البوابة الشمالية لأفريقيا، وفى الوقت نفسه فهناك تسع دول أفريقية تطل على حوض النيل، مما يجعل منها امتداداً طبيعياً ومكوناً أصلياً لمقومات الأمن المصرى، هى الي جانب مصر : السودان وأثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندى

وكينيا وتنزانيا وزائير. وهناك فضلاً عن ذلك روابط من الدم والدين تربط مصر ببعض البلاد الأفريقية مثل الصومال وموريتانيا والنيجر.

وقد برزت هذه العوامل بصفة خاصة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو. ففي كتاب وفلسفة الثورة، عبر عبدالناصر عن ذلك بقوله: وإننا في أفريقيا، ونحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة، والذين نحتبر صلتها بالعالم الخارجي، إن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب أفريقيا، وإن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، وفي الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ أكد أن الشعب المصرى ويعيش على الباب الشمالي لأفريقيا المناضلة، وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي خطاب عبدالناصر أمام رئيس جمهورية الكاميرون بالقاهرة في 11كتوبر ١٩٦٢ قال وإن الشعوب العربية تعيش على أرض تمتد عمقاً في القارة الأفريقية حتى تصل إلى قلبها، ومن ثم فإن مصير هذا الشعب العربي في مصر، ومصير حركة القومية العربية مرتبطان عضوياً بنضال القارة الأفريقية ومصيرها،

ولهذا السبب قامت السباسة الخارجية المصرية على مساندة حركات التحرير الوطنى الأفريقية. ففى خطاب لعبدالناصر بعد حرب السويس فسر مساندة مصر لحركة التحرير فى الكونغو قائلاً: «إذا كنا اليوم نشغل أنفسنا بما يجرى فى الكونغو ، فليس ذلك عطفا على كفاح شعبه الباسل وحده ، وإنما ادراكا لحقيقة جغرافية تقول بأن حدود الكونغو ملاصقة لحدود السودان ، ولحقيقة نضائية أخرى هى أن الكونجو المستقل فى قلب القارة الأفريقية سوف يرفض أن تتحول أرضه إلى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها واخضاعها للإرهاب الاستعمارى ، . وفى خطابه أثناء زيارته لتنزانيا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٦ قال: «إننا عندما نؤيد ونساند الكفاح الوطئى فى موزمبيق وأنجولا وروديسيا، وندين التفرقة العنصرية ونحاربها، فإننا نفعل ذلك من أجلب أمتنا وحياتنا ذاتها،.

وقد اشتركت مصر فى مؤتمرات ، جميع شعوب أفريقيا، (١٩٥٨ ـ ١٩٥٨) ، التى نمثل الأحزاب السياسية وحركات التحرير فى الدول الأفريقية المستقلة وغير المستقلة، وقد اجتمعت فى أكرا (٥ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٥٨) وفى القاهرة دسمبر ١٩٦٨) وفى القاهرة (٣٦ ـ ٣١ مارس ١٩٦١).

كذلك اشتركت في موتمرات «الدول الأفريقية المستقلة» التي سبقت إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٥مايو ١٩٦٣. وقد عقد أول موتمر في أكرا (١٥ - ٢١ أبريل ١٩٥٨)، وعقد الثانى في أديس أبابا (٢٥ - ٣٠ يناير ١٩٦٠). واشتركت مصر كعضو مؤسس في منظمة الوحدة الأفريقية» التي عقد مؤتمرها التأسيسي في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣. وفي مؤتمر «القمة الأفريقي» بالقاهرة في يوليو في مايو ١٩٦٣ أكد عبدالناصر أنه «بقوة المنظمة يستطيع عملنا المشترك من داخلها وخارجها أن يشدد ضغطاً أكثر ضد البقايا الاستعمارية في القارة حتى تنزاح آخر بقايا الظلام الاستعماري عن أفريقيا، ونستطيع أن نستكمل الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة في جنوب أفريقيا وفي روديسيا».

وقد اقتضت مساندة مصر لحركات التحرر الوطنى الأفريقية وحركة الوحدة الأفريقية، أن تتبنى سياسة احترام الحدود الأفريقية الموروثة من الاستعمار. ولذلك صدر القرار رقم ١٦ عن أول اجتماع لرؤساء منظمة الوحدة الأفريقية، بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤، ينص

على احترام الحدود القائمة وعدم المساس بها تحت أي ظروف وسريان ذلك مسرى القداسة.

وهذا الموقف يعد مناقضاً لحق تقرير المصير الذي كانت تتبناه مصر في مواجهة الاستعمار. فمصر كانت تعترف بحق تقرير المصير للشعوب الأفريقية الخاضعة للإستعمار، ولا تعترف به للشعوب الأفريقية الخاضعة لشعب أفريقي آخر! خوفاً من تمزق الدول الأفريقية المستقلة التي كانت في غالبيتها تضم شعوباً غير متجانسة ولم يجمعها سوى الخضوع للإستعمار.

ومن هنا كان موقف السياسة المصرية من الثورة الأريترية موقفاً متحفظاً، رغم التزاماتها القومية العربية إزاء شعب عربى، وذلك التزاما بدبلوماسيتها الأفريقية القائمة على عدم التدخل في الشنون الداخلية للدول الأفريقية بما فيها أثيوبيا. وكذلك وقفت هذا الموقف المتحفظ من المطالب الصومالية التي تسعى إلى اقتطاع الجزء الشرقي من أثيوبيا (أوجادين) Ogaden والجزء الشمالي الشرقي من كينيا، فضلاً عن استعادة جيبوتي لتنضم إلى الصومال، تحقيقاً للصومال الكبير.

على أن هذا الموقف من جانب السياسة المصرية تأثر بحكم التحول المزدوج الذى طرأ على السياسة الخارجية لكل من مصر وأثيوييا، أى بتحول مصر من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة إلى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتحول أثيوييا من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى بعد الانقلاب العسكرى الذى حدث فيها في عام ١٩٧٤، خصوصاً بعد استيلاء الكولونيل مانجستو على السلطة منفرداً في مطلع عام ١٩٧٧، معبراً عن انتصار الجناح السوفيتى داخل المجلس العسكرى الحاكم في أثيوييا.

فبعد الموقف المتحفظ من جانب السياسة المصرية إزاء الثورة الأريترية، صدر عن الرئيس السادات في مايو تصريح رسمى أكد فيه وحق أريتريا في الحكم الذاتي، ثم أخذت السياسة المصرية الخارجية تندفع لأبعد من ذلك في جانب الثورة الأريترية.

أما بالنسبة للصومال، فعند اندلاع الصراع المسلح بينه وبين أثيوبيا في أوائل عام ١٩٧٨ انحازت مصر لحق تقرير المصير، مؤثرة اياه على مبدأ قدسية الحدود. وكان اعتقادها أن القوة الصومالية قادرة على حسم الصراع لصالحها. ولكن عندما ظهر عجز القوة الصومالية عن حسم الصراع، ارتأت مصر أن مبدأ قدسية الحدود يهيئ السبيل إلى تسوية عادلة. وكان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيداً للجانب الصومالي، مما دفع إلى الاعتقاد بوجود قوات مصرية في الصومال، ولكن مصر أذكرت ذلك، وإن أبدت استعدادها الدائم لمساعدة الصومال على الدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية.

وعلى عكس هذا الموقف من الصومال، الذى تخلت فيه السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الأولى عن سياسة احترام الوحدة الوطنية لأثيوبيا لصالح الالتزام القومي العربي نحو الصومال، تحت تأثير علاقاتها الخارجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فإن موقف مصر من المشكلة التشادية كان على حساب الالتزام القومي العربي، تحت نفس التأثير لعلاقاتها مع القوى العظمى الذي تدخل فيه علاقة مصر المتغيرة مع اسرائيل.

فقد عارضت مصر التدخل الليبى فى تشاد، خصوصاً بعد أن تزعمت ليبيا جبهة الرفض ضد مصر فى أعقاب مبادرة السلام المصرية. فعندما وجه مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية فى تشاد نداء رسمياً عاجلاً إلى جميع دول أفريقيا والعالم، فى ١٩٨٠ نوفمبر ١٩٨٠ ، لمساعدته على مقاومة الغزو الليبى لتشاد، أعلن وزير الخارجية المصرية، كمال حسن على، أن مصر تتابع بقلق بالغ هذا التدخل العسكرى (٩ نوفمبر ١٩٨٠). وقد اشتركت مصر فى مؤتمر القمة الفرنسى الأفريقى فى باريس فى ٤ نوفمبر ١٩٨١، وساندت فكرة تشكيل قوة من خمس دول أفريقية هى: السنغال وزائير والجابون ونيجيريا وبنين، لحفظ السلام فى تشاد بعد انسحاب القوات الليبية. وأعلنت استعدادها لتقديم المساعدات الفنية فى تشكيل هذه القوة، والنهوض بمهمتها فى مجالات التموين والامداد والعسكريين. وقد حلت هذه القوة، التى تعد أول قوة من نوعها تقوم بتشكيلها منظمة الوحدة الأفريقية، محل القواد، الليبية التى انسحبت فى منظمة الوحدة الأفريقية، محل القواد، الليبية التى انسحبت فى

وقد ظل موقف السياسة الخارجية المصرية إزاء مشكلة تشاد هو موقف التأييد لحسين حبرى، الذي يعد من أشد معارضي التدخل الليبي ومحاولات التوسع التي شرعت فيها ليبيا خلال عام ١٩٧٦، بعد أن احتلت جزءاً من شريط أوزو،، وأخذت تتحرك جنوباً لاحتلال مزيد من الأراضي الصحراوية في محاولة للوصول إلى الحدود السودانية. فقد اشتبكت قوات حسين حبرى مع القوات الليبية، ولقى لذلك تأييد السودان.

وقد باركت مصر استيلاء قوات حسين حبرى على العاصمة التشادية انجاميناء (Ndjamena) واستيلائه على السلطة، وتوليه مهام الرئاسة في ٨ ـ ٢٢ يونيو ١٩٨٦، في الوقت الذي أعلن فيه العقيد القذافي أن ليبيا لايمكنها أن نقف مكتوفة الأيدى أمام ما يجرى في تشاد، وتحول تشاد إلى قاعدة عدوان ضد ليبيا (١٦ يونية ١٩٨٢).

وفى الوقت الذى أعلن فيه جوكونى عويضى، الرئيس السابق لتشاد، تشكيل حكومة جديدة فى الهنفى مقرها الجزائر (٢أكتوبر١٩٨٧)، اعترف مؤتمر القمة الفرنسى الأفريقى الناسع فى كنشاسا، الذى عرف باسم قمة زائير، فى ٨- ١٠ أكتوبر١٩٨٧، بحسين حبرى رئيساً لتشاد، وأعلنت مصر أنها ماضية فى تأييدها للحكومة التشادية ضد المؤامرات المدبرة من الخارج، فضلاً عن مد يد العون لتشاد فى معركة البناء وإعادة التعمير.

ولذلك، ففى خلال عام ١٩٨٣ زار وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى تشاد مرتين، الأولى فى رحلته فى شهرى يونيو ويوليو، والثانية فى رحلته فى شهر أغسطس. كما اشتركت مصر فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ فى مؤتمر أفريقى خماسى فى الخرطوم، اشتمل على كل من السودان وزائير وأفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من أن المشكلة التشادية كانت تتكون من شقين: الشق الأول هو التدخل الليبي، والشق الثاني هو الحرب الأهلية بين حكومة جوكوني عويضي الانتقالية وحكومة حسين حبرى - إلا أن مصر اعتبرت المشكلة التشادية هي مشكلة التدخل الليبي في تشاد.

ونلاحظ أن التأييد لحكومة حسين حبرى كان يأتي من الدول الأفريقية المؤيدة للغرب ـ كما رأينا ـ بينما كان يأتى التأييد لحكومة جوكونى عويضى من الدول الأفريقية المؤيدة للاتحاد السوفيتى. ومن هنا استقبل الرئيس الأثيوبى جوكونى عويضى يوم ميناير 1948 استقبالاً رسمياً، بينما استقبل الرئيس حسنى مبارك حسين حبرى فى القاهرة فى الفترة من 10 ـ ١٧ يوليو 1948، باعتباره الرئيس الشرعى لتشاد، الذى حصل على اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بكونه رئيساً وممثلاً للحكومة التشادية.

وفى هذا الموقف وقفت السياسة الخارجية المصرية موقف التأييد لحكومة لا تسيطر على تشاد كلها، وإنما تسيطر فقط على الجنوب، الذى كانت تحتل جزءاً منه القوات الفرنسية، التى وصلت تشاد فى أغسطس ١٩٨٠ لمساندة حسين حبرى صد خصومه، بينما كانت قوات جوكونى عويضى، الذى تسيطر عليه ليبيا بقواتها لله تحتل شمال تشاد.

ويعتبرموقف السياسة الخارجية المصرية من مشكلة اقليم الصحراء الأسبانية، محاولة ناجحة للاحتفاظ بالتوازن وسط سياسات متناقضة تحيط بالمشكلة. لقد جعلت المغرب من استعادة هذا الأقليم مطلباً وطنياً، في الوقت الذي كانت موريتانيا تعلن أن الصحراء جزء لا يتجزأ منها، بينما كانت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (البوليساريو) تطالب بحق الشعب الصحراوي في الاستقلال، وكانت تلقى الدعم من الجزائر، التي ذهبت في هذا إلى حد الاشتباك مع القوات المغربية.

وعندما أنمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية في ٢٧ فبراير ٢٩٧٦ ، أعلنت جبهة البوليساريو قيام ، جمهورية الصحراء الديموقراطية ، ، في الوقت الذي أعلن المغرب أنه سوف يقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية الجديدة ، كما أعلنت موريتانيا ذلك أيضاً . وقد قامت الدولتان بقطع علاقاتهما مع الجزائر عندما اعترفت بجمهورية الصحراء في ٢ مارس ١٩٧٦ . ثم اتخذت موريتانيا قرارها في أغسطس ١٩٧٩ بالتخلي عن دعاويها التاريخية حول أحقيتها في ضم جزء من إقليم الصحراء إلى أراضيها ، في معاهدة وقعتها مع البوليساريو ، وقامت بسحب قواتها من المنطقة التي تحتلها ، فقامت المغرب باحتلالها ، وأصبحت المواجهة بين المغرب والبوليساريو .

وازدادت تعقيدات المشكلة عندما انتقلت إلى صفوف منظمة الوحدة الأفريقية. فقد اعترفت ٢٦ دولة من دول المنظمة الخمسين بالجمهورية الصحراوية، مما دفع بالسكرتير الادارى للمنظمة إلى اتخاذ قرار في ٢٢ فبراير١٩٨٣ بانضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية.

وهنا وقع أخطر انقسام بين أعضاء المنظمة منذ إعلان ميثاقها وإنشائها في ٢٥ مايو ١٩٦٣. فقد أعلنت ١٨ دولة مؤيدة للمغرب انسحابها من جلسات المؤتمر الوزارى العادى للمنظمة الذي عقد في أديس أبابا، وهي: السنغال والكاميرون وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وغينيا وزائير والنيجر وتونس وچيبوتى والصومال وجامبيا وجزر القمر وموريشيوس وغينيا الاستوائية المجابون وليبيريا وقولتا العليا، في الوقت الذي اتهمت فيه الدول الماريدة لعضوية «البوليساريو» بزعامة الجزائر الدول المعارضة بأنها المتحدة. وقد اتخذ انقسام الدول الأفريقية حول عضوية البوليساريوك بذلك مشكل الانقسام بين الدول الصديقة للولايات المنحدة والدول الصديقة للاتحاد السوفيتي.

فى وسط هذا الموقف المعقد الذى وجدت السياسة المصرية الخارجية نفسها فيه، بين تأييد المغرب، الذى كانت تدفعها إليه ارتباطات الصداقة به والتقارب فى السياسة الخارجية ازاء اسرائيل والولايات المتحدة، وبين تأييد انضمام جمهورية الصحراء إلى عضوية المنظمة الذى كانت تتجه إليه غالبية الدول الأفريقية - وقفت السياسة المصرية الخارجية موقفاً محايداً، فلم تعترف بجمهورية الصحراء، ولم تعترض على انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية!

وجاءت ساعة الاختبار في مؤتمر القمة العشرين المنظمة الذي عقد في أديس أبابا في ١٢ نوفمبر ١٩٨٤، حين أعلنت المغرب رسمياً انسحابها من المنظمة خلال الجلسة الافتتاحية، احتجاجاً على قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضواً بالمنظمة، وأعلنت زائير بعدها قرارها بتعليق عضويتها في المنظمة. فقد أعلنت مصر أنها «ليست مستعدة للتضحية بمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل المغرب، وأنه إذا اختار المغرب الانسحاب من المنظمة بسبب مشكلة الصحراء، فسوف يكون هذا اختيار المغرب، ولكن مصر سنظل على موقفها في تأييد ما تذهب إليه أغلبية الدول الأفريقية، مع عدم الاعتراف بجمهورية الصحراء.

وعلى كل حال فإن هذا الموقف هو الذى دعا مصر إلى تأييد القرار رقم ١٠٤ الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر، الذى عقد فى أديس أبابا من ٦- ١١ يونيو١٩٨٣، وهو الذى يحث كلا من المغرب وجبهة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة لإيقاف اطلاق النار، لخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء، دون أية معوقات ادارية وسكرية، نحت اشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد رأت مصر فى هذا القرار الصيغة التوفيقية التى تضمن لها الموقف الحيادى التى تريده بين كل من المغرب والجمه ورية الصحراوية من جهة، وبين الدول الأفريقية التى تؤيد المغرب والدول الأفريقية التى تؤيد المغرب والدول وفى الأفريقية الأخرى التى تؤيد الجمهورية الصحراوية من جهة أخرى. وفى الوقت نفسه يحقق انحيازها لجانب منظمة الوحدة الأفريقية وهو الموقف الذى أكدته فى مؤتمر القمة العشرين للمنظمة الذى عقد فى أديس أبابا فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ حكما أوضحنا.

ويعتبر موقف السياسة المصرية الخارجية من مشكلة ناميبيا NAMIBIA بين نظام جنوب أفريقيا العنصرى وأنجولا من جنة، ويين هذه المشكلة والولايات المتحدة من جهة أخرى - ذا وضع خاص يقترب من موقف هذه السياسة الخارجية المصرية من المشكلة الفلسطينية، نظراً لاقتراب موقف النظام العنصرى في جنوب أفريقيا من موقف اسرائيل، وتقارب الموقف الأمريكي تجاه كل منهما من جهة، وتجاه كل من مشكلة ناميبيا والمشكلة الفلسطينية من جهة أخرى.

ويمتد أصل مشكلة ناميبيا إلى المشكلة الأنجولية، نظراً لتأثر كل من المشكلتين بالأخرى تأثراً مباشرا، وكانت أنجولا قد حققت استقلالها من البرتغال في ١١ نوفمبر١٩٧٥، بعد حرب أهلية بين قوات المنظمات الثلاث التي قامت بحركة التحرير الوطني، وهي: «الحركة الشعبية، (امبلا MPLA)*، و«الجبهة الوطنية» (افنلا FNLA)**، و«حركة اتحاد كل شعب أنجولا، (يونينا UNITA)*** حين انتصرت قوات (امبلا)، المدعومة من الاتحاد السوفيتي بالمعدات العسكرية، والتي تدفقت عليها القوات الكوبية، في وجه قوات «افنلا، المدعومة من الولايات المتحدة، وقوات «يونيتا» المدعومة من حكومة جنوب أفريقيا، وأعلنت «امبلا، إقامة جمهورية أنجولا الشعبية في لواندا LUANDA.

فلم تكد تعترف منظمة الوحدة الأفريقية بحكومة المبلاء في ١١ فبراير١٢٠ ، حتى أخذت تساند علنا أقوى الحركات التحريرية

[★] Popular Movement for the Liberation of Angola.

^{*★} National Front for the Liberation of Angola.

^{***} National Union for the Total Independence of Angola.

الموجودة في ناميبيا، وهي امنظمة شعب جنوب شرق أفريقيا، (سوابو SWAPO)**** الأمر الذي شكل تهديداً عسكرياً كبيراً لجنوب أفريقيا في ناميبيا نتيجة استخدام أراضي أنجولا كقاعدة لهجماتها، ونتيجة حصولها على تدريبات من القوات الكوبية الموجودة في أنجولا وإمداد الاتحاد السوفيتي بالسلاح.

وقد استغلت حكومة جنوب أفريقيا الوجود السوفيتى والكوبى فى أنجولا لتخويف الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، من استقلال ناميبيا، خوفاً من ارتمائها فى أحضان المعسكر الشيوعى بعد استقلالها. وفى الوقت نفسه أقنعت حكومة الرئيس ريجان بأن أنجولا هى الموقع الذى تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تلحق فيه ضرية خطيرة بالسوفييت، إذا هى تخلصت من القوات الكوبية وساندت حركة «يونيتا، ضد حكومة «امبلا، - واستطاعت بالتالى ترسيخ الاعتقاد لدى حكومة الرئيس ريجان بضرورة الربط دائماً بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا.

وفى الوقت نفسه، عمدت حكومة جنوب أفريقيا إلى غزو الجزء الجنوبي من أنجولا مرات عديدة، سواء عن طريق «بونيتا» أو بدونها. للقضاء على قواعد «سوابو» فى هذا الإقليم، وإضعاف نظام الحكم فى لواندا، ووصلت هجمات قوات جنوب أفريقيا ذروتها فى أغسطس ـ سبتمبر ١٩٨١، حينما احتل ٥ آلاف جندى من جنوب أفريقيا معظم مقاطعة كونين، واستطاعت خلال عام ١٩٨٢ أن تسيطر على جزء كبير من هذه المقاطعة، وفى عام ١٩٨٤ قامت بغزو مكثف آخر للأراضى الأنجولية، لدفع حكومة لواندا إلى وقف تأييدها لحركة «سوابو»، ودفعها إلى إجلاء القوات الكوبية من أراضيها.

^{****} South West African People's Organisatron.

وقد نجحت ، جنوب أفريقيا، بفضل ذلك كله في اقناع الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بحكومة أنجولا، إلا بشرط إخراج القوات الكوبية التي تمركزت في أنجولا منذ الحرب الأهلية في ١٩٧٦. ومع اشتداد هجمات جنوب أفريقيا على الجنوب الأنجولي، وتصاعد نشاط حركة «بونبتا، التي تدعمها جنوب أفريقيا في جنوب شرق ووسط أنجولاً - تشددت الولايات المتحدة في سياستها تجاه الاعتراف بأنجولا، وربطت بين مسألة خروج القوات الكوبية ومسألة انسحاب قوات جنوب أفريقيا من اقليم كونين، وأكثر من ذلك أنها علقت على مسألة الوجود الكوبي في أنجولا حل مشكلة ناميبيا وقبول جنوب أفريقيا التفاوض مع وسوابوه، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بخصوص استقلال ناميبيا ـ كما استخدمت الولابات المتحدة حق القبتو لاحهاض قرار من مجاس الأمن بدبن جنوب أفريقيا في عملية احتلال جنوب أفريقيا مقاطعة كونين، ومنذ بداية الثمانينيات عكفت السياسة الأمريكية على ممارسة الضغط على أنجولا، بالتنسيق مع جنوب أفريقيا وحركة يونيتا من أجل إجلاء القوات الكوبية وتغيير نوع الحكم القائم في لواندا.

وقد وقفت السياسة المصرية إزاء قضية استقلال ناميبيا موقفاً قريباً من اسرائيل ـ كما ذكرنا. فكما ظلت تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية وتعتبرها الممثل الوحيد اشعب فلسطين، فكذلك أعلنت تأييدها لمنظمة «سوابو»، رغم العلاقات التي تربط مصر بالولايات المتحدة، التي تؤيد كلا من اسرائيل وجنوب أفريقيا.

وكما أنها استغلت علاقاتها بالولايات المتحدة، لحمل اسرائيل على تسوية القضية الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فكذلك اتجه نشاط الدبلوماسية في اتصالاتها مع الدبلوماسية الأمريكية، الضغط عليها من أجل عدم ضرورة الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا، وضرورة تخلى الولايات المتحدة عن تصديها بالقيتو لأية محاولات لاتخاذ أية اجراءات لمقاطعة نظام جنوب أفريقيا، لما يمثله هذا الموقف من استفزاز شديد لمشاعر شعوب القارة.

ولم تفتأ السياسة المصرية تعلن مواصلة تأييدها الكامل لمنظمة «سوابو» ولشعب نامييا، باعتبارهما قضية التحرير الأفريقي المحورية في ذلك الوقت، وباعتبار أن استقلال ناميبيا يعنى بداية الانهيار الكامل للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، الذي يجسد خطراً حقيقياً على مستقبل التقدم لشعوب القارة الأفريقية.

فقد كلف الرئيس حسنى مبارك وزير الدولة للشئون الخارجية فى يوليو ١٩٨٣ بزيارة أنجولا، ليعان مساندته لها. واحتوت كل البيانات المشتركة للقاءات التى عقدها الرئيس محمد حسنى مبارك مع زعماء الصومال وكينيا وتنزانيا فى فبراير ١٩٨٤ على تأييد شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة منظمة «سوابو» ممثله الشرعى والوحيد، ورفض كل محاولات الربط بأى شروط، وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٨ المتضمن لخطة استقلال ناميبيا، بإيقاف جميع الأعمال العدوانية من جميع الأطراف، وتنظيم انتخابات حرة وعادلة للجمعية التأسيسية، وإعداد دستور لناميبيا بواسطة الجمعية التأسيسية، والعمل بالدستور وحصول ناميبيا على استقلالها.

وفى الوقت نفسه، وكما كانت السياسة المصرية الخارجية تساند الدول العربية المحيطة باسرائيل، والتي تتعرض لعدوانها، فكذلك ساندت دول المواجهة مع جنوب أفريقيا، التي تتعرض لغاراتها المستمرة، وهى موزمبيق وأنجولا. وعندما وقعت موزمبيق مع جنوب أفريقيا ميثاق عدم اعتداء في مارس ١٩٨٤، أعلنت مصر أنها تقف بحزم وثبات مع مبادئ النصال الأفريقي في مواجهة التفرقة العنصرية ومن أجل انتصار إرادة التحرر الوطني في ناميبيا، وأن الظروف الجديدة تقضى بصياغة استراتيجية جديدة في التعامل مع المشكلات القائمة بما يؤدي إلى الوصول إلى تحقيق أهداف التحرر.

هذا على كل حال فيما يتصل بالدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية المصرية. أما بالنسبة للدائرة الإسلامية فإنها تتشابك مع الدائرة اللاانحيازية من جهة ومع الدائرة العربية من جهة أخرى. بل إنها تتشابك أيضاً مع الدائرة الأفريقية.

ويتضح هذا من المشاكل التى عالجها مؤتمر القمة الاسلامية الرابعة، الذى عقد بالدار البيضاء بالمغرب فى الفترة بين ١٦ و ١٩ يناير ١٩٨٤، واشتركت فيه تركيا على مستوى عال بحضور الرئيس التركى. فقد كانت هذه المشكلات هى «المشكلة الأفغانية»، و«المشكلة الفلسطينية»، و«الحرب الإيرانية العراقية»، بالاضافة إلى القضية القبرصية وقضية شعب ناميبيا، والتميير العنصرى فى جنوب أفريقيا.

ومن هذا نعرض السياسة المصرية الخارجية تجاه أبرز هذه القضايا التي لم نتناولها، وهي الحرب الأفغانية. فقد أثر على سياسة مصر إزاء هذه الحرب العامل الاسلامي، بالإضافة إلى عاملين متناقضين هما: علاقة مصر الخاصة بالولايات المتحدة من جهة، وانتماء مصر لدول عدم الانحياز من جهة أخرى.

وقد قاد العامل الأول السُّعور العام الاسلامي في مصر بَجاه بلد إسلامي تعرض لغزو سيوعي، وقامت الجماعات الاسلامية بدور كبير فى إثارة الرأى العام المصرى ضد التدخل السوفيتى، وعقدت الاجتماعات العامة للتنديد بهذا التدخل، على أساس أنه يستهدف إطفاء جذوة الاسلام القوية فى هذا الشعب الملاصق للأقاليم السوفيتية التى يعيش فيها المسلمون داخل الاتحاد السوفيتى، وقد اعتبر التدخل السوفيتى نقطة انطلاق للتدخل فى شئون إيران التى انتصرت فيها ثورة الخمينى، ثم السيطرة على باكستان، ولم تكن الحرب العراقية الإيرانية قد نشبت بعد، لأن الندخل السوفيتى وقع فى ٧٧ ديسمبر ١٩٧٩.

وقد أفاد العامل الاسلامى السياسة المصرية الخارجية فى تبنى وجهة النظر الأمريكية تجاه التدخل السوفيتى، الذى اعتبرته مهدداً لأمن دول الخليج العربية، وأعلنت استعدادها للدفاع عن المنطقة بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر. وهو ما أدى إلى توصية المكتب السياسى للحزب الوطنى الحاكم برياسة السادات بإلغاء كل العلاقات مع «النظام الماركسى، فى عدن وسوريا لتأييدهما الغزو السوفيتى لأفغانستان، والبحث فى إنشاء جامعة للشعوب العربية والاسلامية! وجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الجوية الأمريكية فى الأجواء المصرية.

وقد عمدت السياسة المصرية في ١٣ يناير ١٩٨٠ إلى تخفيض حجم وعدد أفراد البعثة الدبلوماسية السوفيتية في مصر، واستمر تدهور العبلاقيات مع الاتحاد السوفيتية إلى أن انتهى في ١٩٨٠ بابعاد السفير السوفيتي وستة من أعضاء السفارة السوفيتية، واعتبارهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وإلغاء المكتب الحربي السوفيتي بالقاهرة، والمصرى بموسكو، وإلغاء جميع عقود الخبراء السوفييت الذين يعملون في كافة المجالات، وتخفيض عدد العاملين في السفارة المصرية ومكاتبها الفنية في موسكو.

وكانت الحجة التى سيقت فى هذا الإجراء، هو تقارير نسبت للأجهزة السوفيتية فى مصر للقيام بتحركات تهدف إلى إحداث قلاقل واضطرابات داخل مصر. وبعد عشرين يوماً، أى فى يوم الكتوبر ١٩٨١، صرح السادات بأن السوفييت لديهم مخطط للسيطرة على المنطقة يشمل أفغانستان وباكستان وإيران والخليج ككل.

وفى ٧/٦/٧، وتعت حجة حماية أية دولة عربية أو إسلامية حتى اندونيسيا، من الخطر الخارجى ـ الذي كان يرتبط فى أقوال السادات دائماً بواقعة التدخل السوفيتى فى أفغانستان ـ أعان السادات أنه تطوع بعرض تسهيلات عسكرية فى الأراضى المصرية على الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تطلب منه ذلك، لمواجهة هذا الخطر، وأنه وضع قيدين على هذه التسهيلات: أولهما قيد قانونى، وهى أنها لاتساوى حلفاً مع الولايات المتحدة أو قاعدة دائمة لها، والثانى قيد جغرافى،وهو أنها لاتمتد إلى شبه جزيرة سيناء. وقد قصد السادات بالقيد الأول تفادى الاتهام بانتهاك مبادئ عدم الانحياز.

وقد استمر هذا المفهوم لإعطاء تسهيلات عسكرية في الأراضي المصرية للولايات المتحدة، في عهد الرئيس مبارك، ولكنه تقلص بسبب تغير المفهوم المصرى في عهده لأمن الخليج. فقد كان مفهوم هذا الأمن في عهد السادات مما يدخل في إطار مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك هاجم السادات تصريحات رئيس دولة الامارات العربية، الشيخ زايد، عن انبثاق الأمن في منطقته من الداخل وليس من الخارج (تصريحات السادات يوم ١٩٨١/١٩٨). وقد تغير هذا المفهوم في عهد مبارك، فأصبح مسئولية تتبناها دول الخليج العربية.

وفي إطار مفهوم المن الخليج، الجديد في عهد مبارك، تولت مصر مسئولية تقديم المساعدات لدول الخليج في حالة تعرضها للخطر، ولكن الخطر الخارجى لم يعد يتمثل فى الخطر السوفيتى القادم من أفغانستان، وإنما من إيران بعد نشوب الحرب بينها وبين العراق.

فكأن هذه الحرب نقلت اهتمام مصر من الخطر السوفيتى إلى الخطر السوفيتى إلى الخطر الإيراني! ولذلك أعلن مبارك في ١٩٨٢/٥/١١ أن مصر لا تقبل أي مساس بأمن الدول العربية في الخليج وسلامة أراضيها، وتقف بحزم ضد التهديدات.

واستمرت السياسة المصرية في مساندة العراق حتى انتهت الحرب بينها وبين إيران بعد ثماني سنوات.

على أن السياسة الخارجية المصرية ما لبثت أن دارت دورة كاملة بعد اجتباح العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، فلم يعد الخطر الخارجي على الخليج يتمثل في إيران، وإنما أصبح يتمثل في العراق نحت نظام الرئيس صدام حسين لقد أدركت السياسة المصرية أن غزو الكويت لن يكون نهاية المطاف بالنسبة للنظام العراقي، وأنه أدار ظهره لإسرائيل واتجه إلى ضم دول الخليج وتهديد المملكة العربية السعودية ، فلم تتردد في إعلان ادانتها الغزو، والتحرك لايقافه بالنسبة للدول الأخرى، وذهبت في ذلك إلى حد إرسال قوات عسكرية مصرية إلى السعودية ودول الخليج لتقف في وجه أي تهديد عراقي. وبذلك انقلبت التوازنات السياسية في المنطقة رأساً على عقب، وقلبت السياسة صفحة ماقبل الغزو العراقي، لتفتح صفحة جديدة تواجه المستقبل الجديد.

العلاقات المصرية ـ المغربية في المسمسر المسديث

العلاقات الصرية الغربية في العصر الحديث

العلاقات المصرية المغربية جزء من العلاقات المصرية العربية، وهي - بالتالى - مؤثرة ومتأثرة بهذه العلاقات، كما حدث من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلتزاماً بقرار قمة بغداد في نوفمبر ١٩٧٨، رغم موقف المغرب الرسمي المحايد.

ومع ذلك فإننا نبسط الأمور تبسيطاً شديداً إذا نحن حصرنا نظرتنا للعلاقات المصرية المغربية في حدود السنوات العشر الأخيرة، لأن العلاقة بين البلدين علاقة قديمة ممتدة على مدى التاريخ الاسلامي، ومتواصلة حتى وقتنا الحاضر. ومن هنا فمن الضروري تناول هذه العلاقة في إطارها التاريخي الصحيح.

وفى الواقع أن هناك سمات عامة جمعت بين مصر والمغرب فى التاريخ الحديث، وأولى هذه السمات الوضع الخاص لكل من البلدين الذي يميزهما عن بقية الأقطار العربية.

وبالنسبة للمغرب، فقد كانت الدولة العربية الوحيدة التي لم تخضع للحكم العثماني في العصر الحديث، وكانت تتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند الند، كما كانت تشجع جميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك في الجزائر. بل إنه عندما عجز الأتراك عن الدفاع عن الجزائر ضد الغزو الفرنسي، تولت الدولة المغربية مساعدة المقاومة الجزائرية في تلمسان، واستمر تأييدها لهذه المقاومة على النحو الذي أدى إلى وقوع الحرب بين المغرب وفرنسا.

أما بالنسبة لمصر، فعلى الرغم من أنها كانت ايالة عثمانية، إلا أن امكاناتها المادية والبشرية كانت تغرى بعض حكامها على الاستقلال بها عن الدولة العثمانية، كما حدث بالنسبة لعلى بك الكبير، الذى تخلص من الباشا العثماني في أكتوبر ١٧٦٨، وتولى قائمقاميته عوضاً عن الباشا، وظل قائمقام حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر، وكان يقول لبعض خاصته وإن ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك الأكراد، مثل السلطان بيبوس والسلطان قلاوون وأولادهم، وكذلك ملوك الجراكسة،

بل إن حاكما مثل محمد على تولى الحكم بإرادة زعماء الشعب ونزولاً على رأيهم في ١٣ مايو ١٨٠٥، وكون من مصر دولة قوية، وأعلن استقلالها في مايو ١٨٣٨، وخاض حرياً ضد الدولة العثمانية الحق بها فيها هزيمة منكرة في معركة تصيبين في ٢٤ يونية١٨٣٩، وأعقبها تسليم الأسطول التركي له اختيارا!

أما السمة الثانية التي جمعت بين مصر والمغرب، فهي تركيز الاستعمار عليهما لاضعافهما، لكي يبتلع بسهولة بقية البلاد العربية.

ومن الأمور التى تسترعى النظر أن البلدين تعرضا للإعتداء من جانب الدول الأوربية الاستعمارية فى وقت واحد تقريباً، فقد تعرض الجيش المصرى فى سوريا لاعتداء قوات الحلفاء الأوروبيين، وأخلى سوريا وغزة في ١٩ فبراير ١٨٤١. وبعد ثلاث سنوات ونصف، كانت تقع معركة وادى ايسلى في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ بين المغرب وفرنسا، التي منيت فيها المغرب بالهزيمة.

وكما أن هزيمة القوات المصرية وما تلاها من معاهدة لندن سنة 1۸٤ و فرمانات 1۸٤١ ، قد وضعت مصر تحت الوصاية الأجنبية ، التى استمرت حتى وقوع الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ - فكذلك أدت هزيمة القوات المغربية فى واقعة ايسلى إلى تصول الوضع المغربي إلى الطريق الذى أدى إلى احتلال فرنسا للمغرب فى عام ١٩١٢ ، ونقل عاصمتها من اقليم فاس إلى مدينة الرباط على ساحل الأطلطى .

والمدهش حقاً ارتباط البلدين: مصر والمغرب في الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا في ٨ ابريل ١٩٠٤، الذي قسم مناطق النفوذ بين الدولتين الاستعماريتين. ففي هذا الاتفاق تعهدت الحكومة البريطانية بأنها لن تعترض عمل فرنسا في المغرب، وتعهدت الحكومة الفرنسية بأنها لن تعترض عمل بريطانيا العظمي في مصر، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر.

وقد اشتمل الجزء الخاص بالمغرب فى هذا الوفاق الودى على تسع مواد علنية وخمس سرية، وبمقتضى المواد العلنية أطلقت انجلترا يد فرنسا فى المغرب، وألقت على عائقها مهمة «مساعدته»! فى الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية. كما نصت على تحصين منطقة «مليلة». وفى الاتفاقية السرية نص على امكانية تقسيم المغرب بين فرنسا واسبانيا، وحددت منطقة النفوذ الاسبانية فى المنطقة المحيطة بمليلة وسبته وبعض الأملاك الاسبانية، وإسناد الدارة المنطقة الساحلية المحايدة فى منطقة مليلة إليها، على ألا تتصرف فى ذلك إلا بموافقة فرنسا.

وقد كانت آثار هذا الوفاق الودي في كل من مصر والمغرب واحدة تقريبا. وبالنسبة لمصر، الذي كانت الحركة الوطنية تعتمد فيها على فرنسا بالدرجة الأولى في إكراه انجلترا على الجلاء عن مصر، فقد أصيبت بصدمة شديدة، وفقدت أملها في أوروبا، واتجه فريق منها الى الاعتماد على الشعب المصرى وتربيته التربية السياسية اللازمة التي تنيله في النهاية الاستقلال التام - كما فعل حزب الأمة. والبعض الآخر انجه الى مهادنة الاحتلال بعد أن أدرك أن أمده سيطول. وفي الوقت نفسه أخذت انجلترا تتصرف في مصر على أساس أنها قد ثبتت أقدام الاحتلال البريطاني بالوفاق الودى، حتى لقد قرر اللورد كرومر، المعتمد البريطاني في مصر، في تقريره عن عام ١٩٠٤، أن مقام الحكومة البريطانية بعده ،أصبح شرعيا من الجهة السياسية،!

وفى الحقيقة أنه لم يعد هناك منذ ذلك الحين ما يحول دون انتحال انجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر، سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع، الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية. وقد قامت انجلترا بفصمه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا الى جانب ألمانيا، وأعلنت حمايتها على مصر في ١٩١٨ ديسمبر ١٩١٤.

أما آثار الوفاق الودى فى المغرب، فكانت مماثلة تقريبا، فقد خرجت فرنسا منه باعتراف أهم منافس لها فى المجال الاستعمارى، وهو بريطانيا، بمركزها الدولى فى المغرب.

وفد فجر ذلك المسألة المغربية، لأن امبراطور ألمانيا، على الرغم مما أبداه من اعتراض ومقاومة تعثلت في زيارته لطنجة في أول أبريل ١٩٠٥ الا أنه لم يستطع أن يمنع عقد مؤتمر الجزيرة في ١٥ يناير إلى ١٧ ابريل سنة ١٩٠٦ الذي خسرجت منه فسرنسا باعتراف دولى بمركزها الممتاز فى المغرب، فقد تبنى هذا المؤتمر جزءا هاما من برنامج السيطرة الفرنسية فى المغرب الذى أطلق عليه اسم داصلاحات»! وأسند اليها _ مع اسبانيا _ مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر الى المغرب، وأسند قيادة قوة أمن الموانى الى ضباط فرنسيين واسبانيين، وإنشاء مصرف للدولة يتبع القانون الفرنسى فى أعماله.

وكما أثر هذا الوفاق الودى على الحركة الوطنية في مصر، فانه أثر عليها أيضا في المغرب، ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن منهج الحركة الوطنية في مصر، الحركة الوطنية في مصر، وهو الاعتماد على فكرة الجامعة الاسلامية، والاستفادة من تيار الجامعة الاسلامية،

وكان المولى الحسن (1۸۹۳ ـ 1۸۹۴) قد اهتدى الى هذا التيار بعد مؤتمر مدريد، وقرر التقرب من الدولة العثمانية، ولكن فرنسا وقفت فى وجه هذه السياسة، وأقنعت السلك الدبلوماسى فى طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الاسلامية فى مراكش، فأبلغ هؤلاء السلطان أنهم يعتبرون هذه السياسة مع الدولة العلية عدائية لحلفاء المغرب.

وفى الوقت نفسه، فان تيارات المباديء السلفية والاصلاح الدينى فى المشرق العربى كانت قد وصلت إلى المغرب، وعاد المصلح السيد عبد الله السنوسي من الشرق يحمل مبادئ الدعوة الجديدة الى الاصلاح الدينى، وينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق، ويهيب بهم العودة الى ماكان عليه السلف الصالح، بينما اتجه المصلحون العلمانيون - من الناحية الأخرى - إلى تذكير الشعب المغربي بتاريخه المجيد وأسلافه العظام، وبذلك لم تعد الحركة

الوطنية في المغرب قاصرة على الدفاع عن الوطن، بل وعلى بعث الشعور القومي واصلاح الشعب وإعادة بنائه.

وفى هذا المناخ المعادى للاستعمار قامت الثورة الحفيظية ١٩٠٨ مع وفى هذا المناخ المعادى للاستعمار قامت الدين كان مع الاستعمار، فلم تكن المواجهة مجرد مواجهة سياسية، وإنما كانت مواجهة اجتماعية: أى مواجهة بين مجتمع أوروبى متقدم، انتقل من المرحلة الاقطاعية الى المرحلة الرأسمالية، ومجتمع عربى متخلف لايزال يعيش المرحلة شبه الاقطاعية والقبلية، ومثل هذه المواجهة نكون ـ تاريخيا ـ في صالح الطبقة الجديدة .

ومن هنا فقد انتهى الصراع بين الشعب المغربى وفرنسا باعلان الحماية الفرنسية على المغرب في ٣٠ مارس ١٩١٢. وصحيح أن هذه الحماية قد عبأت القوى الثورية في المغرب للثورة، ولكن مع اختيار فرنسا الجنرال ليوتى Lyautey (الذي يعتبره البعض كرومر المغرب!) لشغل منصب المقيم العام في المغرب وقائد عام القوات الفرنسية المسلحة بها، ووصوله إلى العاصمة فاس يوم ٢٤ مايو ١٩١٢ ، تقرر مصير المغرب لنصف القرن التالى تقريبا.

على هذا النحو خصوصا بعد أن أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر بعد عامين وتسعة أشهر تقريبا - تكون مصر والمغرب قد خضعتا لنظام استعمارى واحد مماثل، هو المتمثل فى نظام الحماية ومع أن هذا النظام لا شبهة فى صبغته الاستعمارية ، إلا أنه يختلف عن نظام الضم فى أنه لا يطبق إلا على الدول التى لها شخصية تستعصى على الضم، بمعنى الاهتضام فى المعدة الاستعمارية . فالحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها إلا إذا كانت الأمة الصغرى

مستقلة، أى ذات كيان خاص وشخصية متميزة، لأن استقلال الأمة . أى انفرادها بشخصية متميزة وخاصة . هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد. وفى الوقت نفسه فإن الحماية لا تمحو شخصية الأمة ولا استقلالها، بل بالعكس، فأول غرض من أغراضها المفترضة هو المحافظة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال!

وبالنسبة لمصر، فإن بريطانيا عندما انتهزت فرصة اشتراك تركيا فى الحرب إلى جانب ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى لانهاء السيادة العشمانية على مصر، كانت بين أحد أمرين: إما الضم، وإما الحماية وقد رأت فى البداية، لحل مسألة تولى الخديو منصبه، إعلان الضم، ومنح المصريين الرعوية البريطانية! على أن القائم بأعمال المعتمد البريطاني (مستر تشيتام) كتب إلى حكومته يقول إنه إذا كان هذا الضم ويشمل ـ كما أفترض ـ إحلال حاكم بريطاني عام محل الادارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديو، ووزارة مصرية تتولى باسمه ـ فإن التغيير سيكون أكبر بكثير من أى شئ قدرناه، وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه أن يكون موضع اعتبار دقيق، .

كذلك فإن رجال دار المعتمد البريطاني في القاهرة لم يرحبوا بفكرة الضم، وقد اجتمعوا في دار الوكالة ـ كما كتب رونالد ستورز في كتابه شرقيات: Orientations ، وتشاوروا في الأمر، ويعثوا بوجهة نظرهم معترضين على الضم، مؤيدين الحماية، ومؤكدين أن قرار الضم يترتب عليه استقالة الوزراء المصريين جميعا،

وقد أخذت بريطانيا بفكرة الحماية إزاء هذه الإعتراضات، خصوصاً عندما اعترضت فرنسا حليفتها واقترحت الحماية. ولتنفيذ ذلك كان على بريطانيا اقناع المصريين بأن الحماية لا تتناقض مع الاستقلال الذي يسعون إليه، فرفعت لقب حاكم مصر من لقب دخديوى، إلى لقب وسلطان مصره وهو نفس لقب السلطان العثمانى وصرحت فى تبليغ الحماية السلطان حسين كامل أنها تعتبر وديعة نحت يدها اسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى كانت اسلطان تركيا ولخديو مصر السابق والتى سقطت عنهما وآلت إليها وأعادت السلطان الجديد الحق الذى كان الدولة العثمانية فى الإنعام بالرتب والنياشين وإيهاما بارتفاع وضع مصر السياسي بالحماية، وكما فعلت من رفع لقب حاكم مصر إلى لقب وسلطان، فقد عظمت من شأن الوزراء فى عهد الحماية، وخصتهم بألقاب تعيزهم عن غيرهم من حملة الرتب والألقاب، كتلقيب الوزراء بأصحاب المعالى، بعد أن كانوا أصحاب سعادة فقط، وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب دولة بعد أن كان صاحب عطوفة.

أما بخصوص المغرب، فإن الواقع الحضارى للمغرب فرض نفسه سواء عند فرض الحماية أو عند تطبيقها، وقد عبر عن ذلك الجنرال ليونى تمبيراً بليغاً في تصريح له في مدينة ليون في ٢٩فبراير ١٩١٦ بقوله:

وبينما وجدنا أنفسنا في الجزائر إزاء مجتمع في حكم العدم، وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأى التركى، الذى انهار بمجرد وصولنا، إذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس - امبراطورية تاريخية مستقلة تغار على استقلالها إلى أقصى حد، وتستعصى على كل استعباد. وكانت هذه الدولة حتى السنوات الأخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة بذاتها، بموظفيها على اختلاف مراتبهم، وتمثيلها في الخارج، وهيئاتها الاجتماعية التي لايزال معظمها موجوداً على الرغم مما لحق بالسلطة المركزية مؤخراً من تدهور، تصوروا أنه لايزال بالمغرب عدد من الشخصيات التي كانت منذ ست سنوات

سفراء المغرب المستقل في بطرسبورج وبرلين ومدريد وباريس، يحف بهم كتاب وملحقون، وكان هؤلاء السفراء رجالاً ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول الأوروبية كأنداد لهم، وكان لهم إطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها.

وإزاء هذا الجهاز السياسي توجد هيئة دينية لا يستهان بها. فوزير العدل الحالى سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروساً في الجامع الأزهر بالقاهرة، وفي اسطنبول وبورسة (العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية) ودمشق، وهو يتراسل حتى مع علماء الهند. وهو ليس الوحيد الذي له علاقات مع النخبة الاسلامية في الشرق.

ورأخيراً توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الأول، تتألف من تجار كبار لهم دور تجارية في مانشستر وهامبورج ومرسيليا، وكثير منهم ذهبوا إلى هذه المدن بأنفسهم. يضاف إلى ذلك أن الشعب المغربي له مقدرة في الصناعات، ونشاط وذكاء واستعداد للتطور..، إلى آخره.

وفى تقرير ليوتى عام ١٩٢٠ كتب يقول: «لقد وجدنا هنا دولة وشعباً. ولئن كانت البلاد تجتاز حقاً أزمة فوضى، إلا أنها حديثة العهد نسبياً، وهى أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية، وإذا كان المخزن (الحكومة) قد أصبحت مظهراً أكثر منه جوهر، إلا أنه لايزال على الأقل قائماً بذاته. ويكفى أن نرجع بضع سنوات إلى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر فى العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء لحتكوا برجال الدول الأوروبية. وتحت المخزن كانت معظم مؤسسات الدولة لاتزال قائمة، وهى تختلف حسب النواحى، ولكنها تمثل حقائق ملموسة،

وفى ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء بقوله: ويجب ألا ننسى أننا فى بلد ابن خلدون الذى جاء من فاس وهو ابن عشرين، وفى بلد ابن رشد. ومازلنا لانعلم تماماً ما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة فى فاس والرياط ومراكش من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث. وفى كل مرحلة أكتشف من جديد رجالاً لهم شغف بخزائنهم العلمية، قد تفتحت عقولهم لكل ما يجرى فى العالم، واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم فى الحركة الفكرية،

وفى ٧ ديسمبر ١٩٢٧ لخص ملاحظاته بالرياط فى قوله: اكلما ازددت اتصالا بالمغاربة، وكلما طال مكثى فى هذه البلاد، ازددت اقتناعاً بعظمة هذه الأمة. وبينما لم نجد فى نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون فى حكم العدم، نتيجة لما سبقه من فوضى وقصور أرباب السلطة، فقد وجدنا هنا امبراطورية قائمة بذاتها ومعها حضارة تجمع بين العظمة والروعة، بفضل استمرار السلطة التى تعاقبت على عرش المغرب، وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية،.

ولما كان شهادة الأعداء هي أفضل شهادة، فإن هذا يوضح المركز المتميز لكل من مصر والمغرب حتى في ظل الحماية والاحتلال الأجنبي، بحكم تاريخ كل منهما الحضاري والسياسي والاجتماعي، الذي أجبر المحتلين على الاعتراف به. بل من الطريف تسمية الجنرال ليوتي بكرومر المغرب! لتشابه ظروف البلين.

فى ذلك الوقت كانت الصلة التى تربط الشعب المصرى بالشعب المغربي صلة إسلامية، وليست صلة عربية! لأن مفهوم الفكرة العربية لم يكن قد ظهرفى الفكر السياسى بعد، بل لم تكن قد ظهرت بعد فكرة وحدة شمال أفريقيا، أو وحدة المغرب العربي.

وكانت الصلة الاسلامية، أو الجامعة الاسلامية، هي التي حفظت العلاقة بين البلدين على طوال القرون السابقة، سواء على مستواها الثقافي أو الاقتصادى، بسبب المكانة المتميزة التي حظيت بها القاهرة باعتبارها المركز الثقافي الأساسي في المشرق العربي خلال العصر العثماني، ورسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات المتواجدة في المشرق، وهي مؤسسة لها موارد مالية لا تتوقف تأتي من الأوقاف المحبوسة على التعليم. هذا فضلاً عن قافلة الحج من الأوقاف المحبوسة على التعليم. هذا فضلاً عن قافلة الحج من العلماء المغاربة بمصر، وكذلك عدد كبير من التجار الذين كونوا أسراً استقرت في مصر وكونت ثروات كبيرة، وعاشت بالقاهرة وعدد من المواني المطلة على البحر المتوسط وعلى الأخص الاسكندرية من المواني المطلة

ومع انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وانتهاء حركة الجامعة الاسلامية، وتقسيم البلاد العربية بين القوى الأوروبية العظمى، لم تعد تربط الدول العربية سوى رابطة اسلامية باهتة لم تكن صالحة في حد ذاتها – لأنها تفتقر إلى قوة دولة تستند إليها، كما كان الحال في الدولة العثمانية - لتكوين صلات وعلاقات قوية. وحلت الفكرة الوطنية محل الجامعة الاسلامية.

على أنه مع ذلك جرت محاولات لايجاد بديل للرابطة الاسلامية. وعندما ظهرت فكرة وحدة شمال أفريقيا، وظهرت جريدة الأمة، لسان منظمة انجم شمال أفريقيا، في باريس سنة ١٩٢٦، اختلفت آراء الوطنيين حول توحيد شمال أفريقيا من المغرب إلى مصر، وكان الخلاف حول ما إذا كانت مصر تدخل فى هذه الوحدة أم لا؟ وكانت المشكلة أن هذه البلاد تقع تحت أنظمة استعمارية مختلفة، فقد كانت مصر تحت الاحتلال البريطانى، وليبيا تحت الاحتلال الايطالى، وتونش والجزائر والمغرب تحت الاحتلال الفرنسى.

وفى تلك الأثناء كان المشرق العربى يرفع شعار الوحدة العربية، وتعقد المؤتمرات العربية، وتصدر الصحف، وتتكون النوادى والمنظمات الشعبية التى تعمل للوحدة العربية، وكان أهمها «الاتحاد العربي»، الذى تأسس فى مايو ١٩٤٢، ومن كبار شخصياته محمد على علوبة وعلى ماهر وتوفيق دوس وفؤاد أباظة وخليل ثابت، ودعا إلى حلف عربى يضم كلا من مصير والسعودية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق وسورية واليمن وليبيا وتونس والجزائر ومراكش، وإلى تأسيس جمعية تعمل لهذا الحلف.

ثم تأسست جامعة الدول العربية التي ضمت الدول العربية المستقلة في ذلك الحين، وهي مصر ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن، وأصبحت القاهرة مقر جامعة الدول العربية.

وهكذا تهيأت الفرصة لإفامة علاقات نضالية بين مصر والمغرب، ففي يذاير ١٩٤٤ تأسس حزب الاستقلال على يد الوطنيين المغاربة، ليطالب باسقاط الحماية الفرنسية مباشرة كشرط للتفاوض مع فرنسا، واستقلال المغرب ووحدة أراضيه، كما طالب بتوثيق الروابط مع الدول العربية.

وفي أبريل ١٩٤٧ زار السلطان محمد الخامس طنجة، وخطب خطاباً هاماً في تأييد الحركة الوطنية قال فيه: «لاشك أن مراكش،

وهي بلد يربطه بالبلاد العربي : خرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج، ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملاً هاماً في الشئون العالمية، وكان تأكيد السلطان على صفة مراكش العربية هدفه معارضة الفرنسيين في أنهم ناشرو الحضارة في مراكش، وإظهار حضارة وطنية عريقة متفلة في التراث العربي.

ومع اضطهاد الوطنيين في المغرب على يد الإدارة الفرنسية، أصبحت القاهرة مركزاً هاماً للمقاومة المغربية والنضال التحرري المغربي، ليس فقط للمغرب وإنما لكل شعوب المغرب العربي، فقد أسس بورقيبة في القاهرة مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي، كما تأسست مكاتب أخرى نمثل حركة المقاومة الجزائرية والمقاومة المغربية.

وفى يوم 10 فبراير 194٧ عقدت هذه الحركات مؤتمراً للمغرب العربى، لدراسة شئون المغرب العربى وتوحيد المكاتب فى الخارج. وقد مثلت المغرب فى هذا المؤتمر «رابطة الدفاع عن مراكش» ومعها الوفد المراكشى لدى رجال الجامعة. واستمر المؤتمر فى أعماله حتى يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٧، وأصدر قرارات ببطلان الحماية على المغرب وتونس، وعدم الاعتراف بأى حق لفرنسا فى الجزائر، ومطالبة الجامعة العربية بإعلان بطلان معاهدتى الحماية على المغرب وتونس، وعدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار، وتعيين ممثلين عنها فى مجلس الجامعة، وتكوين مكتب موحد تحت اسم: «مكتب المغرب العربي».

في ذلك الحين كان علال الفاسى قد فر من طنجة إلى القاهرة بعد أن أصبح من المستحيل مزاولة نشاطه داخل البلاد، كما فر عبدالخالق الطريسي، رئيس حزب الاصلاح في المنطقة الأسبانية. ولم تلبث أن سنحت الفرصة للجوء الأمير عبدالكريم الخطابي إلى القاهرة، حين نقلته السلطة الفرنسية من منفاه إلى فرنسا، ورست بميناء السويس في يوم ٢٩ مايو١٩٤٧ السفينة التي تقله، فقد صعد إلى ظهر السفينة محافظ السويس يقدم التحية للأمير باسم الملك والشعب المصرى، وكان مع المحافظ مندوب عن جامعة الدول العربية، وممثل مراكش في اللجنة الثقافية التابعة للجامعة العربية، وممثلا مكتب المغرب في القاهرة، وعندما سأله الصحفيون عن أي بلد يختاره ليعيش فيه غير بلده، قال: «أعيش في مصر أو الشام».

وعندما رست السفينة في بورسعيد، كان في استقبال الأمير علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي، وعبدالخالق الطريسي رئيس حزب الاصلاح، والحبيب بورقيبة. وعندما نزل الأمير إلى المدينة في ٣٠مايو المتجول فيها، اتصل بالمحافظ وطلب حق اللجوء السياسي إلى مصر. وفي صباح اليوم التالي صعد محافظ بورسعيد إلى السفينة ليبلغه بقبول طلبه، ونزل من الباخرة ليتجه إلى القاهرة حيث استقبل بحفاوة كبيرة، وذهب لزيارة بيت المغرب فاستقبله الشباب المغربي بالقاهرة بانشاد النشيد المغربي الذي كانت الجيوش المغربية تنشده أثناء ثورة عبدالكريم.

وقد شنت الصحف الفرنسية حملة عنيفة ضد مصر، واتهمتها بأنها تريد أن تتزعم العالم العربي، وأنها هي المحرض الأول والأكبر لشعوب المغرب العربي على الثورة ضد فرنسا.

وسرعان ما تكونت لجنة تصرير المغرب العربي من سائر الأحزاب الاستقلالية في أقطار المغرب، في ديسمبر ١٩٤٧، وأنشئ مكتب مؤقت برئاسة الأمير عبدالكريم الخطابي ووكالة أخيه الأمير محمد، وأصدر ميثاقاً يوم ٥ يناير ١٩٤٨ باعتبار المغرب جزءاً من بلاد العروية والاسلام، واعتبار الاستقلال التام لكافة أقطاره هو الاستقلال المأمول للمغرب العربي، ولا مفاوضة مع المستعمر إلا بعد إعلان الاستقلال. وفي ١٥ مايو ١٩٤٨ عقدت الجمعية العامة للجنة، وأسفر التصويت عن انتخاب علال الفاسي أميناً عاماً، والدكتور الحبيب تامر التونسي أميناً للصندوق.

فى ذلك الحين كان الملك محمد الخامس يصطدم بالاحتلال الفرنسى بعد أن أسفر عن عروبته من جهة، وتأييده للحركة الوطنية من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن زار باريس وقدم مذكرة تتضمن فكرة تغيير الحماية، فقد أصر المقيم العام الجنرال جوان على أن يصدر الملك بياناً يعلن فيه استنكاره لأعمال حزب الاستقلال، وهدد الملك بخلعه عن العرش، ورفعت مسألة مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة، ونجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان.

وبعد حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ بعثت المشكلة المراكشية على الصعيد الدولى من جديد، وكانت المظاهرات قد اندلعت احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى الايسمبر١٩٥٢، وكانت الحكومة الغرنسية مقتنعة بأن السلطان محمد الخامس هو ركيزة المقاومة، فاستعانت بتهامى الجلاوى، صاحب النفوذ فى الجنوب، فى تجميع العرائض التى تطالب بخلع السلطان، النفوذ فى الجنوب، فى تجميع العرائض التى تطالب بخلع السلطان، وعاونه عبدالحى الكتانى رئيس الطريقة الكتانية، وحمل العرائض إلى باريس فى يونيو ١٩٥٣، وفى ١٩٥٠غيم طابع العرش، وقد جيوم إلى القصر الملكى وطلب إلى السلطان التنازل عن العرش، وقد رفض السلطان هذا التنازل، فأعلن المقيم خلعه، وحملته طائرة إلى كورسيكا قيل أن ينقل إلى منفاه النهائى فى جزيرة مدغشقر. وتولى بن عرفة العرش مكانه.

فى ذلك الحين كانت ثورة يوليو 1907 قد استوات على الملطة فى مصر، واستمرت فى تأييد حركات التحرر الوطنى العربية. وفى يوم 17 أغسطس1907 نشرت الصحف المصرية أن علال الفاسى قد استنجد بمحمد نجيب لوقف مؤامرة فرنسا لخلع السلطان محمد الخامس. ولم يتردد محمد نجيب فى إعلان تأييد مصر للسلطان. وفى الوقت نفسه أدلى جمال عبدالناصر بحديث إلى الأهرام أعلن فيه أن مصر تناصر الشعب المراكشي فى جهاده المقدس، ولن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا العدوان، وعلى الشعب المراكشي أن يصمد أمام هذا العدوان ويقاومه، ومصر لن تغفل عن هذه القضية، وستقوم بالتشاور مع باقى الدول العربية فى الموقف الموحد الذى سيتخذ فى المناشأن، وستبحث اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هذا الأمر الذى يعتبر من أهم المسائل العاجلة التى ستبحثها اللجنة عند اجتماعها.

ثم أشار عبدالناصر إلى خيانة الجلاوى قائلاً وإن المستعمر يحاول دائماً أن يستغل بعض الخونة لإرساء أقدامه فى البلاد التى يحتلها. وها هى ذى القصة التى مثلت فى مصر تتكرر فى مراكش. إن مراكش لن تستقل وتتحرر إلا بعد أن يتحد شعبها ويطهر نفسه من الخونة، فإن الإستعمار لا تقوم له قائمة فى بلد يطهر صغوفه من أعدائه الخونة المستضعفين. فعلى شعب مراكش أن يتحد ويؤمن جبهته الداخلية،.

وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥٣ ندد عبدالناصر بخيانة الجلاوى فى افتتاح المؤتمر العربى الإسلامى الذى عقد فى المقر الرئيسى لهيئة التحرير، وعقد مقارنة بين ما فعله الجلاوى ومافعله يوسف خنفس فى مصر عندما كان الانجليز يغزون مصر، فقال:

ولو حاولنا أن نتساءل كيف تمكن الاستعمار منا، لوجدنا الحقيقة المؤلمة تبرز أمامنا، وهي أننا الذين مكنا الاستعمار منا، فلم يكن هذا الاستعمار يعتمد على سلاحه وبطشه، لأنه يعلم أن السلاح والبطش لا الاستعمار يعتمد على سلاحه وبطشه، لأنه يعلم أن السلاح والبطش لا يجديان شيئا أمام إرادة شعب حريص على حريته وعزته، ولكنه كان يعتمد على الخونة والمنافقين من أبناء البلاد. وإذا ما قلبنا صفحات التاريخ ثانية، ووقفنا عند الصفحة السوداء، لوجدنا الاستعمار ينجح ويدخل مصر، لا بقوة السلاح ولا بكثرة جنده، ولكن بفضل الخونة والمنافقين من أمثال يوسف خنفس ورجال الحكم في ذلك الوقت، وعلى رأسهم الخائن الأول توفيق. وإن ماترويه قصة دلك الوقت، وعلى رأسهم الخائن الأول توفيق. وإن ماترويه قصة واليوم نرى التاريخ يسطر نفس السطور على أرض مراكش، وما الجلاوى الذى باع نفسه للشيطان، وابتغى العزة عند المستعمر والاحرى، واحداً من كثيرين، ففي كل بلد أكثر من جلاوى،

على أن نصال الشعب المغربي الوطني لم يلبث أن أعاد السلطان محمد الخامس مرة أخرى إلى عرشه بعد عامين فقط من نفيه، إذ اصطرت فرنسا إلى تعيين مقيم عام جديد في صيف عام 1900، وهو جلبرت جرانفال، وكان يرى من الضروري أن يعود محمد بن يوسف إلى عرشه، وكان ادجار فور وزير خارجية فرنسا من هذا الرأى، فعزل محمد بن عرفة، وأبعد إلى طنجة في أول أكتوبر

وتجلى انصراف قبائل البرير عن الجلاوى فى صيف هذا العام حينما انضمت إلى الحركة الوطنية، ويذلك انتهت سياسة والظهير البريرى، ولم يجد الجلاوى بدأ من التسليم بالأمر الواقع، فأعلن فى يوم ٢٦ أكتوبر أنه يشارك الأمة المراكشية فى المطالبة بعودة سلطانها إلى العرش، واضطرت فرنسا إلى إعادة السلطان محمد الخامس إلى المغرب بعد مباحثات معه في باريس، انتهت بتصريح في ٢ نوفمبر ١٩٥٥ يعلن فيه الملك موافقته على قيام ملكية دستورية في مراكش. وعاد الملك إلى المغرب ليستقبل استقبال الأبطال، وتقدم نحوه الجلاوى بخضوع يلتمس منه الصفح والغفران. وبعد أشهر قليلة - أي في ٢ مارس ١٩٥٦ ـ انتهت المفاوضات بين الملك محمد الخامس وفرنسا بعقد اتفاقية نصت على إلغاء الحماية، والاعتراف باستفلال المغرب.

استقلت المغرب فى الوقت الذى كانت الجزائر ماتزال تناصل من أجل حريتها، وكانت مصر مرتبطة بتأييدها ومساندها على نحو أدى إلى تعرضها للعدوان الثلاثى الذى اشتركت فيه فرنسا مع بريطانيا واسرائيل فى الهجوم على مصر فى ٢٩ أكد بر ١٩٥٦.

وقد اتجهت المغرب فور استقلالها إلى تحقيق الوحدة المغربية، التى كانت ترى أنها تستطيع أن تحتل فيها مكانة الزعامة الههيأة لها بحكم امكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية. وكان اختيار اسم المملكة المغربية للدولة الجديدة، بدل كلمة مراكش التى كانت شائعة في أن عهد الحماية، مما اتخذه البعض دليلاً على رغبة المملكة في أن تجعل اسمها قريباً لاسم المنطقة كلها التى تشمل تونس والجزائر وليبيا. ولهذا الغرض عقدت الأحزاب السياسية الرئيسية: الاستقلال في المغرب، وجبهة التحرير في الجزائر، والحزب الدستورى الجديد في تونس، مؤتمراً في طنجة في أبريل سنة ١٩٥٨، وضع مشروعاً لاتحاد فيدرالي بين الأقطار الثلاثة.

وفيما يبدو أن هذا الموقف أتاح الفرصة للبعض للدس بين القاهرة والمغرب على اعتبار أن هذه الوحدة الاقليمية إنما تعمل على تفتيت القومية العربية، خصوصاً ولم تكن المغرب قد قدمت بعد طلباً للانضمام إلى جامعة الدول العربية رغم مرور عامين على استقلالها. على أنه حين قدمت المغرب طلبها بالانضمام إلى الجامعة في سبتمبر ١٩٥٨، قدمت في الوقت نفسه الدليل على انتمائها العربي ورغبتها في تحمل مسئولياتها داخل الأسرة العربية الكبيرة. ولذلك ففي ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨ تناول عبدالناصر المغرب في خطابه في المؤتمر التعاوني قائلا:

«المغرب، علاقتنا مع المغرب، حاولوا الوقيعة بيننا وبين المسئولين في المغرب بخلق الدسائس وبخلق الأساليب، ولكن أعانا دائماً أننا نساند المغرب، والمغرب حينما طالبت بطرد القوات الأجنبية، وحينما طالبت بتصفية القواعد الأمريكية، وجدت من شعب الجمهورية العربية المتحدة كل تأييد، لأن هذا هو طريق الاستقلال، وهذا هو الطريق الوطني الذي يتبعه ملك المغرب ويتبعه قادة المغرب في سبيل تخليص بلدهم من الاحتلال الأمريكي ومن الاحتلال الفرنسي ومن مناطق النفوذ. ولم تنفع الدسائس في التفريق والوقيعة بيننا وبين المغرب،.

على أنه مع قرارات التأميم في مصر في يولية ١٩٦١ ، وتحول مصر إلى الطريق الاشتراكي، أخذت القاهرة تفرز علاقاتها مع الدول العربية على أساس أيديولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما عبر عنه عبدالناصر بتجاوز الأمة العربية وحدة الصف إلى وحدة الهدف. وقد تناول «الميثاق» الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ هذا بتفصيل أكثر، بقوله:

وإن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين

الحكومات. إن مرجلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة - إن وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الإجتماعية،

ولم يخف الميثاق عزم مصر على تصدير الثورة إلى البلاد العربية غير الاشتراكية، فذكر أن «الجمهورية العربية المتحدة، وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شئون غيرها! كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العاربي،.

ثم أعلن «الميثاق» عزم مصر على تخطى جامعة الدول العربية للوصول إلى تحقيق أهدافها الاشتراكية، فقال: وإن الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربي في المرحلة الحاضرة، لكنها في نفس الوقت، تحت أي ستار وفي مواجهة أي إدعاء، لايجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل ده!

وعلى هذا الأساس، أصبحت المغرب بنظامها الملكى واقتصادها الرأسمالى مصنفة فى رأى القاهرة فى جانب الدول المحافظة أوالرجعية، فى الوقت الذي أصبحت الجزائر، بعد حصولها على الاستقلال فى يولية ١٩٦٢، وتولى بن بلا رئاستها، مصنفة فى جانب الدول التقدمية التى تلتزم القاهرة بمساعدتها فى أى نزاع.

وهذا هو السبب في أنه عندما رفضت الجزائر تنفيذ المعاهدة السرية التي أبرمت في آيولية ١٩٦١ بين الملك الحسن وفرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة) والتي تقضى بتأجيل قضية الحدود بين البلدين إلى ما بعد إنهاء الصراع المسلح ضد فرنسا، ورأى الملك الحسن حسم المسألة عسكريا في ما بين المؤاك الحاس عسم المسألة عسكريا في ما بين تنظيماً وتسليحاً وكفاءة، أن تستولى على أرض النزاع لم يتردد عبدالناصر في إتخاذ موقفه إلى جانب الجزائر، وأرسل إليها مساعدات عسكرية تمثلت في طائرات ومعونة فنية، خصوصاً بعد أن انهمت الجزائر الملك الحسن بأنه إنما يرمى من وراء هذا الهجوم المسلح إلى القضاء على الثورة الاشتراكية الجزائرية!

وقد أثر هذا الموقف الذى اتخذه عبدالناصر ليس فقط على العلاقات بين مصر والمغرب، بل وعلى العلاقات بين المغرب والجامعة العربية، التى اعتبرها الملك الحسن خاضعة للنفوذ المصرى، ولم يطمئن - بالتالى - إلى تدخلها في النزاع.

وقد طرحت المغرب وجهة نظرها في الدورة الاستئنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في ١٥ ديسمبر ١٩٦٣، فشرح مندوبها كيف أن الجزائر تعهدت بمناقشة مشكلة الحدود بين البلدين في انفاق تم بين الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، ولكن الجزائر تجاهلت هذا التعهد بعد استقلالها. ثم أشار إلى تدخل دولة ثالثة في النزاع، لم يصرح بإسمها ولكن الجميع عرفوا أنها مصر، وتحدث عن المساعدات العسكرية التي قدمتها والحملات الصحفية والإذاعية التي قامت بها قاصدة بذلك تعميق النزاع واساعه، وقد تنصل مندوب الجزائر في الدورة من تنفيذ تعهد

الجزائر بالمفاوضة لتسوية مشكلة الحدود عقب الاستقلال، بحجة أن هذا التعهد تم نتيجة ضغط فرض على الجزائر.

والمهم هو أن هذه المساعدات العسكرية من جانب مصر للجزائر في نزاعها مع المغرب قد ترك اثاره على العلاقات المصرية المغربية لفترة طويلة ،حتى انتهى النزاع بين المغرب والجزائر بعقد معاهدة التضامن والتعاون بينهما في ١٥ يناير ١٩٦٥ ، وهي التي هيأت للبلدين الاتفاق على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بينهما بصفة نهائية في مايو ١٩٧٠ .

على أنه فى تلك الأثناء وقعت هزيمة يونيو 1970 لتنقل العلاقات بين مصر والمغرب إلى مرحلة جديدة . فقد انتهت بهذه الهزيمة العسكرية مرحلة تصدير الثورة الاجتماعية إلى البلاد العربية ، التى بدأت مع الميثاق، وتطلبت الظروف العودة إلى سياسة توحيد الصف لإزالة آثار العدوان . وفى ذلك لعبت المغرب دوراً هاماً ، لا يتمثل فقط فى الاشتراك فى مؤتمر الخرطوم المشهور (المعروف باسم مؤتمر اللاءات الثلاث) ، حيث حضر أحمد بن هيمة رئيس وزراء المغرب مندوباً عن الملك الحسن الثانى، وإنما تمثل أيضاً فى استحافة الرباط لمؤتمر القصة العربى فى يوم أحدسمير 1979 .

ومع الاعداد لحرب أكتوبر دخلت العلاقة بين مصر والمغرب في دور تعاون عسكرى. فقد زار اللواء سعد الدين الشاذلي المغرب في ٩ فيراير١٩٧٧، بصفته الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون العسكرية، ورئيس اللجنة الاستشارية العسكرية للجامعة، تنفيذاً لتوصيات مجلس الدفاع المشترك، بعد موافقة السادات، وقابل الملك الحسول على مساعدة المغرب العسكرية، ويقول

الفريق سعد الدين الشاذلي إن الملك الحسن الثاني أنصت إلى كلامه ثم علق في النهاية قائلاً: «إن القوات المسلحة المغربية جميعها تحت تصرفك. إن كل فرد في المغرب سوف يكون سعيداً عندما يرى قواتنا المسلحة تقاتل من أجل القضية العربية. وهنا قال الشاذلي: ياصاحب الجلالة، قبل أن أحضر إلى هنا كان لدى فكرة عامة عن القوات المغربية، من حيث الحجم والتنظيم، وإنى أود أن تتاح لي الفرصة لزيارة تلك الوحدات للتعرف على مستواها التدريبي وقدراتها القتالية. قال الملك: اعتباراً من باكر يمكنك أن تزور أية وحدة ترغب في زيارتها، وبعد أن تنتهى من زياراتك كلها تعال لمقابلتي مرة أخرى وقل لي ماذا تريد.

وقد اشتركت القوات المغربية بالفعل في حرب أكتوبر، ولكن على الجبهة السورية، التي وصلت إليها قوات مغربية ابتداء من يونية العبهة السورية، التي وصلت إليها قوات مغربية ابتداء من يونية المسن الثاني أن قوات نظامية أخرى سترسل إلى سورية لتعزيز القوات المغربية الموجودة. كذلك أعلن الملك أنه بإمكان الراغبين في التطوع للقتال الالتحاق بالجيش، وأعلن في المغرب في اليوم نفسه (٧ أكتوبر) أن الخطوط الجوية المغربية أوقفت رحلاتها، وذلك لنقل الجود إلى جبهات القتال.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، بعث الملك الحسن بتاريخ ٢٤ أكتوبر رسالة عاجلة إلى الملوك والرؤساء العرب وإلى الأمين العام للجامعة العربية يدعو فيها لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية والدفاع في الرياط أو في أية عاصمة أخرى، للإتفاق على موقف مشترك في المستقبل عقب المعارك التي حققتها الجيوش العبية المجيدة.

وعندما استقبل الملك الحسن الثانى وزير الخارجية الأمريكى هنرى كسينجر في الرباط يوم ٥نوفمبر،أوضح له أن موقف المغرب من قصنية الشرق الأوسط يتلخص في نقطتين أساسيتين هما: الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفى السنوات التالية لحرب أكتوبر، لم تشارك المغرب فى المزايدات العربية التى رفضت الانقلاب الدبلوماسى الكبير الذى حول به السادات وجه السياسة المصرية من الشرق إلى الغرب، ولم تهاجم إتفاقيتى فك الاشتباك الأول أو الثانى ـ كما وقع من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبى فى الوقت الذى أخذت المغرب تقوم بدور قيادى فى الصراع العربى الاسرائيلى باستضافتها فى الرباط مؤتمر القمة العربي السابع فيما بين ٢٦ و٢ أكتوبر ١٩٧٤ محيث لعب الملك الحسن الثانى، باعتباره بين المؤتمر، دوراً فى التعجيل بإقرار مشروع الدعم المالى لدول وزراء المالية العرب - فقد طرح الموضوع على الملوك والرؤساء وتقررت مساعدة بلغت ١٣٧٠ مليون دولار، لكل من مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير، بلغ نصيب مصر منها ٥٧٥ مليون دولار، وبلغ نصيب سوريا المثل.

وكان هذا المؤتمر هو الذى اتخذ مبدأ خطيراً كان له تأثيره فى القضية الفلسطينية، وهو أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، الأمر الذى نقل مسئولية تحرير الضفة الغربية وغزة إلى منظمة التحرير، بعد أن كانت مسئولية الأردن التى كانت قد ضمت الضفة الغربية من قبل. وقد

اعتبر الملك الحسين وقليل من العقلاء في ذلك الحين هذا القرار مما لايخدم مصالح القضية الفلسطينية.

والمهم أن حرص المغرب على عدم الزج بنفسها في الصراع الذي قام بين مصر وبين ماعرفت باسم دول الرفض في ذلك الحين، كان دليلاً على ابتعادها عن المزايدة الصارة بالصراع العربي الاسرائيلي.

وتأكد هذا الموقف البناء عندما أعلن السادات مبادرته المشهورة لزيارة القدس التي تمت يوم ١٩ نوفمبر١٩٧٧، ففي حين سارعت دول الرفض إلى شجب هذه الزيارة والتنديد بها، وعقدت اجتماع طرابلس في ٢ ديسمبر لتجميد علاقاتها مع مصر، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التي تعقد في مصر فقد أيد الملك الحسن الثاني هذه المبادرة، وأرسل في ٣ ديسمبر ١٩٧٧م مبعوثين إلى مصر حملا رسالة منه إلى الرئيس السادات أيد فيها مبادرته، وأحرب عن تأييد الحكومة المغربية والشعب المغربي.

وقد مضى الملك الحسن الثانى خطوة أخرى، فأعلن فى يوم اديسمبر ١٩٧٧ أمام مؤتمر وزراء العدل العرب أن الرئيس السادات ظل بمبادرته هذه وفيا لقرارات مؤتمر الرياط. ووصف فرصة السلام المتاحة بأنها فرصة فريدة يمكن أن تتوج كفاح الأمة العربية من أجل تحريرها. وأورد أن السادات فى خطابه أمام الكنيست تمسك بتحرير الأرض العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية. وأضاف الملك الحمن الثانى أن تحرير جزء ولو محدود، أو الحصول على اعتراف ولو بقسط قليل من حقوق الفلسطينيين، يعد مكسباً للحق العربى، وأوضح أن التضامن العربى يقتضى الوقوف إلى جانب مصر لأسباب تتعلق بالأخلاقيات العربية.

ومن المعروف على كل حال مما أورده موشيه ديان فى كتابه: «اختراق، Breakthrough أن مبادرة القدس قد سبقتها محادثات فى المغرب فى ٤ سبتمبر بين الملك الحسن الثانى وموشيه ديان،ثم فى ٢ اسبتمبر بين نائب رئيس الوزراء المصرى حسن التهامى وموشيه ديان، مهدت لمبادرة القدس.

وهكذا انفردت كل من مصر والمغرب بموقف من الصراع العربي الاسرائيلي يتميز بالابتعاد عن المزايدة، والاقتراب من الواقعية، وتقبل المحادثات المباشرة مع المسئولين الاسرائيليين.

ولذلك، على الرغم من انجاه الدول العربية الرافضة لاتفاقيات كامب ديفيد في مؤتمر بغداد، الذي عقد في الفترة من $^{\circ}$ وفمبر ١٩٧٨، إلى تجميد عضوية مصر، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس - اعترض وزير خارجية المغرب، لمخالفة ذلك للميثاق الذي ينص على أن القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية .

وكانت ملاحظة وزير خارجية المغرب سليمة تماماً من الناحية القانونية ـ كما يقول محمود رياض ـ فلا يوجد في الميثاق نص يسمح بتجميد عضوية دولة ، وإنما هناك نص يسمح بالفصل من عضوية الجامعة ، ولكن تنفيذه يحتاج إلى إجماع الأصوات ، وهو ما لم يطلبه أحد إطلاقاً . أما بالنسبة لمقر الجامعة ، فلا يمكن تغييره إلا عن طريق تعديل الميثاق . ولذلك فالقرار الذي وافقت عليه أغلبية الدول الأعضاء ، لم يكن له الصفة القانونية ، لأن الاجتماع لم يتم في نطاق جامعة الدول العربية ، كما أن قرار تجميد عضوية مصر ونقل المقر، كان يقتضي تعديل الميثاق وإدخال نصوص جديدة عليه تسمح بتنفيذ هذه الاجراءات . إلا أن ذلك لم يقلل من قوة القرار من الناحية السياسية ، خاصة أن الأغلبية كانت بجانبه .

وبناء على ذلك، فلم يكن في وسع المغرب إلا الموافقة على قرار سحب السفراء العرب من مصر وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس عندما وقعت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل في ٢٦مارس١٩٧٩، حفاظاً على وجودها في الصف العربي.

على أن هذا الموقف لم يمنع الملك الحسن الثانى من متابعة سياسته الواقعية تجاه اسرائيل، التي تقبل المحادثات المباشرة مع حكومتها، وتمثل ذلك في لقائه مع شيمون بيريز في يوليو ١٩٨٦ في المغرب، لدفع عملية السلام - وهو الموقف الذي عرضه لنفس النقد الذي وجه إلى السياسة المصرية في تعاملها المباشر مع اسرائيل، إذ استنكرت هذا اللقاء كل من سوريا والعراق والسودان والجزائر واليمن الشمالية واليمن الجنوبية ولبنان وليبيا، بينما رحبت به مصر، وأعربت الكويت عن الدهشة، وفضلت تونس التريث، واستقال الملك الحسن من رئاسة مؤتمرات القمة العربية.

وقد كان هذا الموقف الواقعى والشجاع مما مهد لقرار إعادة العلاقات مع مصر، في مؤتمر عمان في نوفمبر ١٩٨٧، بعد مضى نحو تسع سنوات من قطع العلاقات، سيطر فيها المزايدون والمهيجون وثوار الكلام العرب، وكان الدور الذي لعبته المغرب، سواء في كسر حدة الرفض العربي للمفاوضات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، أو في إعادة الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، انتصاراً لسياسة العقلانية في مواجهة سياسة التطرف غير المسئول الذي أخر حل القضية الفلسطينية واستدام الاحتلال الإسرائيلي في الجولان والضفة الغربية وغزة.

محشوار التحقيدم السيساس والاقتصادي بين مصر واليابان

(۱) التطور السياسي والاقتصادي في اليابان

كانت زيارة الرئيس مبارك لليابان فى أوائل عام 1949، مادفعنا إلى عقد المقارنة بين ما حققته مصر وما حققته اليابان، ليس بغرض إثارة المواجع، أو الاجحاف بما حققته مصر، وإنما لدق جرس إنذار عالياً للصناعة المصرية لكى تفهم أن الوقت قد حان لوقف التدهور الذى طرأ على كثير من صناعاتنا الوطنية، قبل أن نمسى ذات يوم ونصبح، فإذا بنا قد فقدنا ثقة مواطنينا من جانب، وثقة العالم الخارجي من جانب آخر، ونكون قد حكمنا على مستقبانا الاقتصادى بالخراب والدمار.

ونظراً لأهمية الموضوع، ولأن مصر كانت قد سبقت اليابان فى التقدم الصناعى فى القرن التاسع عشر، ثم تخلفت عنها فى القرن التقدم العشرين، ثم انسعت هوة التخلف بعد الحرب العالمية الثانية، حتى انعدم مجال المقارنة بين الصناعة اليابانية والصناعة المصرية ـ فمن هنا آثرنا أن يتخذ هذا العرض شكل دراسة علمية نستعرض فى الجزء الأول منها تطور اليابان فى القرن التاسع عشر والعشرين، وما واجه هذا التطور من عقبات، وكيف تغلبت عليه، ونستعرض فى الجزء هذا التطور من عقبات، وكيف تغلبت عليه، ونستعرض فى الجزء

الثانى تطور مصر فى نفس الفترة، وما عاق هذا التطور من معوقات، وكيف انتهت مصر إلى ما انتهت إليه، وكيف يمكن لها الخروج من المأزق الذي تندفع إليه.

وبالنسبة اليابان، يمكن أن نميز في تاريخها الحديث ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، هي مرحلة العزلة، وتبدأ منذ طرد البعثات التبشيرية المسيحية في القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. وتتميز هذه المرحلة بأن اليابان قد عاشت فيها في عزلة عن العالم الخارجي، عدا مركز تجاري هولندي محدود في نجازاكي..

أما المرحلة الثانية، فتبدأ منذ منتصف القرن الناسع عشر حتى انقلاب ٣ يناير ١٨٦٨ ، الذى نقل السلطة من الدكتاتورية العسكرية التى كانت ممثلة فى حكومة الشوجن (SHOGUN) - وهو الاسم الذى يعنى: دكتاتور عسكرى، وكان يطلق على سلسلة من الحكام العسكريين الذين حكموا البلاد حكماً عسكرياً منذ عام ١٩٩٧ - إلى يد الامبراطور، الذى كانت وظيفته حتى ذلك الحين وظيفة شعائرية فقط، بينما كان الحكم يستند على طبقة من المحاربين الفرسان يعرفون باسم «الساموراي» SAMURAI.

وتعتبر هذه المرحلة الثانية هي مرحلة التعرض للغزو الاستعمارى. ففي أوائل هذه المرحلة كانت الدول الغربية ، التي فتحت أبواب الصين بالقوة بعد حرب الأفيون، قد فكرت في الحصول على ميزات وتسهيلات مماثلة في اليابان، تتمثل في اتفاقيات تجارية، وإمكانية رسو السفن في المواني اليابانية. وكانت دول شمال المحيط الهادي، وهي الولايات المتحدة (بعد حربها مع المكسيك)، وروسيا على رأس الدول التي أظهرت اهتماماً بهذه الامتيازات.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأسبق في التحرك. ففي عامي ١٨٥٣ و١٨٥٤ زارت السفن الحربية الأمريكية اليابان، وانتزع الكومودور بيرى Perry فتح مينائين للتجارة الأمريكية وتأسيس أول قنصلية أجنبية. وفي سنة ١٨٥٨ فتحت خمسة مواني جديدة، من بينها يوكوهاما، علاوة على حق الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع الأهالي، وحق التمتع بالامتيازات الأجنبية. ثم حصلت انجائرا وروسيا وهولندا على اتفاقيات مشابهة. وبذلك انفتحت اليابان للنفوذ الغربي، وانتهت سياسة العزلة التي انتهجتها مدة قرنين من الزمان.

وفى الفترة التالية دار الصراع الداخلى فى اليابان بين أنصار العزلة وأنصار الانفتاح. فبينما رأى كبار الاقطاعيين أن الانفتاح يهدد استقلال اليابان، وأن التعامل مع الدول الأجنبية سيحرم الأهالى من المواد الأولية اللازمة لمعشتهم ـ كانت حكومة «الشوجن» تخشى أن تؤدى مقاومة الانفتاح إلى الدخول فى حرب مع الدول الاستعمارية، تنتهى باليابان إلى مصير الصين، نظراً لتفوق الغرب فى البحرية وامتلاكه أسلحة متقدمة.

على أن جماهير الشعب حسمت الفلاف، بسبب ما أحست به من مساوئ فتح الأبواب للأجانب في المجال الاقتصادي خاصة، فقد أخذت تختفى المواد الخام، ويختفى الذهب الذي كان الأجانب يشترونه بسعر رخيص ويبيعونه في أوروبا والولايات المتحدة بضعف الثمن في فارتفعت الصيحات تطالب حكومة والشوجن، بطرد الأجانب، ووقعت حوادث اغتيالات للوزراء، ثم انتقلت الحوادث إلى الأجانب، فوقعت اثنتي عشرة عملية اغتيال فيما بين عامي ١٨٥٩ مراحين عامي ١٨٥٩ مراحين كما أحرق الشعب سفارتين، وأخيراً أعطى الامبراطور في

ويونيو١٨٦٣ أمره للشوجن بطرد «البرابرة»! من البلاد، وحدد للتنفيذ
 يوم ٢٥يونية.

على أن الدول الغربية كانت أسبق، فقام الأسطول الانجليزى بضرب مدينة «كاجوشيما، Kagoshima» وتوغلت الأساطيل الفرنسية والأمريكية في مضيق «سيمونوسيكي» Shimonoseki ، الذي كان قد أصبح محظوراً على السفن التجارية الأجنبية، وقامت بضرب القلاع وتعطيمها.

وإزاء هذا الاعتداء اضطر الامبراطور إلى سحب مرسوم طرد الأجانب في ٣٠سبتمبر١٩٦٣ ، ولكنه رفض التصديق على معاهدات عام ١٨٥٥ ، فقامت الأساطيل الغربية بمظاهرة بحرية جديدة أمام أوساكا، أجبرته على التصديق، مع اصافات أخرى للمعاهدات، في ٢٤ نوفمبر ١٨٦٤ .

على أن هذا الصراع مع الغرب أدى إلى إنهيار النظام القديم، أى نظام حكام الشوجن المتوارث، ليفسح الطريق أمام استيلاء العرش على السلطة.

ففى ٣ يناير ١٨٦٨ استقال الشوجن، فيما يشبه الانقلاب، وتنازل قادة الجيوش الإقطاعية عن سلطاتهم شبه المستقلة، وألغى نظام «الشوجنية». وبعد الانقلاب مباشرة صدر مرسوم امبراطورى يأمر الشعب اليابانى بالاعتراف بالحقوق والامتيازات الأجنبية.

وهكذا تكون إحدى النتائج الهامة للتدخل الاستعمارى في اليابان هي سقوط نظام الشوجنية، الذي ظل في أسرة توكوجاوا من سنة ١٦٠٠، وعودة السلطة الفعلية إلى الامبراطور.

وفى ظل حكم الامبراطور ميجى، Meiji (١٩٦٢ ـ ١٩٦٢) انتهجت اليابان سياسة الانفتاح على الغرب، وأصبحت طوكيو

عاصمة البلاد. وصدر في عام ١٨٨٩ دستور جديد يعطى اليابان نظاماً برلمانياً نحت حكم الامبراطور المقدس.

ويلاحظ على سياسة الانفتاح على الغرب في اليابان أنها لم تكن مثل سياسة الانفتاح على الغرب في الصين. ففي الصين كانت هذه السياسة تعنى فتح أبواب البلاد للنفوذ الأجنبي، مع احتفاظ البلاد بحياتها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، ولكن الانفتاح في اليابان كان شيئاً آخر، فقد كان عبارة عن تجديد حياة البلاد كلها، وانتهاج أسلوب الحياة الغربية، والأخذ بالنظم الغربية، واستيحاء طرق الغربيين ووسائلهم التقنية، والانتقال من مستوى التخلف إلى التقدم.

وقد أقبلت اليابان على ذلك بمثابرة غريبة، وبسرعة فائقة نقلتها م في أقل من ربع قرن من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، ومن دولة مستضعفة تتعرض للعدوان الاستعماري، إلى دولة عظمى استعمارية!

فقد أعيد تنظيم الأسطول اليابانى على نمط الأسطول البريطانى، ودرس قادة البيش الأساليب البروسية وساروا عليها، واقتبس رجال التربية الطرق الأمريكية، وطبقت المحاكم الاجراءات الفرنسية والألمانية، وأصبحت في عام ١٨٨٩ دولة دستورية لها مجلس منتخب للأمراء شبيه بالبرلمانات الأوروبية، وأعيد تنظيم الصناعة اليابانية بسرعة فائقة، وأرسلت بعثات من الطلبة إلى الخارج لدراسة الأساليب الفنية الغربية، ولما عادت أخذت تخطط السكك الحديدية وترسانات صناعة السفن والمصانع والبنوك والفنادق والمخازن الحكومية والصحف. وقلما شهد التاريخ أمة كرست نفسها للتغيير بمثل هذه المثابرة والدأب والسرعة.

ولم تلبث اليابان أن أخذت تحذو حذو الدول الاستعمارية، وتنتهج نفس الأساليب التى قاستها على أيديها وكان وجود الروس بقريهم في سيبريا الشرقية وفي المناطق البحرية قد دفعهم إلى المزيد من الاهتمام بالقوات المسلحة . وقد انصب اهتمامهم على إنشاء جيش وأسطول حديثين، حتى بلغ عدد الجيش في عام ١٨٩٠ نحو ٢٤٠ ألف جندى في وقت السلم، أما البحرية - التي كانت غير موجودة تقريباً في سنة ١٨٩٦ ـ فقد أنشئت في عشرين عاماً . وفي ١٨٩٦ أنشأ مهندس فرنسي أحواض صناعة السفن اليابانية .

ثم أخذت اليابان تتجه نحو التوسع والغزو تحت حجة دواعى الأمن! ونجحت فى الاستيلاء على الجزر التى يمكن أن تصبح قواعد عمليات ضد الأرخبيل اليابانى (الأرخبيل = مجموعة جزر) فى حالة وقوعها فى أيدى إحدى الدول العظمى فقامت فى سنة ١٨٧٣ باحتلال جزر الوجا ساوارا، التى كانت تحت العلم الأمريكى. وتخلت الولايات المتحدة عن هذا الأرخبيل بدون صعوبة للسيادة اليابانية.

وفى سنة ١٨٧٥ سيطرت اليابان على جزر اريوكيو، Ryukyu، التى كانت تابعة فى أوائل القرن السابع عشر لأحد كبار الاقطاعيين اليابانيين، وأعلنت ضمها بعد أربع سنوات، رغم احتجاج الحكومة الصبنية.

وفى سنة ١٨٧٥ حصلت الحكومة اليابانية عن طريق المفاوضات على جزر كوريل، التى كان للروس عليها بعض المنشآت، وتخلت الحكومة اليابانية - فى نظير ذلك - عن كل جزيرة سخالين لروسيا، والتى كانت خاصعة لنظام حكم مشترك روسى يابانى منذ سنة ١٨٦٧ ، وكان هذا الحكم مصدر مشاكل مختلفة.

وفى كوريا استخدمت اليابان الأساليب التى انتهجها الاستعماريون الأوروبيون نحوها قبل عشرين عاماً. فقد حصلت فى فبراير ١٨٧٦ - تحت تهديد مظاهرة بحرية - على معاهدة تجارية مع ملك كوريا، تضمن لليابانيين الوصول إلى موانى كوريا الثلاثة، ملك كوريا، تضمن لليابانيين الوصول إلى موانى كوريا الثلاثة، وتمنحهم نظاماً للإمتيازات القضائية فى يوليو ١٨٩٤ . وانتهزت اليابان فرصة وقوع اضطرابات فى كوريا كى تقوم بإنزال قواتها فى هذه المملكة الخاضعة للإمبراطورية الصينية، وفى هذه الحرب اليابانية الصينية ظهر تفوق جيش اليابان وبحريتها فى عام ١٨٩٥ .

وبعد أن احتل اليابانيون كوريا، وكذلك منشوريا الجنوبية، ونجحوا في النزول في فرموزا، أخذوا يستعدون للهجوم على بكين. فاضطرت الحكومة الصينية إلى توقيع معاهدة مع اليابان، تخلت فيها عن سيادتها الاسمية على كوريا، وتنازلت عن فرموزا، وشبه جزيرة الياوتونج، في منشوريا الجنوبية.

على أن وجود اليابان فى شبه جزيرة الياتونج، وضعها فى مواجهة المشروعات الروسية. ولذلك قررت حكومة القيصر ـ بتأييد فرنسا وألمانيا - إعادة النظر فى المعاهدة بالقوة، فبقيت شبه الجزيرة مفتوحة للتوسع الروسى .

على أن اصطدام مصالح كل من اليابان وروسيا في منشوريا وكوريا لم يلبث أن أدى إلى قيام الحرب بينهما في سنة ١٩٠٤ على منه الدرب بينهما في سنة ٤٠٤٠ على تأييد القوات البحرية الفرنسية لوجود علاقات تحالف بينهما حذلت اليابان في تحالف مع بريطانيا في يناير ١٩٠٧، ثم قامت بالهجوم على الأسطول الروسي في بورت آرثر في ٨فبراير ١٩٠٤، فضمنت على الأسطول البحرية عدة أشهر، وتفوقت الجيوش اليابانية في العمليات

الحربية في منشوريا، وقضت على الأسطول الروسى الذى كان قد حضر من أوروبا في ٢٧ مايو ١٩٠٥ في مضيق كوريا. وكان الجيش الروسى في حالة لا تسمح له بمواصلة المقاومة. ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا أجبرت القيصر على طلب الصلح، وهو ما تم بواسطة الولايات المتحدة. ويمقتضاه أعطت معاهدة «بورتسموت» اليابان ميناء بورت آرثر، والخط الحديدي في جنوب منشوريا، وكذلك جنوب سخالين، وسمحت لها بغرض حمايتها على كوريا.

وكان هذا أول انتصار يحصل عليه شعب أصفر على شعب أبيض، منذ بداية التوسع الأوروبي. وقد سمح لليابان بأن تضع أقدامها بثبات على القارة الآسيوية.

وفي عام ١٩١٣ كان الأسطول الياباني يعد رابع أسطول في العالم، وأخذت اليابان في ذلك الحين تتجه إلى الصين.

وبقيام الحرب العالمية الأولى دخل التوسع اليابانى مرحلة جديدة، فقد استولت اليابان على معظم ممتلكات ألمانيا فى الشرق الأقصى، وأيد مؤتمر فرساى حق اليابان فى أن ترث ألمانيا فى جزر المحيط الهادى الواقعة شمال خط الإستواء.

وفى الوقت نفسه اتجهت اليابان إلى الصين لوضعها تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية، فانتهزت فرصة انشغال أوروبا في الحرب ووجهت انذاراً إلى الصين في سنة ١٩١٥ يتضمن واحداً وعشرين مطلباً تكفل لها هذه السيطرة.

ومع التنافس الاستعمارى الذى أعقب الحرب العالمية الأولى، والذى كان يهدد الصناعة اليابانية، وجدت اليابان فى الشرق الأقصى سوقاً رائجة لتصريف منتجاتها الصناعية بكميات هائلة، وكانت الصين هي أكبر هذه الأسواق، فأخذت في السيطرة عليها بالقوة العسكرية، وفي سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢ هجمت في عهد هيروهيتو الذي تولى الحكم في ١٩٣٦ على «منشوريا» واحتلتها دون مقاومة، وفي سنة ١٩٣٣ هجمت على «جيهول» واحتلتها. وفي سنة ١٩٣٧ أخذت في الاستيلاء على جميع سواحل الصين، وفي وقت قصير تمكنت القوات اليابانية من احتلال بكين ونانكين ومعظم الموانى الهامة مثل كانتون وشنعهاي، وانسحبت حكومة شانج كاي شيك إلى شان تونج وهي موقع حصين بالداخل.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، دخل اليابانيون الحرب إلى جانب هتار، وحققوا بهجومهم على ميناء «بيرل هاريور» في لاديسمبر ١٩٤١، التفوق الجوى والبحرى في المحيط الهادى، وبعد إغراق أكبر بارجتين في الأسطول البريطاني «برنس أوف ويلز» و «ريبالس، أصبح اليابانيون بلا منافس في المحيط.

وسرعان ما فتحوا جبهات متعددة لتحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية معلنة، فقاموا بغزو شبه جزيرة الملايو في مايو ١٩٤٢، وفي مارس ١٩٤٢ كانوا قد أتموا غزو غينيا الجديدة وجزر سليمان، كما قاموا بغزو جزر الفليين وجزر الهند الشرقية، ثم فتحوا جبهة أخرى في بورما، ووقف اليابانيون على حدود الهند في مايو ١٩٤٢.

(٢) اليابان بعد الحرب العالمية الثانية :

من النكسة إلى النهضة

فى مقالنا السابق أوضحنا كيف أن اليابان كانت حتى بداية الثلث الأخير من القرن الماضى - أى قبل مائة عام تقريباً فقط - دولة ضعيفة تتظاهر أمامها أساطيل الدول الاستعمارية ،وتفرض عليها معاهدات الامتيازات وتضرب القلاع على سواحلها، ثم قررت تغيير أسلوب حياته السلوب حياته الله القديم، فانفتحت على الغرب، وانتهجت أسلوب حياته، وأخذت بنظمه، وتبنت طرقه ووسائله، فإذا بها تنتقل في سرعة هائلة - أى في أقل من ربع قرن - من دولة مستضعفة تعيش في العصور الوسطى إلى دولة عظمى استعمارية، وإذا بها تهزم روسيا القيصرية في سنة ٥٩٠، وتحقق أول انتصار لشعب أصفر على شعب أبيض، ثم تمضى قدما حتى تصبح قبيل الحرب العالمية الأولى ذات رابع أسطول في العالم، وتدخل الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، فترث ممتلكات المانيا الاستعمارية في جزر المحيط الهادى في الشرق الأقصى، في الوقت الذي تأخذ في احتلال الصين تدريجيا لتجعل منها سوقاً لتصريف منتجانها الصناعية، ثم تدخل الحرب إلى

جانب ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، وتوجه ضربة قاصمة للأسطول الأمريكي في بيرل هاريور، وتأخذ في التوسع في الشرق الأقصى حتى تقف على أبواب الهند في مايو ١٩٤٢، وبلغت بذلك ذروة امتدادها، حيث صارت تحتل مجموعة ضخمة من الجزر تمتد على مسافة ثلاثة آلاف ميل في الاتجاه الجنوبي الشرقي.

على أن هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية أفقدتها كل شىء. قد بدأ الأمريكيون طريقهم الطويل إلى اليابان باسترداد جزر سليمان، ثم أخذوا يختارون المجموعات الكبيرة من الجزر، مثل جزر ،أدميرالتى، ومماريان، ،فغزوها فى طريق زحفهم نحو اليابان بفضل تفوقهم البحرى، وخسروا فى ذلك خسائر باهظة فى الأرواح بسبب شدة مقاومة اليابانيين، حتى إنهم فقدوا فى استرداد جزر ،أوكيناوا، وحدها 23 ألف جندى.

لهذا السبب لم يتردد الأمريكيون في استخدام القسوة في الغارات الجوية على اليابان، حتى ليقدر أن ٤٠ في المائة من مدن اليابان قد دمر قبل التسليم. وفي الوقت نفسه كان له تأثيره في ضرب اليابان بالقنبلة الذرية قبل إنذارها بهذا السلاح الجديد. في يوم ١٧ يوليو١٩٥ كان قد تم تجربة القنبلة الذرية بنجاح في صحراء «نيومكسيكو، وفي يوم ٦ أغسطس١٩٤ ألقت الولايات المتحدة أول قنبلة ذرية على هيروشيما. وبعد ثلاثة أيام، أي في يوم أغسطس١٩٤٥ ، ألقت القنبلة الثانية على ناجازاكي. وفي اليوم السابق المأغسطس أعلن الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان.

وعلى هذا النحو عادت اليابان إلى نقطة الصفر من جديد قبل قرن من الزمان، بل إلى ما وراء الصفر! فقد كان لليابان قوات هائلة لم تمس فى الصين واندونيسيا، فقضت الأوامر بأن تسلم القوات المرابطة فى منشوريا إلى السوفييت أو الصين، أما فى بقية الصين فتسلم لممثلى حكومة تشانج كاى شيك، وتسلم القوات فى اندونيسيا إلى جميع الحلفاء، وفى كوريا للأمريكيين والسوفييت وحدهم، وانفردت الولايات المتحدة باحتلال اليابان.

وفى الوقت نفسه كانت معظم المدن الكبرى فى اليابان قد خربت أثناء الحرب، وغرق الشطر الأكبر من أسطولها البحرى فى قاع البحار، وأصاب الدمار قدرتها الصناعية فأصبحت من قبيل والخردة، وتحطم بشدة نظامها فى النقل والمواصلات. وكان لضياع الامبراطورية تأثير نفسى ومادى كبير، فبضياع الممتلكات الواسعة فيما وراء البحار ضاعت الثروة المعدنية الطائلة، والأسواق التى يصرف فيها اليابانيون مصنوعاتهم، وفقدت اليابان موارد كبيرة من الفحم وخام الحديد والخشب والأرز وفول الصويا وغيرها من المواد التى كانت تحصل عليها من امبراطوريتها القديمة، وخسرت أيضاً الاستثمارات الكبيرة فى هذه الامبراطورية بما فيها منشوريا. وأصبح ضياع الامبراطورية يعنى أن اليابان قد أصبحت مفلسة بصورة تبعث على اليأس، وأنها صارت عاجزة عن أن تنشئ نظاماً وجهازاً صناعيا كبيراً، وساعد على ذلك سياسة الاحتلال الأمريكى فى القترة الأولى التى عمل فيها على إنزال العقاب باليابان.

كذلك كانت عودة اليابان إلى إمكانياتها الذاتية بعد فقد المبراطوريتها، معناه اعتمادهاعلى هذه الامكانيات وحدها، وقد كانت هذه الامكانيات فقيرة لفاية في الموارد الطبيعية، فاليابان فقيرة في موارد الطاقة، وتفتقر إلى المقادير الكافية من جميع المعادن الفازية الكبرى، وتعتمد على المصادر الخارجية لتزويدها بمعظم ما تحتاج إليه من القطن والصوف والمطاط والملح والفوسفات،

وبالإضافة إلى هذا تستورد البانان ما بين 10 إلى ٢٠ فى المائة من المتياجاتها الغذائية، حتى لتشكل هذه المواد الغذائية والمواد الخام، بما فيها أنواع الوقود، حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع واردات البابان. وكان هذا الاعتماد على المواد الخام المستوردة والاعتماد على الأسواق الخارجية لسداد ثمن المواد الخام، من المشكلات الأساسية التى تواجهها التنمية الاقتصادية فى اليابان. وقد أدت صروب النقص فى الخامات والاسكان والغذاء إلى تضخم خطير وظهور الأسواق السوداء فى اليابان بشكل خطير حتى عام ١٩٤٧ و١٩٤٨.

على أن الأمر لم يلبث أن تغير لصالح اليابان مع نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسقوط الصين الوطنية وقيام الصين الشيوعية، ونشوب الحرب الكورية. فقد استطاع اليابانيون افناع الولايات المتحدة بأن استعادة اليابان لقواتها الاقتصادية هو الأمر الوحيد الذي يعيد توازن القوة إلى آسيا والمحيط الهادى. وقد ضرب اليابانيون للأمريكيين المثل على صدقهم أثناء الحرب الكورية، حين اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب الكثير من قوات الاحتلال في اليابان، حتى لم يبق لها سوى ٥٠٠٠جندى فقط، فلم يقم اليابانيون بأى اضطراب أو محاولة للتخلص من الاحتلال.

وهنا غير الأمريكيون سياستهم في صالح انعاش اليابان،ونفذوا مشروع «دودج» للحد من التضخم، وتشجيع الانتعاش الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة، وبدأت الصناعة في اليابان نهضتها من جديد.

والأمر المذهل في هذه النهضة بعد الحرب العالمية الثانية، هو نفسه الأمر المذهل في النهضة السابقة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر - وهو السرعة الفائقة التي تمت بها النهضة! ولكن السرعة في هذه المرة فاقت - بحكم التقدم العلمي والتقني - السرعة السابقة بكثير . فبحلول عام ١٩٥١ كانت الصناعة في اليابان قد عام إلى مستويات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأصبحت اليابان من جديد شعباً صناعياً رئيسياً ومنتجاً كبيراً للصلب، والسفن، والسيارات، والطائرات، والكيماويات والمواد البتروكيماوية، والمنسوجات، والمعدات الالكترونية والبصريات، وما إلى ذلك!

وقد أقيمت دراسات كثيرة للإجابة على سؤال: كيف استطاعت اليابان أن تنهض بهذه السرعة الخرافية؟ وفي ذلك قدمت تقديرات تقريبية، تتمثل أولاً في النفقات الباهظة التي صرفتها الولايات المتحدة على قواتها في اليابان، وصراعها مع الكتلة السوفيتية الصينية من أجل السيطرة على الجزء الغربي من المحيط الهادى.

وفى الوقت نفسه لجأت اليابان إلى الغرب لمدها بالمعونات المالية والتكنولوجية لتجديد صناعاتها، حتى إنه بحلول عام 1971 كان قد نم التوقيع على حوالى 1000 من عقود المعونة الفنية الأجنبية، منها حوالى الثلثين مع الولايات المتحدة، كما وقعت عقوداً مع شركات في ألمانيا الغربية وإيطاليا وبريطانيا وسويسراً وغيرها، واستوردت التكنولوجيا من الغرب في مجال واسع من الصناعات، ودعت الخبراء إلى مساعدتها بإعداد البرامج وإقامة المراكز حتى نزيد من إنتاجية المصانع والعمال.

أما السبب الثالث فيتمثل في تحرير اليابان من تكاليف التسليح وإقامة جيش قوى، بل لقد طلبت اليابان من الولايات المتحدة بقاء القوات الأمريكية في اليابان مؤقتا، لأنها لا تملك الوسائل الخاصة بالدفاع، ووقعت معها معاهدة للدفاع المشترك. وبذلك تفرغت للنهضة الإقتصادية دون أن تتحمل النفقات الفادحة التي تتحملها الدول عادة في إنشاء جيشها.

ولما كانت صناعة الصلب هي أساس القوة الصناعية، وكانت هذه الصناعة في اليابان عند انتهاء الحرب العالمية الثانية في حالة توقف بالفعل، فقد أعدت الخطط التي تكفل عودة الصلب فرعاً رئيسياً من فروع الصناعة. وفي عام ١٩٥٠ كان إنتاج اليابان من الصلب قد بلغ حوالي أربعة أمثال ما كان عليه من قبل، وتجاوزت اليابان فرنسا وبريطانيا لتصبح رابع دولة كبرى تنتج الصلب. والطريف أن تخريب المصانع اليابانية أثناء الحرب أفاد اليابان في نهضتها الصناعية، إذ أقامت مصانع جديدة على أساليب أحدث. كما حققت ثورة زراعية كبيرة عن طريق الربط بين الزراعة الكثيفة في المزارع الصغيرة والتكنولوجيا الحديثة والآلات.

وهكذا عادت اليابان في سنوات قلائل لتصبح قوة إقتصادية كبرى في العالم، تمسك في يدها بمفتاح توازن القوة في أكثر قارات كبرى في العالم سكاناً، وأظهرت أن في الامكان بناء صناعة قوية بموارد طبيعية قليلة، وإقامة زراعة ناجحة في مساحة صغيرة جداً من الأرض. كما أظهرت أن التقدم الاقتصادي لا يتطلب نظاماً دكتاتورياً في الحكم، ولا يتطلب غزواً تاريخياً وتوسعاً عسكرياً، بل إنه يمكن للصناعة المتقدمة الحديثة أن تفتح أسواق العالم بأكثر مما تفتحها المدافع والجيوش الجرارة.

(٣) مشوار التقدم في مصر في عصر محمد على واسماعيل

هذا - على كل حال - فيما يتصل بمشوار التقدم فى اليابان، ونلاحظ أنه مشوار متواصل، لم ينقطع إلا مرة واحدة بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، ثم استأنف مسيرته من جديد بعد فترة وجيزة لاتتجاوز خمس سنوات، وانطلق إلى آفاق أبعد مما يتصور أى فرد بالنسبة لبلد ضربت بالقنابل الذرية لأول مرة فى التاريخ!

أما بالنسبة لمصر، فقد بدأت مسيرة التقدم فيها قبل اليابان بنصف قرن تقريباً! واتخذت أدواراً متعاقبة يفصل بينها التدخل الاستعمارى، وتشابهت مع مسيرة التقدم في اليابان في بناء الإمبراطورية في أعقاب كل دور.

وقد بدأ الدور الأول في عصر محمد على، بعد أن استطاع أن يجمع في يده السلطة ويقيم حكماً قوياً مستنباً. فقد أدرك أن حكمه لن يدوم ما لم ينشئ جيشاً قوياً وأسطولاً كبيراً يجعله بمأمن من أي غزو عثماني أو بريطاني، كما أدرك أن الاحتفاظ بجيش نظامي يزود

بالأسلحة الحديثة، يتطلب السيطرة على المرافق الاقتصادية، وإنتاج الأسلحة والعتاد محلياً، فأخذ يوجه اهتمامه إلى الصناعات التي تمت إلى الحرب بصلة وثيقة. وقد بدأ التصنيع سنة ١٨١٦ عقب محاولته الأولى لتكوين جيش نظامي، ومضى فيه قدماً بعد فراغه من حملة الوهابين ومن غزو السودان.

فقد أنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن، وأقام حولها عدداً كبيراً من الصناعات الفرعية. وأنشأ مصانع الأسلحة والذخيرة، وكان إنشاء هذه المصانع سبباً في إنشاء المسابك. وتوسع في صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. كما توسع في صناعة الغزل والنسيج لازدياد حاجة القوات المحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية والسجاجيد، ولرغبة الباشا في أن يلبس الجنود ومن صنع بلادهم،

ولم يكتف محمد على بالصناعات الحربية، بل أنشأ بعض الصناعات الخفيفة بوصفها مكملة للصناعات الحربية. كما أن توسعه الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية دعاه إلى إنشاء مصانع على الطراز الحديث لتجهيز الحاصلات، فأدخلت التحسينات والتجديدات على الصناعات التجهيزية، كحلج القطن، وكبسه باستخدام الآلات الأمريكية والإنجليزية. كما أدخلت الآلات البخارية في مضارب الأرز ومصانع السكر لتوفير النفقات، وتم التوسع في بناء السفن لنقل المحصولات إلى مراكز الاستهلاك ومواني التصدير.

وقد استعان محمد على فى نهضته الصناعية بالغرب، وفى ذلك لم يجلب فقط الخبراء والمهندسين، بل جلب أيضاً العمال المهرة. فقد استعان بسيريزى Cérisy فى إنشاء ترسانة الاسكندرية، كما استعان بروبرتسون فى إدخال التحسينات على صناعة السكر، واستعان

بجونون Gonon في إنشاء مصنع الأسلحة بالقلعة، وجالوى Galloway في صناعة الحديد، وجومل Jumel وموريل في صناعة الغزل والنسيج، وباتى وكوستى في إنشاء مصانع البارود في البدرشين ومصر العنيقة.

وفى الوقت نفسه، وفيما يختص بالجيش، استعان محمد على بالغرب أيضاً، فاستدعى الاخصائيين والعسكريين من الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين والفرنسيين لتنظيم جيشه النظامى، وكان على رأس هؤلاء: شاتى، وسيفان، ودارجون، ومارى، ثم سيف (الذى أصبح اسمه سليمان باشا)، ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية، وعلى رأسها الجنرال بواييه والكولونيل جودان.

وبفضل هذه النهضة الصناعة والزراعية، وبفضل هذا الجيش النظامي القوى، استطاع محمد على حتى عام ١٨٤٠ بناء مبراطورية واسعة نمند في إفريقيا، وفي شبه جزيرة العرب، وفي الشام، وفي البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، بل تهدد الدولة العثمانية ذاتها!

على أنه من سوء حظ محمد على أن هذا التوسع كان يختلف عن التوسع الذى جرى فى اليابان فيما بعد، فى أنه توسع فى قلب العالم وليس فى أطرافه، وأنه يهدد الدول الأوروبية الاستعمارية بقيام دولة إسلامية عظمى ترث دور الدولة العثمانية، التى تطرق إليها الضعف والوهن، فى البحرين المتوسط والأحمر - فاتحدت صده كل من انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا، وفرضت عليه تسوية لندن ١٨٤٠ - التى جردته من جزء كبير من قوته العسكرية والبحرية، وانتزعت منه امبراطوريته، بل أفقدته بعض استقلاله الادارى الداخلى، وفرضت عليه الوصاية الأجنبية.

وبذلك انتهى الدور الأول من أدوار النهضة المصرية، وتوقف مشوار التقدم في مصر، وفي الفترة التالية أصبحت مصر مستباحة المصالح الأوروبية المالية والتجارية، التي أخذت نتطلع إلى مصر باعتبارها مطمعاً مثالياً لاستثمار فائض رءوس الأموال وتصدير فائض البضائع، وفي خلال عشرة أعوام من تسوية لندن ١٨٤٠ ـ الامالة في عهدى عباس الأول وسعيد.

على أنه في عهد اسماعيل الذي تولى في عام ١٨٦٣ ، بدأ الدور الثاني من أدوار النهضة المصرية، واستأنفت مصر مشوار التقدم في فترة زمنية تواكب مشوار التقدم الذي بدأته اليابان. فقد انتعشت البعثات التعليمية إلى أوروبا، واستأنفت المؤسسات التعليمية التي أسسها محمد على نشاطها، وهي مدارس الطب والطب البيطري والحقوق والزراعة والحربية والبحرية. وقام اسماعيل بتزويد مصر بالبناء التحتى اللازم لقيام دولة حديثة، واستعادة مصر مركزها الاقتصادي والمالي، فقام يحفر الترع الجديدة وبناء القناطر ومصانع السكر وميناء الاسكندرية وأحواض السويس وتوسع في بناء السكك الحديدية، وأنشأ أعظم قناة عالمية وهي قناة السويس، وزادت مساحة الأرض الزراعية في عهده فقط بمقدار الثلث! - أي زادت من ٤٠٠,٠٢٠ فيمة الصادرات السنوية من ٥٠٠ ، ٤٥٤ ، ٤ جنب الى ٥٠٠ ، ١٣،٨١٠ جنب ، وأخذت الحياة الاجتماعية في مصر تنتقل من النمط الشرقي والطراز التركي التقليدي إلى النمط الغربي، وأخذت البيوت والقصور والمباني الحكومية تبني على الطراز الأوربي، ومضت عملية صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية التي بدأت في عهد سعيد، تمضى حثيثاً، وبنيت دار للأوبراً على الطراز الفرنسي، وأخذت الطبقة الحاكمة تستخدم

اللغة الفرنسية بطلاقة مثل التركية، وحل الفراك محل القفطان كرداء رسمي للوزراء!

وفى جنوب شرقى حديقة الأزيكية بنى قصر عظيم جديد كمقر للوالى هو قصر عابدين، كما بنيت قصور أخرى كبيرة، مثل قصر النيل، والجزيرة على ضفة النيل وفى جزيرة الزمالك على التوالى، وحتى حديقة الأزيكية نفسها انكمشت بسبب بناء حى أوروبى جديد على قطعة منها فى الجانب الشرقى _ فقد كان إسماعيل مصمماً على أن يحعل مصر قطعة من أوروبا!

وفى ظل هذه النهضة انتعشت أحلام التوسع من جديد، وأثبت إسماعيل أنه يملك رؤية استراتيجية لا يملكها إلا أصحاب العقليات الإمبراطورية الكبرى ـ كما سوف نرى .

(٤) إمبراطورية إسماعيل الأفريقية

رأينا كيف بدأ مشوار التقدم فى مصر قبل نصف قرن من بدايته فى اليابان، وكيف تماثل معه فى نتائجه، وهى تأسيس امبراطورية واسعة، ولكن بينما كان مشوار التقدم فى اليابان مستمراً ومتواصلاً، فإن هذا المشهل كان فى مصر متقطعاً، بسبب التدخل الاستعمارى، فقد كانت مصر تعيش فى قلب العالم القديم، بينما كانت اليابان تعيش فى أطراف هذا العالم، ومن هنا فإن قيام إمبراطورية مصرية فى قلب هذا العالم كان يهدد الدول الاستعمارية بقيام دولة إسلامية عظمى، ترث دور الدولة العثمانية فى البحرين الأبيض والأحمر، بينما قيام امبراطورية يابانية فى المحيط الهادى لا يهدد فقط سوى الولايات المتحدة التى لم تكن قد أصبحت فى ذلك الحين دولة عظمى، تخضع لقواعد التوازن الدولى.

وقد تدخلت الدول الاستعمارية لضرب الامبراطورية المصرية في عهد محمد على، وفرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١، التي بدأت ما عرف باسم عصر الوصاية الدولية (الذي انتهى باعتراف

مؤتمر الصلح فى باريس فى مايو ١٩١٩ بالحماية البريطانية على مصر) وبذلك انتهى الدور الأول من أدوار النهضة المصرية، وتوقف مشوار التقدم فى مصر.

على أن هذا الدور لم يلبث أن استأنف مسيرته من جديد فى عصر إسماعيل، ولكن فى ظروف مختلفة هى ظروف الوصاية الدولية. وفى ظل هذه النهضة الجديدة انتعشت أحلام التوسع مرة أخرى، وقد أثبت إسماعيل أنه يملك عقلية لا يملكها سوى أصحاب العقليات الإمبراطورية الكبرى.

ففى ذلك الحين كان النشاط الاستعمارى لأوروبا قد أخذ يتركز فى أفريقيا بسبب الثورة الصناعية وما أخذت تتطلبه من ضرورة السيطرة على مصادر المواد الخام، وأخذ الاستعمار بالتالى ينتقل من المرحلة الأولى التجارية، وهى مرحلة الاستيلاء على سواحل أفريقيا، إلى المرحلة الثانية الصناعية، وهى مرحلة الاستيلاء على الداخل.

وقد أدرك إسماعيل هذا الاتجاه مبكراً بذكاء شديد، فركز جهوده الامبراطورية في أفريقيا من قبل أن تبدأ الدول الأوربية تسابقها الذي أدى إلى تقسيم أفريقيا في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ - ١٨٥٨ وكان الموقف في أفريقيا بالنسبة لمصر في ذلك الحين يتمثل في الآتى:

لقد توقفت الامبراطورية المصرية الأفريقية في عصر محمد على، على حدود الجنوب، ولم تفلح في مد حكمها بعيداً عن الأقاليم العربية الرئيسية في شمال ووسط السودان، أما في الغرب فقد ظلت سلطنة دارفور مستقلة، وفي الشرق أدى التقدم المصرى داخل إقليمي كسلا والفونج إلى الصدام مع الحبشة على طول منطقة تمتد سبعمائة ميل من البحر الأحمر إلى نهر السوباط. وبقي الجنوب مستعصيا

بسبب صعوبة الملاحة في منطقة المستنقعات التي تغض بالنباتات في منطقة أعالى النيل، وعداء القبائل التي تعيش على جانبي النهر.

وعندما انتهى عصر محمد على، وجاء عهد عباس الأول، ضعف اهتمام مصر بالسودان، ونزايد ذلك فى عصر سعيد، حتى إنه فكر بعد زيارته للسودان فى شتاء ١٨٥٦ - ١٨٥٧ فى التخلى عنه كلية، ثم عدل عن ذلك، وبذلك بقى الوضع فى السودان بالنسبة لمصر على ما هو عليه.

وقد كان على إسماعيل تطوير هذا الوضع بما يناسب ظروف النصف الثانى من القرن الناسع عشر، وتوسيع الممتلكات المصرية في السودان لتكوين إمبراطورية كبرى في أفريقيا. ومن هنا رسم استراتيجية طموحة تستهدف تحقيق الآتى:

١ - الوصول إلى خط حدود قصير مع الحبشة يمكن الدفاع عنه، وذلك عن طريق احتلال الهضاب المنخفضة بين نهر السوباط والبحر الأحمر. وفي نفس الوقت إخضاع القبائل المسلمة التي تقطن هذه المناطق للحكم المصرى، لتكون بمثابة حاجز بين السودان الأصلى والسكان المسيحيين الذين يقطنون في مرتفعات الحشة الوسطى.

٢ _ ضم منابع النيل الأزرق في بحيرة تانا إلى الأراضي المصرية.

 ٣ ـ فصل الحبشة عن البحر الأحمر عن طريق احتلال ساحل البحر الأحمر والأراضى الداخلية له، فيما بين مصوع ومضيق باب المندب من جهة، وفيما بين مضيق باب المندب ورأس غردفوى من جهة أخرى.

- ٤ ـ مد الحكم المصرى بصفة فعالة جنوب النيل الأبيض حتى يصل
 إلى البحيرات العظمى، بهدف ضم حوض النيل بأكمله داخل
 الحدود المصرية.
- ه فتح طريق آخر مختصر يؤدى إلى البحيرات العظمى من المحيط الهندى، عن طريق احتلال الساحل الصومالى كله والأراضى التى نمتد جنوباً من رأس غردفوى حتى نهر جوبا وتمتد غرباً إلى البحيرات العظمى، ثم إنشاء طريق يصل المحيط الهندى بالبحيرات العظمى تحت السيطرة المصرية وذلك حتى يستكمل الحلقة حول الحبشة، ويتفادى الاعتماد على طريق النيل الطويل الملئ بالأخطار بين مصر والبحيرات العظمى.
- ٦ ـ حماية طريق النيل الطويل من جهة الغرب، عن طريق السيطرة المصرية على بحر الغزال ودارفور.

والغريب أنه رغم أن الإمكانيات الإدارية والعسكرية والمالية التى كانت تحت تصرف إسماعيل كانت تقل بكثير - وبما لا وجه المقارنة - عن إمكانيات الدول الأوربية الاستعمارية، إلا أن هذا البرنامج التوسعى الطموح لم يبق كله في حيز الخيال، بل تحقق معظمه تقريباً!

وفي الواقع أن الباعث على هذا البرنامج لم يكن مجرد أحلام المبراطورية، بل مصالح مصرية صميمة. وعلى سبيل المثال، وبالنسبة للحبشة، فلم تكن بواعث إسماعيل على حصارها بواعث عدوانية، وإنما كانت هذه الدولة في ذلك الحين تمثل بالنسبة لمصر جاراً مشاغباً على الدوام، وكانت أطماعها في التوسع تصطدم على الدوام بالمصالح المصرية، فقد كانت أطماع الامبراطور تيودور،

الذى كان يحكم الحبشة عند اعتلاء إسماعيل العرش، ترمى إلى امتداد حكم الحبشة إلى جميع أراضي السودان الواقعة شرقي النيل.

ومن جانب آخر، فإن توقع افتتاح قناة السويس في ذلك الوقت كان يعنى أن البحر الأحمر سوف يصبح في القريب العاجل طريقاً دولياً على جانب عظيم من الأهمية، وسوف تنمو المصالح الأوروبية والتنافس الاستعماري فيه. وبالفعل فلم تكد فرنسا تحصل على امتياز شركة قناة السويس في ١٨٥٤ حتى كانت انجلترا تحتل جزيرة بريم في باب المندب في عام ١٨٥٧ - أي بعد ثلاث سنوات! وحرص في باب المندب في عام ١٨٥٧ - أي بعد ثلاث سنوات! وحرص في شكل مواني المحصول على مواطئ قدم لهم على البحر الأحمر، في شكل مواني للفحم ومحطات لتموين سفنهم بالفحم، وذلك لموازنة الزعامة البريطانية التي تحققت بالاستيلاء على عدن. وبطبيعة الحال إذا تأسست المحطات الأوروبية على هذا الساحل، فإن التجارة الخارجية مع الحبشة سوف تتم عن طريقها، وسينمو النفوذ الأوروبي في الحبشة بما يهدد مصلحة مصر.

أما بالنسبة للبحيرات العظمى، فإن أطماع إسماعيل في هذه المنطقة كان لها ما يبررها، وهي أطماع دفاعية أيضاً . إذا صح القول لحماية المصالح المصرية. ففي ذلك الحين كانت عمليات الكشوف الجغرافية في أفريقيا الوسطى - التي كانت مستعمرة في ذلك الوقت تهدد بضم المناطق المحيطة بالبحيرات العظمي إلى إحدى الدول الكبرى أو إلى غيرها، وكان امتلاكها - بالتالى - يعطى هذه الدولة القدرة على ممارسة الضغوط على مصر، وكان على إسماعيل الاستعداد لذلك وعدم إخضاع مصر له، ومن هنا كانت محاولته لفتح مدخل آخر إلى البحيرات العظمى عن طريق الساحل الشرقى، وتأمين مد المدخل من جهة الغرب عن طريق احتلال دارفور.

وقد انطلق التوسع المصرى فى البحر الأحمر وخليج عدن منذ سنة ١٨٦٦ عندما وقعت مصوع فى يد مصر كنتيجة لفرمان المحمد الذى ألحق بمصر قائمقاميتى مصوع وسواكن، فأصبح لمصر موطئ قدم فى تلك المنطقة، وتأسست محافظة مصرية فى منطقة الساحل الشرقى لأفريقيا من السويس إلى رأس غردفوى، وأرسل أسطول مصرى يطوف فى البحر الأحمر وخليج عدن، وفى سنة المحمد وخليج عدن، وفى سنة وسواكن وملحقاتهما تشمل الخط الساحلى الأفريقى كله بين السويس ورأس غردفوى! وفى سنة ١٨٧٧ كانت مصر تحتل بريرة، وفى سنة ورأس غردفوى! وفى سنة مصرية مضيرة من زيلع وقامت باحتلال هرر.

أما التوسع في الجنوب فإن أبعد نقطة كانت تمتد إليها السلطة المصرية الفعالة جنوباً، في بداية عهد إسماعيل، لم تكن تتجاوز والكوة، على النيل الأبيض، التي تبعد ١٥٠ ميلاً جنوب الخرطوم، وإلى الجنوب من هذه النقطة كانت تجارة الرقيق التي يقوم بها تجار الخرطوم، وبعضهم من الأوروبيين، الذين كانوا يستخدمون النهر كوسيلة للمواصلات بين أراضى الرقيق وصيد الأفيال الشاسعة في الجنوب.

وعن طريق مكافحة تجارة الرقيق مد إسماعيل الحدود المضرية من النيل الأبيض شمالاً حتى «غوندوكرو» على خط العرض (٥) شمال خط الاستواء. وفي سنة ١٨٦٤ أوصت الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية الحكومة البريطانية بتشجيع إسماعيل على احتلال المنطقة بين غوندوكرو وبحيرة فيكتوريا لإخماد تجارة الرقيق فيها» وحتى يجلب إليها بعض النظام والإدارة. ولم يتردد إسماعيل، فدعا السير صمويل بيكر، الرحالة البريطاني الذي اكتشف بحيرة ألبرت، لقيادة حملة لضم المنطقة بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا إلى مصر.

وقد جعل بيكر مقره فى غوندوكرو، وقاد حملة على الجنوب، وصلت إلى ماسندى بين بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا، وأعلن ضم المنطقة التى تمتد إلى الحدود الشمالية للأراضى التى يملكها حاكم أوغندا إلى مصر، والتى تصل إلى شمال بحيرة فيكتوريا بقلبل، ولكن حملته لم تحرز نتائج دائمة، فيما عدا امتداد الحدود المصرية جنوباً إلى وفاتيكو، فى منتصف الطريق بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا، حيث أقيمت حامية دائمة.

ثم عين إسماعيل الكولونيل غوردون مكان بيكر في منصب حاكم الاقليم الذي يقع جنوب غوندوكرو، الذي أطلق عليه اسم ومديرية خط الاستواء، ولم يكد يصل غوردون إلى غوندوكرو حتى أمر بنقل مقره منها إلى لادو على الضفة المقابلة للنهر، وأخذ يمد الحدود المصرية جنوباً ناحية البحيرات العظمى، وأدخل وأونيورو، وجزءاً من أوغندا بين بحيرة ألبرت وبحيرة إبراهيم (كيوجا) في دائرة النفوذ المصرى، وأسس حامية قصية في ونياميانجو، على بعد ستين ميلاً من بحيرة فكتوريا في سبتمبر ١٨٧٦، ولم يتقدم أكثر من نذاك حتى لايدخل في نزاع مع ملك أوغندا.

فى ذلك الحين كان إسماعيل يوسع الامبراطورية المصرية فى الغرب بضم إقليم بحر الغزال ودارفور، ففى عام ١٨٧٠ قرر إسماعيل ضم بحر الغزال تحت ادارته، وانتهت الحملة العسكرية التى قامت من الخرطوم لهذا الغرض - على الرغم من هزيمتها! - بإعلان إقليم بحرالغزال مديرية مصرية، وتعيين الزبير حاكماً عليها - وبعد ثلاثة أعوام، أى فى عام ١٨٧٣ ، كان الزبير يغزو سلطنة دارفور من الجنوب، بينما كان إسماعيل أيوب، حاكم عام السودان يغزوها من

الشرق، وتم إحتلال الفاشر عاصمة دارفور في نوفمبر ١٨٧٤، وتحولت دارفور إلى مديرية مصرية.

على أن تركيز غوردون على مكافحة تجارة الرقيق، لم يلبث أن أدى إلى فقد عطف الأهالى المسلمين تدريجياً، وتمهيد الطريق للثورة المهدية التي اقتلعت مصر من السودان.

ولكن قبل ذلك كانت تكاليف هذا التوسع قد أثقات المالية المصرية بالديون، إلى جانب الأسباب التاريخية الأخرى التى ترتبط بالنهب الاستعمارى لمصر، وعندما أدركت الدول الاستعمارية خطر إسماعيل على مشاريعها فى أفريقيا، التى كانت تتأهب لاقتسامها، أفتعت السلطان العثمانى بخلع إسماعيل عن العرش، ثم جاءت الثورة العرابية لتهدد المصالح الاستعمارية فى مصر وتدفع بريطانيا إلى القضاء عليها عن طريق احتلال مصر، فى الوقت الذى كانت الثورة المهدية تشتعل فى السودان، وكان فى ذلك بداية انهيار الامبراطورية المصرية فى أفريقيا.

ومع الاحتلال البريطاني تكون النهضة المصرية، التي حاول اسماعيل إحياءها قد انتكست، فقد تحولت الصناعات الكبيرة إلى صناعات صغيرة، بل أخذت تتدهور الحرف والصناعات اليدوية التي كانت من قبل على جانب من الرواج، لقد كان الاحتلال البريطاني حارساً للاحتكارات الأجنبية في مصر! حتى إذا ما كان عام ١٩٠٥ كتب اللورد كرومر في تقريره يقول:

ومن يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة، يرى بونا شاسعاً وفرقاً مدهشاً، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت أرباب الصناعات والحرف، من غزالين وحاكة وصباغين وخيامين وصانعي أحذية، إلى آخره، قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه الحوانيت من المقاهى والمحال الخاصة بالبضائع الأوروبية. أما الصانع المصرى فتضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن، وأصبح ميالاً إلى الدعة، نفوراً من بذل الجهد، وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة، وكنت إذا تأملت فى عمله، ألفيته لا يفقه معنى الاتقان، بل يقنع ويرضى بكل ما قارب الغاية!،

وعلى هذا النحو توقف مشوار التقدم في مصر مرة أخرى.

معركة الفكر الديني السياس المعاصر

معركة الفكرالديني السياسي المعاصر*

على الرغم من أن قضية التطرف الدينى فى مصر تعد من القضايا التى تشغل بال الرأى العام المصرى، خاصة بعد أحداث الاعتداء على وزيرى الداخلية السابقين حسن أبوباشا والنبوى اسماعيل والصحفى مكرم محمد أحمد، واعتقال الجناة - إلا أن هذه القضية أثيرت مرة أخرى بصورة حادة بمناسبة ظهور كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى: «الاسلام السياسى»، وكتاب آخر ألفه كل من الدكتور صفوت حسن لطفى والدكتور محمد عبدالعظيم على وجلال يحيى كامل تحت عنوان: «فتنة العصر الحديث: تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة، - والأولان طبيبان، والثالث محاسب.

فقد تعرض الكتابان عند ظهورهما لهجوم ضار من الكاتب الاسلامي فهمي هويدى على صفحات جريدة «الأهرام»، بينما تصدينا للدفاع عنهما على صفحات مجلة «أكتوبر»، ويلاحظ أن كلا من «الأهرام» و«أكتوبر» من الصحف المعروفة باسم «الصحف * نشت هذه العربة الساسة في بنابر مارس ١٩٨٨.

القومية، ، وهى الصحف المؤممة التى تتبع مجلس الشورى فى مصر السمياً، وتتبع النظام السياسى القائم فى مصر من الناحية الفعلية. وهذه الملاحظة ذات مغزى فى ابراز ليبرالية النظام من جهة، وخصوصية هذه الصحف القومية التى من المفروض أنها - فى النظم الشمولية - تعبر عن فكر هذه النظم، ولكنها فى مصر التى يقوم فيها نظام يجمع بين الشمولية والليبرالية، تعبر عن أفكار متنوعة تمتد على ساحة الفكر السياسى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

فغى يوم 19 ايناير 19۸۸ حظى كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى بنقد شرس من الكاتب الاسلامى فهمى هويدى نحت عنوان: وحديث الافك، وصف فيه ما ورد فى كتاب والاسلام السياسى، بأنه كلام وأوله افك وآخره افك،! وأن العنوان الذى وضعه الكاتب على غلاف الكتاب هو وعنوان مغلوط، وكان يجب أن يكون وحديث الافك، واستعان الكاتب بمعجم والمنجد، ليفسر معنى وحديث الافك، وهو والذى لا أصل صحيح له، وقال إن هذا الوصف وهو الحد الأدنى الذى يمكن أن يوصف به هذا الكتاب المريب، الذى صدر محملاً بجرعات من السم الردىء، أريد بها اغتيال الشريعة الاسلامية وكافة المؤمنين بها والداعين إليها، بلغة مقطوعة النسب بالعلم، ومشكوك فى نسبتها إلى الأدب،!

وبعد هذا الهجوم الصاعق، مضى الكاتب فهمى هويدى فى تفنيد ما وصفه بأنه ﴿إِفْكُ فَى كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى، فنعى عليه أولاً قوله فى الأسطر الأولى من كتابه أن: «تسييس الدين أو تديين السياسة لا يكون إلا عملاً من أعمال الفجار الأشرار أو عملاً من أعمال الجهال غير المبصرين، ووصف هذا الكلام بأنه وإبل من الأوحال والحجارة، إثم انطلق إلى مناقشة ما اعتبره «المقولة من الأوحال والحجارة»! ثم انطلق إلى مناقشة ما اعتبره «المقولة

الأساسية في الكتاب، وهي أن «الاسلام دين روحاني وأخلاقي لا علاقة له بشئون الحكم والسياسة، وأن الشريعة التي ينادي بها البعض شئ مبتدع لا أصل له في القرآن، وقال إن هذه الفكرة «لاجديد فيها ولا إضافة، فقد أطلقها الشيخ على عبدالرازق في كتابه: «الاسلام وأصول الحكم» الذي صدر في عام ١٩٢٥، وقد أضاف إليها المستشار محمد سعيد العشماوي على حد قوله - «تجريح التجرية الاسلامية في مجموعها ،والتعريض والتحريض على التيار الاسلامي القائم حالياً بكافة فصائلة المعتدلة قبل المتطرفة،!

ثم قال فهمى هويدى إن المستشار محمد سعيد العشماوى أورد فى صدد انفصال الاسلام عن الحكم، وأن رسالة النبى محمد على ليست كرسالة موسى رسالة تشريع، وإنما هى رسالة رحمة، ورسالة أخلاق كرسالة موسى رسالة تشريع صفة تالية، ثانوية، غير أساسية، فضلا أساساً، بحيث يعد التشريع صفة تالية، ثانوية، غير أساسية، فضلا عن أن لفظ الشريعة لم يرد فى القرآن بمعنى النظام القانونى، ولم يتجاوز معناه فى القرآن وفى المعاجم حدود والطريق، أو والسبيل، أو أساساً. ولم يرد لفظ الحكم فى القرآن بمعنى الادارة السياسية، وإنما أساساً. ولم يرد لفظ الحكم فى القرآن بمعنى الادارة السياسية، وإنما والحكمة. كما أن الإشارات القرآنية التى اعتبرت من لم يحكم بما أنزل الله (فى سورة المائدة) كافراً مرة وظالماً مرة، وفاسقاً مرة ثالثة أنزل الله (فى سورة المائدة) كافراً مرة وظالماً مرة، وفاسقاً مرة ثالثة وأن عبدالله بن عباس دعا إلى تفسير الآيات القرآنية فى ضوء أسباب نزولها.

وقد رد فهمى هويدى على ما استند إليه المستشار سعيد العشماوي، عند تدليله على أن الاسلام ليس رسالة تشريم وإنما هو رسالة رحمة وأخلاق أساساً، من أن عدد آيات الأحكام والتكاليف لا يتجاوز مائتى آية من ستة آلاف آية ـ فقال إن هذا الاستئاد إنما هو وهزل فى موضع الجده، وأن حصر آيات الأحكام فى مائتى آية لا يخلو من تبسيط وتحكم، لأنه من العسير أن تفصل تلك الآيات عن مختلف قواعد السلوك المبسوطة فى القرآن كله، والصحيح أن يقال بأن الاسلام رسالة هداية حقاً، ولكن التشريع جزء أصيل فيها. لأن القول بأن رسالة الإسلام ليست رسالة تشريع بفرغ الرسالة من مضمونها، ويلغى مبررها من الأساس، إذ لو كان الهدف منها هو الرحمة والأخلاق فرسالة المسيح تسد هذه الثغرة، ولا حكمة فى أن ينزل دين آخر ويبعث رسول آخر ليؤدى الوظيفة ذاتها.

أما قول المستشار العشماوى بأن لفظ الحكم فى القرآن قد ورد بمعنى الفصل فى الخصومات وليس الادارة السياسية، فقد رد فهمى هويدى على ذلك بأن هذا القول ،من مبتدعات الشيخ على عبدالرازق، التى نقلها عنه مؤلف الكتاب بغير علم ولا هدى، لأن ممارسات النبى ذاته تكذب هذا الإدعاء، وقد عرض الشيخ محمد بخيت فى كتابه الذى نقض فيه كتاب الشيخ على عبدالرازق: «الاسلام وأصول الحكم، - بتفصيل دقيق لصيغة الحكومة النبوية آذذاك.

وتناول فهمى هويدى ماذكره المستشار العشماوى من أن آيات الحكم بما أنزل الله فى القرآن مقصورة على أهل الكتاب، فوصف هذا القول بأن وإفك من الوزن الثقيل،! كما وصف الدعوة إلى تفسير آيات القرآن فى ضوء أسباب التنزيل بأنها وجهل من الوزن ذاته،! لأى الوزن الثقيل وعلى حد قوله: ولا نعرف كيف ساخ لعقل رجل يزعم انتماء إلى العلم، أن يقول بأن الله سبحانه وتعالى ألزم أهل

الكتاب بتطبيق أحكامه، وأعفى المسلمين من ذلك الالزام؟ صحيح أن الآيات نزلت في أهل الكتاب، لكن كافة المفسرين والراشدين من المسلمين اعتبروها أحكاماً عامة،! أما كلام ابن عباس عن التفسير في صنوء التنزيل والذي يتشبث به صاحبنا بأسنانه وأظافره، ويقصد المستشار العشماوى وفهو لا ينصب على عموم آيات القرآن، ولكنه يخص الآيات الموصوفة بالمتشابهات، وهي غير المحكم من آيات الله والقول بأن أسباب التنزيل هي المرجع الأول والأخير في النفسير إدعاء لا دليل عليه، ونسبة الدليل إلى ابن عباس هو ونماذج الخلط بين الإفك والجهل،

واختتم فهمى هويدى هجومة على المستشار العشماوى بقوله إنه فرجئ بأن المستشار «مصرى ومسلم واسمه محمد!» وكانت المفاجأة الثانية أنه رئيس محكمة أمن الدولة العليا، أما المفاجأة الثالثة، فإنه أيضاً أستاذ محاضر في أصول الدين والشريعة التي ينكرها - وهي مفاجأة لا يملك المرء إزاءها إلا أن يفغر فاه وينفجر ضاحكاً، لكنه ضحك كالدكا!».

وقد رددنا على هذا الهجوم الذى شنه الكاتب الاسلامى فهمى هويدى يوم ٣ يناير١٩٨٨ فى مجلة «أكتوبر» فى مقال كتبناه تحت عنوان: «التطرف الدينى ومحاكمة الشيخ على عبدالرازق مرة أخرى». أبرزنا فيه أهمية كتاب «الاسلام السياسى»، الذى «يناقش فكر الجماعات الدينية المتطرفة من موقع العالم المتفقه فى الدين، العارف بالنصوص وبتفسيرها الصحيح وأسباب وحكمة نزولها»، وأبرزنا منها ـ بصفة خاصة ـ معالجة المستشار العشماوى لقضية الحاكمية، التى يستند إليها دعاة تسييس الدين للوصول إلى الحكم الماتطرف والعنف والارهاب، والتى انتهى منها المستشار العشماوى

إلى القول بأن معقولة أن الحكم إلا لله، أو «الحاكميه اله وحده، بالصورة السياسية وبالمنطق الأعوج الذي تقال به «لا يعرفها القرآن الكريم ولا السنة النبوية، وقلنا إن هذه المعالجة من جانب المستشار العشماوي توضح سبب الاعتراضات التي قامت في وجهة من جانب بعض المفكرين الاسلامينن الذين - كما قلنا نصبوا بهذه المناسبة محاكمة جديدة للمرحوم الشيخ على عبدالرازق ولكتابه «الاسلام وأصول الحكم، - وهي محاكمة تختلف هذه المرة عن المحاكمة القديمة التي قامت على يد القصر الملكي وأعوانه الذين كانوا يطمعون في الخلافة الاسلامية، في أنها تقوم على يد قوى شعبية اختارت التطرف في تفسير النصوص الدينية وفي فهمها، إلى حد المتطرفين الذين اغتالوا الشيخ الذهبي واغتالوا السادات وكادوا يغرقون بلادنا في بحر من الفوضي والدماء، .

وتناولنا ما هاجم به فهمى هويدى المستشار سعيد العشماوى من التشكيك فى مصريته ودينه وعلمه، فقلنا إن ذلك ويعيد إلى الأذهان محاكم النفتيش والإرهاب الفكرى تشنه الجماعات الدينية المتطرفة على خصومها فى الرأى،

وقلنا إن دفاع فهمى هويدى عن فكر التكفير فى مقاله، بتوسيع مسفه م الآية الكريمة: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، ليشمل المسلمين واليهود، قد نقله بالضرورة إلى معسكر التكفير. وفى الوقت نفسه فإن وصفه لمن قالوا بهذا التفسير بأنهم مكافة المفسرين الراشدين من المسلمين، غير صحيح، فمن المعروف أن جميع المفكرين الاسلاميين المستنيرين عبر التاريخ قد أخذوا بالتفسير الثاني، ولدينا مفكر اسلامي مرموق هو الأستاذ أحمد بهجت

الذى نسب - بدون أى التواء - أسباب التطرف الدينى إلى ما ذكره الإمام الشاطبى من «الجهل بمقاصد الشريعة ، واستشهد بابن عمر عندما سئل عن رأيه فى الخوارج ، فقال: «هم شرار خلق الله ، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين ، ولا يستطيع الأستاذ فهمى هويدى أن يصف الأستاذ أحمد بهجت بالخلط بين الإفك والجهل ، كما وصف المستشار العشماوى .

واختتمنا المقال «بأنه من حق كل إنسان أن يختلف مع عالم أو مفكر فى الرأى، ولكن ليس من حقه أن يشن عليه إرهاباً فكرياً بأن يتهمه فى مصريته وإسلامه وعلمه، خصوصاً إذا كان يستخدم فى هذا الإرهاب فكراً يعزز للأسف الشديد ـ دعاوى المتطرفين فى حمل المدافع الحديثة والاعتداء بها على حرية الفكر وقتل الحكام والمواطنين الأبرياء، وأشعال نار الفتنة فى البلاد باسم الدين، والدين براءه.

وفي يوم ١٩٨٨/٢/٢٧ نشر «الأهرام» رد المستشار محمد سعيد العشماوي على مقال الكاتب فهمي هويدي، تحت عنوان: «حديث الروح»، وفيه تناول قضية لفظ الشريعة، فنفي أولا أن يكون كتابه قد ورد فيه العبارة التي ذكر فهمي هويدي إنها «المقولة الأساسية في الكتاب»، وهي عبارة «أن الشريعة التي ينادي بها البعض شئ مبتدع لا أصل له في القرآن الكريم»، وقال إن هذه العبارة تتعارض مع قوله إن لفظ الشريعة لم يرد في القرآن الكريم بمعنى النظام القانوني، وهو ما يدل على اعترافه أن لفظ الشريعة موجود في القرآن، وإنما أراد تحديد لفظ الشريعة لا إنكارها، حتى لا تختلط المقرآن، وإنما أراد تحديد لفظ الشريعة لا إنكارها، حتى لا تختلط المكريم وفي مفاهيم اللغة العربية بما يفيد المنهج ـ الطريق ـ السبيل،

وليس بمعنى الأحكام القانونية «التشريعية» أو «الفقه»، ثم تطور اللفظ إلى هذا المعنى الأخير عبر التاريخ، فاستخدم بهذا المعنى فى القانون المدنى المصرى عام ١٩٤٨ ثم فى الدستور ١٩٧١ . وقال إن غرضه من تحديد معنى لفظ «الشريعة» على هذا النحو إنما كان تحديد دعوى تقنين الشريعة، وهل هى تقصد مانزل من الله (القرآن الكريم) أو أنها تعنى ما صدر عن الناس من الفقه، وبين الاثنين فارق عظيم.

وقال المستشار العشماوى إن هذا التحديد يبين أن الذين يتلاعبون باللفظ لإيهام الناس بأنه يعنى ما نزل من الله لتحقيق أغراض سياسية معينة، إنما هم الذين يسيئون إلى معنى اللفظ كما أراده الله ونزل به القرآن، وأن المشرع عندما أورد فى الدستور أن ،مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع،، كان يقصد بها المبادئ الكلية المشتركة بين مذاهب الفقة الاسلامي، فالأمة الاسلامية على مدى التاريخ هى التى قامت بالتشريع لنفسها من خلال الفقهاء والحكام والقضاة على أساس من عموميات ما ورد فى القرآن الكريم.

ودافع المستشار العشماوى عما لجأ إليه من «التناسب الكمى، فى آيات القرآن لتعزيز فكرة اقتصاد القرآن فى بيان الأحكام التشريعية، واقتصاده على العام منها وهو الذى هاجمه عليه فهمى هويدى بحجة أن العبرة بمضمون الآيات بصرف النظر عن عددها فقال إنه لم يكن أمامه سوى التناسب الكمى يتخذه أساساً لتعزيز وجهة نظره، وإن ما يقوله فهمى هويدى من أن العبرة بمضمون الآيات بصرف النظر عن عددها يفتح باب فتنة خطيرة، لأن ما نعرفه بوعرفه كل مسلم أن آيات القرآن الكريم جميعها تنزلت من عند الله،

وأنها متماثلة في القيمة متساوية في الكيف، بصرف النظر عما تحتويه من موضوعات، وكل ما يمكن أن يقام من تفرقة بينها هو بيان المحكم من المتشابه، وهي مسألة خلافية. وحتى على فرض تحديد هذه الآيات من تلك، فإن الآيات جميعها، المحكم منها والمتشابه حين يعرف تفسيره، كلها متساوية القيمة موحدة الكيف، فإذا أخذ المعيار الرقمي (التناسب الكمي) أساساً لتحديد الموضوعات التي تتناولها هذه الآيات، فهو معيار سديد انبعه كل العلماء الأجلاء.

وقال المستشار العشماوى إنه عندما قال إن أساس رسالة الاسلام هو الرحمة والأخلاق، فلأن النبى بنفسه هو الذى حدد أساس رسالته حين قال: وإنما بعثتم لأنمم مكارم حين قال: وإنما بعثتم لأنمم مكارم الأخلاق، وقد ورد لفظ الرحمة فى القرآن الكريم ٧٩ مرة، خلافاً لتصريفاته، بينما ورد لفظ والشريعة، مرة واحدة، وورد بتصريفاته أربع مرات. فهل هناك أبلغ من القرآن؟ وهل هناك من هو أصدق من النبى على فى بيان أساس رسالته وأنها الرحمة؟

واستطرد المستشار العشماوى قائلاً إن الخلط فى فهم لفظ الشريعة هو الذى يخلق الفتن، حين يزعم زاعم أن المجتمع المصرى كافر لأنه لا يطبق الشريعة، مع أن التحديد يرد الشريعة إلى الأخلاق، كما أنه من جانب آخر يثبت أن أحكام المعاملات الواردة فى القرآن الكريم مطبقة فى مصر. فأغلب هذه الأحكام يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وعدة ونفقة ووصية ومواريث، وكلها نافذ فى مصر من خلال مجموعات القوانين الخاصة بتلك الموضوعات. أما المعاملات المدنية فلم ترد إلا آية واحدة: وأحل الله البيع وحرم الربا، وقد قال الفقهاء بشأنها إنها من مجملات القرآن الكريم وعمومياته التى يعرف بها حلال من حرام، وإنه لابد فى

تحديد الربا من الرجوع إلى سنة النبى ﷺ. ويرى جمع الصحابة، ومنهم ابن عباس وغيره، أن الربا المحظور في القرآن الكريم هو ربا الجاهلية الذي ينتهي باسترقاق المدين إن عجز عن الوفاء بدينه.

أما العقوبات (الحدود) فلم يرد في القرآن الكريم منها إلا حد السرقة، وحد قذف المحصنات، وحد الزنا، وحد الحرابة (قطع الطريق). وهذه الحدود - في التقدير العادل - لا تطبق إلا بعد تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وضمان استقلال العدالة القضائية وحيادها، حتى لا تتخذ الأحكام الشرعية سبيلاً لأغراض غير شرعية، ولا تستخدم العقوبات باسم الاسلام ضد المسلمين من خلال حكومات ظالمة، أو حكام ظالمين فاسقين، أو محاكم استثنائية، أو تطبق اعتسافاً وظلماً - كما حدث في كثير من التطبيقات على مدى التاريخ الاسلامي، وفي التطبيقات المعاصرة على وجه خاص.

وفيما عدا هذه الأحكام، وأحكام القصاص في القتلى، والدية في القتل الخطأ، فإن الأمة الاسلامية شرعت انفسها كل أحكام المعاملات المدنية والتجارية وجميع أحكام البيوع والايجارات والحكر والانتفاع والرهن والقسمة والعمل والزراعة، كما أنها وضعت شروط تطبيق كل حد، ووضعت نظام التعزير، وهو نظام يجيز للأمة أن تضع أي عقوبة ولو كانت الأعدام لأي فعل ترى أنه يهدد أمن الأفراد أو أمن المجتمع.

وفى يوم ٢٩فبراير ١٩٨٨ استأنف المستشار محمد سعيد العشماوى رده على فهمى هويدى، فتناول ما عابه الأخير عليه من أنه ويتشبث بأسنانه وأظافره بمنهج ابن عباس فى تفسير القرآن،، ورد عليه قائلاً: دلست أدرى ما وجه العجب وسبب التهكم في أن نتشبث بمنهج معين ـ لابن عباس أو غيره ـ إذا كان ذلك العلم، كان يحفظ القرآن وآياته من أن يعبث بتفسيرها ذوو الأغراض السياسية والحزبية. والكاتب (أى فهمى هويدى) يعلم أن علماء أصول الفقه جميعاً يفخرون ـ وحق لهم أن يفخروا ـ بمنهج واحد هو المنهج الأصولي، والمسلمون جميعاً يدلون على الحضارة العالمية بأنها تقوم أساساً على منهج واحد هو المنهج الأصولي، الذي نقله إلى الغرب فرنسيسس بيكون فيما يعرف باسم ، المنهج التجريبي الجديد، والحضارة المعاصرة كلها في التقدير الصحيح قامت على أساس هذا المنهج، ولم ينفكه أحد ليقول إن أصحاب الحضارة تشبثوا بأسنانهم وأظافرهم بمنهج واحد لاغير!

ومنهج ابن عباس في تفسير القرآن - وهو المنهج الذي أقره الصحابه جميعاً - لأنه تقرير للواقع - يفسر آيات القران بعد معرفة أسباب نزولها، وعلى أساس هذه الأسباب نفسها التي تعد بمثابة مذكرة تفسيرية للنص. وأول من خالف هذا المنهج السديد كان الخوارج الذين كانوا أول من اقتطع آيات من السياق القرآني وفصلها عن أسباب نزولها وفسرها على عموم ألفاظها . ومن أجل ذلك قال عبدالله بن عمر فيهم: «هم شرار خلق الله» إنهم انطلقوا إلى آيات بنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين، . وبعد الخوارج قام الفقهاء في عهود الظلام الحضاري والانحطاط العقلي بتنظير هذا الاتجاه في الجائز لأي جماعة ولأي فرد أن يستعمل آية قرآنية على عموم لفظها لا على خصوص السبب، وأصبح من لا على خصوص تنزيلها . وكان نتيجة ذلك أن اختلف المسلمون في تفسير بعض الآيات، كل يفسر حسب فهمه أو غرضه .

ثم قال المستشار العشماوى إن فهمى هويدى حين يرى أن منهج ابن عباس فى فهم القرآن وتفسيره لا ينصب على عموم آيات القرآن، ولكنه يخص الآيات الموصوفة بالمتشابهات، ابتدع بدعة عريبة وشاذة، هى أن يقوم تفسير القرآن على منهجين، وهو مالم يحدث من قبل أبداً، فجعل منهج ابن عباس خاصاً بالآيات المحكمة! غير أنه المتشابهات، وجعل منهج الخوارج خاصاً بالآيات المحكمة! غير أنه لم يحدد المحكم والمتشابه من آيات القرآن، خاصة وأنه لابد يعلم أن في ذلك خلافاً كبيراً بين علماءالتفسير.

ثم رد على ما قرره فهمى هويدى من أن الحديث عن الاسلام كدين روحانى وأخلاقى لا علاقة له بشئون الحكم ويفرغ الرسالة من مضمونها، ويلغى مبررها من الأساس، فقال إن هذا هو ومريط الفرس ومكمن الداء ومقطع الخلاف بيننا وبيئه. فالاسلام عند فهمى هويدى لا يعدو أن يكون سياسة وأحزاباً وحروباً وفتنا وصراعات وقتلا وإرهابا، أما الأخلاقيات والروحانيات فهى أمور غير أساسية! هذا مع أن النبى كل يقول: وأنا نبى الرحمة ، ويقول: وبعثت لأتمم مكارم الأخلاقيات أساس الإسلام، مع أن أكثر آيات القرآن وأحاديث النبى والأخلاقيات أساس الإسلام، مع أن أكثر آيات القرآن وأحاديث النبى كلاسلام، بينما لم يرد فى القرآن أي نص عنهما بالمعنى الذي يقصده الكاتب؟

«إن السياسة ضرورة للمجتمع، والحكم لازم له، غير أنهما أعمال بشر. واعتبارهما ركنا من الدين أو جزءاً من الشريعة تعابث وتخابث يفتح بابا كبيراً للفتن والاضطرابات والصراعات والحروب والخلافات والقلاقل، إذ يجيز لكل زاعم أن يزعم أنه وحده - دون سواه - هو الذى ينفذ حكم الله ويطبق شريعته! فيوحى بأن ما يصدر عنه عمل ديني، وبذلك تختلط السياسة بالدين،

وأوضح المستشار العشماوى أن هناك فارقاً بين كتابه وكتاب الشيخ على عبد الرازق (الاسلام وأصول الحكم). فالشيخ على عبدالرازق قال في كتابه ما مفاده أن النبي ﷺ كان مبشراً وهادياً ونذيراً، وأنه عندما مارس الحكم في المدينة حكم كماك لا كنبي. بينما جاء في كتاب «الاسلام السياسي» أن حكومة النبي ﷺ كانت حكومة من نوع خاص جداً، إنها حكومة الله، لأن النبي عندما ساس أمور المؤمنين كان يفعل ذلك بارشاد الوحي ورقابته في كل قول أو فعل أو تصرف، ومن ثم فهذه الحكومة لاتوجد إلا حيثما يوجد نبي، ولا نبي بعد محمد ﷺ. وهذا الكلام يختلف نماماً عن رأى الشيخ على عبدالرازق.

وفي يوم ١٩٨٨/٢/٢٣ رد الأستاذ فهمي هويدي على مقالنا السالف الذكر والمنشور في عدد ٣١يناير من مجلة «أكتوبر»، وذلك في مقال بجريدة «الأهرام» تحت عنوان: «من الظالم ومن المظلوم؟» بدأه بالقول بأنه «ليس أقسى من ظلم ذوى القربي إلا ظلم أهل العلم، فظلم الأولين يدمي القلب، وعسف الآخرين يجرح القلب والعقل معاً. أقول ذلك بعد مطالعة ما كتبه الدكتور عبدالعظيم رمضان، أستاذ التاريخ القدير، تعقيباً على ما نشرته في هذا المكان قبل أسابيع ثلاثة حول كتاب «الاسلام السياسي» بما تضمنه من آراء تناولت الشريعة والمنتسبين إلى التيار الاسلامي على جملتهم بالانتقاص والتجريح. ولم يكن جديداً على قارئ الدكتور رمضان انحيازه إلى مقولة فصل الدين عن السياسة، ولاحساسيته الملحوظة تجاه فصائل المشتغلين بانعمل الاسلامي، فذلك اختياره الذي نحترمه، والذي لا نرى فيه ما

ينتقص من قدره أو علمه أو دينه، إنما الجديد الذي طالعنا به في مقاله الذي نشرته له مجلة «أكتوبر» في عدد ٣١يناير أنه في تناوله للموضوع، وفي غمرة حماسه لفكر صاحب الكتاب، تخلى عن الكثير من قواعد البحث العلمي وضوابطه، التي هو أعرف بها وأقرب إليها منا. لذا ليعذرنا الدكتور عبدالعظيم رمضان إذا احتكمنا إلى معايير العلم وضوابطه في قراءة خطابه الذي كتب، فهو عندنا وعند كثيرين عالم قبل أن يكون كاتباً، وبالتالي فبعض ما نقبله من غيره لا يجوز له، كما أن بعض ما نغفره لغيره قد يحزننا أو يصدمنا أن صدر منه، ليس تعتنا أو عسفاً، ولكن لأن تقديرنا له أكبر وأملنا فيه أعظم،

ثم نساءل عما إذا كان يجوز المستشار العشماوي أن يستخرج مقولة لابن عباس أكد فيها أهمية تفسير الآيات المتشابهات في ضوء أسباب تنزيلها، ليعمم كلامه على كافة الأحكام الشرعية، لاغيا في أسطر قليلة كل البناء الفقهي والعقلي في التاريخ الاسلامي? وهل يجوز من الناحية المنهجية أن يعمم أحكامه بالصورة المذهلة التي مارسها، فكل دعاة تطبيق الشريعة فجار وأشرار، وكلهم محاة عنف وتطرف وتكفير وتخريب، وكل خلفاء المسلمين بعد النبي وسيدنا عمر ظلمه عاملوا الناس باعتبارهم قطيعاً لا مواطنين، وكل فقهاء المسلمين إما خدم اللسلطين أو معزولون عن الواقع؟ وقد نسمح لأنفسنا بأن نسأل الدكتور عبدالعظيم رمضان عما يكون عليه رأيه لو أن باحثاً في التاريخ جاءه بورقة تخالتها مثل تلك الأخطاء العلمية والمنهجية، هل يجيز البحث أم لا؟

ثم قال الأستاذ فهمى هويدى: إن الدكتور عبدالعظيم رمضان قد تبنى رأى المستشار العشماوى بأن لافتة حاكمية الله هى «المقولة الأساسية التى يستند إليها دعاة تسييس الدين للوصول إلى الحكم بالتطرف والعنف والإرهاب، وونحن نحتكم إلى الضمير العلمى للدكتور عبدالعظيم رمضان في الإجابة على السؤال التالى: وهل هذه هي خصائص كل دعاة إقامة النظام الإسلامي، أم أنها سمات تجوز فقط بحق فصائل محدودة من الشباب ظهرت في العقدين الأخيرين، بينما يرفض هذه السمات جميعها وبدون استثناء المحيط الأعظم من الإسلاميين.

وولياذن لنا في أن نستطرد ونطرح سؤالاً آخر هو: ما رأيك يا سيدى فيمن يجعلون من المشروع المضارى الاسلامي هدفاً لهم، يسعون إلى بلوغه في أي أجل مقدور، يطول أو يقصر، ويتمنون أن يقتريوا منه خطوة خطوة، بغير تكفير أو تفسيق أو عنف، ومن دون وكالة من الله أو احتماء بشعارات العصمة ووعاء حزب الله؟

وإن الدكتور عندما يؤيد إدعاء مؤلف الكتاب بأن شعار حاكمية الله هو المقولة الأساسية لتيار الاسلام السياسي، يغالط نفسه قبل أن يغالطنا، لأنه كتب عن تجرية حركة الاخوان، ولابد أنه يدرك جيداً أن المصطلح لم يطرح على صعيد الحركة طوال الستين عاماً الماضية، وإنما تبناه الأستاذ سيد قطب في أواخر الخمسينات، وروج له في بعض كتبه، ولكن قيادة الاخوان عارضت هذا الانجاه بشدة، والاعتراض مسجل في كتاب: ودعاة لا قضاة، الذي يحمل اسم الأستاذ حسن الهضيبي، وهو يضم مجموعة أبحاث وآراء القيادة عممتها على أفراد الجماعة في السجون خلال الستينات، ونحن نحيله إلى القصل الخاص بنقد مصطلح الحاكمية،

ثم تناول الأستاذ فهمى هويدى آيات سورة المائدة التى تدين من لم يحكم بما أنزل الله، فاعترف بأن الآيات نزلت في أهل الكتاب، ولكنه قال إنه من المقطوع به عند كافة أهل العلم المعتبرين أن

الحكم فيها عام يشمل المسلمين أيضاً. غير أننا نطمئن الدكتور عبدالعظيم رمضان إلى أن وصمة الكفر لا تثبت بحق كل من تقاعس عن الحكم بما أنزل الله، وإنما هي من نصيب من كان دافعه إلى التقاعس هو الجحود والإنكار، وأما من تقاعس تقصيراً وتراخباً وتردداً، أو لأي سبب غير الجحود والإنكار، فهو يعد عاصياً وليس كافراً، ويسرى بحقه الكفر بمعناه اللغوي للتغليط، وليس بمعناه الشرعي الذي هو الخروج من الملة . هو كفر بالنعمة وليس كفراً بالله. وليس هذا الكلام من عندى ولكنه شائع في مختلف كتب التفسير. وليس لى من رجاء هنا سوى أن يراجع الدكتور رمضان أيا من تلك الكتب، ليقف على مدى فداحة الخطأ الذي أوقع نفسه فيه. ولعله إذا ما راجع نفسه في هذه النقطة، يعدل عن الظلم الآخر الذي ألحقه بشخصي الضعيف عندما نسب إلى الانتقال إلى معسكر التكفير لمجرد أنني ارتكبت جريمة تصحيح مفهوم الآية بعد الرجوع إلى كتب التفسير. ورجائي ألا يورط الدكتور نفسه في مزيد من التأييد لدعوة قصر تفسير الآيات على ضوء أسباب التنزيل دون غيرها، لأن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التي تفيد في فهم النص القرآني، أما أن يكون سبب التنزيل عنصراً أوحد يقوم عليه النفسير فذلك مالم يقل به أحد من أهل العلم، .

وقد رددنا على مقال الأستاذ فهمى هويدى فى مجلة «أكتوبر» يوم آمارس ١٩٨٨ تحت عنوان: «بالتى هى أحسن!»، وفيه أكدنا موقفنا من صرورة فصل الدين عن الدولة، وقلنا إن هذا الرأى «ينطلق من احترام أكبر للدين، ولا ينطلق من انتقاص من شأن الدين، وهو ينطلق أيضاً من اعتقاد بأن الدين ينبغى أن ينبع من القلب، ولايفرض بالسيف، وأنه فى وسع كل مسلم أن يمارس شعائر دينه ويلتزم بمبادئه وأخلاقه وآدابه فى ظل أية حكومة، سواء أكانت

حكومة بوذية أم ملحدة أم مؤمنة، فما بال الأمر إذا كانت هذه الحكومة تشرع قوانين تتفق في جوهرها مع الشريعة الاسلامية ولا تسن ما يتناقض مع الشريعة، مثل الحكومة المصرية التي يتفق القانون المدنى فيها مع الشريعة الاسلامية ويقوم قانونها الجنائى على التعازير التي هي من حق الحاكم!

ثم قلنا إن تنصل الأستاذ فه مى هويدى من فكرة التكفير والحاكمية تطمئننا على موقفه المستنبر الذى نعرفه عنه، خصوصاً عندما قرر أن المحيط الأعظم من الاسلاميين يرفضون هذا الفكر وهذا الاتجاه، ونرحب بما أورده فهمى هويدى من أنه فى تفسير الآية الكريمة فإن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القرآنى، بعد أن كان يأخذ بعموم اللفظ وحده فى رده على المستشار العشماوى.

فى تلك الأثناء اشترك فى المعركة الدكتور محمد سليم العوا بخطاب نشره الأستاذ أحمد بهجت فى عموده اليومى فى الأهرام فى يومى ٢٤ و٢٥ فبراير ١٩٨٨ ، حذر فيه المتنازعين جميعاً فى هذا الحوار بعدة قواعد جوهرية ، نسبت أو أغفل ذكرها عمداً فى كثير مما كتب، وهى أن «التفسير القرآنى علم له قواعد وأصول، والفقه علم له قواعد وأصول، والمقائد كذلك، ولا يجوز لأحد أن يحكم فيما لم يتخصص علمياً فيه، وإلا أبحنا كل العلوم لكل أصحاب الأقلام.

وتناول مسألة استشهادنا بكلام المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد حسن الهصنيبي، فقال إن الاسلام حجة على الكافة، وليس أحد حجة على الاسلام ولو كان هو المرشد العام، دفإذا كان المستشهد بكلامه يختار منه ما قاله وهو واقف أمام محكمة الثورة سنة 190٤، فلك أن تدرك مدى ما فى هذا الاستشهاد بكلام متهم معرض للحكم عليه وعلى عشرات ممن هو مرشدهم بالإعدام ـ من دقة، وما للكلام من حجة علمية أو دينية، .

ثم تناول مسألة تفسير النص القرآنى فأكد أن والمفسرين لا يختلفون فى أن العبرة فى النص القرآنى والنبوى وبعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وليرجع من شاء إلى مقدمة إبن تيمية فى أصول التفسير، ومقدمات حسن البنا لتفسير القرآن الكريم، وكتاب السيوطى فى النفسير: ومعترك الأقران فى تفسير القرآن، وعشرات غيرها من المصادر التى تنص على اتباع هذه القاعدة،

وقد رددنا على ما كتبه الدكتور محمد سليم العوا فى مقال بمجلة وأكتوير، يوم تمارس ١٩٨٨، أثناء ردنا على الأستاذ فهمى هويدى. فاستشهدنا بما ذكره فهمى هويدى من أن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القرآنى بعد أن كان يأخذ بعموم اللفظ وحده، وقلنا إن فهمى هويدى بذلك إنما «يرد على الزعم الذي زعمه الدكتور محمد سليم العوا بأن المفسرين لايختلفون فى أن العيرة فى النص القرآنى والنبوى إنما يكون بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهو زعم جرئ ليس من العلمية فى شئ، لأنه ينكرخلافا معروفاً وليس مجهولاً، ولست أدرى من أين استقاه الدكتور العوا؟

وقانا إننا كنا نود لو رد الأستاذ أحمد بهجت على الدكتور العوا بما يصحح معلوماته، فقد كان الأستاذ أحمد بهجت هو الذى أورد فى بحثه لمعهد القادة لضباط الشرطة أن من أسباب التطرف الدينى الجهل بمقاصد الشريعة، واستند فى ذلك إلى الإمام الشاطبى، كما نقل عن ابن عباس قوله: «إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما أنزل،

فيكون لكل قوم فيه رأى. فإذا كان كذلك اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، فإذا جاء الدكتور العوا لينكر اغتلاف المفسرين حول هذه القضية الخطيرة، وليزعم اتفاقاً في القول بأن العبيرة في النص القرآني والنبوى إنما هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلا نملك إلا أن نحيله إلى رد الصديق فهمي هويدي السالف الذكر، وإلى بحث الأستاذ أحمد بهجت، وإلى الإمام الشاطبي، وإلى ابن عباس، ليعرف أينا أكثر التزاماً بقواعد وأصول علم التفسير القرآني، وأينا أكثر حرصاً على الدين الاسلامي الحنيف».

أما التشكيك في شهادة المرشد العام الهضيبي، فقدأبدينا دهشتنا لأن هذه الشهادة لم تعد تعجب البعض، بعد أن سكت عليها ربع قرن كامل! وقلنا انه سواء أدلى بها المرشد السابق مختاراً أو مكرها، أو لم يدل بها أصلا، فإنها حقيقة قائمة يعرفها كل من درس القانون يدل بها أصلا، فإنها حقيقة قائمة يعرفها كل من درس القانون المدنى، خصوصاً بعد أن جعل القانون الشريعة الاسلامية من المصادر الرسمية للقانون المصرى إذا لم يجد القاضى نصاً تشريعياً يمكن تطبيقه، وبذلك أصبح القاضى في أحكامه بين اثنتين: إما أن يطبق أحكاماً لا تتناقض مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وإما أنه يطبق أحكام الشريعة ذاتها، واستندنا في هذا القول إلى مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى. (أنظر وأكتبوبر، عدد ما مارس ١٩٨٨).

وكان الدكتور محمد اسماعيل على قد اشترك في الحوار برسالة بعث بها إلينا ونشرناها بعدد أكتوبر السالف الذكر، شكك فيها أيضاً في شهادة الهضيبي، ورد على ماذكرناه من أن قضية تطبيق الشريعة الاسلامية قضية مفتعلة، بالقول بأن القضية أكبر من القانون المدنى والقانون أن يتم تحبيم

الاسلام في مجموعة من العقوبات، كأن مثل هذه القوانين هي لب الاسلام، وإنما القضية إن هذه القوانين هي اوسيلة لبناء مجتمع متحضر يعرف الصدق والإخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التي تسهم في الارتقاء بالإنسان،

وقد رددنا على الدكتور محمد اسماعيل، فقلنا إن كلامه يدل على أنه الم يقرأ التاريخ السياسي الاسلامي أو تاريخ المجتمعات الاسلامية عبر العصور، وإلا فليدلنا على أي عصر من هذه العصور . فيما عدا عصرالراشدين وعصر عمر بن عبدالعزيز ـ ساد فيها هذا المجتمع المثالي الذي يعرف الصدق والإخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التي تسهم في الارتقاء بالإنسان، ؟ نعم في أي عصر من العصور الاسلامية ساد فيه هذا المجتمع الخيالي الجميل الذي ببشر به؟ أخشى أن الدكتور قد انخدع بوعود قتلة الذهبي والسادات وخلفائهم من أنصار التكفير والحاكمية، الذين يوهمون الجماهير الاسلامية المصرية بأنهم سوف يبنون هذا المجتمع، وأنهم سيعيدون أمجاد عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، عندما يقفزون إلى الحكم، ناسين أن أيا من خلفاء بني أمية والعباسين، ومن جاء بعدهم من الخلفاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، قد عجزوا عجزاً مخزيا عن إقامة مثل هذا المجتمع .. فالمبادئ التي علمنا إياها الاسلام لم تطبقها دولة إسلامية من الدول الاسلامية التي تعاقبت على مر العصور بعد عصر الخلفاء الراشدين، فقد تحولت الخلافة بعد الراشدين إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكائد. وفي عصر الخلافة ضرب الأئمة الأربعة جميعهم بالسياط أو الهراوات، دون أي اعتبار لمبدأ حربة الرأي الذي علمه الاسلام. فلننزه الدين - إذن - عن اقحامه في السياسة إذا كانت وجهتنا خالصة لله والوطن، .

بقيت نقطة هامة فى هذه المعركة الهامة، تتصل بتفسير النص القرآنى فى ضوء أسباب التنزيل. فقد كتب الأستاذ فهمى هويدى يوم أول مارس ١٩٨٨ مقالاً تحت عنوان: «كلمة أخيرة، وصف فيه مثل ذلك النهج بأنه يقود إلى أن القرآن قد استنفد غايته، فقال:

«لأن لكل آية سببا نزلت من أجله، فتعميم ذلك النهج المفتعل، والمنسوب إلى ابن عباس زوراً وبهتاناً، يقودنا إلى نتيجة لانعرف إن كان المؤلف (المستشار العشماوي) قد سعى إليها أم لا، وهي إن القرآن كله قد استنفد غايته، وانتهت حجيته، وانقضت أحكامه، بمجرد انتهاء أسباب النزول،!

وقد رد المستشار العشماوى على هذا الاستنتاج، فوصفه بأنه: «مغالطة واضحة أو فهم خاطئ، فانتهاء أسباب النزول لا يعنى أبداً أن القرآن قد استنفد غايته وانتهت حجيته وانقضت أحكامه. لقد عاد الكاتب بهذا القول إلى الأسلوب الارهابى الفظيع ليخيفنا ويستعدى علينا بمغالطة مفضوحة. ذلك أن انتهاء أسباب النزول يعنى انتهاء التنزيل واكتمال القرآن، ولا يعنى تجريده من حجيته كما يقول. لقد استمر نزول القرآن ما استمرت أسباب التنزيل، وعندما انتهت هذه الأسباب وقف التنزيل واكتمل القرآن، وأصبحت أسباب التنزيل شرطاً لتفسير الآيات. فبيان أسباب التنزيل ضرورية لاستكناه قصد شرطاً لتفسير الآيات. فبيان أسباب التنزيل ضرورية لاستكناه قصد أو لغيرهم. فإن كان الخطاب للمسلمين التزموا به وصار حكماً، أو لغيرهم وحدهم دون سواهم، وإن كان الخطاب لأهل الكتاب اقتصر ويكون عموم اللفظ عند التمسك به مقصوراً على المخاطبين بالحكم أو القول وحدهم، ويكون عموم اللفظ مع التمسك به مقصوراً على المخاطبين التهم

دون أن يمتد إلى المسلمين. فقاعدة عموم اللفظ حتى مع صحتها لا تلغى خصوص التنزيل، إنما هي نجىء بعد بيان سبب التنزيل،.

على كل حال فقد كان هذاالمقال للمستشار محمد سعيد العشماوى هو نهاية الحوار حول كتاب: الاسلام السياسي، وهو ما أعلنته جريدة «الأهرام» في نفس المقال. ولكن الحوار حول القضايا التي أثارها الكتاب لم ينته.

الكشاؤات

١- كشاف الاعلام
٢- كشاف الهيئات
٣- كشاف البلاد والاهاكن
١- كشاف الحوادث
٥- كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج الأستاذة / استيرة غالى

١ ـ كشاف الأعلام

أحمد حسين: ١٧٥ ، ٢٠٣ أحمد حلمي وباشاء: ۲۲۱ ، ۲۲۲ ، 771,777,770 أحمد حمر وش: ٣٢١ ، ٣٢٤ أحمد ذو الفقار وباشاه: ٣٨ أحمد رشدي صالح: ١٨٠ أحمد صنادق سعد: ۸، ۱۷۹ ، ۱۹۰ _ Y17_ 19A . 197 _ 19E . 19Y أحمد فراج طابع: ٢٢٨, ٢٢١ أحمد فؤاد والأمير :: ٣٠٥ أحمد فؤاد صادق واللواءو: ٢١٩ أحمد عبدالعزيز والمقدم: ٢٣٨ ، ٢٣٩ أحمد عبود وباشاه: ۳۰۳، ۳۰۳ أحيميد عبرايي: ٧، ٢١، ٣٦، ٣٩ _ 177 -- 01,07 - 19,127,121,11 A5, P5, (V2, YV3, 3V3, A5, (A أحمد عمر و باشاء: ٢٧٩ أحمد لطفي السيد: ٢٣,٧ ، ٢٤ ، ٢٩ ، YT, 18, 171, VT1, 871, 171, أحمد ماهر «باشا»: ۱۰۱،۹۲ أحمد محمد خشية وباشاء: ٢٢٣ أحمد نجيب الهلالي وباشاه: ٣٠

أيا ابيان: ٢٨٣ ابراهيم دباشاه: ١٨ ، ٢١ ابر اهيم أغا: ٧٤ ابراهيم بيومي الدكتور،: ٢٩٩ ابراهیم سعید: ۸۵ ابراهيم عبدالهادي اباشاء: ٩٢، P77, V37 _ P37, 007 ابراهيم عبده ،الدكتور،: ٣٧ ابراهیم کروان: ۲۷۱ ابراهيم مصطفى وليلي: ٣٦ ابن تيمية: ٣٨ ابن خلدون: ٣٦٦ ابن عباس انظر: عبدالله بن عباس ابن عمر انظر: عبدالله بن عمر أبو بكر الصديق: ١٥٤، ١٥٨، ١٤٤ آتلہ: ۲۰۶ أحمد أحمد بدوى: ١٨٥ أحمد المدني: ١٩٨ أحمد بن بلا: ٣٧٦ أحمد بن هيمة: ٣٧٨ أحمد بهجت: ٢٧ ، ٢٧ ، ٤٢٧ محمد الحتة: ٣٥ ـ ٣٧ 289 أحمد حافظ عوض: ٣٠.

الخميني: ٣٥٢ الذهبي انظر: محمد الذهبي الزيد: ١٥٤ السادات انظر: محمد أنور السادات السيد أباظه وباشاه: ٢٤ السيد أبو على وباشاه: ٢٣ السيد البكري: ٧٨ السيد رجب حراز والتكتورو: ٣٦ السيد صيري والدكتوري: ١١٢ السيد طه والأمير الأي: ٢١٩ السيد ياسين: ٧ السيوطي: ٤٣٨ الشاطيي والإمامود: ٤٢٧ ، ٤٣٨ الشريعي: ٣٧، ٢٤ الشريف: ٢٤ الشواريي: ٢٥ الطهطاوي انظر: رفاعة رافع الطهطاوي الظاهر بيبيرس والسلطان: ١٥٤، TOA العقاد انظر: عباس محمود العقاد القاضي عبدالرحمن الأرباني: ٢٦٩ YY1 _ القذافي انظر: معمر القذافي المستعصم بالله: ١٥٤ المهدى دباشاه: ٢٥١،٢٥

المواوى داللواء: ٢١٩

أديب اسحق: ٢٩ أرتين: ۲۰ اسرائیل مارسیل: ۱۷٦ أسعد جابع: ۱۸۲ ، ۱۸۲ ، ۲۱۱ اسماعيل أبوب: ٧٤ ، ٤١٥ اسماعیل راغب ،باشاه: ۷۸ ، ۱۳۳ اسماعيل صبري والدكتورة: ١٧٨ اسماعیل صبری ،بك،: ٥٨ اسماعیل صدقی دباشاه: ۲۲، ۲۸، 77,10,50,001,717 اسماعيل صفوت واللواءه: ٢٤٦ الاتربى: ٢٤، ٢٩٩ الأفغاني انظر: جمال الدين الأفغاني الانبابي والشيخو: ١٤٦ الباجه جي انظر: مزاحم الباجي جي البارودي انظر: محمود سامي البارودي البدراوي عاشور «باشا»: ۲۹۹ ألبرت شقير: ٣٨ الجلاوي أنظر: تهامي الجلاوي الجندي انظر: يوسف الجندي الجبار: ٢٤ الحبيب بورقبيه: ٣٦٩، ٣٧٠ الحبيب تامر التونسي ،الدكتور: ٣٧١ الحتة أنظر: أحمد محمد الحتة الحسن الثاني والملكية: ١٠ ، ٣٦١ ، . TAT _ TYV

النبوي اسماعيل: ٤٢١ 777 ألتبي واللورده: ٨٦ باورنج، جون: ۲۰، ۲۳ النماس انظر: مصطفى النماس بایر: ۳۲، ۳۳، ۳۷ النقراشي انظر: محمود فهمي براير، جون: ٥١ مجودلي: ٤٤، ٤٨، ٩٤، ٩٥ _ ٢١، النقر اشي V£, YT, 19, 1V, 11, 12, 17 الهام حمدي سيف النصير: ١٧٨ ، ىشارة: ۲۹۹ بشری حنا: ۲۹۹ الهواري: ۲٤ الهيئم الأبوبي والمقدم: ٢٦٦ ، ٣٧٣ ، طرس بطرس غالب والدكتورة: ٣٨٤ ، 277 . 740 TVE الوكيل: ٢٤ بل، وبيرلى: 33 بلقور واللواءة ٢٠٤ آتون، ابجال: ۲۷۱ أمين الحسيني والحاج و انظر: محمد بانت: ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٥ ، . 7.4.77.71 أمين الحسينى والحاجو بن بلا انظر: أحمد بن بلا أمين الرافعي: ١٠٦،٣٠ بن عرفة انظر: محمد بن عرفة أمين عثمان: ٢٠٦ نبش الدكتور: ٢٤٢، ٢٥٦ أمين هويدي: ٣٢٤ بهاء الدين طوقاني ديكه: ٢٤، ٢٤٧ أمين يحيى «باشاه: ٣٠٣ بوابيه والجنرال: ٥٠٥ أنجلوا: ٥ بورقيبه انظر: الحبيب بورقبيه أنطون مارون: ۱۷۲ بوريللي وبكه: ٥٨، ٥٩، ٢٣,٥٩ أنيس طايع والدكتورة: ٢٢٣ بوش، قان دن والبارون،: ٩٩ ایف، ریتشارد: ۸۸ بونسفون السيره: ٤٧ بيبرس انظر: الظاهر بيبرس **- پ -**بتجين، مناحم: ٣٣٥ باتون: ۵۱،۵۰ بارنيف، حاييم «الجنرال»: ٢٦٥، بيرى «الكومودور»: ٣٨٩

- ج -جالوی: ۲۰۵ ببريز ، شيمون: ۲۷۳ ، ۳۸۳ ينكر ، صموئيل ، السير ،: ١٤ حران، ببتر: ٦ بیکون، فرنسیس: ٤٣١ جرانفال، جلبرت: ٣٧٣ جرانفيل، اللورد: ٤١، ٤٣، ٤٧ _ _ _ _ _ 70, 40, 60, 31 - 41. ترومان: ۲۰۶ جلادستون «المستر»: ٤٣، ٤٤، ٢٤، تربل: ۸۱ .07,01,00, £V تشيئام والمسترو: ٣٦٣ جلوب والجنر ال: ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ تشبفرى: ٥٤ جمال الدين الأفغاني: ١٣١ ـ ١٣٣، تهامي الجلاوي: ٣٧١ _ ٣٧٤ 140,157 توفيق: ٣٧٣ حمال سالم: ۳۰۸ توفيق والخديوى: ٢١ ، ٢٤ _ 25 ، جمال عبدالناس : ۷،۷۰۱، ۱۱۰ 10, PO_ YI, 31 _ AI, IV, 1A, 111, 1V1, 357, 797 ___ 597, Y-7, 3-3, 5-7, Y-7, P-7, توفيق أبوالهدى وباشاه: ٢٤٧ _ (17 _ 017, 17, .77 _ 777, YOV, YOY, YO. YY, ATT, PTT, TYT, GYT, VYT توفيق حبيب: ١١٢ حميل الراوي وباشاء: ٢٥٧ توفیق دوس: ۳۹۸ جميل مردم: ۲۳۲ توفيق عبدالفتاح: ٣٢٤ چوان ، الجنرال ،: ٣٧١ توفيق نسيم: ١٠٠ جودان والكولونيل: ٥٠٥ توکوچاوا: ۳۹۰ جورج حنين: ١٧٧ تيودور والامبراطوري: ٤١٢ جورج، لويد: ۲۰۶ جورست، إلدون: ٨٤، ١٣٥ ـ ثـ حوميل: ۵۰۵

> جونون: ٥٠٥ جيوم: ٣٧١

ثاقب ساشاء: ٢١ ثروت انظر: عبدالخالق ثروت ٤٤٨

AE CAT

- 4 -- 2 -دارجون: ٥٠٤ حامد أبو ستبت: ۲۲ حسن أبو باشا: ٤٢١ دارودن: ۲۵۱ حسن البدري «اللواء»: ٢٢٩، ٢٧٥، دستريا، ببير: ٢٦٤ دفسرين اللورد: ٦١,٤٢، ٥٥ ــ TVV-AY, 79 حسن البنا: ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٤٣٨ حسن التهامي: ٣٨٢ دیان، موشیه: ۱۰، ۳۸، ۵۱، ۲۷۱، ۲۷۱، 777, 777 حسن الهضيبي انظر: محمد حسن الهضيبي دیکومپ، بل حاکو: ۲۱۲،۲۱۰ حسن صديق: ٥٨ حسن موسى العقاد: ٧٠ ديليسيس، فردنان «المستر»: ٥٢ حسنى الزعيم: ٢٣٢ حسني العرابي: ١٦٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، راتب سردار ،باشاه: ٢٢ راثمان،لوثر: ۳۰۹ T.V. 1V7. 1VT راشد البراوي ،الدكتور :: ۲۹۶ حسونة والشيخو: ١٤٦ حسين سرى عامر «اللواء»: ٢٣٠ راغب رباشاه: ۲۹ حسین صبری: ۳٤۲ _ ۳٤٤ ر ءوف عباس والدكتورو: ٣٦ راؤول مكاريوس: ٢١١ حسين فخرى الخالدي: ٢٣١ رشاد مهنا: ۳۰۷ حسين كامل والسلطان: ٣٦٣ رشدي صالح: ۲۱۲ حسین نافع: ۲۰۲ رضا انظر: محمد رشيد رضا حسين هلال: ٨٥ رفاعة رافع الطهطاوي: ٢٢ ، ٧٧ ، حمد النابل: ٨٥ 071 _ YY1, PY1 _ 171, FT1, حمزة البسيوني: ٣١٩ - خ -. 140 خطاب انظر: محمد خطاب «بك» ر فعت السعيد والدكتوري: ١٨٦ ، ٣١٣ رمسیس بونان: ۲۱۱ خلىل ئاىت: ٣٦٨ روزنتال، چوزیف: ۱۹۳، ۱۹۳ _ خور شید دیاشاه: ۲۲۱ 179 خياط: ۲۹۹

سعید دباشاه: ۲۱، ۲۲، ۲۰۶، ۱۱۱	رياض اباشاء: ۲۹، ۲۳، ۵۰، ۲۰،
سعيد المفتى «باشاء: ٢٢١	٦٦
سعيد خيال انظر: فهيم سعيد خيال	رياض الصلح: ٢٢٧ ، ٢٤٤
سعيد عمون: ٣٥	ریجان: ۳٤۸
سعید قندیل: ۲۲	ريڤان ، هيلين آن: ٣٥
سكينة بنت الحسين: ١٥٢	ريمون، دويك: ۲۱۲، ۲۱۲
سلام مسوسى: ١٦١، ١٦٣، ١٦٦	-j-
177	زايد الشيخ:: ٣٥٣
سليمان أباظه «باشاه: ٢٥	زغلول عبدالرحمن: ٣١٩
سليمان «باشاه: ٥٠٥	زكريا لطفي جمعة: ٢٣٧
سلیمان سامی داود: ۲۰، ۲، ۷۱	زينب الوكيل: ٣٧
سمطس والماريشال: ٢٠٤	زيور ،باشاء: ٩٦، ٩٠٠
سید مرعی: ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۲،۳۰۹	_ _
سيد نوفل الدكتور،: ٢٦٨	ساسون: ۲۵٦
سیریزی: ۲۰۶	سامی شرف: ۳۲۱
سيف لنظر: سليمان باشا	ستاك، لي السروار: ١٠٠
سىڤان: ٤٠٥	ستالين: ۲۰۷
سيلاسفو، انزيو: ٢٧٨	ستورز، رونالد: ٣٦٣
سينا رينو المستره: ££	سعد الدين الشاذلي واللواءه: ٣٧٨،
سينو بوس: ٥	779
<u> </u>	سعد الدين صبور الأميرالي،: ٢١٩،
شاتی: ۵۰۵	45.
شارل العاشر: ١٢٦ ، ١٢٩	سعد زغلول: ۲۳، ۳۷، ۸۵، ۸۷،
شاهین: ۲۹	11.201146 - 11.2011.
شریف انظر: محمد شریف	. 171, 771, 771, 171, 771,
شريف حتاته الدكتور : ١٩٢،١٧٨	7.0

19,17,17,10A طلعت خبرى: ٣٧٤ طنطاوي اجوهري الشيخ،: ١٥١ طوسون انظر: عمر طوسون طوقان انظر: بهاء الدين طوقان - ع -عباس ریاشاه: ۱۹، ۲۰، ۲۰، ٤۱۱ عباس حلمي: ١٣٥، ١٣٥ عباس محمود العقاد: ۲۳ ، ۲۶ ، ۳۰ 1.4.4 عبدالجليل العمرى الدكتورا: ٣٠٨ عبدالحق: ٢٤ عبدالحكيم عامر «المشير»: ٣١٢، 777 . 778 _ 17V عبدالحي الكتاني: ٣٧١ عبدالخالق الطريسي: ٣٦٩، ٣٧٠ عبدالخالق ثروت وباشاه: ١٠٧،٨٦ عبدالرحمن الرافعي: ٣٦، ٧٠، ٢٢، 14.41.711.741 عبدالرحمن المهدي: ٢٣٨ عبدالرحمن حمادة: ٢٣٨ عبدالرحمن رضا ،باشا: ١٨ عبدالرحمن عزام دباشا: ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، 710, 777, TYV طلبه عصمت ، باشاء: ٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ ، عبدالرحمن فضل: ١٧٧ ، ١٧٦

شعبان حافظ: ۱۷۲، ۱۷۲ شعراوي: ۲۹۹ شعراوي جمعة: ٣٢٤,٣٢١ شعر: ۲۶ شاز نجر . جیمس: ۲۸۱ شمس بدران والعقيدي: ٣١٧ _ ٣١٩ شهدي عطية الشافعي: ١٨٠, ١٧٨ ، Y. A. Y. Y. 19Y. 1AY شوارتز، هلیل: ۱۹۲،۱۷۸، ۱۹۲ شيلنج، هارتموث: ٣٠٩ شیلی، شمیل: ۱۳۱ _ ص _ صابونجي البيس: ٤٧ صادق سعد انظر: أحمد صادق سعد صالح صائب دباشاء: ۲۳۲ ، ۲٤٥ مبالحة أفلاطون: ١٧٨ صبحي وحبدة: ٢٦، ١٨٥ صدام وحيدة: ٢٦، ١٨٥ صدام حسين: ٣٤٥ صدقي انظر: اسماعيل صدقي صفوان أبو الفتح والشيخ،: ١٧٢، Y+V.1VV صفوت حسن لطفي «الدكتور»: ٤٢١ صلاح سالم: ٣٠٧ _ ط _ طارق البشري: ١١٢

عبدالعال حلمي وباشاه: ٥٨ ، ٦٩ ، عبدالمحسن أبو النور: ٣٢٤ عبدالمنعم أبوزيد: ٣١٩,٣١٨ عبدالناصر انظر: جمال عبدالناصر عبدالعزيز فهمي وباشاء ٢٣، ٣٤، عبود انظر: أحمد عبود وباشاه عثمان غالب دباشاه: ۲۲،۲۱ عبدالعظيم رمضان والدكتوري: ٣، عدلي بكن وباشاء: ١٦ ٤٣٣، ٢٨٣، ١٨٦، ١٢، ١١ عرابي انظر: أحمد عرابي عزام انظر: عبدالرحمن غرام عزيز مرهم: ١٦٢ علال الفاسي: ٣٦٩ _ ٢٧٢ على البدراوي دبك: ٢٢ على الرومي دباشاء: ٧٠ على الشمسي دباشاء: ٢٩٩ على الكبير بك: ٦، ١٢١ _ ١٢٣ ، TOA على المنزلاوي: ٥٥ عبدالله والملك: ٢١٩ _ ٢٢٣ ، ٢٢٦ على المبرغني: ٢٣٨ ، ٢٥١ على شفيق: ٣١٨ عبدالله التل: ۲۲۰ ـ ۲۲۲، ۲۲۲، على صبري: ۳۲۲، ۳۲۲، ۳۲۲ على عبدالرازق ،الشيخ ،: ٤٥ ، ١٥٢ ، TO1,001 __ 101, TA1, TY3 __ £ 47 عبدالله بن عباس: ٤٣٠ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ على على حسن: ٧٠ على عيسى: ٥٨

على فهمي دباشاء: ٢٩،٤١

V£ 6 V1 عبدالعزيز الرافعي: «الدكتور»: ٣٧ YT, 01, 17, 18, 7°1 عبدالغني الجمسي واللواءه: ٢٧٤ عبدالفتاح الطويل: ١٠١ عبدالفتاح يحيى: ١٠٠ عبدالقادر الجزائري: ٦٤ عبدالقادر المغربي والشيخو: ١٥٢ عبدالقادر حاتم: ٣٢٤ عبدالقادر حمزة: ٣٠ عبدالكريم الخطايي، الأميري: ٣٧٠ عبداللطيف المكباتي: ٨٥ _ ۸۲۲،۲۲۸ على شعراوى: ۸۵ . 407 . 707 . 307 . 707 70V. 721, 779 عبدالله السنوسي: ٣٦١ عبدالله النديم: ١٥١ _ 773, 373, 973, 133. عبدالله بن عمر: ٤٣٧ ، ٤٣١

محمد الخامس «السلطان»: ٣٦٨، محمد الخطائي والأمير و: ٣٧ محمد الذهبي والشيخو: ٢٦٦ ، ٤٤٠ محمد العسكري: ٢١٢ محمد أمين الحسيني «الحاج»: ٢٠ عويضي، جوكوني: ٣٤٣، ٣٤٣ محمد أنور السادات: ١١١، ١١١، 777 _ 377 , 777 , 777 _ 377 . 017, 777, 707, 707, AV7, 124, 133. ماليت: ٤١ ـ ٤٤، ٤٧، ٤٩ . ٥١ محمد بخيت المطيعي والشيخ،: محمد بن عرفة: ۳۷۱، ۳۷۳ ماهر حسن فهمي والدكتوره: ٣٦ محمد بن يوسف: والسلطان، انظر: محمد توفيق دباب: ٩١ ميارك انظر: محمد حسني ميارك محمد توفيق رمزي «الدكتور»: ٣٦ محمد حلال كشك: ١٧٩ محمد وصلعم: ٤٣٩ ، ٤٣٠ ، ٢٣٢ ، محمد حسن الهضيبي: ٤٣٥ ، ٤٣٩ محمد حددر والفريق، ٢١٩، ٢٣٠ محمد حستی میارات: ۲۱، ۳۳۳، TAV . TOE . TOT . TO . TET

محمد حسين هيكل «الدكتور ١: ٣٠،

177,107,107

على ماهر: ١٠١، ٢٠١، ٣٦٨ عمر بن الخطاب: ۱۵۲، ۲۳۶، ۶۶۰ عمر بن الخطاب: ۳۷۱ مر بن عمر بن عبد العزيز: ٤٤٠ عمر رحمي ديكه: ٧٠ عمر طلبة: ٥٩ عمر طوسون والأميرة: ١٨ ، ٣٦ عمر لطفي اباشاه: ۲۲۲، ۲۲۲ - ۲۲۹، ۲۵ - ۲۳۹ _ ė _ غوردون الكولونيل،: ٤١٦،٤١. - 0 -70,00,00,00,01,31,3V YF1,373 مانجستو والكولونيلي: ٣٠٤ مائير ، جولدا: ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، محمد الخامس والسلطان، TAT , TYA محسن البرازي: ٢٢٣ £772 . £77 محمد أبه الذهب ويكه: ٦ محمد أنبس والدكتوري: ٣٦ محمد اسماعيل على «الدكتور»: محمد حسنين هيكل: ٣٢١ 22.6579

محمد التابعي: ٣٠

محمد خطاب ريكي: ۲۰۰ _ ۲۰۲ ، محمد عبدالمعبود الجبيلي: ۱۸۰ ، Y.A.Y.Y.1AY . W. 1 _ Y99 محمد رفعت رمضان «الدكتور»: محمد عبده «الشيخ»: ۳۷، ۱۳۲، 147,140,101_150 140 محمد عبيد : ٨١ محمد دو بدار: ۱۷۳ محمد على وباشاه: ٢، ١٥ - ٢٠، محمد رشدی دبك : ۲۹۹ محمد رشید رضا: ۳۷، ۱٤۵، ۱٤٦، 77,37,77, 77,371,771,771, *** , KOT, TO3, P.3, 147 محمد زکی عبدالقادر: ۲۹۹، ۲۹۹ 113 محمد على الجعيري: ٢٣٤ محمد زكى هاشم الدكتوره: ١٧٧ محمد سعيد العشماوي والمستشاري: محمد على علون: ٣٦٨ ١١، ٢١٤ _ ٢٣٠، ٣٣٤ _ ٢٣٤، محمد عمارة: ١٨٥ محمد فتح الله بركات: ٨٥ £ £ 7 , £ £ 1 , £ \$ 7 V محمد سلطان وبأشاه: ۲۲ ، ۲۹ ، ۳۷ ، محمد فرید: ۳۹ ، ۲۱ محمد فؤاد شكرى والدكتورة: ٣٦ 144 641 محمد سليم العوا «الدكتور»: ٤٣٧ _ محمد فيصل عبدالمنعم: ٢٧١ محمد كامل مرسى «الدكتور»: ٣٥ ... 289 محمد سند أحمد: ۱۹۲، ۱۹۲ ٣v محمد شریف دباشاه: ۲۱، ۲۹، ۲۳، ۶۳، محمد محمود «باشا»: ۹۲،۹۲،۹۳، 1.7.1.8.1.. 10,30,00, PV, . 1, 771 محمد صالح الفولقي: ٢٦٩ محمد المستكاوي: ٢٠٥ محمود رياض: ٢٦٩، ٣٨٢ محمد صبری أبو علم: ۳۰ محمد عبدالعزبز: ١٧٦ محمود سامي البارودي: ۲۹ ، ٤١ ، محمد عبدالعظيم على «الدكتور»: ٤٢، ٤٦، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٧، 271 ٨. محمد عبدالله عنان: ١٦٨ محمود سليمان غنام: ٣٠

مطفر درك : ۲۵۷ محمود عزمي: ١٦٢ ، ٢٨ محمود فهمي: ٥٩، ٦٠، ٢٩، ١٠٢، ١٠٢ مظلوم: ٢٩٩ محمود فهمي حجازي «الدكتور»: معمر القذافي: ٣٤٢ معين أحمد محمود: ٢٦٤ 140 محمود فهمي النقراشي وباشاه: ٩٢، مكدونالد، رامزي: ٩٩ ۱۰۱، ۲۳۲، ۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۳، مکرم عبید دباشاه: ۹۳،۹۲،۳۰ مكرم محمد أحمد: ٤٢١ 754,757,755 منصور فهمي الدكتوره: ١٦٢ مرقص حنا دباشا:: ۹۸ مریت غالی: ۲۹۹،۲۰۱،۲۰۰ موروبيرجر: ٣٦ مرزاهم الباجه جي: ٢٢٣، ٢٤٤، ميجي الامبراطوره: ٣٩٠ - O -YEV . YE7 ناصر الدين محمود «بأشاء: ٢٤٥ مزراحي، باروخ زكي: ٢٦٨ مشهور أحمد مشهور المهندس: نبيل الهلالي: ١٩٢،١٧٧ نبيه الأصفهاني: ٢٨٣ ، ٢٨٤ YAY مصطفى الحفناوي والدكتورو: ٢٨٧ نينه، جون والمسيوه: ١١ مصطفى النصاس وباشاء: ٣٣ ، ٣٧ ، نجيب الغرابلي: وافندي : ٩٨ نديم السمان: ٢٣٤ 1.5-1...98 نهرو: ۸٦ مصطفى بهجت دياشاه: ٢١ نبييار، مارك: ٤٨، ٥٥، ٥٥، ٥٨، مصطفى بهيج: ٢٠٥ مصطفى عبدالرازق والشيخ،: ١٤٥، ٢١، ٦٧، ٦٨ 177,104 -3-وحيد رأفت والدكتورو: ٢٨٣ مصطفى كامل: ٢٩ ولزلي الجنرال: ٤٣، ٥٨ مصطفى مرعى ديك: ٢٩٩ وبلمدون، تشارلز السجيرة: مصطفى منيب: ٢١١ مصطفی نصرت دبك، ۲۹۱، ۲۰۰۰ ۳۰۰، ۷۵، ۲۰، ۲۲، ۲۳، ۲۸، ۷۶

- ي -

يوسف أبودية: ٧١ يوسف الجندى: ١٠٢، ١٠٢

يوسف خنفس: ٣٧٢، ٣٧٣

يوسف دروين: ۲۱۱

يوسف مزاحم: ٢٩٤

--يونان لبيب رزق «الدكتور»: ١٨٦ یادین، ایجال: ۲۲۰

يارنج، جونار السير،: ٢٧٢، ٢٨٣.

یاسر عرفات: ۳۳٦

یعری، مائیر: ۲۷۲

يعقوب أرتين: ٣٦.٣٥

يعقوب سامي: ٦٩

٢ ـ كشاف الهيئات

_ - -التليفزيون الأمريكي: ٢٩٦ الاتحاد الاشتراكي: ١٠٨، ٣١٨، 778 _ 77 · تنظيم إيسكرا والشرارة: ١٩٧، ١٩٧، الاتحاد الديموقراطي: ١٧٧ التنظيم الشيوعي احدتوا: ٣١٢ الاتحاد العربي: ٣٦٨ - 5 -الاتحا دالقومي: ١٠٨، ١٠٩، ٢١٤ الجامعة الإسلامية: ٣٦١ MYY: Jeliy جامعة الدول العربية: ١٠٥ ، ٢٢٠ _ 121 A. 180, 171, 031 _ TIV, TIO, 11V AFF, PFF, 17F, 1AF, 3PF, الأمم المتسحدة: ١٧١ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، AFT, PFT, *VT, YVT, 6VT, · 07 : 1 / 1 . 0 / 1 . 1 . 3 TT . . 777 _ 777 , 777 , 777 . TV1 , TE7 , TT0 جامعة عين شمس: ٩ جامعة لندن: ٧ _ 4 -جبهة التحرير الحزائرية: ٣٧٤ البرلمان: ۳۱، ۱۹۶، ۲۰۳، ۲۱۲

البدك الأهلى: ١٩١، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٠ جماعة أنصار السلام: ٢٠٠، ٢٠٠ جماعة أنصار السلام: ٢٠٠، ٢٠٠ جماعة البحوث: ٢١٠ جماعة الشباب الثقافية الشعبية: ٢١١ جماعة الشجر الجديد: ٢٠٠، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٠، ٢٠٠ جماعة القدس: ٢٠٠ بنك مصر: ٢٠٠ ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠ جماعة القدسان الزرق: ٢٠٠ جماعة القصان الزرق: ٢٠٠ جماعة القصان الزرق: ٢٠٠

البرلمان الأردني: ٢٣٤

جماعية الاخوان المسلمين: ١٠٠،

941,741,341,791,447 حزب العمال الاسرائيلي: ٢٨٢ ، ٢٨٢ حزب العمال والفلاحين الشيوعي 117,191,1VV: commal حزب الكتلة الوفدية: ٩٢ حزب الماياء: ٢٧٢ حزب مصر الاشتراكي: ١٦٣،١١١، 1744177 حزب مصرالفتاة: ١٠٠، ١٧٣، 0V1, 7P1, 7.7, 1V0 حزب الهيئة السعدية: ٢٩٩ ، ٢٩٩ الحزب الوطني: ٢٩٩، ٣٠، ١٨٤، ٨٥ ٩٨ - ٢٠، ١٣٦، ١٣٥، ٩٢ - ٨٩ الحزب الوطني الديموقراطي: ١١١ حزب الوفد: ۲۹، ۳۰، ۳۶، ۸۷، ۸۹، .P. YP, 3P, 0P, VP _ 0.1, ٧٠١، ١٧١، ١٧٥، ١٧٧، ٨٧١،

799, 777, 707, 707, 777, 777, 797

_ 2 _

دار الأنجاث والنشر: ٢٦٨ دار الأوبرا: ٢٠٦ دار الفكر الحديث: ٣٦ دار القرن العشرين: ۲۱۲ ديوان المحاسبة: ١٠٥ ديوان الملكي: ١٠١

جماعة المجلة الجديدة: ٢١١ جماعة النهضة القومية: ٢٩٩ الحمعية التاريخية المصرية: ٧ الجمعية التشريعية: ٢٩٩،٨٤ الجمعية الجغرافية البريطانية: ١٤٤ الجمعية العمومية: ٨٢ _ ٨٤ ، ١٣٥ جمعية القرش: ١٧٥ جهاز المخابرات: ٣٢١

- 7 -حزب الاتعاد: ٩٠،٩١،٩٠ حزب حزب الأحرار الدستوربين: ٣٠، ٣٤، ٩٨, ١٩, ٢٩, ٣٠١، ٤٠١، ٢٠١،

حيزب الاستقلال المغربي: ٢٤٤، 277, . 771, 177, 377 العزب الاشتراكي الثوري: ١٦٩ الحزب الاشتراكي المبارك: ١٦١ الحزب الاشتراكي المصرى: ١٦٣، 179

حزب الاصلاح: ٣٦٩، ٢٧٠ حزب الأمة السوداني: ٢٩، ٨٤، ٩١، TTA . ITO الحزب الحر الدستوري التونسي: PF7, 377 الحزب الديمو قراطي: ١٦٣

حزب الشعب: ٩٩،٩٠ الحزب الشيوعي المصرى: ١٧٢، ديوان الموظفين: ١٠٥

اللحنة التنفيذية العليا: ٣٢٢ لجنة الخبراء العرب للنجار: ٢٦٩ اللحنة المركزية: ٣٢٢ لجنة نشر الثقافة الحديثة: ٢١٢، ٢١١ مجلس الأمن : ٢٤١ ، ٢٤٤ ـ ٢٤٦ ، TV9, TT0, TVT محلس الأمة: ٣٣٣ ، ٣٣٣ ، ٩٤٣ ، 24. مجلس الشورى: ٤٢٢ مجلس شوري : ۲۲۶ مجلس شوري القوانين : ٨٢ - ٨٤، مجلس الشيوخ: ٣٢، ٣٣، ٨٨، ٨٨15.11.371.371..11..11. T.1 (T. . . Y . . . 190 مجلس قيادة الثورة:,۳۰۷،۳۰۲، 444.44Y محلس النواب: ۲۲ _ ۲۲ ، ۷۸ ، ۷۹ ، 7A, AA, PA, (P, OP, FP, FY), 799,150,179 مجلس الوزراء: ٢٤٣ مجلى الوصاية: ١٠١ المجلس الوطئي الفلسطيني: ٢٢٩ محكمة الاستئناف: ٣٣، ٨٩، ٩١ اللمنة التحضيرية للمؤتمر الوطني محكمة الاستئناف: ٣٣، ٨٩، ٩١ محكمة أمن الدولة العليا: ٤٢٥

-J-رابطة أنصار السلام: ١٧٦ رئاسة الجمهورية: ٣٢٢ - 44 -السجن الحربي: ٣٢٥ السد العالي: ٢٩٥، ٣٠٦، ٣١٩ ـ ش ـ شركة يام الاسرائبلية: ٢٦٣ شركة قناة السويس: ١٨١ شركة المحلة الكبرى: ٣٠٢ الشركة المتحدة للنشر والتوزيع: ٢٧٥ _ 4_ الطليعة الشعبية للتحرر: ١٩١، ٢١٠، Y14 طليعة العمال: ٢١٣ ، ٢١٠ ، ٢١٣ الطلبعة الوفدية: ١٧٧ _ ف _ فندق الكونتننتال: ٢٣١ - ق -قصر عاندين: ٤٠٧ _ 4 _ الكنيست: ٢٨١ الكومنترن: ١٦٧ _ ١٦٩، ١٧٢ -4-T-7.71

877 , F37 , VV7 محكمة الثورة: ٤٣٧ المؤسسة المصرية للتأليف والتدحمة: محكمة العدل الدولية: ٢٨٧ مدرسة دار العلوم: ١٥٢ 27 مدرسة الدراسات السياسية: ٢٧١ - ن -مركز بحوث الشرق الأوسط: ٧ النادي الديموقراطي: ١٧٦ المطبعة الأميرية: ٣٨،٣٥ نقابة المحامين في باريس: ٥٥ مطبعة التنظيم الشيوعي محدتوه: _ _ _ 212 هيئة الأمم المتحدة: ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، مطبعة التوكل: ٣٧ 217,277 مطبعة حجازي: ٣٧ الهيئة العامة للاستعلامات: ٢٧٤ مطبعة دار العربية: ٢٦٤ الميئة العربية العليا لفلسطين: ٢٣١، مطبعة صلاح الدين الكبرى: ٣٥ 444 المطبعة المحمودية: ٣٥ هنئة قناة السويس: ٢٨٦ ، ٢٨٦ مطبعة المقطم: ٣٨ مطبعة نور: ٣٥ - 6 -معهد الدراسات الشرقية: ٧ وزارة الأشغال: ٩٨ معهد ليونارد الشرقية: ٧ وزارة الأعلام: ٢٦٦ معهد ليونارد ديفز: ٢٧٦ وزارة الحربية: ٢٧٨ ، ٢٧٨ مكتب حركة المقاومة الجزائرية: وزارة الخارجية البريطانية: ٤٧، ٥٠، 779 05 مكتب المغرب العربي: ٣٦٩ وزارة الخارجية المصرية: ٨، ٤٨، مكتب المقاومة المغربية: ٣٦٩ PP, F+1, V17, T27, F27, V27, مكتبة الأنجلو المصرية: ٣٥ P37, 377, 077 مكتبة النهضة المصرية: ٣٦،٣٥ وزارة الداخلية: ٥٨، ٥٩، ١٠١ منظمة التحرير الفلسطينية: ٣٣٣،

منظمة الوحدة الأفريقية: ٣٣٤، وكالة اسانا، السورية للأنباء: ٢٨٢

وزارة الزراعة: ٣٠٩

TA+ . TE9 . TT7

٣ _ كشافات البلاد والانماكن

-1-YAY , FAY __ PAY , 377 __ YTT , 137, 037, VET, PET, .0T. أبو رديس: ۲۷۸ 307_377,377_777. اببار : ۲۲٤ الاتحاد السوفيتي: ١٧٦ : ١٨٣ ، ١٨٦ اسطنبول: ٣٦٥ ١٨٤، ١٩٤، ٥٠٠، ٢١١، ٢٨٩، الأسكندرية: ٣٥، ٥٩، ٦٠، ١٢، ٥٦، YTT, .37, (37, 737, V37, Ar, (V, 771, F71, AF1, VF1, £ * * . T9A . TOY , TEA 8.7,8.8 أثر و با: ۲۱، ۲۲، ۲۷، ۲۷۱، ۲۳۰، أستوط: ۲۶ ٨٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ أفغانستان: ٣٥٢ _ ٥٥٣ أكا: ۳۳۹ £17 _ £1+ ألمانيك: ٢٧١ ، ١٨٣ ، ٢٣٠ ، ٣٩٤ ، أخطاب: ٢٤ 2.1.494 أديس بابا: ۳٤٦، ۳٤٥، ٣٤٦ الأردن: ۲۲۰، ۲۲۸، ۳۳۲، ۲۳۲، انجامینا: ۳۶۲ ٢٢٢ ، ١٤٢ ، ٢٤٢ ، ٥٤٧ ، ٥٠٠ ، اتحلترا: ٢٠ ، ٥٥ ، ١٣٠ ، ١٨٠ ١٨٠ OA, TA, PVI, TPI, T.Y.POT, 104,007, 777, 177, 17. . 577, 807, 0.3, 713. أريديا: ۲۲۵ أربحا: ۲۱۸ ، ۲۲۰ ، ۲۲۳ ، ۲۵۰ ، أنجو لا: ۳۶۷ ، ۳۹۳ ، ۳۵۷ و ۳۵ انده نیسیا: ۳۹۳ ، ۳۹۸ ، ۳۹۹ 101 أوجادين: ۲٤٠ الأزيكية: ٧٠٤ أوزو: ٣٤٢ أسيانيا: ٢٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ . أوغندا: ٣٣٧ ، ١٥٥ الأستانة: ٤١، ٧٠ اسب رائیل: ۹، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۳۲، ایران: ۲۷۲، ۲۵۳، ۳۵۳ ١٤٢, ٢٤٢، ٥٥٧، ٢٥٢، ٢٥٩، ايسلي: ٢٥٩ ۱۲۲ __ ۲۲۲، ۲۲۲ __ ۲۷۷، ۲۸۰، ابطالبا: ۱۷۸، ۲۰۱

بربرة: ١٤٤	ایــلات: ۲۲۱ ــ ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۷۱،
البرتغال: ٣٤٧	777, 777, 787, 787
برلین: ۳۳۰، ۲۱۰	- · -
يرمودا: ٦٦	باب المندب: ٢٦١ ــ ٢٦٢، ٢٦٢،
بروسیا: ۲۰۵	- 177, 177, 377 _ 177, 977 _
بريطانيا: ۲۲، ۸۱، ۸۸، ۱۷۹، ۱۸۱،	. \$17. \$11. \$44. \$44.
T.Y. 37Y, .AY, TPY, 3PY,	باریس: ۲۰، ۲۹، ۵۵، ۷۷، ۱۲۵،
POT, 75T, 37T, 6:3, 7:3,	AY1, YF1, YYY, 12Y, Y3Y,
7/3	617, 777, 377, -13
بطرسيرج: ٣٦٥	باکستان: ۲۷۰، ۳۵۲، ۳۵۳
بغداد: ۲۱۹ ، ۲۵۷ ، ۲۸۳	باندونج: ۲۹۵
بکین: ۳۹۳، ۳۹۵	البحر الأبيض المتوسط: ٢٨٧، ٣٦٧،
بلاعيم: ۲۷۸	8.9.8.0
بنبيس: ٤١	البصر الأحمر: ٩، ٦٦، ١٢٣، ٢٣٨،
بنی سویف: ۳۷	PO7, 177 _ PF7, 377 _ FYY,
بنین: ۳٤۲	AYY, PYY, (AY, YAY, OAY,
بورت آرٹر: ۳۹۳، ۳۹۶	٧٨٧ ــ ٩٨٢، ٥٠٤، ٩٠٤ ــ ١١١،
بورتسموث: ٣٩٤	212,217
بورسعيد: ٣٧٠	يحر العرب: ٢٨١
بورسه: ٣٦٥	بحر الغزال: ٤١٧، ٤١٥
بوروندی: ۳۳۷	البحيرات العظمى: ٤١٢، ٢١٦
البوسفور: ١٥٥	البحيرة: ۲۱، ۲۲، ۳۷
بولاق: ۳۵، ۳۸، ۸۵	بحيرة إبراهيم: ١٥٤
بونا: ٢١٦	بحيرة ألبرت: ١٤٤، ١٥٤
بیت جبرین: ۲۱۹، ۲۳۹	بحيرة تانا: ٤١١
بيت لحم: ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٨	بحيرة فيكتوريا: ١٤، ١٥٤

بير سبع: ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۸، ۲۳۹، جزر أندمان: ۳۷ جزر أوحاساوارا: ۲۹۲ 451 جزر الحنيش: ۲۲۷، ۲۷۰، ۲۷۱ بیرل هاریور: ۳۹۸،۳۹۰ بيروت: ۲۹۰، ۲۲۸، ۲۲۸، ۲۷۰ جزر ريوكيو: ۳۹۲ _ _ _ _ جزر سلیمان: ۳۹۸، ۳۹۸ تركيا: ٢٩٣،١٣٥، ٨٤، ٥٨، ٢٩٣، حزر القمر: ٣٤٥ 775, 777, 777, 377 جزر کوریل: ۳۹۲ الحزيرة: ٧٠٤ تشاد: ۲۲۱ _ ۲۲۲ جزيرة أبو على: ٢٦٩ تشانج کای شبك: ۳۹۹، ۳۹۹ تل أنب: ۲۲۲، ۲۵۵، ۲۳۲ جزيرة بريم: ٢٦٣ _ ٢٦٥، ١١٤ حزيرة زقر: ٧٦٧، ٢٧٠ تلمسان: ۲۰۸ تنزانیا: ۳۳۸، ۳۳۹، ۲۵۰ حزيرة سيلان: ٦٨ تونس: ٢، ٤٩، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٦٨، حمهورية أفريقيا الوسطي: ٣٤٥ جنين: ٢٥٥ 377, 777, 777 _ ث__ جورجينا: ٢١ ئاسوس: ٦٦ الجولان: ١٠ جيبوتي: ٢٦٥، ٣٤٠، ٣٤٥ ثغرة الدفرسوار: ٢٨ الجيزة: ٢١ - 5 -الجابون: ٣٤٢، ٣٤٥ حبهول: ۳۹۰ - ح -الحبشة أنظر: أثيوبيا حاميا: ٣٤٥ حدة: ١٢٣ حيفا: ٢٥٥ جرجا: ۲۲ -さ-الجــــزائــر: ٣٤٣، ٣٤٣، ٢٤٤، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٤، الخرطوم: ١٥،٤١٤ خليج البنغال: ٦٧ TAT . TVA _ TV7 الخليج العربي: ٢٦٣ جزر أدميرالتي: ٣٩٨

رودیسیا: ۳۳۹	خليج العقبة: ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦١ ،
روسیا: ۲۸۸، ۳۸۹، ۲۹۲، ۳۹۳، ۳۹۳،	357, 777, 687, 787
200, 461, 465	الخليل: ۲۱۹، ۲۳۲، ۲۳۹، ۲۶۰،
- j -	707,717,767
زاوية الأموات: ٤٧	خان يونس: ٢٣٩
زائيـــر: ۳٤٥، ۳٤٣، ۳٤٣، ۳٤٥،	- 7 -
737,003	الدار البيضاء: ٣٥١، ٣٦٦، ٣٧١
الزرقا: ٣٤٦	دارفور: ۲۱۰ ـ ۲۱۳، ۲۱۵، ۲۱۶
الزمالك: ٤٠٧	الدرب الأحمر: ٨٥
زيلع: ١٤٤	درعا: ۲۱۹
ـ س ـ	الدقهلية: ۲۱، ۲۲، ۳۱۳
ساحل العاج: ٣٤٥	دمشق: ۲۱۹، ۲۲۲
الساقية الحمراء: ٣٤٤	دمیاط: ۳۳۷،۷۱
سبته: ۳۵۹	- J -
سبته: ۳۵۹ سخالین: ۳۹۲، ۳۹۲	 ر – رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٢٢
•	,
سخالین: ۳۹۲، ۳۹۲	رأس الرجاء الصالح: ٦٦ ، ١٢٢
سخالين: ۳۹۲، ۳۹۶ السعودية: ۳۵۲، ۳۲۸	رأس الرجاء ا لصالح: ٦٦ ، ١٢٢ رأس سدر: ۲۷۷ ، ۲۷۸
	رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٢٢ رأس سدر: ٧٧٨ ، ٧٧٨ رأس غردفوى: ١١، ٤١٤ ، ٤١٤
	رأس الرجاء الصالح: ٣٦، ١٣٢ رأس سدر: ۲۷۷، ۲۷۸ رأس غردفوی: ٢١١، ٤١٤، ٤١٤ رأس محمد: ۲۷۷
	رأس الرجاء الصالح: ٦٦ ، ١٣٢ رأس سدر: ۷۷۸ ، ۲۷۸ رأس غردفوی: ۲۱۱ ، ۲۱۲ ، ۲۱۶ رأس محمد: ۷۷۷ رام الله: ۲۷۲ ، ۲۷۰ ، ۲۷۷
سخالين: ٣٩٢، ٣٩٤ السعودية: ٣٥٤، ٣٦٨ السلفادور: ٣٣٤ سمالوط: ٢٤ سمفود: ٢٢ معوخراط: ٣٧	رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٢٢ رأس سدر: ۲۷۸، ۲۷۸ رأس غردفوی: ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۱ رأس محمد: ۲۷۷ رام الله: ۲۳۲، ۲۳۰، ۲۵۷ الرياط: ۳۵۸، ۳۵۳، ۳۸۱ _ ۳۸۱
سخالين: ٣٩٢، ٣٩٤ السعودية: ٣٥٤، ٣٦٨ السلفادور: ٣٣٤ سمالوط: ٢٢ سمود: ٢٢ سموخراط: ٣٢ السنغال: ٣٤٥، ٣٤٥	رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٢٢ رأس سدر: ۷۷۸، ۲۷۸ رأس غردفوی: ۲۱۱، ۲۱۶، ۲۱۶ رأس محمد: ۷۷۷ رام الله: ۲۳۲، ۲۳۰، ۲۵۷ الرياط: ۳۷۸، ۳۲۳، ۳۷۸ _ ۳۸۱
سخالين: ٣٩٢، ٣٩٤ السعودية: ٣٥٤، ٣٦٨ السلفادور: ٣٣٤ سمالوط: ٢٤ سموخراط: ٣٢ السنغال: ٣٤٥، ٣٤٥ سواكن: ٣٦، ٧٠، ٤١٤	رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٢٢ رأس سدر: ۲۷۷، ۲۷۸ رأس غردفوی: ۲۱۱، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲۶ رأس محمد: ۲۷۷ رام الله: ۲۷۰، ۲۲۰، ۲۵۷ الرياط: ۳۵۹، ۳۲۲، ۳۷۸ _ ۳۸۱ الرمل: ۳۲۷
سخالین: ۳۹۲، ۳۹۶ السعودیة: ۳۵۲، ۳۳۸ سماوط: ۲۶ سمود: ۲۲ سموخراط: ۳۲ السنغال: ۳۲، ۳۷، ۳۶۵ سواکن: ۳۲، ۳۷، ۲۱۶	رأس الرجاء الصالح: ٦٦، ١٧٢ رأس سدر: ۲۷۷، ۲۷۸ رأس غردفوی: ۲۱، ۲۱، ۲۱، ۱۱، ۱۱۶ رأس محمد: ۲۷۷ رام الله: ۲۷۰، ۲۲۰، ۲۵۷ رشید: ۳۲۷ الرباط: ۳۷۸، ۳۳۲، ۳۷۸ _ ۳۸۱ الرمل: ۲۲

النصين: ۱۲۸، ۲۷۳، ۳۸۹، ۳۸۹،	517,510
	ســوريا: ۱۰۹، ۱۱۰، ۲۱۳، ۲۲۳،
ـ ش ـ	YTY, XTY, YTT, TTY, 0TT,
	YOT, AOT, POT, AFT, PYT,
۳۸۳،۳۸۰	۳۸۳،۳۸۰
_ ط _	السـويس: أ٧، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٣،
طایا: ۲۳۷	777, 777, PY7, 0A7, ATT,
طرابلس: ٣٣٦	7+3,313
طنجــــة: ٢٦، ٢٢١، ٨٢٦، ٢٢٩،	سویسرا: ۲۰۱
777,377	سيبريا: ١ ٠٤
طنطا: ۷۱	سيبيريا الشرقية: ٣٩٢
طوكيو: ٣٩٠ -	السيدة زينب: ٨٥
- ع -	سيمونوسيكى: ٣٩٠
عابدین: ۸، ۹۹، ۷۰۶	ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
العباسية: ٤٢	00,000,000,000
عــدن: ۱۲۱، ۲۲۲، ۱۸۲، ۲۵۳،	_ ش _
	شان تونج: ۳۹۰
العسران: ۲۰۱، ۲۶۲، ۲۵۲ _ ۲۵۲،	شــرم الشــيخ: ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧١ _
777, 777, •77, 777	377, 677, 777, 717
عسلوج: ٢٣٩	شنغهای: ۳۹۵
عمان: ۲۱۹، ۲۳۹، ۲۶۲ _ ۲۶۲	الشونة: ٢٥٧
العوجة: ٢٣٩	ـ ص ـ
عين شمس: ٩	صحراء نيومكسيكو: ٣٩٨
عین کارم: ۲۳۹	صور باهر: ۲۳۹
- غ -	الصومال: ٣٤٠، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١،
الغربية : ٢٣ ، ٢٤	To., T10

غزة: ١٠، ٣٢٣، ١٢٤، ٨٢٨، ٣٣٧، ١٢١، ٢٢١، ٢٢١، ٣٢٠، ٣٢٣، VTY, PTY, 3TT, POT, •AT, 1TY, 7TY, 3TY, 53Y, V3Y, PFY, FYY, PYY, FYY, PYY, . 777 , TY7 __ 175, TY+ __ T7V, TOT غوندوكرو: ١٤، ١٥، ١٥٤ غينيا الاستوائية: ٣٤٥، ٣٩٥ **TAY** _ 4 _ القدين: ١٠ ١٨ ٢١ ، ٢٣٩ ، ١٤٢ ، فاس: ٥٩٩، ٢٦٦ TYY, YAY, 377 الفاشر: ٢٦٦ القسطنطينية: ٢٤، ٢٨٥ _ ٢٨٨ الفال حا: ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۳۲، ۶۲۰ القصاصين: ٤١ Mar: 1: mari القلعة: ١٤ فرنسا: ۲۰،۷۷، ۸۰،۲۲۱،۷۲۱ القلبوبية: ٢١، ٢٥ P31, AVI, ACT ____ 757, ACT, قذا: ۲۲ PFT, 377, 7 . 3, 713 القناطر الخبرية: ٢١ الفلسن: ٢٩٥ قناة السويس : ١٧٠ ، ١٨١ ، ف اسطین: ۸، ۱۷۲، ۲۱۱، ۲۱۲، 157, 777, -. 77, 777, 357, 017, AIT, . YY, TYY _ PYY, TAY ____ AAY, TPY, OPY, (IT, 777 _ 777 , 777 , 137 , 737 , 217, 217, 719, 713 337, F37, 707, 307 _ VOT, _ 5 _ *** . *** . *** الكاب: ٢٧ قولتا العلدا: ٣٤٥ کاحوشیما: ۳۹۰ الفونج: 13 کامت دیفید: ۹ ، ۲۸۵ ، ۲۸۲ ، ۲۸۸ ، فيجي: ٦٦ 770 _ 771 , 779 الفيوم: ٧٤، ١٧ الكاميرون: ٣٤٥، ٣٢٨ - ق -کانتون: ۳۹۰ القاهرة: ٢٩، ٣٨، ٤١ ... ١٤، ٢٤، كسلا: ٤١ A3, P3, (V) TA, OA, T.() کنشاسا: ۳٤۳

المحيط الهادى: ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٥،	الكنغو: ٣٣٨
£•9,£•7,£••,٣9V	كوبرى القبة: ٣١٣
المحيط الهندى: ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٢٨١	كورسيكا: ٧١
مخيم شاتيلا: ٣٣٥، ٣٣٦	كوريا: ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۹
مخيم صابرا: ٣٣٥، ٣٣٦	كوستاركيكا: ٣٣٤
مدرید: ۳۲۱، ۳۲۰	كولومبو: ٧١
مدغشقر: ٣٧١	الكويت: ٨، ٢٨٢، ٣٨٣
مديرية التحرير: ٣٠٩	کینیا: ۳۲۸، ۳۲۰، ۳۲۲، ۳۵۰، ۳۵۰،
مديرية خط الاستواء: ١٥٤	4773 3YT
مراغة: ٢١	كيوجا أنظر: بحيرة إبراهيم
مراکش: ۳۲۱، ۳۲۱، ۳۸۸ _ ۳۷۱،	- J -
777, 377	لادو: ١٥٤
مرسیلیا: ۳۶۵	لبنان: ۲۰۱، ۲۲۷، ۲۲۷، ۲۲۸،
مصر: ۲،۱۱،۰۵۷، ۹،۷۵۱۱،۱۱،۱۱،	TT7 , TTT
٠٢، ٢٢، ٢٢ _ ٩٢، ٢٣، ٥٣ _ ٨٣،	اللد: ٢٤٥
13,03_73,00,30_70,17,	لندن: ۷، ۲۰، ۲۲، ۲۹۹، ۲۰۵،
35_75,85,07,77,87,47,44_	٤٠٩
74, 04, 74, 44, 18, 18, 78,	لياوتونج: ٣٩٣
٥٩، ٣٩، ١٠١، ١٠١، ١٠١، ١٠٠، ١٠١،	ليبريا: ۲۲۳ ، ۲۲۴ ، ۳٤٥
١٠١، ١١١ ـ ١١٢، ١١٥، ١١٢،	لببيا: ۳۸۰
۸۱۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۳۱ ـ ۱۳۲،	ليون: ٣٦٤
-21, 121, 021, 301, 001,	- م -
771,371,771 *Y1,371	ماریان: ۳۹۸
771 : AYI _ 3AI : PAI _ 7PI :	ماسندی: ۱۵
۱۹۰ - ۲۰۲، ۳۰۲، ۱۰۲، ۲۰۲،	مانشستر: ۳۳۵
717, 717, 717, 177, 177,	المجدل: ۲۱۹، ۲۳۷

٨٢٨ ____ ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٧٤٦ ، ١٨٤٧ أَمْنُوفَية: ٢٤ . 47, 707, 707, POY, 157, Mil: 17,37,07 757,057 _ 757,177 _ 777, مور بتانيا: ۲۲۸ ، ۲۲۶ ۵۷۲ <u>۷۷۲، ۴۷۲ </u> ۲۸۲، ۴۸۲، موریشیوس: ۳٤٥ موزمييق: ٢٣٩، ٢٥١ V-7 - P-7, 117, 717, P77, موسكو: ١٧٦ ، ٢٥٢ ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۳، ۱۳۳ _ ۱۶۳، ميت عقية: ٢١١ - TT1 , TOV , TOE _ TO1 , TET _ ميناء أم الرشراش: ٧٦١ ، ٢٦٤ 3573 FFT _ AFTS TYT _ FYTS ميناء عسقلان: ٢٦٣ ، ٢٦٦ AYT, "AT _ TAT, OAT, YAT, - ù -. £17 ____ £.4 . £.7 . £.7 . TAA نابلس: ٢٥٥ 173,773, 273 ناجاز اکی: ۲۹۸,۳۸۸ مصوع: ٦٦، ٧٠، ٢٨١، ١١١٤، ١١٤ نامیبیا: ۳٤۸ _ ۳۵۱ مضيق تبران: ۲۲۱، ۲۲۲ ، ۲۲۶ _ نانكين: ٣٩٥ TEY, YYY, TYT, YYY, PYY, النقب: ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٣، ٢٤٦، TIT, YAY, YAT YEV المغير ب: ١٠ ، ٣٤٢ _ ٣٤٦ ، ٢٥١ ، النمسا: ٥٠٥ VOT, AOT, - FT __ 757, 357 __ نهر النبل: ١٥٥ 177, 377 _ 777, 787, 787 نباميانجو: ١٥٤ المقطم: ٣٨ النبحر: ٣٤٥، ٣٤٨ المكسنك: ٣٨٨ نبجيريا: ٣٤٢ مكة: ٧٠ النبل الأبيض: ٤١٤، ٤١٤ الملابه: ٣٩٥ _ 4 _ ملالة: ٢٥٩ هامبورج: ٣٦٥ منشوريا: ۳۹۳ _ ۳۹۰ ، ۳۹۹ هرر: ١٤٤ المنصورة: ٣١٣ الهرم: ١١

الهند: ۱۲۸ ، ۱۳۵۰ ، ۱۳۹۸ هرندا: ۱۳۹۹ هرندا: ۱۹۹۹ هرندا: ۱۹۹ هرند

هبر وشیما: ۳۹۸ ـــ ی ـــ

هيروشيما: ٣٩٨ - و - اليسابان: ١٠، ١١، ٣٨٧، ٣٨٧ _

وادى الذهب: ٣٤٤ ٢٤٤ ٣٩٤ ٣٠٥، ٥٠٥

واشنطن: ۲۲۲، ۲۲۸، ۲۲۸ اليسمن: ۹۰۹، ۲۲۲، ۲۲۶، ۲۲۰

الولايات المتصدة: ٢٧٩ _ ٢٨١ ـ ٢٦٧ - ٢٧١، ٥٧٧، ٨٨٧، ٢٨٩،

-۵۸۲، ۱۳۳۱، ۲۳۳۱، ۱<u>۲۳۱، ۲۲۱، ۲۳۱</u>

١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٦٠ ١٩٣٠ بيكوهاما: ٢٨٩

٤ ـ كشاف الحوادث

الاحتلال الفرنسي: ٣٦٨، ٣٧٢،	_ 1 _
770	اتفاقيات الهدنة في رودس: ٢١٧ _
احتلال مدخل مضيق باب المندب:	707,700,787
VFY	اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤: ٣٩٣،
احتلال اليابان لكوريا ومنشوريا:	397
797	اتفاقية جنوب القدس: ٢١٨
أحداث ١٠،٩ يونيه سنة ١٩٦٧:	اتفاقية الشونة: ٢٥٧
710	اتفافية فك الاشتباك الثاني: ٢٨٤،
أحداث مايو سنة ١٩٧١: ٣١٥	440
الأحكام العرفية: ١٠٧	اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨:
اخراج الأميرة فايزة من البلاد: ٣٠٧	7A7 , AA7
اخضاع هضبة الجولان لاسرائيل:	اتفاقیة کامب دیفید: ۹ ، ۲۸۵ ، ۲۸۳
TAT (770	_ ۸۸۲ , ۲۲۲ , ۲۸۲ , ۲۸۲
أزمة مارس سنة ١٩٥٤: ٣١٠	اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيليه:
الاستعمار البريطاني أنظر: الاحتلال	سنة ١٩٤٩: ٢٤٠
البريطاني	الاجتياح العراقي للكويت: ٨، ٣٥٤
اسقاط فاروق عن العرش: ١٠٧	احتلال إسرائيل لسيناء ١٩٦٧: ٢٨٧
اعادة تنظيم الأسطول الياباني: ٣٩١	احتلال أم الرشراش: ٢٦٠، ٢٦٤
اعادة فتح مضيق تيران: ٢٦٥	الاحتسلال البريطاني: ٢٩، ٥٤،
الاعتداء على حياة الملك عبدالله:	17,14, 79, 371, PVI, 141,
408	217,777,197,190,191,187
اعلان المماية الفرنسية على العرب:	احتلال بير سبع انظر: سقوط بير سبع
777	احتلال شرم الشيخ: ٢٦٥
اغارة اسرائيل على المفاعل الذرى	أحتلال فرنسا للمغرب: ٣٥٩

توقف القتال في فلسطين: ٢٤١ _ _ _ _ اغتيال السادات: ١١١، ٢٢٦ الثورة الاشتراكية الروسية: ١٦٢، اغتيال الزعيم فرحات حشاد: ٣٧١ T19, T.O. Y.O اغتيال الشيخ الذهبي: ٢٦٦ ثورة الخوميني: ٣٥٢ اغلاق مضيق باب المندب: ٢٧٥ الثورة المغنظية سنة ١٩٠٧: ٣٦٢ اغلاق مضيق تيران: ٢٦٤، ٢٧٩ ثورة سنة ١٩١١: ٣٦٢ اقالة الملك للنحاس: ١٠٤ الغاء الامتبازات الأجنبية: ١٠٥، ثـورة سـنــة ١٩١٩: ٢٧، ٨٥، 177.1.5 إلغاء الحماية الفرنسية على المغرب: ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا: ١٢٦، 144 الثورة العراسة: ٢١ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٨ إلغاء دستور سنة ١٩٥٦: ١٠٩ 217,150,175 الغاء المحكمة المختلطة: ١٠٥ انسحاب القنوات المصرية من الخليل الثورة الفرنسية: ٣٠٥ الثورة المهدية: ٤١٦ ثـورة يـوليـو سنة ١٩٥٧: ٧، ٩، انشقاق الوفد سنة ١٩٢١: ١٠١ TT. 19, 79, 3-1, 4-1, 111, انقلاب بوليو سنة ١٩٧٨: ٢٨٩ off, 131, 3A1, 181, 187, _ _ _ _ 797, 097 ____ 797, 797, 1.73 تأسيس جامعة الدول العربية: ١٠٥ تأميم قناة السويس: ١٧٩، ١٧٩، 0.7, 5.7, 777, 777, 077, **777, 777, 777, 777** التحالف مع الاتحاد السوفيتي: ٢٩٥ -7-حادث ٤فير اير ١٩٨٠ تدمير المدمرة إيلات: ٢٧٧ حادث الباخرة كورال سي: ٢٦٣، تصریح ۲۸ فبرایر: ۸۷،۸۵ تقسيم المغرب بين فرنسا وأسبانيا: 170 حادث مقتل السردار لي ستاك: ١٠٠

409

العراقي: ٣٣٤

YYA

277

وبيت لحم: ٢١٨

T11, 190

حرب الأفيون: ٣٨٨ 3PY, 0PY, YIT, TIT, YYT, حبرب أكتوبر سنة ٢٦٢: ١٩٧٣ ، TAV. حبرق الأسكندرية: ٥٩، ٦٠، ٦٤، 3YY, FYY _ PYY, YAY, +3T, V1, 11, 10 274 الحرب الأهلية الفلسطينية في لبنان: حريق القاهرة: ٢٠٦ حصار الفالوجا: ۲۳۲ ، ۲٤١ حل الأحزاب السياسية: ١٠٨ الحرب الايرانية العراقية: ٣٥١، ٣٥٢ حل الجيش المصرى سنة ١٨٨٢: ٤٣ حرب المشة: ٢١ ، ٢٢ ، ١٧٦ الحماية البريطانية: ٨٦، ١٠ حرب الردة: ١٥٨ الحملة الفرنسية: ١٢١، ١٢١ حرب السوس: ٣٢٨ حوادث الدار البيضاء: ٣٧١ الحيرات العبالمنية الأولى: ٢٧ ، ٢٩ ، -さ-خرق الهدنة في القدس: ٢٤١ 25. 497, 495, 477, 432 الخصومة بين الملك عبدالله وفاروق: الحرب العالمية الثانية: ٨، ٢٨ ، ٨٤ ALL LALL VAL V.1. YEL, PAL - YEL, 0.7. خلع الملك: ٢٩٥ T+Y, +(Y, 3PY, ++T, YAT) _ - -سحب عروض نمويل السد العالم: حركة عرابي انظر: الثورة العرابية 490 الحرب العريبة الاسرائيلية الأولى: سقوط بير سبع: ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ TIV 451 حرب فاسطين: ٨، ٢١٥، ٢٤٢ سقوط الصين: الوطنية وقيام الصين الشبوعية: • • ٤ الحرب المغربية الفرنسية: ٣٥٨ سقوط مراكز القوى سنة ١٩٦٧: ٢٢١ الحرب البابانية الصينية: ٣٩٣ جرب النمن: ۱۰۹ <u>ـ ص ـ</u> حرب يونيه سنة ١٩٦٧: ٢٦١، الصراع بين مصر واسرائيل: ٩،

757, 177, 777, 777, P77, P77, 177

الصراع العربي الاسرائيلي: ٣٨٠ _ قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٩: ٤٣٥، 40.

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، ٣٧٩ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧: ٣٣٥ قرارات التأميم أنظر: قرارات يوليو قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١: TV0 . T . E

قضية سوريا الكبري: ٢٥٢ القضية الفلسطينية: ٢٠٤، ٣٤٣،

TA1, TO1, TEV, TO. 145 القضية القبرصية: ٣٥١

قطع العلاقات الدياوماسية مع مصر:

قمة بغداد: ۳۸۲، ۳۸۲ قياء المشير عبدالحكيم عامر بانقلاب صامت سنة ۱۹۲۲: ۲۱۲

- 6 -المباحثات المصرية الأمريكية: ٢٨٣ مبادرة السلام أنظر: مبادرة القدس مبادرة القدس: ١٠، ٣٣٢، ٣٨٢، محاكمة عرابي: ٤ _ ٤٢، ٥٥، ٥٩ مذابح صايرا وشاتيلا: ٣٣٥، ٣٣٦ مذبحة الأسكندرية: ٦٥،٦٠، مشروع خطاب بك: ٢١٠ المشكلة الأفغانية: ٣٥١ المشكلة الأنجولية: ٣٤٧ 474

الصراع على السلطة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر: ٣١٢

_ ش _

ضرب مدينة كاحوشيما: ٣٩٠ ضرب اليابان بقنبلة ذرية: ٣٩٨

_ 4 _

طرد البعثات التبشيرية المسحية: 444

-8-

العدوان الشلاثي سنة ١٩٥٦: ٢٦٥، TVE . T. T

- غ -

الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢: 2770 , 775

الغزو الليبي لتشاد: ٣٤٢

فتنة طنطا: ٧١

فرض الحصار البحري على اسرائيل: YVE . YTY

- ق -

قانون الاصلاح الزراعي: ٣٠٢ قانون الانتخاب: ٣٢ قانون التصفية: ٢٦ قانون المقابلة سنة ١٨٧١: ٢٣

701,700	مشكلة القدس: ٣٣٤
مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ : ٤١٠	المشكلة المراكشية: ٣٧١
مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٣: ١٦٠	مشكلة نامبيا: ٣٥١، ٣٤٧
المؤتمر الرابع للكومنترن: ١٦٨	مظاهرة عابدين: ٨٠
مؤتمر الرباط: ٣٨١	معاهدة بورتسموث: ٣٩٤
مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩:	مبعباهدة سنة ١٩٣٦: ٢٨، ١٠٠،
٤١٠	1.0,1.5
مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨: ٣٧٤	معاهدة كامب ديڤيد أنظر: أنفاقية
المؤتمر العربي الاسلامي: ٣٧٢	كامب ديڤيد
مؤتمر عمان سنة ١٩٨٧ : ٨٣	معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ : ٢٠٩
مؤتمر القمة الاسلامية الرابع: ٣٥١	المعاهدة المصرية الاسرائيلية: ٣٣٢،
مؤتمر القمة العربي السابع: ٣٨٠	777, 777
مؤتمر القمة الفرنسي الأفريقي سنة	معركة نصيبين سنة ١٨٣٩ : ٣٥٨
757,757	معركة النقب: ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۳۲،
مؤتمر كامب ديڤيد: ٢٨٦	757
مؤتمر مدرید: ۳۹۱	معركة وادى ايسلى: ٣٥٩
مؤتمر وزراء خارجية العرب: ٣٣٤	المفاوضات بين الأردن واسرائيل:
المؤتمر الوطنى لحسزب العسمل	400
الاسرائيلي: ٢٧٢	مفاوضات رودس أنظر اتفاقيات
الميثاق: ٣٧٦، ٣٧٥	الهدنة في رودس
- ن -	المفاوضات المصرية الاسرائيلية:
النزاع المصرى الاسرائيلي بعد سنة	117,137,007
777:177.777	مقتل الخليفة المستعصم بالله: ١٥٤
نشأة الأحزاب السياسية في مصر:	المواجهة المصرية الاسرائيلية في
Y.A.	البحر الأحمر: ٩
نشوب الحرب الباردة بين الولايات	مسؤتمر أريدا: ۲۲۰٬۲۱۸، ۲۳۳،

في النقب: ٢٤٠ الهدنة في رودس: ٢١٧، ٢٣٠ هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ أنظر: حرب

يونيه سنة ١٩٦٧

الوحدة بين مصر وسوريا: ١٠٩ الوحدة الفلسطينية الأردنية: ٢٣٤

هجوم اليهود على الجيش المصرى وفاة عبدالناصر: ١١٠

المتحدة والاتحاد السوفيتي: • • ٤ نشوب الحرب الكورية: ٢٠٠ نقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس: ٢٨٣ ، ٢٨٢

_ 4 _

هجوم اليابان على الأسطول السادس: 292

٥ ـ كشاف الدوريات

_ & _ * أولاً المجلات: _ أ _ الفجر المديد: ٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، - 1946197 - 19861916199 الأرمنة: ١٠ ***, *** _ ***, ***, *** الأسيوع: ٢١٢ أكتوبر: ٨، ١١، ٤٢١، ٢٥، ٤٣٣، المصرية للقانون الدولي: ٢٨٣ 373,573,473,873, المصور: ١٠٤ الأمة: ٣٦٧ - Ů -النبوز، بك الأمريكية: ٢٧٣ البلاغ: ۲۰۸،۳۰ ـ ت ـ التابع الأمريكية: ٢٦٤، ٢٧، ٢٦٨، YV1 . YV . رابطة الشباب: ۲۰۸ روز البوسف: ٣٠ **ـ س** ـ السياسة الدولية: ٢٨٠ ، ٢٨٨ _ ٢٨٤ ـ ش ـ شئون فلسطينية: ٢٦٢ ، ٢٦٦ _ ض _ الضمير: ١٩٢،١٩١ _ _ _ _ الطابعة: ٧

* الجرائد : الكشكول : ١٠٦ الأخبار: ٣٠، ٢٠١ كوكب الشرق: ٣٠ أخبار اليوم: ٩ ١٤ أكتوبر العدنية: ٢٦٨ الأنباء الكوينية: ٢٨٩ الأهرام: ٣٨، ١٢٤ ... ٨٢٧، ٧٧٠، مصر: ٢٩ ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٧٣، ٢٢٤، المصرى: ٣٠، ٢٣٨، ٢٥٢ - ن -257,577,577,577 النظام: ١٦٣ **- 4 -**النيويورك تابمز: ٢٤٢ برافدا السوفيتية: ٢٨١ - و-_ ت__ الوفد: ٣٠، ٣٤، ٣٨، ١٩٣ التايمز البريطانية: ٤٣، ٤٤، ٨٥٠.٥٥ 77.08.07 التجارة: ٢٩ الجمهورية: ٢٨٩ الدلى هرالد: ٨٧ - - -السياسة: ٣٠، ١٠٦ **_ ص _** الصاعقة: ١٠٦

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ١٩٣٦) (القاهرة
 دار الكاتب العربي (١٩٦٨) .
- ٢ تطور الحركة الوطنية في محسر (١٩٣٧ ١٩٤٨) مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٧) .
- ٣ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو
 إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- ع عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف
 ١٩٧٦) .
- الجيش المصرى في السياسة (١٨٨٢ ١٩٣٦) (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ ١٩٥٢). (بيروت: المؤسسة العربة للدراسات والنشر ١٩٧٨).
- الصدراع بين الوف والعرش (١٩٣٦ ١٩٣٩) . (بيروت:
 المؤسسة العربة للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ الفكر الشورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة:
 مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ ١٩٧٧) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

- الاختوان المسلمون والتنظيم المسرى . (القاهرة : دار روز النوسف بناير ۱۹۸۷) .
- ١١ الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- حرب اكتوبر في محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة منبولي ١٩٨٤).
- مذكرات السياسيين ، الزعماء في مصور . (القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .
- ١ تحطيم الآلهة ، حدرب يونيـ و ١٩٦٧ . (جـزمان) (القـاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٥ الغزوة الاستعمارية للعالم العربي ؛ وحركات المقاومة .
 (القاهرة : دار المعارف) .
- ١١ مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مديولي ١٩٨٦) .
- ١١٠ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المسرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١٩ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثاني . (القاهرة : الهيئة الممرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ مصر في عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٩) .

- ٢٣ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ۲۲ الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة:
 الزهراء ۱۹۹۰).
- ٢٥ حرب الخليج في محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء- ١٩٩٥) .
- ٢٦ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ١٩٧٩) (القاهرة :
 سلسلة تاريخ المصرين ٤٩ سنة (١٩٩١) .
- ٢٧ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
 - ٣٠ تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء ١٩٩٣) .
- ٣١ أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٢ قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة: مركز المنار للنشر والدراسات الإعلامية ١٩٩٣).
- ٣٣ -- الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء
 الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٤ الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٥ الصراع الاجتماعى والسياسى في عصر مبارك، الجزء
 الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

- ٣٦ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء
 الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
- ٣٧ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء
 الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٣٨ جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب ١٩٩٥).
- ٣٩ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٠ ـ أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

- ١ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين السدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب
 رزق ود . رموف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية
 ١٩٨٢) .
- تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب
 رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية
 ١٩٨٢).

كتب مترجمة:

 ۱ - تاریخ النهب الاستعماری لمصر ، (۱۷۹۸ - ۱۸۸۲) تألیف جون مارلو . (القاهرة : الهیئة المصریة العامة للکتاب ۱۹۸۲)

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ تطور الحركة الوظنية في مصر (١٩١٨ ١٩٣٦) (القاهرة
 : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ تطور الحركة الوطنية في محدر (١٩٣٧ ١٩٤٨) محلدات . (بدوت : دار الوطن العربي ١٩٧٧) .
- ٣ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو
 الي أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف
 ١٩٧٦) .
- الجيش المصرى في السياسة (١٨٨٢ ١٩٣٦) (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).
- ٢ صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ ١٩٥٢) . (بيروت :
 المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ الصدراع بين الوقيد والعدرش (١٩٣٦ ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ الفكر الثورى في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة:
 مكتبة مدبولي ١٩٨١) .
- ٩ المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ ١٩٧٩) (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٨٢).

- الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز البوسف بنابر ۱۹۸۷) .
- ١١ الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ حرب أكتوبر في محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولي
 ١٩٨٤).
- ۱۲ مذكرات السياسيين ، الزعماء في مصر . (القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .
- ١٤ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مديولي ١٩٨٤) .
- ١٥ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة .
 (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦).
- ١٧ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١٩ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ۲۲ مصر في عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة : مكتبة مدبولي ۱۹۸۹) .

- ٢٣ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة :
 الهيئة المصربة العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ الاجتياح العراقي للكريت في الميزان التاريخي (القاهرة:
 الزهراء ١٩٩٠).
- ٢٥ حرب الخليج في محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء- ١٩٩٥) .
- ٢٦ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ١٩٧٩) (القاهرة:
 سلسلة تاريخ المصرين ٤٩ سنة (١٩٩١).
- ٢٧ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
 - ٣٠ تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء ١٩٩٣) .
- ٣١ أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٢ قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة: مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
- ٣٣ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء
 الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٤ الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٥ الصراع الاجتماعى والسياسى في عصر مبارك، الجزء
 الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

- ٣٦ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء
 الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
- ٣٧ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء
 الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٣٨ جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٣٩ _ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٠ ـ أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

- ١ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ۱۹۷۸) .
- تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رموف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٨) .
- ٣ تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. روف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)



-	نهديم
٦٣	١ ـ نشأة الرأسمالية المصرية في القرن التاسع عشر، وأثرها في البناء السياسي
44	٢ ـ فكرة محاكمة عرابى في الوثائق البريطانية
٧٥	٣ ـ التجربة الليبرالية في مصر
117	٤ - الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو
١٨٧	٥ ـ اليسار المصرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية
410	٦ ـ الصراعات العربية في أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩
	٧ - البحر الأحمر في الصراع بين مصر واسرائيل ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨
	٨ ـ ثورة يوليو في الميزان التاريخي
244	٩ - سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديثيد
	١٠ ـ العلاقات المصرية المغربية في العصر الحديث
٥٨٦	١١ ـ مشوار التقدم السياسي والاقتصادي بين مصر واليابان
119	١٢ ـ معركة الفكر الديني السياسي المعاصر

مطابع الغيئة المصرية العامة للكشأب



د . عبد العظيم رمضان

- * عميد كلية التربية السابق بجامعة
- * استاد التاريخ المعاصر بكلية الأداب جامعة المنوفية .
- * كاتب سياسى بمجلة «اكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة.
 - * عضو مجلس الشوري المصرى .
 - * عضو المجلس الأعلى للثقافة . * عضو المجلس الأعلى للصحافة .
- * رئيس لجنة التـــاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
- * رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر
 - * عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب
- * رئيس تحسرير سلسلة «تاريخ المصريين» التي تصدر من هيئة الكتاب
 - اعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا في تاريخ مصر والعرب

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التاريخية المعمقة في تاريخ مصر الحديث، تمتد على مساحة القرنين التاسع عشر والعشرين، وتتناول فكرة محاكمة عرابي في الوثائق البريطانية، والتجرية الديموقراطية في مصر، والفكر المصرى في أعقاب الحرب العالمية الشانية، والبحر في الصراع بين مصر واسرائيل، وثورة يوليو في الميزان التاريخي، وسياسة مصر الخارجية بعد المعاصر،وغيرها من الدراسات التاريخية العلمية. العلمية المعاصر،وغيرها من الدراسات التاريخية العلمية.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب